جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيـــــدة

–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الصراع في منطقة الساحل الإفريقي
وانعكاساته على العلاقات الجزائرية – المغربية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:
صوار مختارية

إشراف الأستاذ:
بن زايد امحمد

لجنة المناقشة

الدكتور:.....,د. خداوي محمد.,..... رئيسا

الأستاذ. ..... بن زايد امحمد.....مشـــــــــــــــرفا ومقررا

الأستاذ:..... بلحاج الهواري .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014 – 2015

قال الله تـعـالى :

(قـالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علّمتنا، إنك أنت العليم الحكيم) (صدق الله العظيم)

الآية 32 ، من سورة البقرة

دعـــــــــــاء

اللّهم بك نسترشد و نستعين .
اللّهم نسألك أن تملأ بنور الحق بصائرنا .
اللّهم لا تصيبنا بالغرور إذا نجحنا،
ولا باليأس إذا أخفقنا
اللّهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا.
اللّهم اختم بالسعادة آمالنا
ربنا تقبل دعاءنا.....آمين .....

خطة البحث

خطــة الدراسة

مــقدمـة

الفصـل الأول : التأصيل الإتيمولوجي لظاهرة الصراع الدولي

المبحـــــث الأول : التدقيق المفاهيمي والتحليل النظري لظاهرة الصراع الدولي.

المطلـــب الأول:التدقيق المفاهيمي للصراع الدولي وعلاقته ببعض المفاهيم

المطلب الثانـي: تحليـــل ظاهـــرة الصراع الدولـــي: الخلفية الفكرية و المداخل النظرية المفسرة للظاهرة

المبحـــــث الثـــانـــي: النمـــاذج النظرية و الأساليب المفسرة لعمليتي حل و إدارة الصراع الدولي

المطلـــب الأول:النمـــاذج النظريـــة و الأساليب المفسرة لعمليـــــة إدارة الصـــراع الدولـــي

المطلـب الثـانـي: النمـــاذج النظريـــة و الأساليب المفسرة لعمليـــــة حـل الصراع الدولـــي

الفصل الثاني : واقع الساحل الإفريقي وأبعاد استراتيجيات القوى الكبرى بالمنطقة

المبحـث الأول: واقع منطقــة الساحل الإفريقـي وخصوصيتها

المطلب الأول: الواقع الجيو-سياسي:

المطلب الثانـي: الواقـــع الأمنـــي في الساحـــل الإفريقـــي

المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي

المبحث الثاني: أبعاد إستراتيجيات القوى الكبرى بمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثالث: تنامي الدور الصيني في المنطقة

الفصل الثـالث :إستراتيجية الجزائر والمغرب في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على العلاقة بينهما

المبحث الأول :الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي:

المطلب الأول :أبعاد الاهتمام الجزائري بالمنطقة.

المطلب الثاني :الدبلوماسية الأمنية الجزائرية.

المطلب الثالث: المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة مالي

المطلب الثالث: المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة مالي

المبحث الثاني: الدور الإقليمي المغربي في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية المغربية

المطلب الثاني: مرتكزات الدور الإقليمي المغربي بمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثالث: الدور المغربي في حل أزمة مالي.

الخــاتمة

مقدمة

1/- التعريــف بالموضـوع:

تعتبر ظاهرة الصراع الدولي من الظواهر التي تتميز بالتعقيد والتغيّر المستمر، ومن ذلك لا يمكننا فهم ظاهرة الصراع إلاّ من خلال التأسيس لقاعدة مفاهيمية نظرية تتضمن تحليل وفهم موضوع الصراع.

ومن هنا فالحديث عن هذا الأخير، يقودنا للحديث عن الخريطة الجيو-سياسية للصراع عبر العالم. حيث تظل القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم توتّرا وتأزّما، لما تشهده من حالات اللأمن، فأكبر نسبة من الأسلحة تكون وجهتها الأساسية إفريقيا، وبالأخص "غرب إفريقيا"، ومنطقة "الساحل الإفريقي" ، وعليه فأكثر المناطق الإفريقية عرضة للاضطرابات والأزمات نجد منطقة "الساحل الإفريقي" ، والتي يمكن تعريفها بـ "قوس الأزمات"، لما تشهده من معضلات أمنية ذات الصلة بأزمة الدولة الوطنية، وأزمة الهوية، وتنامي الصراعات الإثنية، والاضطرابات العرقية، وهشاشة البنى الاقتصادية، ممّا يتمخض عنها عدد من التهديدات الأمنية.

إنّ فشل الدولة الوطنية بالمنطقة، وضعف أدائها المؤسسي جعلها عاجزة عن ضمان الحد الأدنى للأمن في مختلف المجالات، لاسيما فيما يتعلق بفشلها في احتواء واستيعاب ذلك التنوع الإثني والعرقي في مشروع الاندماج الوطني، ممّا صعّد من وتيرة الصراعات العرقية والإثنية، و لم يتوقف الأمر عند ذلك، حيث هيّأت هذه الظروف المناخ لتنامي الحركات الانفصالية، وقيام الانقلابات العسكرية في عدد من دول المنطقة كمالي، والنيجر. بالإضافة إلى تنامي ظواهر الإجرام، والإرهاب، والتهريب، والهجرة السرية، وقد أدّى ذلك إلى تسجيل أعلى نسبة من حيث التعرض للكوارث الإنسانية كالمجاعة، والأوبئة، والأمراض المعدية، وتزامن ذلك مع اندلاع الحروب والنزاعات الداخلية، والذي تمخض عنه تفاقم لمشكلة اللاجئين والنازحين لدى دول الجوار الإقليمي.

وفي ظل الحراك الذي تشهده المنطقة، خاصة مع الاكتشافات النفطية والمعدنية المتتالية، فإنّ ذلك جعل من منطقة "الساحل الإفريقي" محل اهتمام دولي، ما جعلها مسرحا للتنافس بين القوى الكبرى، ولا نستثني من ذلك دول الجوار الإقليمي، وعلى وجه الخصوص "الجزائر "و"المغرب"، لما تشكلّه منطقة" الساحل الإفريقي" من امتداد إفريقي وعمق استراتيجي للدولتين. فالتهديدات الأمنية المتأتية من المنطقة قد تؤثر سلبا على أمن واستقرار" الجزائر" و"المغرب"، ما لم يتم احتواء ذلك الانكشاف الأمني الاستراتيجي عن طريق تبنّي كل الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، فالجزائر بحكم حدودها المتاخمة للمنطقة وما لذلك من تأثير على أمنها القومي ، فقد دفعها ذلك نحو الاحتكام إلى الطرق الدبلوماسية، والعمل في إطار مبدأ "أفرقة الحلول" والاعتماد على الذات في مواجهة التحديات المشتركة ، عوض اللجوء والاستعانة بالطرف الأجنبي والاعتماد على الخيار العسكري،

أو تبنّي أساليب وتكتيكات تهدف لإفشال حلول الطرف الآخر، أكثر من كونها موجّهة إلى حل النزاع، واحتواء التهديد بالمنطقة.

وعموما سنحاول من خلال هذه الدراسة فهم طبيعة ومظاهر تعقّد البيئة الأمنية بمنطقة "الساحل الإفريقي"، ومدى تأثير ذلك على أمن دول الجوار الإقليمي وعلى الأمن الدولي ، كما سنتطرّق أيضا إلى استراتيجيات القوى الكبرى تجاه المنطقة، لاسيما ما يتعلق منها باحتواء التهديدات الأمنية المتأتّية من المنطقة، وسنتطرق أيضا للاستراتيجية المتبناة من قبل "الجزائر" و"المغرب"، من أجل احتواء الانكشاف الأمني بالمنطقة، ومدى تأثير ذلك على العلاقة بين الدولتين.

2/أهميـــة الموضـــوع:

تظهر أهمية الدراسة من حيث ارتكازها على مستويين، المستوى الأوّل مرتبط بالجانب النظري، والثاني متعلق بالجانب العملي.

أ-المستوى النظري:

تظهر الأهمية النظرية للدراسة، كونها تهتم بدراسة وفهم مظاهر تعقّد البيئة الأمنية لمنطقة "الساحل الإفريقي"، ومدى علاقة ذلك بنشوب الحروب والنزاعات الداخلية، ممّا يستدعي منا ضرورة وضع قاعدة مفاهيمية نظرية ننطلق من خلالها في تحليل وفهم وتفسير ظاهرة الصراع الدولي، وتحديد أسبابه، ودوافعه ، مع التطرّق أيضا إلى أهم النّماذج النظرية، والأساليب التي يتم الاعتماد عليها في عمليتي حل وإدارة الصراع الدولي، ممّا يعيننا على وضع مقاربة أمنية أكثر شمولا وإنسانية قادرة على استيعاب واحتواء كافة التهديدات الأمنية بالمنطقة، بدلا من اللّجوء والاستعانة بمقاربات أمنية تختزل في حلول عسكرية، أو في حلول دبلوماسية وقائية.

ب-المستوى العملي:

تظهر الأهمية العملية للدراسة، كونها تحاول تسليط الضوء على كافّة التعقيدات الأمنية بالمنطقة الساحلية الصحراوية، ومدى تأثيرها على الأمن القومي لدول الجوار الإقليمي، خاصة "الجزائر" و"المغرب"، انطلاقا من كون المنطقة تشكل امتداد إفريقيا، وعمقا استراتيجيا للدولتين.

ومن شأن أي خلل أو اضطراب أمني بالمنطقة أن يؤثّر على الأمن القومي لكل طرف.، وهذا ما يفسر سعي كل طرف نحو تبنّي استراتيجية خاصة به، تأخذ بعين الاعتبار مسألة "أمننة الحدود"، غير أنّه ما يزيد من تخوّف الطرف الجزائري والمغربي إمكانية تشابك وتداخل التهديدات الأمنية بالمنطقة، ممّا قد يصعّب عملية التوصّل لمقاربة أمنية مشتركة تكون مناسبة لاحتواء الانكشاف الأمني بالمنطقة ، ممّا يفتح المجال أمام التدخل الأجنبي، والذي تحاول القوى الكبرى توظيفه لاختراق المنطقة أمنيا.

3/-مبّررات اختيــار الموضــوع:

تنقسم بين المبرّرات الموضوعية، والمبررات الذاتية.

أ/-المبرّرات الموضوعية:

ترتبط المبرّرات الموضوعية في اختيار الموضوع بعملية البحث في الأسباب الموضوعية التي تقف وراء ما تشهده المنطقة الساحلية الصحراوية من تعقيدات أمنية، ومدى تأثير ذلك على الأمن الإقليمي وعلى الأمن الدولي ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، البحث أيضا في أسباب فشل المشروع الوطني للدولة الوطنية بالمنطقة في استيعاب كافّة مصادر التهديد الأمني، وعجزه عن وضع آلية للوقاية تتضمن حل نهائي وحاسم لما يجري بالمنطقة.

ومن المبرّرات الموضوعية الأخرى، نجد تلك التي ترتبط بمسألة الانتماء الإفريقي لكل من "الجزائر" و"المغرب"، وما يفرضه ذلك من تبنّيهما لحل القضايا الإفريقية، لاسيما إذا تعلّق الأمر بحل قضايا النزاع والصراع ، خاصة إذا كان مصدرها منطقة "الساحل الإفريقي"، خاصّة مع ما تشكّله المنطقة من امتداد إفريقي وعمق استراتيجي ومجال حيوي للدولتين، ممّا يحتم عليهما التدخل لاحتواء جميع مصادر التهديد، ضمانا لأمنهما القومي.

ب-المبرّرات الذاتية:

إنّ من المبرّرات الذاتية التي دفعتنا لاختيار الموضوع، تتعلق بحداثة الموضوع في حدّ ذاته، وما يتميّز به من نقص في المادة العلمية، مما استدعى البحث والتقصّي من أجل إثراء حقل الدراسات في الموضوع.

ونظرا لأنّ الموضوع يحاول تغطية شأن من الشؤون الإفريقية، والذي ينتمي إلى الدراسات الأمنية والاستراتيجية، التي أصبحت تستقطب اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين، خاصة وأنّها تبحث في المواضيع التي تتميز بالتعقيد وبالتغيير والتجدد المستمر، وبتنوع وتعدد أبعادها ومستوياتها. فإنّ ذلك قد شكّل حافزا نحو اختيار الموضوع.

ومن المبّررات الأخرى التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع، تتعلق بما أصبح يتميز به النشاط الدبلوماسي الجزائري في الآونة الأخيرة من حركية وتأثير على المستوى الإقليمي والدولي، بعد التهميش والغياب خلال العشرية السوداء التي عاشتها "الجزائر"، الأمر الذي دفعنا للبحث في الموضوع، خاصة وأنّه يسلّط الضوء على محاولات" الجزائر" لتحسين صورتها عبر الخارج عن طريق تفعيل وتنشيط دورها الإقليمي، ومحاولاتها التدخل لحل العديد من القضايا النزاعية ذات التأثير المباشر على أمنها القومي.

كما كان للتنافس الإقليمي الجزائري-المغربي، وتداعياته على العلاقة بين الطرفين سببا في اختيارنا للموضوع.

4/-إشكالية الدراسة:

انطلاقا ممّا سبق، فإنّ دراستنا تتمحور حول فهم ظاهرة الصراع بمنطقة "الساحل الإفريقي"، عن طريق تحديد وتوضيح لأهم مظاهر التعقيد والتهديد الأمني بالمنطقة، ونظرا لما تشكّله تلك التهديدات من مصادر تهديد على المستوى الدولي، فإنّ ذلك استدعى ضرورة التطرّق لأهم الاستراتيجيات الدولية التي يتم طرحها لاحتواء ذلك الانكشاف الأمني بالمنطقة.

ولكون المنطقة تشكّل الفضاء الحيوي لعدد من دول الجوار الإقليمي، لاسيما" الجزائر" و"المغرب"، ومدى تأثّرها بما يجري داخل المنطقة من اضطرابات وتطورات أمنية، فإنّ ذلك قد استدعى التطرّق للاستراتيجية الجزائرية والمغربية المطروحة من أجل الحد من أثر ذلك التهديد الأمني. ، ونظرا لما تعرفه العلاقة بين الطرفين الجزائري والمغربي من أشكال تنافس، ومحاولات الانفراد بالزعامة الإقليمية ، فقد كان لزاما علينا فهم تأثير ما يحدث بالمنطقة على تلك العلاقات.

وبهـذا تكـون الإشكاليـــة الرئيســيـــة كما يـــــلي:

إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الصراع بمنطقة الساحل الإفريقي على العلاقات الجزائرية- المغربية ؟

لمعالجة هذه الإشكالية، حاولنا الاستعانة ببعض التساؤلات الفرعية، والتي من شأنها أن تساعدنا على تحليلها. و الأمر يتعلق بالتساؤلات الفرعية التّالية :

1- ما المقصود بالصراع الدولي؟ وما هي أهم النماذج النظرية والأساليب التي يتم الاعتماد عليها في عمليتي حل وإدارة الصراع الدولي؟

2- ما هي مظاهر تعقّد البيئة الأمنية بالمنطقة الساحلية الصحراوية؟ وانعكاساتها على الأمن الإقليمي للمنطقة ككل؟ وكيف وظّفت القوى الكبرى استراتجياتها بالمنطقة لخدمة مصالحها؟

3- ما هي الإستراتيجيات التي تتبنّاها كل من "الجزائر" و"المغرب" لاحتواء الانكشاف الأمني بالمنطقة؟ وكيف يؤثر ذلك على العلاقة بين الطرفين؟

5/-فرضيـــات الدراســـــة:

1- فشل الدولة الوطنية بمنطقة الساحل الإفريقي يسمح بظهور فواعل جديدة من غير الدولة، تحاول سد الفراغ الأمني للدولة، وتزيد من حدّة الاضطرابات الأمنية بالمنطقة، ممّا يفتح المجال أمام القوى الكبرى لفرض مشاريعها بالمنطقة.

2-التنافس الإقليمي الجزائري–المغربي بالمنطقة يؤثر على تباين واختلاف الاستراتيجيات المعتمدة من الطرفين.

6/-حدود الدراسة:

1-المجال المكاني: تقوم دراستنا على فهم مظاهر التعقيد الأمني بمنطقة الساحل الإفريقي، ومدى تأثير ذلك على الأمن القومي لدول الجوار الإقليمي، لاسيما "الجزائر"، و"المغرب"، وتوجه كل طرف نحو تبنّي استراتيجيات تهدف لاحتواء التهديدات الأمنية للمنطقة كضمان للأمن الوطني، وبذلك فالمجال المكاني للدراسة يشمل كامل منطقة الساحل الإفريقي، واتصالها ببعض دول الجوار الإقليمي كالجزائر والمغرب.

2-المجال الزماني: بالنسبة للمجال الزماني للدراسة فهو يشمل الفترة ما بعد الحرب الباردة، وبالضبط منذ تسعينات القرن الماضي إلى غاية يومنا هذا ، حيث شهدت منطقة الساحل الإفريقي خلال هذه الفترة عدّة تحولات جذرية، وتطورات أمنية، ممّا جعل منها محل اهتمام دولي وإقليمي، خاصة مع ما شهدته المنطقة من اكتشافات نفطية ومعدنية متتالية.

7/-الإطار المنهجي:

لقد تمّ الاعتماد على عدد من المناهج ، والتي كان من شأنها تسهيل عملية البحث، وفهم وتفسير الموضوع محل الدراسة، ومن هذه المناهج نذكر مايـلي:

1- **المنهج المسحي:** يظهر الاعتماد على المنهج المسحي في الدراسة، انطلاقا من كون الدراسة تغطي منطقة "الساحل الإفريقي"، الأمر الذي استدعى ضرورة القيام بعملية مسح للمنطقة، تشمل المجال الجيو-السياسي للمنطقة ، بما يتضمنه من مظاهر التهديد والتعقيد الأمني للمنطقة ،وبالتالي محاولة الإلمام بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمنطقة، ومكانتها لدى القوى الكبرى ، كما اقترن هذا المنهج بالمنهج الوصفي الذي يظهر الاعتماد عليه من خلال وصفنا لتضاريس المنطقة ، وتحديد التركيبة المجتمعية بالمنطقة.

2- **منهج دراسة الحالة:** يظهر استخدامه في الدراسة، من خلال التطرق لأهم مظاهر التعقيد والانفلات الأمني بالمنطقة ، وعلى وجه الخصوص ما تعلق بأزمة" مالي" ومشكل "الطوارق"، كنماذج عن النزاعات الداخلية بالمنطقة، كذلك يظهر استخدام المنهج في تطرقنا لأهم الاستراتجيات الدولية التي طرحت لاحتواء التهديدات الأمنية بالمنطقة ، كاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما ما تعلق بالمشروع الأمريكي لمكافحة الإرهاب كنموذج

للدراسة ، وأيضا عند تناولنا للاستراتيجية الجزائرية والمغربية كنماذج عن الاستراتيجيات الإقليمية المطروحة لحل النزاع بالمنطقة، واحتواء كافة التهديدات بالمنطقة

3-المنهج المقارن: تعتبر المقارنة من أكثر الطرق والأساليب اعتمادا من قبل الباحثين ، على اعتبار أنّها تسهل من عملية تحليل وتفسير الظواهر، والكشف عن مدى الاختلاف والتشابه بين الظواهر، وبالتالي توضيح مدى التلاقي أو التباعد بين الظواهر و المواضيع محل الدراسة، ومن هنا يظهر استعانتنا بالمنهج المقارن من خلال قيامنا بالمقارنة بين مختلف المشاريع والاستراتيجيات الدولية والإقليمية المطروحة لاحتواء الانكشاف الأمني بالمنطقة، قصد الوصول إلى وضع مقاربة أمنية أكثر شمولا تحقق الأمن والاستقرار بالمنطقة. ويظهر أيضا الاعتماد على المنهج المقارن من خلال تسليط الضوء على الاستراتيجية الجزائرية والمغربية الموجّهة لفض النزاع، والحد من التهديدات الأمنية بالمنطقة، ومحاولة الوقوف عند نقاط التلاقي والتباعد بين الإستراتيجيتين، ومدى انعكاس ذلك على طبيعة العلاقة بين الطرفين.

3- **المنهج التاريخي:** تظهر أهمية استخدام المنهج التاريخي في الدراسة، كون أنّ هذا المنهج يساعدنا على تتبّع مسار تطور الظواهر محل الدراسة ، ممّا يعيننا على توضيح الاختلافات و التغييرات التي تمسّ الظواهر ، الأمر الذي يساعد على إثراء الدراسة ، ومن ذلك يظهر استخدامنا للمنهج التاريخي في تتبّعنا لمسار تطور نزاع ومشكل الطوارق بمالي، وأيضا عند تطرقنا لتطور مسار المفاوضات الجزائرية-المالية، وقد ساعدنا المنهج أيضا في تحديد أهم العوامل والأسباب الرئيسية التي كانت تقف وراء نشأة الحروب والنزاعات.

8-/الإطار النظري:

1/-نظرية المباريات (Games-Theory)

بما أننا بصدد دراسة موضوع "الصراع بمنطقة الساحل الإفريقي، وأثره على العلاقات الجزائرية-المغربية"، فإنّه تجدر الإشارة أولا إلى نظرية الألعاب أو ما يصطلح على تسميتها بـ"نظرية المباريات"، كأحد النماذج النظرية التي يعتمد عليها في تحليل وفهم عملية إدارة الصراع.، وأيضا تحليل حالات الحرب والسلام. و"نظرية المباريات" من النظريات التي تنظر للصراع على أنّه مواجهة بين المصالح، كما أنّها تنظر للصراع على أنّه علاقة بين الفواعل (اللاعبين) ومصالحهم. فهي تنظر للصراع من منظارين، الأول متعلق بالصراعات التنافسية، حيث تكون فيها المواقف والمصالح متعارضة، وغير قابلة للتوفيق، وهي تعبر عن ما يعرف بـ**"المباريات الصفرية"**، والتي تتميز بوجود مكاسب طرف مقابل خسائر للطرف الثاني . أمّا الثاني فينظر للصراعات - التي تكون فيها المواقف والمصالح قابلة للتوفيق، والتنازل المتبادل- على أنّها صراعات غير تنافسية، والتي تعبّر عن ما يعرف بـ"المباريات غير الصفرية"، فالجزائر في محاولاتها لإدارة الصراع في منطقة الساحل الإفريقي، هي تحاول أن تجعل

الصراع صراعا غير تنافسيا، ويظهر ذلك من خلال محاولاتها المتكّررة لتسوية الصراع عن طريق التعاون والتنسيق، وبالتالي يكون قابلا للتفاوض، على عكس الخيار العسكري الذي طرح كحل نهائي لتسوية أزمة مالي، الأمر الذي يجعل من الصراع صراعا تنافسيا، لا يقبل التنازل أو التفاوض.[1]

2/-النظرية الواقعية: والتي استمدت أفكارها من أفكار "ميكيافيللي"، في كتابة "روح الأمير"، وأفكار" هوبز"- الذي يعتبر من رواد نظرية العقد الاجتماعي –وأفكاره حول احتكار القوة، وكل هذه الأفكار شكّلت المرتكزات الأساسية التي قام عليها التنظير الواقعي، والذي يرى في الصراع السمة الأبرز في العلاقات الدولية . فجوهر العلاقات الدولية وفق للمنظور الواقعي هو الصراع من أجل القوة، وصراع المصالح، إذ يظل ظاهرة طبيعية تنشأ نتيجة لتضارب المصالح بين الدول، التي تظل الفاعل الوحيد والرئيسي في العلاقات الدولية. ويبقى "هانز مورغانثو Hans-Meurghantho، أحد أهم منظّري الفكر الواقعي، والذي أصدر كتاب بعنوان **"السياسة بين الأمم"** عام 1948م، والذي حدّد فيه المسلّمات الستة (06) للتنظير الواقعي.

وقد اعتمدنا على التنظير الواقعي في دراستنا من خلال محاولة فهم وتفسير وتحليل ظاهرة الصراع الدولي وتطورها، وبالنسبة للصراع في منطقة" الساحل الإفريقي"، ووفق للتنظير الواقعي، هو صراع ناتج عن تضارب المصالح وتباينها في محاولة لاكتساب القوة، وفرض الهيمنة والسيطرة. وما يعبّرعن ذلك، اللّجوء إلى الخيار العسكري كحل لتسوية الأزمة في"مالي"، وكذلك اشتداد التنافس الدولي بالمنطقة، الذي يعتبر مظهرا من بين المظاهر المسبّبة للصراع، فالتنافس الدولي ما هو إلاّ صراع من أجل القوة.

3/-النظرية المثالية:[2]

والتي ترى في الصراع ظاهرة مؤقتة، يزول بزوال أسبابه، فمن بين مسّبباته نجد الاستعمار والمستعمرات التي ساهمت في تطور الظاهرة، فالمثالية ترى أنّ المصالح بين الدول تقوم على التوافق والتنسيق ، ممّا يعني غلبة خاصية التعاون على الصراع ، في ظل الارتكاز على القانون الدولي، وعلى المؤسسات الدولية التي تساهم في نشر السّلام، بالإضافة إلى الاعتماد على ما يعرف بـ"دبلوماسية المؤتمرات".

وقد اعتمدنا على التنظير المثالي في فهم السلوك الخارجي للجزائر ، و الرّامي إلى تسوية النزاع بمنطقة الساحل الإفريقي، انطلاقا من تسليط الضوء على المقاربة الدبلوماسية التي تعمل "الجزائر" على تنفيذها من أجل الوصول إلى صيغة اتفاق وتعاون وتفاهم ، والعم

مؤسساتي.

---

[1] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية والاستراتيجية لإدارة الأزمات**، (ط1)، الأردن، دار المجدلاوي، 2009، ص، ص: 99،100.

[2] خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، (ط1)، دمشق: دار كيوان، 2006، ص،ص: 17، 18.

4/-نظرية الدولة الفاشلة:

ومن ناحية أخرى كإطار نظري للبحث، فيمكننا التطرّق أيضا إلى نظرية "الدولة الفاشلة"، حيث يرى أكثر الباحثين في الشّأن الإفريقي، أنّ فشل الأنظمة الإفريقية التي جاءت بعد الاستقلال، والتي لم تتمكن من بناء مؤسسات تقوم بوظائفها بشكل فعّال، كان السبب الرئيسي وراء المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وزيادة حدّتها.

و جاء اعتمادنا على نظرية "الدولة الفاشلة "في البحث، لتبرير سلوك القوى الكبرى التدخلي بحجّة حل مشاكل الدول الإفريقية في منطقة الساحل الإفريقي، وإيقاف الصراعات الداخلية فيها، بعدما أصبحت هذه الدول عاجزة على تحمّل مسؤولياتها اتجاه مواطنيها.

لقد استخدم مفهوم "الدولة الفاشلة"[1] لأول مرّة سنة 1993م، في مقال نشره كل من **"جيرالد هيلمان" و "ستيفن راتنر"** في مجلة السياسة الخارجية، حيث أشار الباحثان إلى الدول الضعيفة التي أصبحت عاجزة على تحمّل مسؤولياتها تجاه مواطنيها، وكذا مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية.[2]

والاهتمام الأكاديمي بمقاربة "الدولة الفاشلة"، جاء كنتيجة لدراسات أكاديمية بدأت منذ ستينات القرن الماضي، حيث استخدم "قونار مماير دال" تعبير "الدولة الضعيفة" للإشارة إلى بعض الدول الإفريقية حديثة الاستقلال، والتي يعتبر استقلالها معرّضا للتوتّر كونها دول قامت على حدود غير واضحة المعالم، كما أنّها تفتقر للوحدة الوطنية والانسجام الثقافي والاجتماعي[3]، ومنه دول الساحل الإفريقي.

---

[1] من خصائص الدولة الفاشلة حسب "روتبرغ" Rotberg: انتشار الإجرام والعنف السياسي والتوترات والصراعات، لا فعالية البنى التحتية، ضعف السلطات، استخدام الكره الإجباري ضد المواطنين، للمزيد أنظر: خالد بشكيط،" المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إفريقية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 66.

[2] سميرة شرايطية، "تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني، دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2010، ص 53.

[3] المرجع نفسه، ص 52.

5/-النظرية البنائية:

إنّ تحديدنا ووصفنا للتركيبة المجتمعية لدول منطقة الساحل الإفريقي، جعلنا ندرك مدى تأثير ذلك وتسبّبه في عدد لا يحصى من النزاعات الداخلية ، بحيث أنّ النزاعات لن تكون بين الدول بقدر ما ستكون داخل الدول، "فكالفن هولستي" في مؤلّفه "الدولة، الحرب، وحالة الحرب"[1] تطرّق لموضوع "الدولة الضعيفة"، ولكنّه في الوقت نفسه أشارإلى أنّ من بين الخصائص البنيوية لهذه الدول أنّها تعرف حروبا ونزاعات داخلية نتيجة لغياب الشرعية ، ولشخصنة الدولة، ومبرزا أيضا أنّ الصراعات الإثنية في الدول الضعيفة ليست إلّا نتيجة لسياسات الدولة التمييزية، حيث أنّه كل إثنية تملك السلطة، تقوم بخدمة مصالحها على حساب باقي الإثنيات الأخرى ، ممّا يثير الصراعات بينها. بالإضافة إلى أنّ هذه الدول لا تملك القدرة على تحقيق الاندماج الوطني، كما تزداد قوة الجماعات الإثنية داخلها لسهولة الحصول على الأسلحة، مما يزيد من حدّة الحروب الداخلية، وحالات التمرد.

9/-الاقترابات والمداخل:

بالإضافة إلى النظريات والمناهج، فقد اعتمدنا أيضا على مجموعة من المداخل والاقترابات، ومن بين تلك المداخل نذكر ما يلي:

أ-الاقتراب المؤسّسي: يقصد به مجمل النظريات التي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكات والمخرجات السياسية، فالمؤسسة هي المتغير المستقل الذي يؤثّر في تحديد الفاعلين الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية مع تحديد نمط الاستراتيجيات التي ينتهجونها.[2]

ومن هنا فالاقتراب المؤسّسي لا يهتم فقط بدراسة الهياكل الرسمية، ومدى التزامها بالقواعد الدستورية، بل يهتم أيضا بدراسة علاقة تفاعل المؤسسات مع البيئة المحيطة بها ، من حيث القدرة على التكيّف والاستمرار، فالأنظمة السياسية لا تختلف عن بعضها البعض من حيث شكل الحكم، وإنّما تختلف من حيث درجة وقوة الحكم، أي مدى امتلاك الأنظمة السياسية لمؤسّسات فعّالة ومتعدّدة الأبنية والوظائف.

ومن هنا فقد حاولنا من خلال اعتمادنا على الاقتراب المؤسّسي توضيح أسباب زيادة وتيرة التهديدات الأمنية بالمنطقة وصعوبة احتوائها، كنتيجة لضعف وفشل الأداء المؤسّسي لدول المنطقة فالصراع بالمنطقة لا يميل للتمأسس والاستيعاب من قبل المؤسسات السياسية، وبالتالي الاستجابة لمطالب الصراع. بالإضافة إلى أنّ الأنظمة السياسية لدول المنطقة تتميّز بعدم القدرة على التكيّف مع البيئة المحيطة بها، وبالتالي عدم القدرة على الاستمرارية، ممّا يفسر ظاهرة "الدولة الفاشلة".

---

[1] سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص 37.

[2] د. عبد القادر عبد العالي، "محاضرات في النظم السياسية المقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، محاضرات مقدّمة لطلبة العلوم السياسية و العلاقات الدولية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة .د مولاي الطاهر، سعيدة ،2008/2007، ص 23.

ب-اقتراب النخبة: ارتبطت "نظرية النخبة" بعالمي السياسة: باريتو « **BARITO** »، و "موسكا" « Mousca »، ثم انضمّ إليهما "ميشلز" « Michels »، وقد قسّم "باريتو" المجتمع إلى شريحتين: شريحة دنيا، ليست بنخبة وهي أقل ذكاء، وشريحة عليا وهي النخبة الأعلى ذكاء، والتي تنقسم بدورها إلى نخبة حاكمة، وأخرى غير حاكمة. وقد أكّد "باريتو" على أنّ انفتاح النخبة ووجود قنوات للوصول إليها، يعتبر أحد أسباب وعوامل الاستقرار والاستمرار في النظام السياسي.[1]

ومن إسهامات هذه النظرية، نجد إسهامات **"سي رايت ميلز"** « **Si-Right-Mils** »، الذي طرح مفهوم "نخبة القوة"، والذي درس المجتمع الأمريكي وخلص إلى نتيجة مفادها أنّ المجتمع الأمريكي محكوم بنخبة سياسية ، واقتصادية، وعسكرية، والتي تشترك في وضع القرارات السياسية ، ووفق ذلك يكون في كل مجتمع ثلاث مؤسّسات مسيطرة هي: "الجيش"، "الساسة"، "رجال الأعمال"، والذين يمثلون نخبة القوة في المجتمع.

من خلال إسقاط هذه النظرية على ما تعيشه دول منطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على دور النخب الحاكمة المدنية منها، والعسكرية ومدى تأثيرها في بلورة التحالفات والصراعات بالمنطقة ، انطلاقا من أنّ حركية الأنظمة السياسية لدول المنطقة نابعة من توجّهات وحركية هذه النخب. حيث أشار كل من **"رينيه لومارشون"** « **Réné Lemerchand** »، **و "صامويل إيزنسيتاد"** « **Samual-Naoh-Esenstadt** » في دراسة لهما دارت حول أسباب أزمة الدولة بالمنطقة، والتي ترجع إلى الطبيعة **"الباتريمونيالية"، و"النيوباتريمونيالية"** للأنظمة السياسية، والمبنية على منطق "الشخصنة "و"الطبيعية القيادية"، وما يدعم ذلك الطبيعة العمودية للمؤسّسات والهياكل الدولاتية المترسّخة.[2]

وقد أشار "جين كلود ويليام" « Jean-Claude w » في دراسة له حول الأنظمة الباتريمونيالية – بعنوان:[3] «Patrimonialime and Political change in Congo»

إلى وجود (03) ثلاث خصائص لهذه الأنظمة:

1- الجيش من أكثر الوسائل فعالية في بناء هذه الأنظمة

2- شخصنة العلاقات السياسية، والتوسّع الإداري عبر تشكيل قوة عسكرية، وضمّها للجيش

3- النزاعات الإثنية والانفصالية.

ج-اقتراب التّبعية:

وفق" نظرية التّبعية"، فالتنمية في دول العالم الثالث مقيّدة بسبب الرأسمالية العالمية، على اعتبار أنّ العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة(دول المركز) والدول الأقل تصنيعا (دول المحيط) هي

---

[1] نصر محمد عارف، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة**، (ب ط) ، القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998م، ص 226.

[2] خديجة بوريب ، " الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات"، بيروت، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 41،ع 42، شتاء –ربيع 2014، ص 26.

[3] المرجع نفسه، ص 27.

علاقات غير متكافئة، وهذا النوع من العلاقات يجعل من مساعي التنمية ومحاولات الاستقلال الذاتي مسألة بالغة الصعوبة، نتيجة للتبعية الاقتصادية والتكنولوجية.[1] ونتيجة لما شهدته فترة ما بعد الحرب الباردة من زيادة الاهتمام بالعامل الاقتصادي، بعد تحول الصراع الدولي من صراع إيديولوجي عسكري إلى صراع اقتصادي، ومن تمّ الاعتماد على المعطيات الاقتصادية لتفسير الظواهر الدولية، بما ذلك الصراع الدولي، من هنا جاء الاهتمام باقتراب "التّبعية" لتبرير العجز الدولاتي في احتواء كافة أشكال الاستقطاب الداخلي، مع البحث أيضا في ما يعرف بـ"اقتصاد الحرب" ، وما يصاحب ذلك من مظاهر محفّزة لحالة اللاأمن داخل منطقة الساحل الإفريقي، والتي تشكل دولها ببيئة آمنة محفّزة لنشاطات عديدة كالإرهاب، والقرصنة، وتهريب الثروات الطبيعية كالذهب، والماس، والخشب، وتجارة الأسلحة، والتي تشكّل كل واحدة على حدى بعدا من أبعاد أزمة الدولة، وإحدى المآزق الأمنية المطروحة على المستوى القطري والإقليمي، حيث أنّ مسألة السلام وقيام الدولة القومية أصبحت مرهونة بطبيعة التفاعل مع هذه التحديات.[2]

10/-أدبيـــات الدراســـــة:

حظيت منطقة الساحل الإفريقي- لما تشهده من تحولات جذرية في مختلف الأصعدة- باهتمام دولي وإقليمي، لاسيما من قبل مراكز البحث في مجال الدراسات الدولية، حيث اهتمّ الغرب بالمنطقة لدرجة أنهّم أسّسوا عدّة مراكز بحث تهتم بالمنطقة، أهمّها: مركز الأبحاث حول الصحراء، مقرّه "واشنطن"، والذي يديره **"جيرمي كينان"** « Jeremy- Keenan »، والذي يصدر عدّة نشرات ودوريات، أشهرها:

دورية:

«Journal of Contemporary Africans Studies»

ودورية:

«African's- Studies Revieux»

بالإضافة إلى ما يتم نشره وإصداره من إصدارات مرجعية في حقل الدراسات الأمنية مثل:

«European Journal of International- Relations.»

بالإضافة إلى ما سبق ، لابدّ أن نشير إلى ما تصدره مؤسّسة "كارنيغي للسّلام الدولي " من تقارير وأبحاث حول العديد من القضايا السياسية ،خاصة ما يتعلّق به

الاقتصادية، و الاصلاح و التّغيير السياسي ، وقد امتدّت اهتماماتها البحثية لتشمل العديد من المناطق ، وبالأخص تلك التي تشهد التغيير العنيف للأنظمة السياسية . و منطقة الساحل الإفريقي لا تخلو من ذلك ، و لذلك اتّجهت المؤسّسة نحو نشر أوراق بحثية تتضمن مسحا دقيقا للوضع الأمني بالمنطقة ،

---

[1] نسيم بوبرطخ، "العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية"، الجزائر ، **مجلة الجيش**، ع: 578، سبتمبر 2011، مؤسسة المنشورات العسكرية، ص 51.

[2] خديجة بوريب، مرجع سابق، ص 26.

مع التطرّق للدور الإقليمي لبعض دول بالمنطقة ، و قد جاءت هذه الأوراق البحثية بعنوان" هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل "، بقلم "جان بيار فيليو " ، و الذي حاول من خلال هذه الأوراق توضيح نشاط تنظيم القاعدة بالمنطقة ، وإمكانية تحوّل المنطقة إلى مصدر أساسي للجماعات الإرهابية ، و قد اعتبر أنّ من شأن الضغط الاقليمي الذي تمارسه "الجزائر " - من أجل تحقيق التعاون الاقليمي لدحر التهديد الإرهابي - مع ما توفّره المساعدات الغربية المقدّمة ، أن يساعد دول الساحل الإفريقي في استعادة سيطرتها على أراضيها من الجماعات المسلّحة .

وتجدر الإشارة أيضا إلى بعض التقارير والمقالات لباحثين غربيين سبق وأن اهتمّوا بالبحث في الشأن الإفريقي ،لاسيما ما تعلّق بالبحث في مظاهر التعقيد الأمني بمنطقة الساحل الإفريقي ، وكيفية احتوائها وإدارتها ،و بالأخص من قبل القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية . ونذكر هنا على سبيل المثال:

مقال لـ « KALILO-SIDIBE» :حول كيفية إدارة الأزمة بمالي، والصّادر عن المركز الإفريقي للبحوث و تطوير الدراسات.

ونجد أيضا مقال لـ « Amado-Philip de Anadrés » :بعنوان :

«West Africa under Attack: Drugs, organized Crime and Terrorism as the New Threats to global Security’’»

والذي حاول فيه تبيان أهم مظاهر التهديد الأمني بالمنطقة، وقد صدر هذا المقال عن مكتب "الأمم المتحدة حول الجريمة والمخدرات".

ومقال لـ« Fréderic- Leriche » الصّادر عن مركز الأبحاث حول الصحراء لصاحبه -jeermy Keenan، في دورية « Afrique contemporaine » ، والذي تحدّث فيه عن سياسة "الولايات المتحدة الأمريكية" في القارة الإفريقية.

أمّا بالنسبة للكتابات العربية التي تناولت الموضوع ، فقد انقسمت بين تلك الأدبيات التي تناولت التأصيل النظري والإيتيمولوجي لظاهرة" الصراع الدولي"، والتي كانت متنوعة، ولم نجد مشكلة في تحصيلها، سواء تعلّق الأمر بالمعاجم والقواميس – كمعجم مصطلحات السياسية والاستراتيجية- الصادر عام 2008،" إسماعيل عبد الفتاح"، عن العربي للنشر والتوزيع، أو بالكتب، ككتاب "الصراع الدولي بعد الحرب الباردة" الصادر عام 2009، عن دار كيوان بدمشق، لـ"خالد المعيني"، والذي تناول فيه التأصيل النظري لمفهوم "الصراع الدولي" ، انطلاقا من تحديد مفهومه وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، وتحديد أهم المداخيل الفكرية والنظرية التي حاولت تفسير ظاهرة "الصراع "، وفي الأخير حاول الخروج بسيناريوهات محددة لمستقبل" الصراع الدولي".

وبين تلك المراجع والأدبيات التي تناولت الشطر الثاني من الموضوع، والمتعلّق بالصراع والتهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، فقد كانت قليلة وشحيحة نوعا ما، نتيجة لحداثة

الموضوع، ومن هنا نجد أغلب الكتابات العربية التي تناولت الموضوع ، هي في الأغلب كتابات إفريقية –مغاربية بحكم الانتماء الإفريقي-المغاربي، وبحكم تأثر أمن المنطقة المغاربية بما يحدث على المستوى الإقليمي و الإفريقي ، وقد ركّزت هذه الكتابات على المجال البيئي والجغرافي للإقليم، أو على المجال الأمني للمنطقة، وما تمكنا من تحصيله من مادة علمية حول الموضوع ، فقط ما تعلّق بالتهديدات الأمنية بالمنطقة، ومدى الاهتمام الدولي والإقليمي بها، حيث تحصّلنا على مجموعة تقارير ومقالات، وبحوث أكاديمية، والأمر يتعلّق بـ:

1-المقـــالات:

مقالة بعنوان "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي، وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري" لـ"أمحند برقوق"، ومقالته أيضا حول "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية". بالإضافة إلى مقالات "بوحنيه قوي" التي تناولت موضوع الأمن بالساحل الإفريقي، والمقاربة الأمنية الجزائرية ، و مقال آخر له بعنوان "الجزائر والانتقال إلى دور اللّاعب الفاعل في إفريقيا " , ومعظم هذه المقالات تمّ نشرها من طرف مركز الجزيرة للدّراسات .

12/-الأطروحات الأكاديمية:

1/- "البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات الرهانات"، لـ"ظريف شاكر"، مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2008-2010، الذي حاول من خلالها التطرّق إلى انعكاسات غياب الأمن و تعقّد البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري، و الوقوف أيضا عند ما يعرف بالإقليمية الأمنية و مفهوم الاعتماد الأمني المتبادل ، والتطرّق عند مسألة التنسيق بين التضامن المغاربي و التعاون الإفريقي كخيار استراتيجي للأمن الجزائري.

2/-"مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية لما بعد 2001/09/11"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية2011/2010، للباحثة "أسماء رسولي" التي حاولت من خلال هذا البحث تسليط الضوء على الاهتمام الدولي بالمنطقة، لاسيما الاهتمام الأمريكي، خاصة بعد أحداث 2001/09/11. ففي ظل تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي، والذي أصبح يشكل تهديدا أمنيا للأمن القومي الأمريكي ، والمتأتّي من منطقة الساحل الإفريقي، نظرا لما تتميز به من خصائص تساهم في ازدهار ظاهرة الإرهاب، ممّا دفع بالإدارة الأمريكية إلى طرح مشاريع تتمحور حول محاربة الظاهرة الإرهابية مع التنسيق مع دول المنطقة ، وفي المقابل حاولت الباحثة توضيح كيفية توظيف "الولايات المتحدة الأمريكية" لهذه المشاريع، من أجل اختراق المنطقة أمنيا، خصوصا مع ازدياد حدّة التنافس الدولي حولها.

3/- "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر(3)، السنة الجامعية 2011/2010، للباحث" بشكيط خالد"، والذي حاول البحث في موضوع الأمن الإنساني بالساحل الإفريقي، انطلاقا من تحديد التحدّيات والتهديدات الموجودة بالمنطقة، وأهم المشاريع الإقليمية والدولية المطروحة لاحتوائها، وبالتالي تحديد أهم آليات تكيّف المشاريع الإقليمية مع المشاريع الدولية في إطار تنسيق الجهود الدولية والإقليمية، قصد التوصّل إلى مقاربة أمنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الأمن الإنساني.

11/-الإطار الأيتيمولوجي:

فيما يتعلّق بالجانب المفاهيمي، فستعنى الدراسة بتحديد المفاهيم التالية:

1-الصّراع: مشتق من الفعل "صَرَعَ"، أي طرحه أرضا، ويعني المجابهة الحادّة، أمّا اصطلاحا فهو يشير لوجود تناقض حاد في المصالح، ينتج عنه انقسامات حادّة[1]. ويشير أيضا للتناقض بين الإرادات الوطنية والقومية والمتعلقة بأهداف الدول، واستراتيجياتها، وإمكانياتها[2]

2-الصّراع ومفاهيم أخرى:

أ/-الحرب: يقصد بها المواجهة المسلّحة بين طرفين أو أكثر لتحقيق أغراض سياسية، واقتصادية، عسكرية. ويشار إليها على أنّها صراع مسلّح بين دولتين أو أكثر لتحقيق مصالح وطنية.

الحرب حالة قانونية معترف بإمكانية قيامها، والحرب تقع على منحنى الصراع.

ب/-التوتّر: خلاف حاصل بين طرفين أو أكثر حول قضايا معينة كقضايا الحدود مثلا، وقد يؤدّي هذا الخلاف إلى وقوع قطيعة دبلوماسية وتوتّر في العلاقات، دون اللّجوء لاستعمال العنف.[3]

ج/-التهديد: إظهار النية بإلحاق الأذى والضرر بالمصالح والأهداف السياسية للطرف الآخر.

3-الساحل الإفريقي: وفق لاجتماع اللجنة المشتركة لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، المنعقد عام 1971م، حيث أشار إلى جميع الدول المشكلة للساحل الإفريقي، وتشمل: "السينغال، غامبيا، موريتانيا، بوركينافاسو، مالي، النيجر، تشاد، وأضيفت كل من دولة الرأس الأخضر، غينيا، بيساو"، ونظرا للصحراء الزاحفة يمكن إضافة:" ليبيا، السودان، الصومال وكينيا .

---

[1] اسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، (ط1)، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص 176.

[2] عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، (ب ط) ، بيروت، 2001،ص 18.

[3] أ. خيرة حلوي، "محاضرات تحليل النزاع الدولي"، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة، تخصّص علاقات دولية ، في مقياس النزاع الدولي ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، سعيدة ، السنة:2009-2010 .

[4] أسماء رسولي،" مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 09/11"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية،تخصص :الدبلوماسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، السنة الجامعية : 2011/2010، ص 79.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف "الساحل الإفريقي" على أنّه عبارة عن شريط يمتد خطّه الأفقي من شمال عاصمة "موريتانيا" (نواكشط) إلى غاية البحر الأحمر، مرورا بمنطقة "أتبرة" السودانية، في حين يمتد من عاصمة "السنيغال" – داكار- إلى غاية البحر الأحمر.

وجيو-إستراتيجيا ، يعرّف "الساحل الإفريقي" بقوس الأزمات، انطلاقا من حالات اللاإستقرار واللاأمن التي تشهدها المنطقة ، بداية مع الأزمات الإثنية بجنوب السودان، وصولا إلى الانقسامات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تشهدها "مالي" و "النيجر"، وإمكانية انتشارها وتفاقمها، في ظل ميوعة الحدود وضعف الرقابة، وفشل الدولة الوطنية .

4/- الطوارق:[1]

تكتب أحيانا بـ" الطوارق"، وأحيانا أخرى بـ "التوارق"، وتشير المراجع إلى أنّها تسمية أطلقها العرب على أمازيغ الصحراء الكبرى.

فيما يتعلّق بأصل التسمية هناك روايتان ، الأولى متعلّقة بكون التسمية تحريف لعبارة "توارك"، أي" المتركون" أو "التّاركون"، والثانية تشير لارتباط التسمية بمدينة "تارقة" –بمنطقة "فزّان "بليبيا –والتي يعتقد انحدار "الطوارق" منها.

ويلقّب "الطوارق" أيضا بـ"الرّجال الزرق"، وهم مسلمون سُنيّون مالكيّون، يتحدّثون عدّة لهجات: **التماشقية، التماجقية، التماهقية،** ويطلقون على أنفسهم "إموهاغ" أو "إموشاغ"، والتي تعني الرجال الشرفاء الأحرار.

5/-الإرهاب: كمصطلح يشير إلى استخدام العنف والتهديد بأشكاله المتنوعة، قصد تحقيق هدف سياسي معيّن ، ويأخذ "الإرهاب" أربعة أشكال متنوعة، الأوّل هو الجريمة المنظمة، حيث تستخدم اتّحادات المخدّرات "الإرهاب" لحماية مصالحها، والثّاني: هو "الإرهاب "برعاية الدول، و الذي يعبّرعن طريقة حرب تستخدم الدولة فيها عملاء لها، حيث تقدّم له الدعم اللوجيستي، والمالي، والأسلحة، والتدريب، والنوع الثالث "الإرهاب" الإيديولوجي، والذي يستخدم لتغيير نظام الحكم، أو سياسة معينة، والرّابع هو "الإرهاب" ذو الميول القومية، الذي يستخدم في أغلب الأحيان خلال المراحل الأولى للحركات المناهضة للاستعمار، أو من طرف مجموعات ترغب في الانفصال عن دولة معينة.[2]

6/- الدبلوماسية: في معناها الشامل هي عملية كاملة، تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية، فهي وسيلة الحلفاء للتعاون، ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللّجوء إلى [illegible]
هي تطبيق السياسة الخارجية، وعلى الدبلوماسي أن يجعل هذه السياسات متأقلمة مع الوضع القائم.

---

[1] محمد ولد الفاضل، "أزمة مالي، وتداعياتها على منطقة الساحل والصحراء"، **الحوار المتمدن** ، ع: 4127، التاريخ: 2013/06/18.

[2] مارتن غريفيش ، تيري أوكالاهان ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، الإمارات : مركز الخليج للأبحاث ، 2008 ، ص،ص :41 ،42 .

وبالتّالي فالدبلوماسية هي أداة تستخدمها الدول للوصول لأهدافها من دون إثارة العداء مع الدول الأخرى ، عن طريق التّوفيق بين المصالح ، ومن هنا للدبلوماسية ثلاثة وظائف: جمع المعلومات، تقديم صورة إيجابية، تطبيق السياسة الخارجية.[1]

7/- التدخل: كلمة "التدخل" تصف ممارسة سلطة عامّة من جانب دولة على أراضي دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة ، في حين التدخل الإنساني فيعني "عمل إكراهي" تقوم به مجموعة دول على أراضي دولة أخرى. ، بهدف إعادة إرساء الحكم المؤسّسي، وعادة ما يتضمن ذلك استخدام القوّة العسكرية.[2]

12- هندسة الموضوع:

اعتمدنا في تصميمنا للموضوع على جانبين،الأوّل نظري مفاهيمي، والثّاني عملي، ومن هنا قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول.

1- إذ تطرّقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري والمفاهيمي ، من خلال تناول التأصيل الإيتيمولوجي لظاهرة الصّراع عن طريق وضع قاعدة مفاهيمية نظرية ، ننطلق من خلالها في تحليل وتفسير ظاهرة "الصراع الدولي "من حيث علاقتها بمفاهيم أخرى كالتوتّر، والنّزاع، والحرب، والأزمة، وحتى نتمكّن من وضع أهم مقاييس ومحدّدات تطوّر "ظاهرة الصّراع"، فكان لابدّ من التطرّق لأهم المداخل الفكرية والنظرية التي تناولت موضوع "الصّراع " ، ومن ذلك كان من الضروري المرور على أهم النماذج النظرية والأساليب ذات الصّلة بحل وإدارة الصّراع الدولي.

2- أمّا في الفصل الثّاني من الدّراسة ، فقد حاولنا من خلاله التطرّق إلى الإطار العملي من الدّراسة، حيث حاولنا إظهار وتحديد أهم مظاهر تعقّد البيئة الأمنية بمنطقة" الساحل الإفريقي"، ومن تمّ التوقف عند أهم التحدّيات الأمنية بالمنطقة، وتسليط الضوء على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والجيو-سياسي للمنطقة ، مع التركيز أيضا على الواقع الأمني بالمنطقة، والوقوف عند مشكل "الطوارق"، وأزمة "مالي"، ومدى تأثير ذلك على الأمن القومي لدول الجوار.

ونتيجة للاهتمام الدولي بالمنطقة، كان لابدّ من تسليط الضوء على أهم [illegible]

في استراتيجيات القوى الكبرى: الأمريكية، والفرنسية، وحتى الصينية، ومنه تحديد أهم محدّدات ومرتكزات التي تقوم عليها كل استراتيجية، و بالتّالي التطرّق لأهم المشاريع الأجنبية المطروحة ، وكيفية توظيفها من قبل القوى الدولية في سبيل اختراق المنطقة أمنيا، ونشر قواعدها العسكرية من أجل تكريس الهيمنة والسيطرة.

3-أمّا في الفصل الثالث فقد حاولنا التطرق فيه لأهم المشاريع والمبادرات الإقليمية الموجّهة لتسوية واحتواء التهديدات الأمنية المتأتّية من منطقة" الساحل الإفريقي"، خاصّة مع زيادة حدّة التنافس

---

[1] المرجع نفسه ، ص،ص: 203 ،204 .

[2] المرجع نفسه، ص 132.

الدولي حول المنطقة، مع الترويج لعمليات التدخل مما يمهّد لعسكرة المنطقة، الأمر الذي يشكّل تهديدا مباشرا لسيادة دول المنطقة، ولدول الجوار الإقليمي، ومن جهة أخرى يشكّل ذلك حافزا لطرح عددا من المبادرات الإقليمية. ومن هنا حاولنا التطرّق إلى المقاربة الأمنية الجزائرية المطروحة كخيار استراتيجي لتسوية النّزاع بالمنطقة، والتي تقوم على تبنّي الحل والخيار الدبلوماسي السياسي، بدلا من الخيار العسكري. لذلك اتّجهنا نحو تحديد أهم مرتكزات ومحدّدات المقاربة الجزائرية، والعناصر التي تتكوّن منها، انطلاقا من توضيح مؤشّرات ومعايير التحرّك الدبلوماسي الجزائري، مع توضيح أهم المبادئ العامة والأساسية للسلوك السياسي الخارجي الجزائري، وتسليط الضوء على المحاولات الجزائرية في تكييف جهودها الدبلوماسية مع المشاريع الإقليمية والدولية الأخرى، في إطار العمل بمبدأ "أفرقة الحلول" وتنسيق الجهود مع دول الجوار الإقليمي لحل الأزمة بالمنطقة، بما في ذلك الأزمة في " مالي"، وما تشكّله من تهديد مباشر على الأمن القومي الجزائري، ومن تمّ التطرّق لمسار تطوّر المفاوضات الجزائرية –المالية، التي تقودها "الجزائر"، مع محاولة فهم واستيعاب مصالح الأطراف الأخرى . وفي الأخير حاولنا التنبّؤ بالسيناريوهات المستقبلية للصّراع بالمنطقة، لاسيما تلك التي تتعلّق بأزمة مالي، ومن جهة أخرى محاولة التنبّؤ بمصير ومستقبل الدّور الدبلوماسي الجزائري بالمنطقة ، ومن أجل فهم طبيعة العلاقات الجزائرية –المغربية، وكيف يؤثّر النّزاع بمالي على العلاقة بين الطرفين ، فقد رأينا ضرورة التطرّق للدّور الإقليمي المغربي بالمنطقة، من أجل إيجاد حلول للأزمة في" مالي"، وتداعياتها الأمنية. وللإحاطة بذلك، كان لابّد من التوقّف عند أهم محدّدات ومبادئ السياسة الخارجية المغربية، وأهم الأساليب والتكتيكات التي يعتمد عليها "المغرب" في إيجاد حلول للنّزاع بالمنطقة ، والحد من أثر التهديدات الأمنية بالمنطقة ، كما حاولنا تسليط الضوء على نقطة مهمّة متعلّقة بمزاحمة الدور المغربي للدور الجزائري بالمنطقة، في محاولة منه للزّعامة والتفرّد على المستوى الإقليمي، والقاري، وكيفية توظيف كلا الطرفين المغربي والجزائري لما يحدث في المنطقة، لتحقيق ذلك: الزعامة والتفرد.

13/-صعوبات الدّراســـة:

لا يخلو أي بحث أكاديمي من الصّعوبات و العراقيل ، وقد جرت العادة أن تكون هناك صعوبة في الحصول على المادّة العلمية ، خاصّة إذا كان موضوع البحث ذو صلة بالمواضيع الأمنية والاستراتيجية، و التي تتميز في حدّ ذاتها بالنقص في المعلومة ، لحساسية القضايا التي تبحث فيها ،هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، لارتباط تلك المواضيع بالمجال الأمني الاستخباراتي ، و الذي يغلب عليه طابع التكتّم و التحفّظ ، و موضوع "الصراع بمنطقة الساحل الإفريقي، وأثره على

"العلاقات الجزائرية –المغربية" يشتمل على هذه العناصر ،فهو يعالج مسألة حسّاسة مرتبطة بالعلاقات الجزائرية – المغربية ،والتي يغلب عليها الطّابع الأمني ألاستخباراتي التحفّظي ، ممّا يشكّل عقبة رئيسية في تحصيل المعلومة، و حتّى بالنسبة للشطر الأول من الموضوع ، والمتعلّق بمسألة "الصّراع في منطقة الساحل الإفريقي" ، فهو ألآخر لم يخل من صعوبة التحصيل للمادّة العلمية .

وبشكل عام، فإنّ الصعوبات التي واجهتنا في الدّراسة، تتعلّق بحداثة الموضوع، وصعوبة التحكم في متغيراته لعدم ثباتها، بالإضافة إلى شحّ المادّة العلمية وعدم توفّرها بكثرة، و قد اقتصر توفّرها على ما نشر من مقالات في المجلّات والدوريات، وفي التقارير والتصريحات، والبحوث الأكاديمية، والجزء الأكبر منها قد سلّط الضوء على مظاهر تعقّد البيئة الأمنية للمنطقة، ومكانة المنطقة بالنسبة للاستراتيجيات الدولية والإقليمية، والمتضمنة لحلول تهدف لاحتواء التهديدات الأمنية بالمنطقة ، و لاختراق المنطقة في مختلف المجالات ، لكن من دون أن تشير إلى تأثير ذلك على العلاقات الجزائرية –المغربية.

الفصل الأول

التأصيل الإيتيمولوجي لظاهرة الصراع الدولي

تمهيـــد:

تتّسم ظاهرة "الصّراع الدولي" بالتشابك والتعقيد لشموليتها ولتعدّد مستوياتها ولطبيعتها المتغيّرة، وعليه كان لابدّ من تأسيس قاعدة مفاهيمية نظرية يمكن من خلالها فهم الظاهرة، فكثيرا ما اختلطت وتداخلت مع ظواهر أخرى كالحرب، والنّزاع، والتنافس، والتي هي في حقيقة الأمر ليست سوى محطّات تقع على مسار الصّراع ، كما أنّ تطوّر العلاقات الدولية وتنوّعها ،وتعدّد فواعلها، أدّى إلى تعدّد أبعاد ظاهرة "الصّراع الدولي" وتنوّعها ، دون أن نهمل في ذلك تأثير التقدّم العلمي و التكنولوجي، و تفاوت الموارد المادّية و البشرية ، و تزايد تحدّيات جديدة على المستوى الصّحي ، و البيئي ،و كلّ ذلك تطلّب تصنيفا دقيقا لمستويات ظاهرة "الصّراع الدولي".

كما تعدّدت وتنوّعت النظريات ،والمداخل ، والمقتربات التي عنيت بالبحث في ظاهرة "الصّراع الدولي"، إذ تشكّل هذه المداخل النظرية توجّها مهمّا في تحليل الظّاهرة وفهمها، ووضع مقاييس لتحوّلات واتّجاهات ظاهرة "الصّراع الدولي ".

كما أنّ الجانب النظري لا يكفي للإلمام بظاهرة "الصّراع الدولي" ، فلابدّ من أن نكمل ذلك بوضع نماذج معينة ودقيقة تنطوي على نماذج لحل و إدارة "الصّراع الدولي"، حفاظا على المصالح الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى، تحقيق الأهداف المسطّرة والحفاظ على السّلم والأمن العالميين.

المبحـــــث الأوّل : التدقيق المفاهيمي والتحليل النظري لظاهرة الصّراع الدولي.

المطلـــب الأوّل:التدقيق المفاهيمي للصّراع الدولي وعلاقته ببعض المفاهيم

الفرع الأوّل: التدقيـــق اللّغـــوي والاصطلاحي

1-أ/- التدقيـــق اللّغـــوي:

- " الصّراع" لغة من الفعل "صَرَعَ"، صَرعا"، "مصرعا"، أي طرحه على الأرض.[1]

يذكر ابن منظور في معجم "لسان العرب" "الصّراع "على أنّه "يدل على المجابهة الحادّة، حيث على واحد أن يصرع الآخر"[2].

1-ب/-التدقيـــق الاصطلاحـــي:

●التعريـــف الوارد في الموسوعـــات المتخصصـــة والمعاجـــم:

- لقد ورد في معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية للدكتور" إسماعيل عبد الفتّاح" تعريف "للصّراع (Conflict)" على أنّه :"عملية من العمليات المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وينشب إذا تعارضت أهداف الفاعلين السياسيين بصورة مباشرة، وحينما يعني أحد طرفي العلاقة الصّراعية خسارة مباشرة للطرف الثاني"[3].
- " فالصّراع "قد ينتج عن تناقضات حادّة في المصالح، ممّا ينجم عنه انقسامات حادة.
- و "الصّراع "يعني الصّدام بقصد الاحتواء، وقد ينتهي بالافتراق، وهناك ثلاثة نماذج أساسية للصّراع:[4]

1 القتال (Fights) ، 2/المباريات (Cames) ، 3 / المناقشات أو الجدل(Debates)

- أمّا في الموسوعة الكونية، فقد ورد تعريف" الصّراع" على أنّه:" حالة تنافس يكون فيها الأطراف واعيين بعدم الاتّفاق والتوافق في المواقف و المواقع المستقبلية المحتملة ، حيث يرغب كل طرف في احتلال موقع يكون غير متوافق مع رغبة الطرف أو الأطراف الأخرى"[5].

---

[1] خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، (ط1)، دمشق: دار كيوان، ص13.

[2] عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، (ب ط) ، بيروت، 2001، ص 18.

[3] اسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، (ط1)، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع 2008، ص176.

[4] المرجع نفسه ، ص177 .

[5]أ- خيرة حلوي، "محاضرات تحليل النزاع الدولي"، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة، تخصّص علاقات دولية .

● تعريـــف أهـل الاختصـــاص:

اصطلاحا يستخدم "الصّراع" كدلالة على المواقف المتعارضة بين طرفين أو أكثر، وثمّة إجماع على استخدام مصطلح "الصّراع" كدلالة على التّعارض الحاد والصريح في القيم والأهداف.[1]

ولذلك يعرّف الصّراع (conflict, conflit) على أنّه ذلك التناقض بين الإرادات الوطنية والقومية، أو التناقض بين الإرادات الكبرى المتعلّقة بأهداف الدول، وإمكاناتها ،واستراتيجياتها البعيدة، فجوهر الصّراع تنازع الإرادات الوطنية، وهذا نتيجة لاختلاف دوافع الدول وتصوراتها وتطلعاتها، ممّا يؤدي إلى اتّخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية مختلفة.[2]

وفقا للتعاريف الأكاديمية، فالصّراع يشكّل صلب السياسة، وهذا ما أشار إليه "**هانس مورغانثو**" (Hans- Morgentho) في كتابه "السياسة بين الأمم" (Politics among nations)، على اعتبار أنّ عالم السياسة الوطني وعالم السياسة الدولي يستويان عند نقطة واحدة، ألا وهي "الصّراع "من أجل القوّة، فصراع المصالح ما هو إلا لبّ السياسة وجوهرها.[3]

عادة ما يكون موضوع "الصّراع" يتمحور حول القوة أو العمل على زيادة القوة، فالقوة سواء كانت وسيلة أو هدف هي محور الصّراع بين الدول، ف "بروذون" (Proudhon) يرى" الصّراع "على أنّه: "ظاهرة من ظواهر القوة (Un Phénomène de Puissance)، فعالم السياسة يقوم على أساس روابط القوة وعلاقاتها".[4]

ويشير عالم الاجتماع" لويس كوسر" (Louis Cosser) للصّراع على أنّه: "تنافس على القوة والقيم والموارد، هدفه تحييد أو تصفية أو إيذاء الخصوم"[5].

● ف "الصّراع" هو نضال مرتبط بقيم وبأهداف غير متوافقة، تحكمه نظريات القوة في المجتمع الدولي.

---

[1] خالد المعيني، مرجع سابق، ص 13

[2] عدنان السيد حسين " مرجع سابق، ص 18

[3] محمد طه البدوي، ليلى أمين مرسي، **مقدمة إلى العلوم السياسية**، (ب ط) ، الإسكندرية : الدار الجامعية، 1999، ص 251.

[4] (ـــــــ ، ـــــــ)، (ـــــــ ، ـــــــ)، **مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية**، (ط2)، الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004، ص 27.

[5] خالد المعيني، مرجع سابق، ص 16.

في حين أنّ الدكتور "حامد ربيع" يعرّف "الصّراع" بدلالة "الالتحام"، فيقول أنّ:" الصّراع هو التحام بين التأصيل الفكري لعلم الحركة في النطاق الدولي، والتّعامل مع الواقع بأبعاده المختلفة".[1]

وتجدر الإشارة أنّ "الصّراع الدولي" هو سمة أساسية ودائمة من سمات النظام الدولي، فالسياسة الدولية تمتاز بتفوّق سمة "الصّراع "على سمة "التعاون"، ممّا يجعلها ظاهرة ثابتة في التعامل الدولي، فالسياسة الدولية ما هي إلّا" صراع "من أجل القوة.[2]

ف "الصّراع "قد يأخذ صورتين، إمّا صورة "الصّراع العنيف "Vionlent-conflict"، ويقصد به الحرب أو" الصّراع" المسلّح الذي تلجأ فيه الدول إلى العنف والقتال دفاعا عن مصالحها الحيوية، وقد يأخذ صورة "الصّراع غير العنيف" "Non–Violent – Conflict" يشمل كافّة أنواع "الصّراع" الأخرى بخلاف الحرب، أو ما يعرف عادة بوسائل" التنافس السّلمي" كالدبلوماسية بصورها المختلفة، وجميع الإجراءات القسرية الدولية، باستثناء الاستخدام الفعلي للعنف أو القوة العسكرية.[3]

---

[1] خالد المعيني، مرجع سابق، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 16.

[3] محمد طه البدوي، ليلى أمين مرسي، **مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية**، مرجع سابق، ص 30.

الفرع الثاني : الصّراع الدولي وعلاقتــه ببعض المفاهيــم الأخـــرى:

1/الصّراع والحــرب:

مهما تعدّدت التعاريف حول "الحرب" عند فقهاء القانون والسياسة، فإنّ "الحرب" تحمل معنى: "المواجهة المسلّحة بين طرفين أو مجموعة أطراف دولية لتحقيق أغراض سياسية، واقتصادية ،و قانونية، وعسكرية".[1]

و"كوينسي رايت "(K. Right) يعّرف" الحرب" بدلالة "النّزاع "على أنّها: "نزاع بين مجموعات ووحدات سياسية، خصوصا الدول ذات السيادة من خلال استعمال القوات المسلّحة ذات الحجم المعتبر، وخلال فترة زمنية معتبرة"[2]

و"أفلاطون" يعرّف" الحرب "على أنّها: "الحالة الطبيعية للعلاقات ما بين المجتمعات السياسية".[3]

و "شيشرون" (Ciceron) يرى "الحرب "على أنّها "أسلوب لفض المنازعات عن طريق القوة".[4]

وكلوزوفيتز (Clausewitz) يرى" الحرب "على أنّها :"عمل من أعمال العنف، يستهدف به إرغام الخصوم على تنفيذ إرادتنا"[5]، و يعرفها أيضا على أنّها: "امتداد السياسة بوسائل أخرى"[6]، ويربط "الحرب "بثلاثة عوامل:

1/التسلّح العسكري، قد يكون معّزز بالتحالفات.

2/التساوي النسبي بين الخصوم.

3/تجاوز واجتياز الحدود.

وفي السّياق نفسه ، . يُعرّف "بوتول" الحرب، على أنّها: "واقع أو فعل اجتماعي (Fait – social)، أساسه القتل الجماعي المنظّم، وينشأ تعبيرا عن إرادة الوحدة أو الجماعة السياسية، بهدف حماية استقلالها وأمنها، فإرادة الأطراف المتعادية هي التي تحدّد وتقرّر استخدام العنف".[7]

---

[1] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (ط3)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، 2010، ص 85.

[2] أ- خيرة حلوي: مرجع سابق

[3] محمد طه البدوي، ليلى أمين مرسي ، **مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية**، مرجع سابق، ص 30.

[4] المكان نفسه .

[5] المكان نفسه.

[6] ناظم عبد الواحد جاسور، **موسوعة علم السياسة**، (ط1)، الأردن: دار المجدلاوي، 2009، ص 160.

[7] محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، **مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية**، مرجع سابق، ص، ص :30،31

ف "الحرب" إذن هي تصادم فعلي بوسيلة العنف المسلح، حسها لتناقضات جذرية لم يجدي معها استخدام الأساليب الأكثر أو الأقل تطرّفا ، ومن هنا تمثّل "الحرب" نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية[1].

وفي الاصطلاح الدولي، يشار للحرب على أنّها:" صراع مسلّح بين دولتين أو أكثر ينشب لتحقيق مصالح وطنية ، فالحرب حالة قانونية معترف بإمكانية قيامها"[2].

وتتباين معايير تصنيف الحروب، فهناك المعيار الذي يصنّفها انطلاقا من كونها **عمل أخلاقي إنساني،** فيتمّ إطلاق صيغة **الحرب العادلة، والحرب اللاعادلة،** كما يمكن تصنيفها انطلاقا من الموقع الجغرافي، فنقول: **حرب محلية، إقليمية، أو غير محدودة إقليميا،** كما يمكن تصنيفها انطلاقا من عدد الأطراف، فنقول: حرب شاملة، حروب محدودة أو انطلاقا من الأسلحة المستخدمة، فنتحدث عن حروب تقليدية، وأخرى حديثة (نووية)، وهناك معيار آخر يصنّفها إلى: **حروب هجومية ، وحروب الدفاع عن النفس.**[3]

وقد اقترن مفهوم "الحرب" مع مفهوم "الصّراع"، إذ نظرا إليهما على أنّهما مفهوم واحد، فمنذ معاهدة "واستفاليا" (1648م) حتى تأسيس" عصبة الأمم"، لم تكن" الحرب" نشاطا محرّما كونها اقترنت بالدفاع عن السلطة السياسية، وأصبحت القوة جزء من مقوّمات الدولة الوطنية، وقد اتّسع مفهوم "الحرب" ليشمل مفهوم "الصّراع" ، ثم بدأ بالتراجع تدريجيا لما شهده العالم من تطور للعلاقات الدولية، وتزايد عدد الدول، وتشابك المصالح، وتنوّع أشكال التعامل الدولي ، وكان الفاصل بين المفهومين في ما شهده العالم من حروب جديدة، استخدمت فيها أنواع جديدة من الأسلحة، الأمر الذي شكّل مفارقة في مفهوم "الحرب" بحد ذاته، والأمر الذي أدّى إلى استخدام مفهوم "الحرب" كأداة لإدارة "الصّراع "وحسمه، ممّا نجم عنه العزل بين المفهومين (الحرب، والصراع)[4].

---

[1] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 85.

[2] أحمد عطة الله، **القاموس السياسي**، (ط3)، القاهرة: دار النهظة العربية، 1968، ص 442

[3] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، (ط1)، الأردن: دار المجدلاوي، 2009، ص 249.

[4] خالد المعيني، مرجع سابق، ص 27.

والخلط بين المفهومين يكون انطلاقا من مستوى تحليل الدوافع الكامنة والأسباب المفسّرة لهما، إلا أنّه يعبّر عن"الصراع" كونه عملية شاملة وعميقة، في حين "الحرب" تقع في أعلى منحى "الصّراع"، ف "الصّراع" تتنوّع أدواته ووسائله من الأكثر فاعلية إلى الأكثر سلبية، حيث تتراوح ما بين: "**الضغط، الحصار، الاحتواء، التهديد، العقاب، التفاوض، المساومة، الإغراء، التنازل، التحالف، التحريض، التخريب، التآمر**"، وهذه الاستراتيجيات لا يمكن أن تتهيأ في الحروب التي تحصل بصورة ومستوى واحد[1].

ونضيف أيضا إلى أنّ "الصّراع" لا يتّخذ شكل المواجهة المسلّحة فقط، فالصّراع تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون صراع سياسي ، أو اقتصادي،أو مذهبي . وإن كان "الصّراع "قد يقود للحرب، فيصبح بذلك المرحلة التي تسبق مرحلة الحرب ،.ف "الصّراع" ينطوي على نضال مرتبط بالقيم، وبنظريات القوة، وبصنع القرار في المجتمع الدولي[2].

---

[1] خالد المعيني، مرجع سابق، ص، ص: 27 ، 28.

[2] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 86.

2/ الصّـراع والنّـزاع:

هناك من يرى أنّهما مترادفان، وهناك من يفرّق بينهما.

ف "النّزاع" (Disputé)هو الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول قضايا ومسائل محدّدة، وهو أقلّ حدّة من "الصّراع"، وأقلّ شمولية في الاختلافات.[1]

أمّا "الصّراع" (Conflict) هو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أي تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واستراتيجيتها.

ويمكن التّمييز بينهما، انطلاقا من كون أنّ "الصّراع "ينطوي على نضال مرتبط بالقيم ، وبأهداف غير متوافقة، وبنظريات القوة، وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقود غالبا إلى إلحاق الأذى والضرر المادّي والمعنوي بالآخرين، في حين أنّ "النزاع" أقل حدّة وشمولا في الاختلافات والتناقضات.[2]

وهناك من ينظر للصّراع على أنّه ظاهرة ممتدّة، وتعبّر عن خلاف مستمر ، وعميق بين الأطراف، في حين يشار إلى" النّزاع "على أنّه أحد مراحل وفترات" الصّراع"، أو خلاف حول مسائل وقضايا ظرفية تعبّر عن خلاف قابل للحل بصفة حاسمة ونهائية.[3]

ويمكن توضيح هذا الفرق في الجدول التالي[4]:

محدّدات التّشابه و الاختلاف	النزاع الدولي	الصّراع الدولي
1-من حيث طبيعة القضايا المتعارض عليها	يمكن التفاوض بشأنها	لا يمكن التنازل عنها، أو المساومة بشأنها
2- من حيث المدة	ظرفي، وقتي	مستمر
3- طريقة الحل	يمكن حلّه بصفة نهائية	لا يمكن إيجاد حل نهائي وحاسم
4- من حيث هدف كل طرف	إلحاق الأذى بالطرف الآخر، وإحراز أكبر قدر ممكن من المكاسب	القضاء على الطرف الآخر
5- النتائج	لكل الطرفين أرباح وخسائر	مكاسب طرف ،مقابل خسائر الطرف الآخر
6- من حيث حدّة الخلاف	تعارض ، وعدم توافق	تناقض تام وحاد

[1] عدنان السيد حسي، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، مرجع سابق، ص 18.
[2] المرجع نفسه، ص 19.
[3] أ-خيرة حلوي، مرجع سابق.
[4] المكان نفسه

ملاحظـــة:

يشكل "النّزاع" لعبة غير صفرية، أمّا "الصّراع" فيشكّل لعبة صفرية. ولعلّ المثال الأبرز على التمييز بين "النّزاع "و "الصّراع"، نقول الصّراع العربي –الإسرائيلي، ولا نقول النّزاع العربي – الإسرائيلي، فالعلاقات العربية –الإسرائيلية ليست مجرد تنازل على الحدود والمياه، وإنّما هي تعكس تناقض صريح مستمر بين الإرادات والأهداف[1].

[1] عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، مرجع سابق، ص، ص: 19، 20.

تتعدّد مسبّبات "النّزاع" بين الأسباب السيكولوجية، والإيديولوجية، والأسباب الجيوسياسية ، فالنسبة للعوامل السيكولوجية فهي متعلّقة بحالات "**الإخفاق والإحباط** "التي تمرّ بها الشعوب ، ممّا يدفعها لتغيير الوضع القائم، أو تكون متعلّقة ومرتبطة بميول صانع القرار وشخصيته ، لا سيما ما يتعلّق بالجانب "العدواني التوسعي"، كالحركات النازية والفاشية التي أشعلت فتيل الحرب العالمية الثانية. وهناك الأسباب **الجيو-سياسية** المتعلّقة بنزاعات الحدود، والسيطرة على المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية، و التي تحظى بأهمية بالغة ومؤثّرة في النظام الدولي سواء في حالة السلم ، أو في حالة الحرب، خاصّة فيما يتعلق بالجغرافيا السياسية ، إلى جانب ذلك تلعب الأسباب الاقتصادية والسياسية دورا هاما في نشوب النّزاعات الدولية، فالتنازع على موارد النفط والمياه مازال قائم ومستمر، كما أنّ تهديد كيان الدولة من الداخل يعدّ من أخطر أسباب النّزاع.

لقد أشارت قمّة "مجلس الأمن الدولي" - المنعقدة في 1992/01/31- إلى أنّ "أخطر ما يهدّد النظام الدولي هو تغيير هيكليات الدول، والذي يشكل أخطر النّزاعات الدولية، لما يتركه من آثار اجتماعية واقتصادية وإنسانية مباشرة".[1]

يمكن تصنيف "النّزاع الدولي "إلى نوعين:

1/-نزاع ذو طابع قانوني: الذي يخضع عادة للقضاء، ويكون فيه الطرفان على خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة، أو تفسير أحكامها، وهذه المنازعات يمكن حلّها وفق القواعد القانونية المتعارف عليها[2].

2/-نزاع ذو طابع سياسي: حيث تبرز ادعاءات متناقضة لتغيير الوضع القائم، أو إيجاد معطيات جديدة لصالح هذا الطرف أو ذاك، وتشمل هذه النزاعات: النزاعات حول الموارد الاقتصادية والأسواق المالية والأراضي[3] .

يصعب الفصل بين "النّزاع القانوني" و"النزاع السياسي"، خاصّة في إطار القانون الدولي العام.

---

[1] عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، مرجع سابق، ص-ص: 22-23.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم إنحسار مؤقت**، (ط1)، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص 185.

[3] عدنان السيد حسين، ، **العرب في دائرة النزاعات الدولية** ، مرجع سابق، ص 23.

3-التوتّـــــر (La Tension):

التوتّـر هو خلاف حاصل بين دولتين حول قضايا ومصالح معينة، كقضايا الحدود، قضايا أمنية، يؤدّي إلى ظهور خصومة دبلوماسية، وتوتّر في العلاقات، لكن لا تصل إلى استعمال العنف[1].

4-مفهـــوم الأزمـــــة (Crise):

تناول الكثير من الكتّاب مفهوم "الأزمة" من منطلقات علم السياسة، وبعض العلوم الاجتماعية. الأمر الذي أعان على تحديد سماتها و مراحلها، واستشراف سبل إدارتها والسيطرة عليها.

ويعرّفها **"كورال بيل" (Coral-Bell)** على أنّها:"المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدّد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة".[2]

أمّا" **شارلز ماكيلاند" (Charles-Makeland)** – وهو من روّاد مدرسة تحليل النسق – فيعرّفها انطلاقا من مظاهرها وتفاعلاتها الخارجية، على أنّها:"فترة انتقالية ما بين الحرب والسلم، واحتمال تصعيد جميع الأزمات الدولية لتصل إلى مرحلة الحرب، إلّا أنّ معظمها يتضاءل بدون اللّجوء إلى استخدام القوة من قبل الدول المتورّطة في الأزمة".[3]

وهنا يرى "ماكيلاند" أنّه ليس بالضّرورة أن تؤدّي الأزمة إلى الحرب، فتارة تأخذ "الأزمة" شكل مواقف معيّنة تقترن بوقائع معينة، والتي تدفع بالموقف إمّا نحو الإيجاب أو السلب ، ويظهر ذلك بصورة جليّة في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في صورة استقرار أو عدم استقرار، عنف اوعدم عنف، تسوية أو نزاع، وقد تظهر أعراض "الأزمة "على مستوى الموقف واتّخاذ القرار.[4]

---

[1] أ خيرة حلوي، مرجع سابق.

[2] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 357.

[3] المكان نفســه.

[4] أ- خيرة حلوي , مرجع سابق.

ويرى" **شارلز هيرمان" "Charles-Herman"-** وهو من روّاد مدرسة صنع القرار- أنّ "الأزمة الدولية" تنطوي على عناصر معينة، تكون مدركة من قبل صنّاع القرار، وهي[1]:

1- أعمال متوقعة من قبل الخصم.

2- إدراك وتصوّر وجود تهديد.

3- إدراك الوقت المحدّد لصنع القرار والرد عليه.

4- إدراك العواقب في حالة عدم الرد.

وفي السّياق نفسه ، يشير **"ميخائيل بريشر" Michael-Brecher""** للأزمة الدولية على أنّها: "حالة تميّزها وتنبيء بقدومها أربعة أمور، وتتلخّص فيما يأتي:[2]

1- الظروف الداخلية و الخارجية.

2- قيام تهديد للقيم الأساسية (حاليا ومستقبلا)

3- احتمال حدوث أعمال عنف عسكرية.

4- فرض وقت محدّد يكون قصير للتعامل مع كل هذه المستجدّات والتهديدات"

في حين أنّ **"سنايدر"" Chnaider"** يعّرفها على أنّها: "ظاهرة تنشأ من صراع شديد، يكاد يصل إلى الحرب، لكنّه ينطوي على إدراك وجود احتمال على جانب كبير من الخطورة بأن يؤدّي إلى الحرب، وهي تعني العلاقات المتوتّرة تمثّل أزمة كامنة تأخذ مجرى جديد لتندلع وتظهر"[3].

وهناك من يرى "الأزمة" على أنّها تعبّر عن مرحلة أو طور من أطوار الصّراع، فهي ذات طبيعة ظرفية وطارئة في العلاقات الدولية، تنذر بوقوع حرب نتيجة لما يتخلّلها من تهديدات متبادلة، واستعراض للقوة مع ضيق الوقت.[4] وكلّما كانت الأزمة تمس بالأمن القومي وبالمصالح الحيوية، كلما كان رد الفعل سريعا، وكلّما كان موضوع الأزمة بعيدا عن الأمن القومي والمصالح الحيوية، كلّما كان موضوع قيام الأزمة مجرّد احتمال، أي إمكانية حل الموضوع من بدايته[5].

وفي السّياق نفسه، لابدّ من الإشارة إلى مفهوم **"الأزمة الحادة ،أو المتفاقمة"** والتي تمثل إنذارا بالحرب، وهي الزّيادة في مستويات التوتّر بين الخصوم من خلال التّهديد باستخدام السّلاح والعنف،

---

[1] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 358.

[2] المكان نفسه .

[3] أ. خيرة حلوي، مرجع سابق.

[4] عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، مرجع سابق، ص 20.

[5] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص- ص: 359-360.

واتّخاذ إجراءات تشير على قرب اندلاع "الحرب"، كالحصار الاقتصادي، أو احتلال موقع معين، أو عبر التدخل العسكري[1] .

كما يتمّ الحديث عن **"الأزمة الاقتصادية"** التي تشير إلى وضع اقتصادي طارئ يؤثّر سلبا في تحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية، مثل: الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا، عام 1997م ، وهناك أيضا ما يعرف بـ"الأزمة الدستورية" التي تحدث نتيجة للتناقض الحاصل بين نظام الحكم والدستور المعلن.[2]

وأي تحليل للأزمة الدولية في ظل النظام الدولي، يستدعي التركيز على النقاط التالية: **الأطراف المشتبكة، المنطقة والبيئة** التي يحتمل أن ينشأ فيها النزاع ، فكلّما كانت البيئة محلّ النّزاع ذات أهمية جيو-إستراتيجية، كلّما كانت" الأزمة "موضوع استقطاب قوى كبرى ، **درجة الشّدة في المستوى الأقصى** للأزمة، **المقارنة** بين مواقف وقدرات الأطراف وأهدافهم، **والتكتيك المستخدم** من قبلهم.[3]

وأخطر ما في" الأزمة "يكمن في المضاعفات التي يمكن أن تحدث، نتيجة تدخّل طرف ثالث تتعرّض مصالحه الحيوية للتهديد، ممّا يدفع به إلى اتّخاذ إجراءات مضادّة وقد يجرّ ذلك تدخّل أطراف أخرى، لاسيما وإن كانت تنتمي إلى حلف ، أو معاهدة دفاع مشترك ، أو اتفاقية تجارية، وباتّساع عدد أطراف "الأزمة " قد يزيد من خطورتها، ممّا يجعل منها **صراعا دوليا فعليا،** وهذا ما يصطلح عليه **بتعقيد الأزمة،** وأنّ أسوء حالات الصّراع يمكن أن تدفع" الأزمة" إلى" الحرب"، بحيث يصل مؤشّر التوتّر في العلاقات إلى حدّ استهداف القيم الأساسية ،والوحدة الوطنية، والاستقرار الأمني، ممّا ينتج عنه استخدام العنف المسلّح .[4]

وعموما يمكن القول أنّ "الأزمة" تخضع لتصميم نسبي قياسي، إمّا تمرّ بمرحلة "التّصعيد" ، وتتطوّر إلى نتائج خطيرة، أو أن تمرّ بحالة من" التّهدئة"، وكل من "التّهديد "أو "التّصعيد" مرتبطان بالإجراءات التي يقوم بها أحد الأطراف، وفي المقابل ردود فعل الطرف الآخر.

5-الصّراع والتنـــافس:

---

[1] أ خيرة حلوي، مرجع سابق.
[2] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 138
[3] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 363.
[4] ثامر كامل خزرجي، مرجع نفسه، ص – ص: 363 – 364.

إنّ مفهوم "الصراع" يختلف عن مفهوم **"التنافس"** ِ**"Compétition"**، ف "التنافس" يحدث عندما لا تكون هناك رغبات متعارضة عقائديا ولا أهداف، أو وسائل ذات تعارض أو تناقض حاد ، فالمنافسة لا تنطوي على الافتراضات التي يتضمّنها معنى الصّراع.

فإذا كان" الصّراع "يتضمّن التّناقض في الأهداف، والتّصادم بين القوى والإرادات، ويفترض تحطيم إرادة الخصم أو على الأقل تليينها، فإنّ **"التنافس"** قد يأخذ طابعا سلميا بعيدا عن كل مظهر من مظاهر العنف و التوتّر والنّزاعات ، بالشّكل الذي لا ينعكس فيه سلبا على طبيعة العلاقات بين أطرافها.[1]

و"التنافس" ينصرف إلى ميادين: الاقتصاد، والتجارة ، والتكنولوجيا، كما أنّ المحتوى التنافسي أصبح السّمة الغالبة على منحى "الصّراع"، خاصّة بعد انهيارنظام الثنائية القطبية.

<u>المطلب الثانـــي:</u> تحليـــل ظاهـــرة الصّراع الدولـــي: الخلفية الفكرية و المداخل النظرية المفسرة للظاهرة.

<u>الفـرع الأول:</u> الخلفيـــة الفكريـــة لدراســـة ظاهـــرة الصّـراع الدولي

يتجاذب دراسة ظاهرة "الصّراع الدولي" توجّهين" الواقعي" و"المثالي"، **فالمثالية** ترى وجود توافق وتناسق في المصالح بين مختلف الدول، ممّا يعني وجود وغلبة **" خاصّية التّعاون"**، في ظلّ الاعتماد على القانون الدولي والمنظّمات الدولية في القضاء على النّزاعات ، وإقامة تنظيم دولي يخدم أهداف السّلم، وقد أعتبر التيّار المثالي أنّ **"الصّراع"** <u>ظاهرة مؤقتة</u> ، تزول بزوال الأوضاع التاريخية التي أدّت إليها، كما اعتبر أنّ ظاهرة الاستعمار والمستعمرات من بين مسبّبات "الصّراع "وتطور أنماطه.[2]

في حين أشارت **النظرية الماركسية** إلى أنّ" الصّراع الدولي"، والخلافات الدولية ، والحروب سببها الرأسمالية وأطماعها الاقتصادية. أمّا **اللّيبراليون** فقد اعتقدوا أنّ الحكم الدستوري، وانتصار الديمقراطية على الحكم الفردي المطلق، سيؤدّي إلى خلق الانسجام والسّلام الدولي ، كما ساد الاعتقاد بأنّ إنشاء منظّمات أممية كعصبة الأمم ، والأمم المتّحدة كفيل بإزالة "الصّراع".

---

[1] خالد المعيني، مرجع سابق، ص 60.
[2] المرجع نفسه، ص، ص: 17،18.

في حين أنّ **الواقعية** ترى تضارب المصالح بين الدول من شأنه أن يؤدّي إلى الصّراع. فالصّراع من أجل القوة هو السّمة الأبرز في العلاقات الدولية.

وقد اتّجه **"هانس مورغا نثو" Hans-Murghantho** نحو تأسيس علم موضوعي للسياسة وللسياسات الدولية، جوهره **"الصّراع من أجل القوة"** ويرتكز هذا العلم على عدة مسلّمات[1] :

1- المصلحة هي مفهوم أساسي لفهم السياسة الدولية، والمصلحة لا تفهم إلّا من خلال القوة.

2- المصلحة مفهوم متماسك، والقوة تتغير حسب المكان والزمان، والسياسة هي صراع من أجل القوة.

3- سعي الدولة للقوة هي ظاهرة طبيعية في النظام الدولي، ودراسة السياسة الدولية هي دراسة للدولة في تعاملها في النظام الدولي.

غير أنّ أطروحات **الواقعية التقليدية** لقيت النقد من قبل منظّري **"سياسة الاعتماد المتبادل"**، كونها ركّزت على دور الدولة، وأهملت الجهود المبذولة من قبل المؤسّسات الدولية في الحدّ من الصّراعات والنّزاعات، وتوطيد تكامل الاقتصاد الدولي، وبالتّالي إمكانية توازن المصالح بدلا من تناقضها[2].

فالتّطورات التي شهدها العالم في حقل السياسة الدولية في ظل تآكل مفهوم السّيادة، وتعاظم الاعتمادية التبادلية، وتعاظم دور المنظّمات الدولية كفاعل في السّاحة الدولية ، تمّ تكييف الواقعية في إطارها الجديد، حيث اهتمت **الواقعية الجديدة** بدور المنظّمات الدولية في حلّ الصّراعات، لكن مع بقاء أدوار وأهداف تلك المنظّمات امتدادا لأدوار وأهداف الدول الكبرى[3]. وهنا يشير **"ديسنار كيلنيز" Di-Snar-Kilenis"**- أستاذ العلاقات الدولية بجامعة لوزان-سويسرا- إلى أنّ "العلاقات الدولية اليوم هي عبارة عن مجموعة من العمليات والظواهر ذات الصّلة الوثيقة بالصّراع وبعلاقات القوة".[4]

أمّا **"كينيث والتز K-Waltz"** في إطار **"الواقعية الجديدة "**أو **"الواقعية البنيوية"**، والتي تعرض نظاما للسياسة الدولية يتضمن مستويات بنيوية مميزة ومترابطة، وينطلق "والتز" في نظريته من وجوب الفصل بين النظام ووحداته، ويرى أنّ تاريخ الصّراعات الدولية يكشف عن وجود أنماط ، وتكرار وانتظام في التّفاعلات القائمة بين الدول، و"إدارة الصّراع" تكون بالأنماط

---

[1] خالد المعيني، مرجع سابق، ص 20.

[2] محمد سعد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، (ط1)، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص 192.

[3] خالد المعيني، مرجع سابق، ص- ص:21-22.

[4] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 193.

نفسها بغضّ النظر عن الاختلاف في السياسات الداخلية للأطراف المتصارعة، ويفسّر ذلك بوجود مقيّدات على أفعال القوى أشد تأثيرا من تلك النّابعة عن السياسة الداخلية، ولكي تحافظ الدولة على نفسها في سياسة دولية تغيب عنها سلطة عالمية، يصبح على الدولة لزاما اكتساب قوة لازمة وكفيلة بالإبقاء عليها.

وفي السّياق نفسه، يشير **"روبرت غلبن" Robert-Gilpin"** إلى تصور آخر للصّراع، حيث يرى أنّ العلاقات الدولية تخضع لقواعد الدولة القوية المهيمنة، حتى تبرز للوجود قوة أخرى تزيح القوة القديمة ، وعليه فعلاقات الصّراع من أجل القوة هي القوة المحّركة للتّاريخ، فالتّاريخ عبارة عن أنماط متكرّرة للقوى.

وقد وضع معهد **"راند"** للدّراسات الاستراتيجية في "الولايات المتّحدة الأمريكية" رؤية جديدة حول "القوة"، أطلق عليها **"القوة المرنة"** التي تعني استخدام كافّة وسائل التّأثير على الآخر دون الوصول إلى عنف مسلّح، حيث أنّ "ميزان القوى" كدالّة للصّراع- خاصّة بين الأقطاب الرّئيسية المؤسّسة للنظام الدولي ذات النسيج الإيديولوجي الواحد- يشهد ميلا نحو تراجع القوة العسكرية كعامل مقرّر وحاسم للصّراع ، لصالح عوامل وأشكل أخرى للقوة في مقدّمتها العامل التكنولوجي. [1]

وما يلاحظ في تشكيل العلاقات الدولية، أنّ "الصّراع" ما يزال السّمة الأساسية للنّظام الدولي، مع تغيير في طبيعة المتغيرات ذات الصّلة بقضايا "الصّراع"، حيث تمّ رصد مستويات جديدة للصّراع بين "الولايات المتّحدة الأمريكية "و"القوى الكبرى"، و الّتي تستخدم فيها القوة المرنة ، فمن جهة تسعى "الولايات المتّحدة" للحفاظ على مركزها، مقابل سعي الدّول الكبرى الأخرى إلى تطوير عناصر قوتها للوصول إلى مرحلة التّوازن مع "الولايات المتّحدة الأمريكية"، وهناك مستوى آخر للصّراع ما بين "القوى الكبرى" و"الدّول النامية" نتيجة تضارب المصالح، وهناك مستوى آخر للصراع يكون بين الدول النامية، وداخل الدول في حدّ ذاتها ، وعليه فالنظام الدولي يشهد أنماطا جديدة من الصّراع، مع إعادة صياغة للصّراعات التقليدية، وفق معطيات جديدة فرضها الواقع الدولي الجديد.

<u>الفرع ألثـــانـــي :</u>المداخـــل النظريـــة المفسّـــرة لظاهـــرة الصّراع الدولـــي.

تحظى ظاهرة" الصّراع الدولي" بأهمية خاصّة في العلاقات الدولية، إذ تعدّدت وتنوعت النّظريات ،والمداخل والمقتربات التي بحثت فيها، ممّا أدّى إلى تعدد التفسيرات المفسرة لها.

---

[1] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص 193.

وهنا يمكن تحديد منهجين أساسين معنيين بدراسة ظاهرة "الصّراع الدولي"، والأمر يتعلّق **بالمنهج الجزئي (Micro) ، والمنهج الكلّي (Macro)**، فأنصار "المنهج الجزئي" ينطلقون من تفسير الصّراع انطلاقا من دوافع ذاتية ، على اعتبار أنّ ظاهرة الصّراع ذات صلة بالطّبيعة الإنسانية ، فالسّلوك الدولي ما هو إلّا انعكاس للسّلوك الفردي في حالته العدوانية.

أمَا "المنهج الكلّي"، فيذهب أنصاره نحو البحث في أسباب الصّراع عند المستوى الجماعي كالمؤسّسات ، والطبقات الاجتماعية، والحركات السياسية، والكيانات الدينية والعرقية والدول، والتحالفات ، وأنصار هذا المنهج يرفضون اعتبار الصّراع ظاهرة فردية نفسية.

لكنّ مع القرن العشرين ، ظهر" منهج ثالث" شكّل إضافة جديدة في حقل الدّراسات المتخصّصة بالصّراع الدولي، ويعرف هذا المنهج **بالمنهج المختلط** ، فأنصاره يقرّون بتأثير السّلوك الفردي على ظاهرة الصّراع ، كما يقرّون بتأثير البنى، والمؤسسات الاجتماعية، والبيئة الثقافية، ممّا يتضمّن عنه سلوك خارجي.[1]

ويمكن تصنيف النظريات المفسّرة لظاهرة الصّراع إلى صنفين[2]

- 1/- نظريات ذات مضامين (دوافع) سياسية ، واجتماعية
- 2/-نظريات ذات مضامين (دوافع) مادّية ، وتكنولوجية.

وبالمقابل تتعدّد المداخل المفسّرة لظاهرة" الصّراع الدولي "، بين المداخل السيكولوجية ، والإيديولوجية ، و السياسية ، و الاقتصادية. ، و نذكر منها :

1/-<u>المدخل السّياسي:</u> يرى هذا المدخل أنّ وجود التكتّلات والتّحالفات المتصارعة يعجّل باندلاع الحروب[3]، فوجود أيّ خلل في طبيعة العلاقة المتوازنة بين هذه التّحالفات، من شأنه أن يقود للتوتّر الذي من شأنه أن يقود للصّراع.

والتّحليل السياسي لظاهرة الصّراع يقوم على متغيرين أساسين:[4]

1- متغير إيديولوجي ينتج عنه تقسيم الدول إلى محاور وكتل متصارعة

---

[1] خالد المعيني، مرجع سابق، ص، ص: 26،27.

[2] المرجع نفسه، ص 28.

[3] هبة الله أحمد خميس بسيوني ، **العلاقات الدولية في الدول الغربية، تعاون أم صراع أم توازن قوى**، (ط1)، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012، ص 79.

[4] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 240.

2- سياسة توازن القوى المعتمدة في إدارة التكتّلات والتّحالفات، فبقدر ما تسهم سياسة "توازن القوى" في كبح حدّة الصّراعات، تسهم أيضا في زيادة حدّة التوتّر والصّراع الدولي ، كونها لا تتحكّم في حجم القوة العسكرية.

2/-المدخل الاقتصادي: أصحاب هذا المدخل يفسّرون ظاهرة "الصّراع الدولي" بالرّجوع إلى" النّظرية الماركسية"، والبعض الآخر يفسّرون الظّاهرة انطلاقا من" نظريات غير ماركسية".

1/-النظرية الماركسية: ترى أنّ الحروب والصّراعات هي نتائج لدوافع وأسباب اقتصادية ، تولّدت نتيجة تناقضات موجودة داخل النّظام الدولي، والتي خلقت أشكالا مختلفة من الصّراعات الطبقية بين "البرجوازية" و"البروليتاريا " ، من جهة، ومن جهة أخرى - وتحت ضغط المنافسة – بين الدول الرأسمالية نفسها[1]. فمثلما هذه النظرية صالحة لتفسير "الصّراع الطبقي" على مستوى النظام السياسي، هي صالحة لتفسير الصّراع بين الدول لدوافع رأسمالية ، و التي تظهر في سعي الدول نحو رفع إمكانياتها عن طريق الحصول على موارد لمعالجة أعبائها الاقتصادية الدّاخلية، ولا يتحقّق ذلك إلّا بالعدوان على غيرها.[2]

2/-النظريات غير الماركسية: ظهرت مع القرن 20م، تلتقي في جذورها مع "النظرية اللينينية" في تفسيرها للصّراع ، وتعتبر أنّ الدول قد تدخل في صراعات قد تصل إلى درجة الحرب المسلّحة، نتيجة للرّغبة في الحصول على إقليم أكبر، وموارد إضافية تستطيع استيعاب الضغوط الاقتصادية.

3/-المدخل المتعلّق بطبيعة النّظام السياسي الداخلي :ينطلق هذا المدخل في تفسير ظاهرة الصّراع انطلاقا من طبيعة أنظمة الحكم ، وعقيدتها ، و الأهداف التي تسعى لتحقيقها ،وبطبيعة الأساليب التي تعتمدها. و يربط هذا المدخل بين الأنظمة الشمولية ، وتزايد درجة الصّراع في المجتمع الدولي ، فالأنظمة الشمولية تخوض الصّراع قصد تأمين السّيطرة و الهيمنة المطلقة ، و عليه فالفوضى و حالة اللااستقرار و الصراع تشكّل المناخ الملائم لازدهار مثل هذه الأنظمة.[3]

4/-المدخل المتعلّق بطبيعة النّظام السياسي الدولي: ينطلق أصحاب هذا المدخل في تفسير الصّراع الدولي انطلاقا من مبدأ **"السّيادة القومية"** الذي يشكّل مصدرا للصّراعات والنّزاعات،

---

[1] هبة الله أحمد خميس بسيوني، مرجع سابق، ص- ص: 80-81.
[2] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 240.
[3] المرجع نفسه ، ص245

فالسّلام لا يتحقّق إلّا بوجود قومية عالمية جديدة تذوب فيها كل السّيادات الوطنية، فالتعدّد يسبّب حالة الفوضى، أمّا التوحيد فيمكنه دعم السلام العالمي. [1]

5/-المدخل الجيوبوليتيكي: يقوم على وجود علاقة بينية بين البيئة الجغرافية والصّراع، وهنا نتوقف عند ما ذهب إليه **"راتزل" (Ratzell)** بشأن الدولة العضوية ، والحدود المتحرّكة والمتغيّرة، فعدم ثبات الحدود هو الضّامن لحيوية الدولة، فثبات الحدود يؤدّي إلى قيام الحروب ، كونه يشكّل عائقا أمام نمو الدولة وتوسّعها، ففكرة المجال الحيوي التي تبنّتها **"ألمانيا"** كانت إحدى أسباب الحرب العالمية الثانية.

6/-التفسير المتعلّق بحماية وتنمية المصالح الوطنية: المدرسة الواقعية تجمع بين المصلحة والقوة، فحماية المصالح الوطنية يستلزم مستوى معين من القوة تمتلكه الدول، ولذلك "فالصّراع من أجل القوة" من أبرز دوافع السّلوك الخارجي للدولة لحماية مصالحها الوطنية.[2]

وهناك من يرى أنّ الدولة تعتمد في حماية مصالحها على وسيلتين: "الحرب" ، و"المفاوضات"، فالقوة لا تقتصر في مفهومها على الوسائل العسكرية، فهذا المفهوم يشمل أيضا القدرة على التّأثير السياسي الدولي كالديبلوماسية ، والضغط الاقتصادي.[3]

7/-المدخل المتعلّق بسياق التسلح: ينطلق هذا المدخل من كون أنّ سباق التّسلح يشكّل مصدرا أساسيا للصّراع الدولي لعدّة اعتبارات أساسية، أهمّها أنّ الاختلاف في تقنيات التسلح والنّظم التسليحية ما بين الدول يبعث على نشر الخوف والشك المتبادلين ، مع تغيير مستمر في ميزان القوى بين الأطراف، ممّا يؤدّي إلى تراجع الأنظمة الأمنية لدول دون أخرى، ممّا يفتح المجال أمام التّفوق العسكري لدول دون أخرى، ممَا قد يؤدّي إلى التّلويح بالقوة العسكرية إمَا لدعم موقف تفاوضي، أو لتعزيز المكانة الدولية، وكل هذا يعكس نوع من أنواع التّهديد الباعثة على تأزيم الموقف وإشاعة الصّراع، من دون أن ننسى دور الجماعات المرتبطة بالصّناعة العسكرية، ومصلحتها في استمرار التوتّرات والنّزاعات الدولية، والذي يضمن لها استمرار إنتاجها وزيادة ثرائها.[4]

8/-المدخل السيكولوجي: يتضمن عدّة اتّجاهات نظرية فرعية مفسّرة لظاهرة "الصّراع الدولي"، انطلاقا ممّا يعرف **بالدوافع النفسية**. وتشمل هذه الاتّجاهات ما يلي:

---

[1] هبة الله أحمد خميس بسيوني، مرجع سابق، ص 78.
[2] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص 242.
[3] المرجع نفسه، ص 243.
[4] المرجع نفسه، ص 245.

1- **نظرية غريزة الموت: لـ "سيغموند فرويد"** الذي فسّر النّزاع انطلاقا من النزعة التدميرية للإنسان، وحب السيطرة والانتقام.[1]

2- **نظرية الإحباط النفسي:** لـ **"فلوجل"(Flu-gel)** الذي يعتبر أنّ الإحباط النفسي لدى الشعوب النّاتج عن ظروف اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية ، قد يتولّد عنه تمرّد ضدّ النظام والقيادات، ولتجنّب ذلك تقوم الدولة بتحويل هذا "الإحباط الجماعي" نحو الخارج، بافتعال أزمات خارجية.[2]

3- **نظرية الشّخصية القومية التسلّطية:** تتحدّث عن وجود" شخصية تسلّطية" ذات طابع عدواني، تشكّل المحرّك الأساسي للصّراعات والحروب الدولية ، لذلك يتوجب عزلها وتصفيتها باعتبارها مصدر من مصادر التّهديد للمجتمع الدولي.[3]

بالإضافة إلى نظريات أخرى مثال: **"نظرية الصّور النمطية"، ونظرية "الصور المتعاكسة"،" ونظرية فشل الاتّصالات"**، وهذه النظريات الثلاثة ترتكز على محاولة الإلمام بالحروب النفسية التي تمارسها الأطراف المتنازعة، ويمكن إسقاطها على الصّراع العربي – الإسرائيلي، وعلى الصّراع الإيديولوجي الذي كان سائدا ما بين "الولايات المتحدة الأمريكية "و"الاتحاد السوفياتي".[4]

9/-المدخل الإيديولوجي: إنّ الاختلافات والتناقضات الإيديولوجية بين القوى والوحدات السياسية تشكّل الحافز نحو الصّراعات الدولية، وهنا يمكن الاستناد إلى الطّرح الماركسي في تفسيره لظاهرة الصّراع الدولي، الذي اعتبر أنّ "الصّراع" ظاهرة تاريخية طبيعية تحدث عبر مراحل تطوّر المجتمع الإنساني، ويحدث نتيجة لانقسام بين قوى وأطراف داخلة في الصّراع ، والصّراع يكون مستمر مادام هناك تناقض بين مصالح تلك القوى.

---

[1] أ.خيرة حلوي، مرجع سابق.

[2] هبة الله أحمد خميس بسيوني، مرجع سابق، ص 75.

[3] المكان نفسه . .

[4] أ.خيرة حلوي، مرجع سابق.

المبحـــث الثـــانـــي: النّمــاذج النظرية و الأساليب المفسّرة لعمليتي حل و إدارة الصّراع الدولي. المطلــب الأوّل: النّمــاذج النظريـــة و الأساليب المفسّرة لعمليـــة إدارة الصّــراع الدولـــي.

عملية "إدارة الصّراع "هي عملية يتمّ من خلالها اتّخاذ مجموعة من الإجراءات العملية و القرارات بطريقة عقلانية وحكيمة، للوصول إلى أهداف محدّدة تتضمن حماية المصالح الوطنية والحفاظ عليها ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى منع النّزاع من التطور إلى مراحل متقدّمة لا يمكن التحكم فيها.[1] وتنصرف عملية" إدارة الصّراع" إلى تبنّي برامج سياسية مقصودة تهدف إلى التّحذير من الأفعال والنوايا لأعداء حقيقيين أو محتملين ، وذلك لردع هؤلاء في حال فشل التّوفيق أو التحكيم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، حل الصّراع خشية أن يهدّد أهداف داخلية وخارجية.

ويؤكّد **"يوهان جالتونج "(Youhan- Galtong)** فيما يتعلّق بإدارة النّزاع الدولي، التي أصبحت تسيطر عليها إيديولوجية تعتقد أنّ أهداف إدارة الصّراع هي في حقيقة الأمر شكل مصغّر لأهداف الدّول الكبرى في النّظام الدولي، وبالتّالي تصبح عملية" إدارة الصّراع الدولي "عاملا داعما للوضع القائم للنظام الدولي، ممّا يجعل للنظام قيمة تفوق التغيير.[2]

الفرع الأول : أساليب إدارة الصراع وشروطها:

هناك اتّجاه يعدّد أساليب "إدارة الصّراع والأزمات" ضمن ثلاثة منحنيات رئيسية، لكلّ منها شكل مميّز ومضمون معيّن، وقوة تأثير، والأمر يتعلق بـ:

1/-الأسلوب القهري: من خلال استخدام القوة قصد إكراه الخصم، وإجباره على التّراجع عن موقفه، ويتضمن هذا الأسلوب عدم تنازل أحد أطراف الصّراع لمطالب الآخر، مهما كان حجم التهديدات.

2/-الأسلوب التّساومي: يعتمد على "التفاوض" كأساس لحلّ الأزمة، ويتضمن تقديم حلول وسطى، فهو يسعى لإدارة الصّراع في إطار توفيقي.

3/-الأسلوب التنازلي: يتضمن قبول مطالب الخصم، وإنهاء موقف الأزمة، وتلجأ عادة الدول إلى مثل هذا الأسلوب عندما تكون قدرتها على مواجهة الأزمة ضعيفة.[3]

---

[1] أ.خيرة حلوي، مرجع سابق.

[2] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، **الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي –الإسرائيلي في مراحل مختلفة**، (ب ط)،(ب د ن) ,ص، ص :27، 28، تاريخ التصفح :2015/02/14،متوفر على الموقع : : // http) .www.kotobarbia.com)

[3] المرجع نفسه ، ص 89.

وتشير **"كورال بيل" (C- Bell)** إلى أنّ الأسلوب النّاجح في" إدارة الصّراع "هو تحويل ما نسمّيه **بأزمة الخصومة** إلى **أزمة تنافسية محصورة،** على اعتبار أنّه هناك من يعتبر "إدارة الأزمة "ويصفها بأنّها أبرز الأساليب النّاجحة في إدارة شؤون الحكم الحديثة، فتحويل **"الأزمة"** إلى مجرّد **"تنافس"** هو أحد أساليب إدارة الأزمات الدولية ، وهنا يؤكّد **"آموس- برلموتر"** على ضرورة التأكّد من قبل القائم بإدارة الأزمة من توفّر قدر من المعلومات عن الطرفين، بما في ذلك الأوضاع الدّاخلية ومطالبهما، ونواياهما البعيدة والقريبة.[1]

ويمكن تحديد مراحل إدارة الصّراع ضمن المراحل الثلاثة التالية، كل مرحلة تتضمّن عدد من أساليب إدارة الصراع، وهي كالآتي :

1/-مرحلة ما قبل الأزمة: حيث تتبلور المشكلة أو الموضوع محلّ الخلاف وتتفاقم، ممّا ينتج الأزمة.

2/-مرحلة التّعامل مع الأزمة: حيث يتمّ استخدام الصّلاحيات وتطبيق الخطط من أجل مواجهة الأزمة، فهذه المرحلة تعبّر عن التّطبيق العملي للتّدابير المعدّة مسبّقا للتّعامل مع الأزمة.

3/-مرحلة ما بعد الأزمة: حيث يتمّ احتواء آثار الأزمة، ويعتبر ذلك جزء من عملية "إدارة الصّراع."

وعملية إدارة النّزاعات والصّراعات –عموما- تعتمد على طريقتين:[2]

1/- ضبط النفس، وإتّباع الأساليب الديبلوماسية، ومهارات التفاوض والإقناع ، للوصول إلى اتّفاق يحول دون نشوب الحرب.

2/- الضّغط على الخصم، والتّصعيد من أجل ردعه، وترهيبه، ومنعه من الدّخول في حالة حرب. وغالبا ما يكون التّصعيد بين طرفين متكافئين، حيث يأخذ شكل وصورة **"رسائل تحذير"** للطرف الآخر لإقناعه بعدم جدوى المواجهة العسكرية.

2/- شروط نجاح عملية "إدارة الصّراع":

إنّ "إدارة الصّراع" ما هي إلّا تطويع الإرادات لتحقيق هدف معين، وهذه العملية تتأثّر بشخصية القائم بإدارة الصّراع، وبالنّماذج التي يستخدمها في إدارته، كما تتوقف "إدارة الصّراع" على تبنّي كل طرف لاستراتيجية معيّنة، مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى الذي وصلت إليه الأزمة **"أزمة حادة، أزمة خطيرة، أزمة عادية"**، بالإضافة إلى إدراك حجم التسلح ، والبناء العسكري، مع ضرورة التّنسيق بين أساليب "إدارة الصّراع"، والرّبط بين العمل السياسي، والعمل العسكري،

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، مرجع سابق ، ص 90.

[2] أ. خيرة حلوي، مرجع سابق.

والعمل الديبلوماسي في معالجة الصّراع، فمن جهة احتفاظ الأطراف بالتّعارض، مع دفع التفاوض ضمن جدول أعمال سياسية، والمقصود بذلك تحييد التّهديد بإتّباع طرق التّسوية السلمية، ومن جهة أخرى، مقاومة التهديد عن طريق سياسة الردع، من جهة أخرى.[1]

3/- إدارة الأزمـــــة:

التعريف المبسط لإدارة الأزمة ينحصر في كونها **"فن إدارة السيطرة"**[2]، أي إبقاء الأحداث تحت السّيطرة، وتتحدّد "إدارة الأزمة" من خلال توجيه مسارها عن طريق الحدّ من سلبياتها. فإذا كانت الأزمات ذات طابع داخلي، فإنّه يتمّ معالجتها على مستوى مؤسّسات الدولة السيادية ومراكز المعلومات، أمّا إذا كانت الأزمات ذات طابع خارجي، فالمنظّمات الإقليمية والدولية هي التي تلعب دورا في إدارتها، وفي مقدّمتها هيئة الأمم المتّحدة.[3]

وفي هذا السّياق، نستدلّ بتعريف **"هافربيتر" (Haver-Petter)** لإدارة الأزمة على أنّها: "احتواء الأزمة والتلطيف من حدّتها بشكل يستبعد حدوث اشتباكات عسكرية واسعة النطاق".[4]

و"احتواء الأزمة" يظهر في مدى فاعلية الطرق الديبلوماسية في ذلك، سواء كانت **ديبلوماسية وقائية**، أو **إكراهية**، أو **توفيقية**. وفي ظلّ تقدّم تقنيات التسلح، وظهور تصنيفات جديدة للحروب، تختلف عن تلك التّصنيفات التقليدية، فقد ظهرت مفاهيم جديدة في إدارة الأزمات تهدف إلى تجنّب الدّخول في مثل هذا النّوع من الحروب، وهنا يجري الحديث عن ما يعرف **بـ"ديبلوماسية الأزمات".**[5]

ففي الأزمات الداخلية يتمّ الاعتماد على أسلوب **"محاصرة الأزمة"** وعزل القوى المؤثّرة، أمّا في الأزمات الخارجية فتلجأ الدول إلى التفاوض من أجل حل الأزمة، إمّا بإتّباع **"مفاوضات قسرية"**، أو بإتباع" **مفاوضات تصالحية" (توفيقية)**.

فأثناء "المفوضات القسرية" يتمّ إتّباع" **أسلوب المساومة القسرية"** وعادة ما يتمّ بين أطراف غير متكافئة، ويتمّ إجبار أحد الأطراف على التّنازل والقبول بالشروط المفروضة.[6]

أمّا فيما يتعلق بـ"المفاوضات التوفيقية" ، فتدار من خلال مساومات تفاوضية متكافئة، وعادة ما تتمّ بين أطراف متكافئة، حيث يتمّ العمل على الوصول إلى حل متوازن و متوافق.

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص- ص :87 -94.
[2] المرجع نفسه ، ص29.
[3] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 140
[4] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 34.
[5] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص - ص: 378- 381.
[6] المرجع نفسه، ص 377.

هناك فرق بين **"إدارة الأزمة" Crisis- Management**، و"الإدارة بالأزمات" **(Management by Crisis)**، فـ"إدارة الأزمة "تقوم على التحكّم في مسار أزمة معينة والتحكّم في اتّجاهها، أمّا" الإدارة بالأزمات" فهي تقوم على افتعال أزمة وهمية ، قصد تنفيذ بعض الاستراتيجيات من أجل الهيمنة والسيطرة.[1]

وما يلاحظ على "إدارة الأزمات الدولية" خلال فترة الحرب الباردة، فقد تمت من منظور إيديولوجي موسوم بمجموعة من القيم والمعتقدات، أمّا بعد الحرب الباردة، فقد اعتمدت الإدارة الأمريكية سياسية **"الأمر الواقع"** ، عن طريق فرض تسويات معينة تحت وطأة القوة والمفاوضات القسرية.[2]

<u>الفرع الثاني :النماذج النظرية في إدارة الصّراع:</u>

<u>1/-نظرية المباريات (الألعاب):</u>

نظرية "المباريات" يعرفّها **"ستيفن برامز"(Brams):**"بأنّها مجموعة القواعد التي تسهم في ربط اللّاعبين بالمحصّلات".[3]

ويمكن القول أنّ "نظريات المباريات" تنصرف في الأساس إلى تحليل نماذج الصّراعات السياسية بصورة عامة، والحرب والسّلام بصفة خاصة ، وقد تمكّن الكثير من المفكّرين العسكريين والخبراء الاستراتيجيين من تصميم بدائل يمكن تطبيقها في مختلف أشكال الصّراع.

الفكرة العامّة لنظريات المباريات تقوم على افتراض أنّ الصّراع ينقسم إلى "صراع تنافسي"، و"صراع غير تنافسي"، وكل لاعب يسعى لتحقيق مكاسب، كما تنظر" نظرية اللّعب "إلى الصّراع والنّزاع كمواجهة بين المصالح.[4]

فالصّراعات التي تكون فيها المصالح متعارضة، وغير قابلة للتوفيق، هي" صراعات تنافسية "، يكون فيها لأحد الأطراف مكاسب مقابل خسائر للطرف الآخر، وبالتّالي تكون الحصيلة النهائية مساوية للصفر، وهذا النّوع من المباريات تعرف **بالمباريات الصفرية « Zero-Sum Game »**، أمّا المواقف غير التنافسية، تكون فيها المصالح غير متعارضة، فتكون قابلة للمساومة والتنازل المتبادل، من أجل الوصول إلى نقطة اتّفاق وسط، والتحول من حالة صراع إلى حالة تعاون، ممّا

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 34.
[2] عدنان السيد حسين ، **نظرية العلاقات الدولية** ، مرجع سابق ، ص141 .
[3] ثامر كامل الخزرجي ، مرجع سابق ،ص99 .
[4] المرجع نفسه ، ص100.

ينجرّ عنه نتيجة نهائية غير مساوية للصفر، ويطلق على هذا النوع من المباريات بـ المباريات غير الصفرية **Non-Zero-Sum game** [1]، و لتميز هذا النّوع من المباريات بوجود تنسيق ما بين لاعبيها، واعتمادها على استراتيجيتي "التعاون" و"التنافس"، ما يجعل البعض يسمّيها بـ **"المباريات ذات الحافز المختلط"**:**(Misced–motive game)**.

نموذج الصّراع الدولي لا يرتكز فقط على إطار نظري واحد، والممثّل بـ"نظرية المباريات"، أو "نظرية الرّدع"، فهناك أيضا نماذج أخرى ممثّلة في: **نموذج "التنبؤ، والتحليل ، والتجربة" ونموذج "الاحتمالات".**

فالتّحليل ،والتّنبؤ ، والتجربة كلّها وسائل ضرورية لإدراك عملية الصّراع والحرب وفهم محتواها، ومعرفة التطور المحتمل أمّا الاحتمالات فتهدف إلى عرض الطرق والخيارات الواجب إتّباعها من قبل القادة، فالتّنبؤ العلمي لا يمكن لأي حال من الأحوال أن يكون صحيحا ، ما لم يبنى على طرق واحتمالات مدروسة[2].

وفيما يتعلق بنموذج نظرية **"المباريات"** في إدارة الصّراع الدولي، فهذا النموذج يقوم على خمسة مفاهيم أساسية[3]:

1- الاستراتيجية (الخطّة المتّبعة)

2- القيمة: قيمة المباراة أو الموقف الصراعي

3- القواعد: القوانين

4- المعلومات

5- الائتلافات والتّحالفات المؤثّرة في الصّراع.

2-نظريـــة الرّدع:

يشار إلى **"الرّدع"** على أنّه تهديد ضمني أو صريح يقوم به الطرف الأوّل لمنع الطرف الثاني من الإقدام بأيّ عمل معادي ضدّه.[4] ويعرّف أيضا على أنّه:" استراتيجية يتّبعها أحد أطراف الصّراع في مواجهة الطرف الآخر مستعينا بعدّة وسائل، نذكر منها: الزيادة في الإمكانيات العسكرية، امتلاك وتطوير أسلحة الدّمار الشامل، الانخراط في التحالفات، التّهديد بالانتقام".[5]

---

[1] ثامر كامل الخزرجي ، مرجع سابق ، ص 100 .
[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 53.
[3] المكان نفسه.
[4] أ-خيرة حلوي، مرجع سابق.
[5] هبة الله أحمد خميس بسيوني، مرجع سابق، ص 68.

ويختلف مفهوم **"الرّدع"** عن مفهوم **"الدّفاع"**، ف "الدّفاع" يقترن بتوفّر وسائل وقوّات فعلية قادرة على الحماية والدّفاع ، في حين أنّ "الردع" يتعلّق بتهديد الطرف الآخر وإلحاق الخسائر به، والدول تلجأ إلى الدّفاع ، في حال فشل الرّدع[1].

ونجاح عملية" الرّدع" تقوم على شرطين:[2]

1/شرط مادّي: مرتبط بها تمتلكه الدولة من قوة عسكرية ، والتي تعرف **بالقوة الثأرية أو الانتقامية**، ممّا تسمح لها بمواجهة التهديدات.

2/شرط معنوي: باعتبار أنّ الرّدع هو عملية سيكولوجية، تثبت من خلالها الدولة تصميمها ورغبتها في استخدام القوة ضد الأطراف الأخرى ، ويمكن التمييز بين نوعين من الرّد:" **الرّدع التقليدي"** المطبّق في حالة توازن القوى التقليدي، يتمّ من خلاله التّهديد باستخدام القوة العسكرية التقليدية يضمن من خلالها أحد الأطراف الانتصار في حال دخوله الحرب، وأثر القوة العسكرية يكون محدودا يشمل الطرفين فقط ، أمّا" **الرّدع النووي"** الذي انتشر بصفة خاصّة خلال فترة الحرب الباردة، فتكون فيه القوة الانتقامية سلبية، بحيث لا يكون هناك منتصر أو منهزم، أمّا أثر التّهديد باستخدام القوة النووية (الانتقامية) فيكون شامل ومتبادل.

إنّ استخدام القوة النووية يكون وفق الاستراتيجيتين التاليتين:[3]

1/-إستراتجية الانتقام الشامل: والتي جاء بها وزير الخارجية الأمريكي **"جون فوستر دلالس (Joh- Voster Dallas)"** ، وتقوم على توجيه ضربات انتقامية شاملة لردع العدو، وبالتالي اللّجوء إلى حرب نووية شاملة.

2/-إستراتجية الاستجابة الشاملة: هي أكثر واقعية من الإستراتجية الأولى، وقد جاء بها رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي **"ماكسويل تايلور" (Maxwell- Taylor)**، تقتضي التّنويع بين وسائل الرّدع التقليدية والنووية، وعدم اللّجوء إلى خيار الحرب الشاملة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 69.
[2] أ- خيرة حلوي، مرجع سابق.
[3] المرجع نفسه.

المطلــب الثــانــي: النّمــاذج النظريــة و الأساليب المفسّرة لعمليـــة حـل الصّراع الدولــي

1-عملية حل الصّراع الدولـــي :

إنّ عملية "حل الصّراع الدولي "" **Conflict resolution"** هي" تلك العملية التي يتمّ من خلالها إتّباع مجموعة من الإجراءات العملية الوقائية الهادفة إلى حلّ النّزاع وإنهائه أو إيجاد تسوية سلمية له ، بما يتّفق مع المصالح الوطنية لكل طرف من الأطراف المتنازعة"[1].

وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الحلول:

1/-الحلول الدّائمة (النهائية): حيث يتمّ إلغاء نقاط الخلاف وعناصره

←هذه الحلول تنطبق على **النّزاعات غير الصفرية**.

2/-الحلول الجزئية: بحيث يتمّ الاتّفاق على بعض مواضيع النّزاع، مع بقاء مواضيع أخرى دون تسوية، فنذكر على سبيل المثال: اتفاقيات الهدنة.

←تطبق على النّزاعات الصفرية، وغير الصفرية.

←ضمن هذه الحلول الجزئية، تنطوي حلول أخرى تعرف **بالحلول الوقائية** المتضمّنة مجموعة الإجراءات الوقائية الهادفة لمنع النّزاع من الانفجار والتطور.

الفرع الأوّل :أساليـــب حـل النّزاعـات الدولـــيـــة:

إنّ القراءة المتأنّية لنصوص الاتفاقيات الدولية، والمؤتمرات العالمية، ومواد الميثاق الأممي، لاسيما المواد: **(02)، (33)**، تقودنا إلى تحديد 04 (أربع) طرق مختلفة لتسوية المنازعات الدولية:[2]

1- الطرق الدبلوماسية.

2- الطرق التحكيمية

3- الطرق غير الرسمية والإجراءات العسكرية.

1-الطّرق الدبلوماسية الرّسمية: ممثّلة بالمفاوضات، والمساعي الحميدة، والوساطة، والتّحقيق، والتّوفيق، والمبعوث الخاص، وهناك من يضيف أسلوب الإدانة الدّولية، ولجان تقصّي الحقائق، وأسلوب العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية.

أسلوب العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية: يتجسّد فعليا من خلال سحب السفراء، والدبلوماسيين، وقطع كل أشكال العلاقات والاتّصالات الدبلوماسية، والشّروع في فرض عقوبات اقتصادية عن

---

[1] أ-خيرة حلوي: مرجع سابق.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي: **النزاعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم أم انحسار مؤقت**، (ط1)، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص 190.

طريق قطع العلاقات المالية والتجارية، والعقوبات تأخذ الأشكال التالية: **الحصار / الحظر/ المقاطعة.**[1]

2/- الطّرق القضائية: تتضمن لجان تحقيق قضائية، حيث يتمّ الاعتماد على أسلوب التقاضي، حيث يتمّ مقاضاة الطرف المتورّط، والقرارات تكون ملزمة، وقد يصل الأمر إلى إصدار مذكّرة اعتقال[2] .

3/-الطّرق التحكيمية: عن طريق إتّباع أسلوب التحكيم، كإجراء قانوني دولي يتمّ بموجبه اللّجوء إلى هيئة دولية، مثل: محكمة "لاهاي الدولية".

والتّحكيم- حسب ما عرّفته المادة (37) من اتفاقية "جنيف" لسنة 1907 حول التسوية السلمية للمنازعات الدولية- هو: "تسوية منازعات ناشئة بين الدول، بواسطة قضاة نختارهم على أساس احترام الحق"[3]. ويمتاز التّحكيم بوجود "طرف ثالث" (مُحَكم) يصدر قرارات ملزمة للأطراف المتنازعة.

أمّا محاكمة "مجرمي الحرب"، فهو إجراء تقوم به **محاكم دولية مؤقتة** تتعامل مع قضايا جرائم الحرب، وقضايا الإبادة الجماعية.

4/-الإجراءات غير الرّسمية والعسكرية:

الإجراءات غير الرّسمية : هي إجراءات دبلوماسية تقوم بها فواعل دولية غير رسمية كالمنظمات غير الحكومية، والأفراد[4].

الإجراءات العسكرية: حيث تستخدم القوة العسكرية كإجراء لإنهاء النزاع. وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الإجراءات:

1/-قوات صنع السلام: التي تعمل تحت إشراف الأمم المتّحدة، أو المنظّمات الإقليمية في إطار اتفاقيات ثنائية.

2/-قوات حفظ السلام: التي تعمل تحت المظلّة الأممية (الأمم المتّحدة) في إطار اتفاقية سلام، وهدفها إقرار السلام، والتحقّق، ومراقبة خطوط وقف إطلاق النار[5].

الفرع الثاني :النّمـاذج النظـريـة لعمليـــة حـل الصّراع الدولـى:

---

[1] أ- خيرة حلوي، مرجع سابق.
[2] المرجع نفسه.
[3] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 200.
[4] أ. خيرة حلوي، مرجع سابق.
[5] المرجع نفسه.

تنطوي نماذج" حل الصراع الدولي" ضمن 03 مداخل نظرية، ألا وهي[1]:

- نظرية التفاوض
- نظرية نزع السّلاح، والرقابة على التسلح
- نظرية التكامل والاندماج

1/-نظرية التفاوض:

يشترط وجود الرّغبة في التفاوض من قبل الأطراف المتنازعة من أجل الوصول إلى حل يشمل كافّة مواضيع النّزاع، أو يشمل بعض قضايا النّزاع.

وانطلاقا من تحديد الأهداف، يتمّ الحكم على نجاح أو فشل المسار التفاوضي ، فإذا كان الهدف هو الوصول إلى **اتّفاق ختامي** يتضمن عودة العلاقات الطبيعية بين الأطراف المتنازعة، فمعنى ذلك رغبة الأطراف في التّوصل إلى حل دائم للنّزاع، أمّا إذا كان هناك اختلاف في المصالح والأهداف ما بين الأطراف، ورفض كل طرف الاعتراف بشرعية مطالب الطرف الآخر، أو تمّ تجاوز الأهداف الرئيسية، والاكتفاء بالأهداف الثانوية، فإنّ ذلك معناه الاكتفاء بالحلول الجزئية.

2/-نظرية نزع السلاح والرقابة على التسلح:

لقد عرفت مسألة **"نزع السلاح"**تطورا منذ مؤتمر **"لاهاي"** الأوّل 1899م، والذي دعا الحكومات إلى تخفيض نسبة قوّاتها، وتخفيض نسبة الإنفاق العسكري، كما نصّ أيضا ميثاق **"عصبة الأمم"** في المادة (8) على ذلك، واتّجهت هيئة "الأمم المتّحدة" بتاريخ **1946/01/21م** نحو تشكيل **"لجنة الطاقة الذرية"** ، هدفها إلغاء الأسلحة النووية، وأسلحة الدّمار الشامل، كما تمّ التوقيع على معاهدة **"حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1962"**، وكل هذا ينطوي ضمن إجراءات نزع السلاح والرّقابة على التّسلح.

---

[1] أ.خيرة حلوي ,مرجع سابق

الفصل الثاني

واقع الساحل الإفريقي وأبعاد استراتيجيات القوى الكبرى بالمنطقة

تمهيد:

يعتبر الحديث عن منطقة ساحل إفريقي، ذلك الحديث عن تلك المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء. ولعل المثير للاهتمام أن هذه المنطقة أصبحت تشكل مجـالا ذو أهمية جيو-أمنية واسعة، حيث تمّ اكتشاف مؤشرات نفطية هامة في الإقليم الساحلي، والتي أصبحت واقعا ملموسا في دول الإقليم بداية من "تشاد" التي تصدر حاليا **200 برميل يوميا**، بالإضافة إلى عمليات الحفر والتنقيب في الأراضي المالية، والتي تنبئ بنتائج مشجعة، و "النيجر" وما نتميز به من وجود مخزون معدني مهم من اليورانيوم- ممّا جعل التقارير الاستراتيجية الدولية تشير إلى إمكانية تحول الغرب الإفريقي إلى منافس دولي جديد في المجال النفطي.

ومن جهة أخرى، تفاقم الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي، وتفشي ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة، التهريب، وانتشار الجماعات الإرهابية، والتي في مجملها تشكل تهديدا فعليا لأمن المنطقة، ولدول الجوار الإقليمي وللمجموعة الدولية ، خاصة وأن الكثير من الدراسات الإستراتجية تشير إلى إمكانية تحول المنطقة إلى فضاء آمن لمهربي السلاح والمخدّرات، وللإرهابيين وتحولها لـ **ساحلستان"** إن صحّ تسميتها.

إنّ امتداد الساحل الإفريقي على مساحة جغرافية تمتد من السودان شرقا إلى ضفاف المحيط الأطلسي غربا ، يؤهله لأن يكون منطقة عبور هامة، ومرشّحة لأن تكون "سوق تكاملية" مغرية للمجموعة الدولية والإقليمية.

ولكن خلال السنوات الأخيرة، لا سيما بعد أحداث **2001/09/11**، بدأ يظهر الاهتمام الدولي بالمنطقة ، وتغيرت الرؤية الدولية حولها، نظرا لما يعرفه الساحل الإفريقي من تأزّم الوضع الأمني، والذي من شأنه تهديد الأمن الدولي.

وللإلمام بالموضوع، لابدّ من التعرّف على واقع المنطقة الجيو-سياسي، والأمني ، والاقتصادي، وأيضا التعرّف على موقع و مكانة المنطقة في استراتيجيات القوى الكبرى، وأهم المنطلقات الموجّهة للاهتمام هذه الدول بمنطقة الساحل الإفريقي .

المبحـث الأول: واقع منطقــة الساحل الإفريقـي وخصوصيتها

لعلّ المثير للاهتمام أنّ منطقة "الساحل الإفريقي" أصبحت مؤخرا تشكل منطقة ذات أهمية جيو-أمنية واسعة، لاسيما بعد اكتشاف مؤشّرات نفطية هامّة كما سلف ذكره، وما تتميّز به من وجود مخزون معدني مهم من اليورانيوم، ومن جهة أخرى، تفاقم الأزمات الداخلية، وتفشّي ظواهر خطيرة كالجريمة المنظّمة، والإرهاب، والتهريب، والتي في مجملها تشكّل تهديدا فعليا لأمن المنطقة، ولدول الجوار، وللمجموعة الدولية كما أشرنا سابقا، ممّا يؤهلها لأن تكون منطقة عبور وتصدير لمثل تلك الأزمات نحو العالم. ممّا يتوجب علينا ضرورة الإلمام بواقع وخصوصية منطقة الساحل الإفريقي، قصد تحديد المميزات الأساسية للمنطقة، والمثيرة للاهتمام الدولي بها.

المطلب الأول: الواقع الجيو-سياسي:

الفرع الأول: المجال الجغرافي للساحل الإفريقي

البند الأول: الموقع الجغرافي:

تغطي المنطقة الجغرافية الممتدّة بين الصحراء الكبرى ومنطقة السّاحل الإفريقي، وصولا حتى غرب إفريقيا، مساحة تقدّر بحوالي: **خمسة ملايين كلم.**[1] و تعتبر "الصّحراء الكبرى" من أكبر صحاري العالم مساحة، تقدّر بـ: **8.500.000 كلم**^{2}، وفي ومصدر آخر تقدر بـ: **9.065.000 كلم،** حيث تمتد على **3000 ميل (4.830كلم)** من المحيط الأطلسي حتى البحرالأحمر والصّحراء، وتمتد جنوبا بعمق **1200 ميل (1.930كلم)** داخل منطقة الساحل الإفريقي.[3]"

وتشمل الصحراء الكبرى معظم مساحة الصحراء الغربية ،"موريتانيا"،" الجزائر"، "النيجر"،" ليبيا"، "مصر"، جزء من مناطق جنوب تونس ،والمغرب، والجزء "الشمالي لمالي"، و"التشاد"، والسودان.

---

[1] شاكر ظريف، "البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات "،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2010/2008، ص 39.

[2] منصور لخضاري، "الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي"، الجزائر، **مجلة البحوث والدراسات العلمية** ، ع:6 ، 2012، ص 170.

[3] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 39.

أمّا "الساحل الإفريقي"، فتسميته تعني تقليديا **الشاطئ** أو **الحافة الجنوبية للصحراء**، ويمتد الساحل الإفريقي جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا، ومنطقة السافانا جنوبا.[1]

وعليه فالساحل الإفريقي هو منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال، والسافانا في الجنوب.

كما يعرّف الساحل على أنّه الخط الفاصل بين إفريقيا البيضاء (الشمالية). وإفريقيا السوداء (جنوب الصحراء)، أو يعرّف على أنّه الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان. ويعرف أيضا على أنه ذلك المعبر التجاري التاريخي والتقليدي الذي يربط بين غرب إفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ومن أسمائه المشهورة **"بلاد السيبة"**[2]، وهي بلاد يقطنها غالبية من "الطوارق"، و"العرب "،وقبائل"السونراي و الفلاّن".[3]

ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الاختلاف حول مجموع الدول المنتمية إلى هذا المجال. فهناك من يراه أنه يمتد غربا من السنيغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان، حتى إثيوبيا شرقا[4]

وفقا للجنة المكونة ما بين الدول لمكافحة الجفاف التي أنشئت سنة 1971م، فمنطقة الساحل الإفريقي تضم كل من الدول التالية: **"السنيغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينافاسو"**. ثم أضيفت كل من: **"غينيا بيساو"** و **"الرأس الأخضر"**، ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من: **"السودان، إثيوبيا، الصومال و كينيا".**[5]

وبالتّالي يستعمل مصطلح "السّاحل الإفريقي" للدّلالة على الدول الثمانية المنتمية للجنة مكافحة الجفاف كما يبينه الشكل التالي:

---

[1]أسماء رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 2001/09/11"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، فرع: الديبلوماسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، السنة 2011/2010 ، ص 79.

[2]المركز الموريتاني للدراسات و الأبحاث ، "قضايا الأمن والاستقرار في منطقة الساحل :الواقع والمآلات" ، تاريخ التصفح: 2015/02/28، متوفر على الموقع: :http//www.aljazeera(www.aljazeera-studies.net).

[3]قبائل السونراي من القبائل التي تقطن بإقليم شمال مالي ، إلى جانب قبائل الفلاّن و هي قبائل تمثل أقلية عرقية بمالي ، تتمركز في عدة مدن مالية ، مثل : كونا ، موبتي ، جبالي ، جنوب إقليم الأزواد ، كما أنها تتمركزأيضا حول نهر النيجر ، للمزيد انظر : تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، متوفر على الموقع :(http//:www.aljazeera-studies.net)

[4]شاكر ظريف ، مرجع سابق ، ص39

[5] أسماء رسولي، المرجع السابق، ص 80.

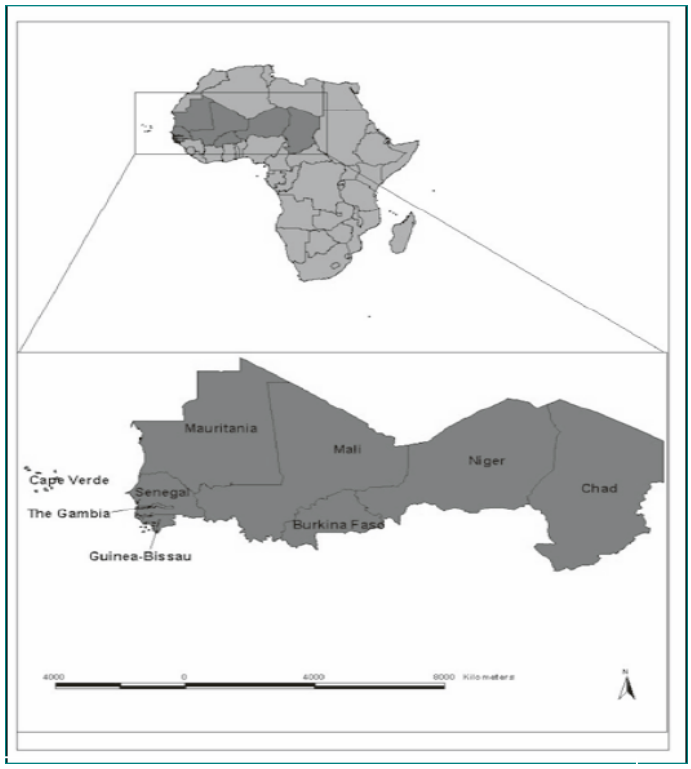

خريطة توضح حدود منطقة الساحل الافريقي رقم 01

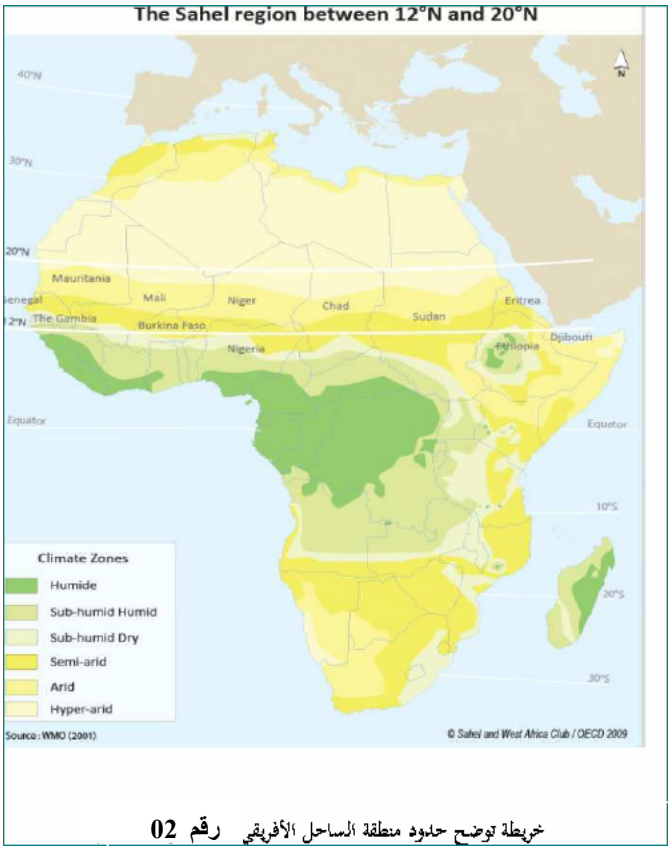

خريطة توضح حدود منطقة الساحل الأفريقي رقم 02

Source : Serigne Tacko-Kandji, climate change and variability in the sahel region : Impacts and adaptation strategiss in the agricultural sector, word argo foresty centre (ICRAF), united-nations environment programme (UNEP).2006.P 05.

على العموم، يمكن تصنيف منطقة الساحل الإفريقي من خلال الجدول التالي:

الدولة	السكان (المليون)	المساحة (Km)
ساحل العاج	12.3	274.000
جزر الرأس الأخضر	0.43	4.030
تشاد	8.7	1.284.000
غامبيا	1.4	11.295
غينيا بيساو	1.3	36.125
مالي	11	1.240.190
موريتانيا	2.7	1.025.520
النيجر	10.4	1.267.000
السينغال	9.7	196.722
CILSS	57.93	5.664.007

الجدول رقم 2 :بطاقة فنية لدول الساحل الإفريقي –السنة 2006-

المصدر: شاكر ظريف ، "البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات "،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2010/2008 ، ص41 .

كما يعرّف "السّاحل الإفريقي" انطلاقا من معيار المشاكل والأزمات التي يعرفها، وهو بذلك يضمّ كل من: **"السودان"، و"مالي"، و"النيجر"، و"التشاد"، "وموريتانيا"**، وهو بذلك يعرف بـ**"قوس الأزمات".**[1]

نظرا لتعّدد معايير تعريف منطقة "السّاحل الإفريقي" بين معيار الأزمات ومعيار التصحر ، ممّا يجعل من المنطقة مجالا شاسعا يصعب دراسته، لذلك سيتمّ الاعتماد على التعريف الذي أجمعت عليه الكتابات المتعلّقة بالمنطقة، باعتبارها تضم ثماني دول هي: **"السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، السودان، شمال نيجيريا."**

<u>البنـــد الثانـــي: المنـــاخ</u>

يعتبر معيار "المناخ" معيار أساسي في ضبط وتحديد الحيّز الجغرافي الذي تغطّيه المنطقة الساحلية الصحراوية، فبحلول "فصل الصيف" تتأثّر المنطقة بمناخ المنطقة الاستوائية الرطبة لأواسط إفريقيا، حيث تبلغ نسبة تساقط الأمطار ذروتها في شهر "أوت".

ويتميّز مناخ منطقة السّاحل بالحرّ نتيجة للأراضي القاحلة و الجفاف ، مع اختلافات موسمية قوية في هطول الأمطار ودرجات الحرارة ، كما تهب على المنطقة رياح موسمية ، و المسماة بـ **"الهارماتون"** التي تتميز بها المنطقة.

وما يهمّنا هو التّأكيد على أنّ العامل المناخي لعب دورا حاسما في الخريطة الاقتصادية ، وحتى الأمنية للمنطقة، فمعظم سكان المنطقة عبارة عن" **شبه بدو**" يعتمدون على الزّراعة ، وتربية المواشي بصفة كبيرة.[2]

وإذا كان المتغيّر المناخي حاضرا بقوة من خلال فرض نمط معيشي معين في المنطقة ، فالتنوع الإثني والعرقي هو الآخر يعتبر متغيرا هاما في البناء المجتمعي في المنطقة ، فتقاسم الحيّز الجغرافي ، والعامل المناخي و المهن ، هذه العوامل قد ساهمت في إحداث نوع من التقارب، وقيام مجموعة من الرّوابط إلّا أنّ ذلك لم يخلو من وجود وحدوث أزمات ذات طابع اثني وعرقي ، غذّتها الظاهرة الاستعمارية للمنطقة بخلقها حدود جغرافية متناقضة مع الانقسام العرقي و الاثني في دول المنطقة، مع الغياب شبه التّام لمؤسّسات الدولة، وتخليها عن واجباتها في إدارة ذلك التّنوع العرقي،

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم: "الحركة الإزوادية في مالي وتكوين الدولة" ، دراسات دولية ، **المجلة العراقية للدراسات الأكاديمية** ، ع: 57، سنة: 2012، ص7.

[2] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 42.

وكل هذا جعل من المنطقة شريطا للأزمات ، وعلى الرّغم من الطّبيعة الصّحراوية للمنطقة والتي تنعدم فيها شروط الحياة، إلّا أنّها في المقابل تعتبر على مستوى دوائر صنع القرار في الدول الكبرى خزّانا لموارد الطّاقة، قد يزاحم باقي الدول النفطية من الناحية الاستراتيجية، بالإضافة إلى أهمية المجال الجغرافي للمنطقة في حد ذاتها.[1]

الفرع الثاني: التركيبة المجتمعية في الساحل الإفريقي

إنّ ما يميز المجتمع في "السّاحل الإفريقي" هو تعدّد الإثنيات والعرقيات ، ممّا يضعف التّجانس الاجتماعي في حال لم يتم استيعابه ، ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة.

ومجمل الدول المشكّلة للسّاحل الإفريقي تعرف تعدّدا للعرقيات داخلها، فنجد في"مالي"، أين يتعايش بها نحو **23 عرقية**[2] منها: **البامبارا Bambara**، **السونغاي Songhai**، البولس **Peuls**، الكونوري **Kanouri**، الطوارق **Touareg**، والعرب.

وفي "النيجر" – التي يبلغ عدد سكانها ما يقارب 140 مليون نسمة- نجد بها كل من : الهاوسا **Haoussa**، الجرما **Djerma**، السونغاي، البولس، الكانوري، الطوارق، العرب .

أمّا في "التشاد" نجد كل من قبائل : **العرب السودانيين** بنسبة 30.3%، الباقميرمي **Bagmirmes**، الكريش **Kreish**، التيدا **Tedas**، مبوم **Mbums**، ماساليت **Massalits**، تاما **Tama**، موبو **Moubou**، كانوري، هاوسا، العرب. وفي السودان نجد كل من : العرب المسلمون في الشمال، **البانتو** المسيحيين، وأصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب، وفي بوركينافاسو نجد كل من **قبائل موسي Mossi**، بامبارا، مور **More**، البولس الديولا **Dioula.**[3]

وكل هذا التعدّد الإثني لا يرتبط فقط بالعرق، وإنّما أيضا بالدّين فنجد المسلمون والمسيحيون، وأصحاب الديانات المحلية، وأيضا باللّغة، فنجد: اللّغة العربية، واللّغة الإنجليزية، والفرنسية، بالإضافة إلى اللّهجات المحلية للقبائل.

---

[1] شاكر ظريف ، مرجع سابق ، ص 42 .

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 5.

[3] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص -ص: 80-81.

الفرع الثالث: طبيعة الدولة الوطنية في الساحل الإفريقي

ما يلاحظ أنّ الاستعمار لم يراع في تقسيمه للدول الإفريقية الامتدادات الجغرافية والمكانية للجماعات الإثنية، حيث رسم خرائط دون إيلاء الاهتمام للمعيار الإثني والعرقي، خاصّة وأنّ منظمة الوحدة الإفريقية - سابقا – نصّت في ميثاقها على عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، في الوقت الذي فشلت فيه "الدولة الوطنية" لما بعد الاستقلال في استيعاب كافّة الاختلافات القائمة بين الجماعات المكوّنة لها ودمجها في إطار **"المواطنة"**، ممّا خلق توجّهات نحو الانتماءات الإثنية والعرقية، على حساب الانتماء الوطني، حيث ظهرت تطلعات للجماعات الإثنية نحو تكوين دول تضمّ جماعتها فقط، فأصبحنا نسمع عن دولة **"الهوتو الكبرى"** ، ودولة **"التوتسي الكبرى"** في شرق إفريقيا، ودولة**"الطوارق الكبرى"** في منطقة "السّاحل الإفريقي".[1]

ومن هنا أثبتت الدولة الإفريقية- **الموروثة عن الحقبة الاستعمارية-** فشلها في بناء كيانات سياسية تضمن الوحدة الترابية لأقاليمها.

ومن النّاحية السياسية، فالدولة الوطنية الإفريقية فشلت في فرض سلطتها على أراضيها، وبناء كيانات سياسية على أساس المساواة في توزيع الحقوق والواجبات ، وهذا الفشل نتيجة لمجموعة من العوامل المتراكمة يتقدّمها **النظام القبلي –العشائري** المهيمن على الحياة السياسية والاجتماعية ، وكذلك الموروث الاستعماري في تقسيم الحدود الذي كرّس الطابع الانقسامي في المجموعات العرقية ، ممّا أنتج حالات توتّر مستمرّة زادت من ضعف وفشل الدولة الوطنية في "السّاحل الإفريقي".[2]

وما يلاحظ في منطقة" السّاحل الإفريقي" كميزة أساسية ، انتشار ظاهرة "أشباه الدول" نتيجة للعجز الوظيفي للدولة وفشلها البنيوي، فالاطّلاع على نماذج من دول المنطقة ، مثل: "مالي" و"النيجر"، يمكّننا من الوقوف عند ثلاث سمات أساسية للعجز الوظيفي والفشل البنيوي لهذه الدول:[3]

1/السّمة الأولى: ممثّلة في الضّعف العام للدولة، نتيجة لحالة الانقسام وضعف الترابط والتفكّك على المستوى الاجتماعي، وإمكانية انتقاله إلى المستوى الاقتصادي والسياسي.

2/السّمة الثانية: نتيجة للتمثيل غير العادل لمختلف الفئات المجتمعية في النظام القائم، و ورود إمكانية انتقال التفكّك والانقسام من المستوى الاجتماعي، إلى مستوى الوحدة الترابية (الوطنية).

---

[1] شاكر ظريف: "أزمة الدولة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات" بيروت ، **المجله العربيه للعلوم السياسية**، ع: 41 ، السنة : 2014، ص 93.

[2] أسماء رسولي ، مرجع سابق ،ص 81.

[3] شاكر ظريف: "أزمة الدولة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى : دراسة في الأسباب و الانعكاسات "، مرجع سابق ،ص 94.

3/السّمة الثالثة: تظهر في المعارضة الفعلية والمباشرة للشّرعية السياسية للسلطة القائمة، وممارستها لمهامها.

وفي إطار الحديث عن نموذج "الدولة الضعيفة" في المنطقة الساحلية الصحراوية، يعتبر - **"روبرت جاكسون" (Robert-Jackson)** - من بين الأوائل الذين تناولوا هذه الظاهرة تحت مفهوم **"شبه الدول" (Quasi-states)**، المرتبط بالعجز الوظيفي للدولة وفشلها في أداء الأدوار المنوطة بها، وفي الصّدد نفسه ، تطرّق **"باري بوازن"**، في دراسة له إلى ثلاث مواصفات للدول الضعيفة ، و هي كالآتي : [1]

أولا/: افتقاد النظام السياسي لمصادر الشّرعية في التّسيير **(نظام انقلابي، تسلطي...)**

ثانيا/: الفشل في فرض تغطية أمنية واقتصادية لكامل الأقاليم الجغرافية التابعة للدولة.

ثالثا/: ضعف مستوى الهياكل المؤسّساتية في تقديم الخدمات الأساسية (صحة، سكن، شغل...) لجميع الفئات المجتمعية دون استثناء.

إلى جانب ذلك، اقترح مجموعة من الدّارسين عددا من المؤشّرات والمعايير المؤثّرة في كفاءة وفعّالية الدولة، وهذه المؤشّرات تشمل المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ومدى تأثيرها على المستوى الأمني، ومستوى الاستقرار، وتشمل هذه المؤشّرات متغيّرين أساسيين: [2]

1- متغير عدم السيطرة أو غياب الحكم.

2- متغير الظّروف والشروط المهيّئة لحالة الأمن، والذي يأتي كنتيجة مباشرة لفشل الدولة في ضمان الحدّ الأدنى من الأمن الاجتماعي والاقتصادي ، وهذا المتغير يتضمّن مجموعة من المؤشّرات، من أبرزها: تفشّي ظاهرة الفساد ،و التنظيمات الإجرامية، التهريب ، الفقر والحرمان يمكن التّفصيل في دور هذين المتغيرين من خلال الجدول التالي ذكره:

---

[1] Luk- Van lange hove, « Regionalising human secrurity in Africa », **UNV-CRIS Occasional papers**, 2004, p7,02 march 2015, in (http://www-vcl-ac-uk/library /accs 0 207.shtml).

[2] شاكر ظريف،" أزمة الدولة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى : دراسة في الأسباب و الانعكاسات "، مرجع سابق ، ص95.

مؤشر نقص السيطرة والتحكم	متغير الظروف والشروط المهيأة لحالة الأمن
●ضعف انخراط الدولة في المجتمع	●سوء الوصول إلى موارد الحياة والموارد
●غياب مؤسسات الدولة	●مصادر الدخل غير الثابتة
●ضعف الهياكل والبنى التحتية (مناطق مهمشة)	●وجود الجماعات المتطرفة
●المقاومة الاجتماعية والثقافية لوجود الدولة	●وجود نوع من الظلم التاريخي في هذه المناطق
●ضعف الاحتكار لمصادر الإكراه (انتشار السلاح)	●عصابات الإجرام المنظم التي تستغل الظروف الاجتماعية في هذه المناطق لتوسع نشاطها
●نقص الرقابة على الحدود (حدود مخترقة)	●الفساد وتنامي الاقتصاد الموازي
●التدخل الخارجي	●انتشار نشاط جماعات الإجرام، والأسلحة غير الشرعية.

من خلال الجدول، يمكن إسقاط المؤشّرات السّابقة على **دول السّاحل الإفريقي**، التي تعتبرها الكثير من الأدبيات السياسية: دول فاشلة، عاطلة، منهارة وضعيفة. وذلك وفق المستويات التالية:

-1/ المستوى الاجتماعي: ما يلاحظ في هذه الدول التقهقر في شروط الحياة، وتفاقم الفقر والبؤس، وسوء الأداء الاقتصادي، الأمر الذي استغلته جهات من داخل هذه الدول وأطراف خارجية في التّحريض على تكوين وإنشاء حركات معارضة للسلطة، تحمل على عاتقها المطالبة بالحقوق الاقتصادية والجماعية لفئة أو جماعة معينة[1] .

-2/ المستوى السياسي: ما يلاحظ شيوع ظاهرة **التغيير العنيف للأنظمة السياسة** القائمة، كنتيجة لاتّهامها بالفشل والتّقصير في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، خاصّة في الدول ذات التعدّد الإثني والطائفي ، فالقارّة الإفريقية من أكثر مناطق العالم التي تشهد ظاهرة الانقلابات العسكرية والحروب الداخلية، ولا تستثني "منطقة السّاحل الإفريقي"من ذلك، وترتبط هذه الظّاهرة بمشكلة **الاختلال (الخلل) الوظيفي** الذي وجدت فيه الدول الإفريقية نفسها بعد فترة الاستقلال، وعجزها عن

[1] وليام توردوف، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، (ترجمة كاظم هاشم نعمة)،(ب ط) ، طرابلس ، ص 34.

بناء كيانات سياسية قادرة على ضمان الانسجام الاقتصادي ،والثقافي ،والاجتماعي في المجتمع الواحد .[1]

كما ورد في التّصنيف السنوي للدول الفاشلة لسنة 2007 ، والذي تعدّه مجلّة **"السياسة الخارجية الأمريكية"** و **"مركز أبحاث صندوق السّلام"** في تصنيف الدول الفاشلة بناء على اثني عشر (12) معيارا، أبرزها:

"النّزاعات الداخلية، تدهور الاقتصاد، عدم تفعيل دور مؤسّسات الدولة وإدارتها، نسبة الجريمة، الضّغط الديمغرافي، النّزوح الداخلي والخارجي، وجود مجموعات الانتقام، عدم احترام حقوق الإنسان، تدخل الدول الأخرى في شؤون الدّولة الفاشلة".[2]

وبهذا تضمّ منطقة "غرب إفريقيا"، بما في ذلك منطقة "السّاحل الإفريقي" ما يناهز **13 دولة** من بين **25 دولة** ذات أعلى درجة من مخاطر الفشل، كما تضمّ **ستة (06)** من البلدان الـ **17** الأكبر من حيث زيادة مخاطر عدم الاستقرار.

ووفقا لتقديرات **2008-2010**، فمؤشّرات التنمية البشرية والدول الفاشلة تضمّ معظم دول الساحل في أسوء فئة للأداء، ويعتمد العدد الأكبر منها في المعونات الإنمائية وخدمة الدّيون على المنظمات المتعدّدة الأطراف.[3]

وما ينطبق على دول **السّاحل الإفريقي والصحراء الكبرى**، كون أنّ معظمها تُسيّر من طرف أنظمة تسلّطية غير ديمقراطية ، مع عدم السّماح بالتّداول السلمي للسلطة، ممّا يحوّل الدّولة إلى مصدر تهديد لأمن مواطنيها، وهذا ما يعبّر عنه بـ**"فشل الدّولة"**- حسب اعتقاد **"تراث فورثورتا" (Trutz-Von. Thortha)**- وهذا الواقع يسمح بظهور الجماعات المسلحة المعارضة وتعاظم قوة شبكات الجريمة المنظّمة والإرهاب العابر للحدود، والمستفيد من الفراغ الذي تتركه الدولة في هذه المناطق ومن حالة التّهميش للسكان، يضاف إلى ذلك النّمو السكاني المتزايد ، والذي لا يتماشى مع النّمو الاقتصادي في ظل تخلّي الدّولة عن مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المواطنين، ممّا يضعف الولاء للدّولة مقابل الولاء والاستقطاب للأقلية أو المجموعة العرقية، وظهور الجماعات المسلّحة يشكّل أبرز مظهر من مظاهر الدول الضعيفة والفاشلة، حيث تستغل هذه الجماعات حالة اللاأمن لممارسة مختلف أنواع التّجارة في المواد الممنوعة كالمخدّرات والسّلاح ، والتّهريب ، والتي

---

[1] وليام توردوف ، المرجع السابق ، ص 34.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي ، قيادة أفريكوم **الامريكية حرب باردة أم سباق للتسلّح**، (ب ط)، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011 ، ص51 .

[3] أميرة عبد الحليم، "تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي وربيع الثورات العربية"، **آفاق إفريقية**، ع38، السنة2012، ص 123

تستعمل أموالها في رشوة المؤسّسات الرسمية، بما فيها قوات الأمن والجيش، وعليه فضعف نموذج بناء الدّولة الوطنية في إفريقيا عموما، ومنطقة السّاحل الإفريقي والصحراء الكبرى خاصّة ، شجّع بالضرورة على صعود فواعل تتحرّك دون الدّولة وتحاول سدّ الفراغ الأمني والاقتصادي ، وحتى الاجتماعي الذي تركته الكيانات الهشّة، وخاصّة في المناطق الحدودية التي باتت مخترقة بشكل كبير، فمن جماعات الإجرام المنظّم والحركات الإرهابية، إلى موجات الهجرة السكانية السّرية، وغيرها من أنواع التّجارة غير الرّسمية ذات الطبيعة العابرة للحدود.[1]

أمّا من الناحية الاقتصادية، فيظهر فشل دول منطقة الساحل الإفريقي في تدهور اقتصادياتها نتيجة للظروف الجغرافية القاسية، فمعظم أراضي المنطقة هي أراضي صحراوية، ممّا يجعل الموارد الزراعية غير مستقرّة وغير منتظمة نتيجة لعامل الجفاف، بالإضافة إلى الفقر والبطالة، حيث تصنّف أربع دول رئيسية في المنطقة - و هي **"النيجر، مالي، تشاد، موريتانيا"** - ضمن قائمة أفقر **15 دولة** في العالم[2]. بل أنّ "النيجر" تعتبر أفقر دول العالم الثالث، حيث يقع ثلاث أرباع سكان الدّول الأربعة السّابقة في خانة الفقراء، وتبلغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بين **43%** إلى**54 %.**

وقد أشار "تقرير الأمم المتّحدة للتنمية البشرية لسنة 2010" إلى أنّ كل من "مالي وبوركينافاسو، وتشاد " تصنّف ضمن أضعف الدّول من حيث تحقيق التنمية الإنسانية، إذ تحتلّ "مالي" المرتبة **160**، تليها "بوركينافاسو" بالمرتبة **161**، وتحتل تشاد المرتبة **163**

ولعلّ الاكتشافات المتتالية لمنابع النّفط واليورانيوم في دول المنطقة **(السودان، مالي، النيجر)**، في ظلّ الطّلب العالمي المتزايد على النفط، مع التّنافس الدولي الكبير حول خلق مناطق النّفوذ في إفريقيا، فقد بدأت بوادر الاهتمام الدولي بالمنطقة والتموضع بها، وإقامة قواعد ومراكز نفوذ بها.[3]

<u>المطلب الثانـي:</u> الواقــع الأمنــي في السّاحــل الإفريقــي

في الواقع يمكن القول أنّ ضعف نموذج بناء الدّولة الوطنية في إفريقيا عموما، ومنطقة الساحل الإفريقي خاصّة، شجّع بالضرورة على صعود فواعل تتحرّك دون الدّولة كما ذكرنا سابقـا ، وتحاول سدّ الفراغ الأمني والاقتصادي ، وحتى الاجتماعي الذي تركته هذه الكيانات الهشّة و بالذّات

---

[1] شاكر ظريف، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى"، مرجع سابق ، ص -ص: 101-103.

[2] الحسين الشيخ العلوي: "تجمع الساحل الخماسي... تنسيق في ظل التعقيدات"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2014، ص 3 ، تاريخ التصفح: 2015/03/02، متوفر على الموقع:(http://Studies-Aljazeera.net)

[3] عبد الوهاب عمروش ، "الأمن في منطقة المغرب العربي و الساحل : التحديات و الاستراتجيات" ، مجلة **الجزائرية للسياسات العامة** ،ع: 02 ، أكتوبر 2013 ، ص 80.

في المناطق الحدودية المخترقة، فالحدود في منطقة السّاحل الإفريقي والتي تمّ رسمها من قبل المستعمر، لا تعكس التطور التّاريخي للأقليات المكوّنة لمجتمعات المنطقة ، بحيث يكون التّقسيم الترابي متناقض مع التّقسيم الإثني، ونتيجة لذلك تكون محاولة تصحيح هذه الأوضاع من خلال بناء دولة على الأساس العرقي، ممّا يجعل المنطقة تدخل في حروب كما حدث في البحيرات الكبرى، أو مع "الطّوارق" في السّاحل الإفريقي.

ففشل الدّولة السياسي والاقتصادي، وعجزها في ضمان الحدّ الأدنى من الأمن على مختلف المستويات، بما في ذلك التّوزيع العادل للحقوق والواجبات بين مكوّنات المجتمع بمختلف أنواعها ، مع تزايد وتنامي ظاهرة الإجرام المنظّم ، والحركات الإرهابية، وموجات الهجرة السّكانية السرّية، وتقاطع هذه التهديدات مع عوامل أخرى تتعلّق بالفقر والتّدهور المعيشي الذي يصل إلى حد ّالمجاعات المليونية، مع انتشار الأوبئة والكوارث الإنسانية، كلّ هذه العوامل جعلت من الوضع الأمني في السّاحل الإفريقي يعيش حالة من التوتّر و التأزّم ، ممّا يجعل دول المنطقة على حافّة الانهيار، إن لم تنهار أصلا.

وعليه فقد أفرز هذا الوضع مجموعة من التحدّيات والمعضلات الأمنية، والتي تعاني المنطقة ودول الجوار من انعكاساتها ، والأمر يتعلّق بالتّهديدات الليّنة، والتّهديدات الصّلبة الموزّعة كما يلي:

- التّنظيمات الإرهابية
- الجريمة المنظّمة
- الأزمات الداخلية (المشكلة الإثنية في السّاحل الإفريقي)

<u>الفرع الأوّل: التنظيمـات الإرهابيـة</u>

نتيجة للمساحة الصّحراوية الشاسعة بين دول السّاحل والصّحراء، وطبيعة التضاريس الصعبة، وقلّة الإمكانيات والموارد المتاحة، مع القصور الواضح في آلية التّنسيق والتّعاون الأمني بين الدول المعنية ، كل ذلك جعل دول المنطقة عاجزة لحدّ كبير في السّيطرة على حدودها، ممّا أعطى مجالا واسعا لجماعات الجريمة المنظّمة بأنواعها وأشكالها المختلفة من تطرّف وإرهاب وتهريب، والتي شكّلت تهديدا لأمن واستقرار المنطقة، كما قد أفرزت الانتفاضات والثورات التي

قامت في كل من "تونس" و "مصر" و "ليبيا"، أو ما اصطلح على تسميتها **بثورات الرّبيع العربي** – واقعا جديدا كان له تأثيرات داخلية وإقليمية ودولية، ممّا تطلّب إعادة تقييم الوضع الأمني، في ظلّ انتشار الجريمة ، والتّهريب، والهجرة غير الشّرعية، والمتاجرة بالأسلحة عبر الحدود ، ممّا أحدث نقلة نوعية في طبيعة العصابات المنتشرة في المنطقة، وكان من نتائج ذلك تحالف الجماعات الإرهابية والحركات المتمرّدة مع عصابات الجريمة المنظّمة من تجّار المخدّرات ،وتجّار السلاح ، أو ما اصطلح تسميته **بـ "النارکو إرهاب"**، وهذا التّحالف كرّس تبادل الأدوار والمنفعة بين الجانبين في المنطقة، خاصّة في ظلّ الصّراعات الإثنية ،والعرقية ، والإيديولوجية ، وما نتج عنها من تطوّرات أمنية استغلّتها الجماعات الإرهابية في تطوير علاقاتها مع شبكات الجريمة المنظّمة، والحصول على كميات هامّة من السّلاح والعتاد[1]، بالإضافة إلى وجود علاقات بين التنظيمات الإرهابية وقبائل المنطقة، ممّا ساعد على انتشارها، خاصّة وأن هدفهم واحد متمثّل في عدم تدخل أجهزة الدولة.[2]

وظهرت **الظاهرة الإرهابية** في إفريقيا بشكل واضح مع تسعينات القرن الماضي، مع بداية اختراق **تنظيم القاعدة** لمناطق في إفريقيا، وتحديدا "السودان" أين أقام **"أسامة بن لادن"** لفترة هناك ، ثم ظهور الجماعات المسلحة في الصومال منذ 1993م ، والقادمة من إقليم أوغادين ، ثم ظهورها في الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي ، وصولا إلى تفجير سفارتي "الولايات المتّحدة الأمريكية" في "كينيا وتنزانيا".[3]

ما يلاحظ على التّنظيمات الإرهابية في منطقة السّاحل الإفريقي أنّها تتّجه أكثر نحو تجنّب الدّخول في مواجهات مسلّحة مع أي طرف، والاكتفاء باعتماد أسلوب الاختطاف والمطالبة بفدية، لعدّة أسباب أهمّها: إطالة عمر نشاطها في مناطق متفرّقة، بما فيها السّاحل الإفريقي.[4]

أمّا عن طبيعة التنظيمات الموجودة في السّاحل الإفريقي فهي **"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "(AQMI)** ، وهي التّسمية الجديدة **"للجماعة السّلفية للدّعوة والقتال" (GSPC)** ، التي أعلنت عن انضمامها لتنظيم القاعدة سنة 2007م ، معبّرة بذلك عن تدويل العمليات الإرهابية ،

---

[1] Libya Inter-Ministerial Committee On Integrated Border Management,(Crime &Trafficking In The Sahelo-Saharan Region :Trends & Routes),Paper Proposed By :Enhancing Operational Land Border Security Cooperation In The Sahelo- Saharan Region ,In 4-5 September 2013 ,Libya,

[2] أسماء رسولي، مرجع سابق ، ص 83.

[3] خالد بشكيط ، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3 ، السنة الجامعية 2011/2010 ، ص 99.

[4] جمال أوكيلي:"تنمية الساحل حتمية لا مفر منها "، الجزائر، **جريدة الشعب** ، ديسمبر 2009، ص 03

وتجدر الإشارة إلى أنّ **"الجماعة السلفية للدّعوة والقتال"** كانت قد انشقّت في فترة سابقة عام 1998م عن **"الجماعة الإسلامية المسلّحة بالجزائر"(GIA)** ، وقد تميّز نشاط هذه الجماعة منذ البداية بتوسيع نشاطها نحو الصحراء وتركيز عمليّاتها ضدّ قوات الأمن ، واستهداف المصالح الأجنبية في الجزائر، خاصّة بعد توليّ "عبد المالك دروكدال"- الملقّب ب"أبي مصعب عبد الودود"- إمارة التنظيم ، حينها بدأت بوادر ارتباط الجماعة بتنظيم القاعدة.[1]

وإعلان **"الجماعة السّلفية للدّعوة والقتال"** انضمامها لتنظيم القاعدة بتاريخ 2007/01/24 ، وكان الهدف منه الإشراف على مجموع التنظيمات القتالية الموجودة في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي ، والتنسيق فيما بينها- كما أشرنا سابقا - هو إعلان رسمي لما يمكن وصفه بأقلمنة ، ومن تمّ تدوين نشاط القاعدة.

ومن بين التّنظيمات القتالية الموجودة في المنطقة إلى جانب تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ، نذكر منظّمة **"بوكوحرام"** بنيجيريا ، **وجماعة "التّوحيد والجهاد"** في غرب إفريقيا « **MOJWA** »، **و"الحركة الوطنية لتحرير الأزواد "MNLA** في شمال مالي ، و**"جماعة الشباب"** في الصومال التي تنطوي ضمن جماعة" **أنصار الدين** "الإسلامية ، فضلا عن وجود قرابة (11) إحدى عشر تنظيم مسلّح في الجنوب اللّيبي يتّخذ من مدينة "أم الأرانب" ، وتمسة " ، و"أوباري" قواعد لوجستية لشراء السّلاح المنتشر في "ليبيا " ، وللتّدريب ، والدّعم ، والتّنسيق بين مختلف هذه التنظيمات. وتشير التّقارير الاستخباراتية الغربية – لاسيما تلك الصّادرة عن ديوان المحاسبة الحكومية بالولايات المتّحدة الأمريكية حول مكافحة الإرهاب – إلى أنّ عدد الشباب المنضمّين تحت هذه التّنظيمات يتراوح ما بين 7 ألاف إلى 43 مقاتل ، وأنّ قرابة نصفهم يمتلكون قدرات قتالية عالية.[2]

في حين أشارت تقديرات سنة 2012م ، أنّ عدد المقاتلين في هذه التنظيمات والجماعات يعرف ارتفاعا كبيرا، يتراوح ما بين 200 و 800 مقاتل أغلبهم من "العرب" وقبائل "الطّوارق" موزّعين على الصّحراء الكبرى والسّاحل الإفريقي ، وهذا الارتفاع الكبير في عدد المقاتلين المنتميين إلى هذه الجماعات هو ناتج لعدّة عوامل ، نذكر منها: التّطور في أشكال التّقارب المعلنة والميدانية بين مختلف التنظيمات في المنطقة، ومن جهة أخرى، خلق نوع من البعد الهيكلي لهذه التنظيمات ،

---

[1] عبد الوهاب عمروش ، مرجع سابق ، ص82 .
[2] حسين الشيخ العلوي، مرجع سابق. ص6

والمرتبط أساسا بشبكات ووسطاء التجنيد ، حيث تنشط هذه الأخيرة على مستوى مدن المنطقة، موزّعين على قرابة 4 ألاف مدرسة ، ومعهد قرآني ، ومؤسّسات دينية ذات طابع خيري ودعوي ، تتركّز هذه المدارس في: "نواكشط ،نواذيبو، روسو ، ومنطقة الجوفين" في موريتانا ،ومدن "كيدال، ومنكا ،وتمبوكوتو ، وتاوديني ، وغاووليري ، وموتي" في مالي ،وفي "نيامي ، وزندر، وأغاديز وأرليت" في النيجر، و"أبشا، وفايا "في التشاد، وفي" أوغادوجو ، وبوبوديولاسو ، ودوري و وتوغان، ونونا "في بوركينافاسو. وتتركز العناصر الأجنبية من أتباع المجموعات الجهادية في مدن الجنوب الليبي ، وشمال التشاد ، والنيجر ، وشرق مالي ، أمّا وسطاء التّجنيد فعادة ما يكونون من أهالي المنطقة يجيدون اللّغات واللهجات المحلية، ممّا يسهّل عليهم التّواصل مع الأهالي وأحيانا يكونون من أعيان المنطقة ، ممّا يسهل عليهم التّواصل مع المجتمعات الأهلية الإفريقية ،وكل ذلك يسهّل تحرّكهم ويجنّبهم الانتباه والملاحقة.[1]

ما يلاحظ أيضا على انتشار **جماعة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** في الساحل الإفريقي، فنجدها في جميع دول الساحل تقريبا- كما ذكرنا سابقا – من خلال وجود شبكات ووسطاء للتجنيد ، والتي تعبّر عن شكل من أشكال الدّعم و المساندة المتمركزة في ثلاث مناطق أساسية في السّاحل الإفريقي[2]:

- **المنطقة الأولى:** على الحدود الجنوبية الجزائرية الليبية أين يوجد المسلحون الليبيون .
- **المنطقة الثانية**: توجد على امتداد الحدود الصحراوية بين الجزائر، ومالي، وموريتانيا.
- **المنطقة الثالثة**: على الحدود الجنوبية الجزائرية.

نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الساحل الإفريقي حسب الخريطة رقم 04 ورقم 05

[1] Kalilou-Sidibé , «Security Management In Northern Mali :Criminal Networks And Conflict Resolution Mechanism » ,**U.K: Institute of Development studies ,**Research Report , N°77 , 2012 ,p18 .

[2] – خالد بشكيط ، مرجع سابق ، ص 102

الخريطة رقم 04

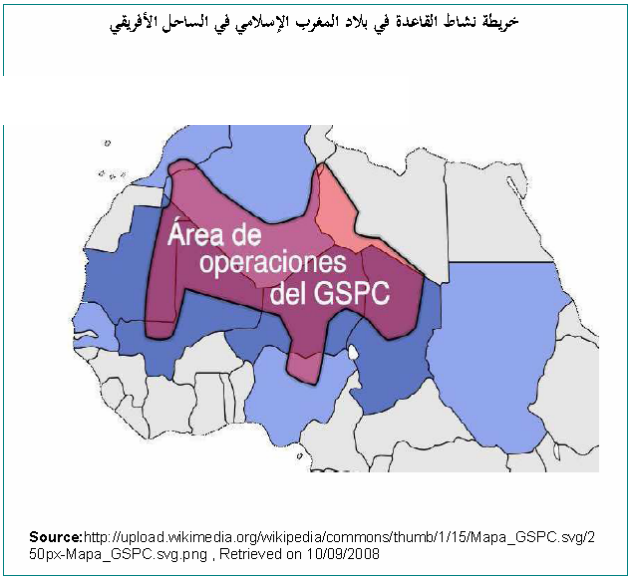

الخريطة رقم 05

المصدر : الباحث بتصرف

Source : http:// uplod.wkmedia.og/org wikipedia/commons/thumb /1/15/MAPA-gspc -svg/250 pix-MAPA-svg

الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي – وقد تمكنت قياداتها أمثال: "مختار بلمختار" ، تمّ "عبد الرزّاق البارا " من أن يجعلا من منطقة السّاحل الإفريقي مركز ثقل في جغرافية الجماعة، وقد كوّنا عدّة كتائب ،نذكر منها: كتيبة طارق بن زياد ، الملثّمون ، وعملوا على كسب تأييد أعيان القبائل الصحراوية بالمال و المصاهرة ، كما أقاما علاقات وطيدة مع تجّار السلاح ، والمخدّرات، و تهريب السجائر، بالإضافة إلى أعمال الخطف للرعايا الأجنبيين ومقايضتهم بفدية ضخمة ، كانت تستعمل لشراء السّلاح، أو تقدّم كرشاوي للمصالح الحكومية في دور السّاحل الإفريقي.[2]

وكثير من التفجيرات والحوادث الإرهابية التي مست منطقة الساحل الإفريقي ، أعلن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عنها ، بداية من الهجمات الانتحارية بالدار البيضاء في سنة 2003 ، والسطو على الثكنة العسكرية بموريتنيا ، وعن الهجومين ، الأول ضد الدورية العسكرية بالقرب من الزويرات، والثاني ضد السفارة الإسرائيلية في نواكشوط عام 2008 ، وفي

---

[1] تشير تقارير استخبارية غربية: أن تنظيم داعش قد عمل منذ يناير 2014 على انتشار والتغلغل في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل متخذا من جنوب "ليبيا" مركز إنطلاق. كما رصدت الاستخبارات الفرنسية عن وجود مراكز وشبكات تجنيد تمتد عبر الأراضي السورية والعراقية مرورا بتركيا وتونس وليبيا، كما قام تنظيم داعش بالتنسيق مع الجهاد في الجزائر مختار بلمختار - المعروف بالأعور- المنتمي لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ، نقلا عن: تقارير مركز الجزيرة للبحوث http// :www .Aljazeera-Studies .net

[2] نوارة بابوش،" زيجات ومصاهرة متعددة بين أمراء الإرهاب لضمان الزعامة وتأمين الغنائم"، الجزائر، **جريدة الخبر**، ديسمبر 2010 ، ص 3.

سنة 2009 أعلن التنظيم مسؤوليته عن مقتل أمريكي ، وعن هجوم انتحاري الذي استهدف السفارة الفرنسية في نواكشوط[1].

ويمكن خروج بجملة من الملاحظات إنطلاقا من المعطيات السابقة:[2]

1/ - الإرهاب في الساحل الإفريقي لا يقارن بما هو موجود في المناطق الأخرى في العالم. فهو يسعى - من خلال تواجده في المنطقة - للحفاظ على مكاسب التواجد والانتشار، وعدم ازعاج الحكومات الإفريقية، فيما يتعلق بقواعده الخلفية ، وكلما شعر بالحاجة للأموال نجده يتحرك نحو اختطاف السياح الأجانب لتحصيل الفدية.

2/- لا يمكن النّظر إلى السّاحل الإفريقي على أنّه قاعدة خلفية للإرهاب، كل ما في الأمر أنّ الفراغ التي تعيشه المنطقة يجعل النّشاط الإرهابي والإجرامي يحلّان محلّ البعد التنموي وإعمار السّاحل.

3/- التداخل المتزايد بين الإرهاب والجريمة المنظّمة يجعل من الصّعب معرفة حجم الظّاهرة الإرهابية في "السّاحل في الإفريقي "، مقارنة مع باقي التحدّيات الأخرى النّاجمة عن الجريمة المنظّمة بكلّ أنواعها.

4/- وحتّى مشاريع الدّول الغربية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة في إطار ما يعرف بحرب الوكالة ضدّ "شبح القاعدة " ، وما ينجرّ عن ذلك من تطورات، هي تنصبّ في غير صالح المنطقة، خاصّة وأنّها تجعل من المنطقة حقلا لتجريب مختلف الأسلحة، وما ينجرّ عن ذلك من تنشيط لاقتصاديات الدول الغربية ، وفي مقدّمتها الدّول المصدّرة للأسلحة.

●العوامـــل المنتجـة للإرهـــاب الدولـــي في السّاحـل الإفريقـــي:

تمتدّ أسباب ومصادر الإرهاب الدولي في السّاحل الإفريقي من أسباب ومصادر ذاتية إلى أخرى موضوعية داخلية وخارجية كما يلي:

I – **المصادر ألذاتية** : القائمة على تحفيزات دينية ، أو اجتماعية وسياسية، انطلاقا من مشاعر الظلم والإحساس بعدم التّمكين. هذه العوامل تحرّك الأفراد نحو اللّجوء للإرهاب في السّاحل ، كاختيار تكتيكي من أجل التّغييروالتمكّن وتحقيق الذّات، وتبرز كذلك هذه المصادر من خلال سعي الإرهابيين نحو الموت من أجل قضيّة أو واحدة من المعتقدات والقناعات التي يسلّمون بها.[3]

II – **المصادر الموضوعية**:

---

[1] أسماء رسولي، مرجع سابق ، ص 83.

[2] جمال أوكيلي، مرجع سابق، ص 3.

[3] خالد بشكيط ، مرجع سابق، ص 104

1- **العوامل الداخلية**: تتوزّع بين العوامل السياسية والاقتصادية.

أ) **العوامل السياسية**:يمكن تناولها انطلاقا من المتغيّرات التّالية:

1/أزمة بناء الدّولة الوطنية الحديثة في السّاحل الإفريقي : ما يلاحظ فشل الدول في إحداث علاقة بينها وبين المجتمع، ممّا ينتج عنه أزمة قومية عميقة، ينتج عنها مظاهر اللّاأمن ، واللّااستقرار ، وانتشار النّزاعات ، وهذا يشكّل المناخ الملائم والعامل الأساسي في تشكّل وإعادة تشكّل الجماعات الإرهابية وانتشارها.

2/النّخب في دول السّاحل: عجز القادة في إقامة علاقة ثقة مع شعوب المنطقة، والتكفّل بانشغالاتهم، مع تورّطهم في قضايا الفساد والرّشوة، وجعل مصدر شرعيتهم للبقاء في السلطة التّحالف مع مستعمر الأمس والاستقواء بالدّعم الغربي والقوى الخارجية في إطار عقد صفقات مربحة، بما فيها صفقات المتاجرة بالسّلاح، ولذلك فحالة اللّاأمن تنشّط مثل هذه التّجارة والصفقات، كما أنّ حجّة محاربة الإرهاب تؤمّن لهم البقاء في السلطة وتقاسم المنافع ، كما تبرّر اللّجوء إلى القمع المنهجي والمنظم.[1]

3/ غياب تنشئة سياسية مجتمعية فعّاله : غياب والتضييق على قنوات الاتّصال مع السلطة من أحزاب وقوى المجتمع المدني، مع غياب الأمن السياسي المتجسّد في غياب المشاركة السياسية.

ب) العوامل الاقتصادية: إنّ النّظر لخصوصية اقتصاديات دول السّاحل الإفريقي ، والتي تبرز هشاشة البناء الاقتصادي، ما يجعلها البيئة المناسبة لنموّ الحركات الإرهابية، وفي هذا الإطار يمكن رصد متغيرين أساسيين ، ويتعلّق الأمر بمتغيّر الأداء ألاقتصادي ، ومتغيّر نسبة الفقر.

فيما يتعلّق بمتغير الأداء الاقتصادي وضعفه ،و ما يلاحظ من خلال مؤشّرات التنمية عجز دول السّاحل اقتصاديا، فالنيجر ،والتشاد ،ومالي، والسنيغال ، وبوركينافاسو وموريتانيا ، والسودان هي أقلّ الدول نموا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، يلاحظ أيضا ارتفاع نسب الفقر حيث تعتبر

---

[1] Riadh Bouriche,« Transformations Dans Le Concept De Sécurité Humaine : Un Nouveau Concept De Sécurité Au XX Le Siècle, Sécurité Et Nouvelles Menances Dans Le Sahel Africaine Mutations Dans Le Concept De Sécurité Et Nouvelle Menace Sécuritaire Au SAHEL»**, L'horizon**, Mars 2013 , P-P :17-20 .

"النيجر" أفقر دول العالم بنسبة 63% ، تليها مالي 64% ، والتشاد أكثر من 64% ،وفق لتقارير أممية [1].

ويمكن إضافة الموقع الجغرافي أو الجيو سياسي لدول السّاحل ، وما يميّزه من ميوعة الحدود ، وشساعة المساحة ، وقسوة تضاريسها ، وعجز الدولة عن مراقبة حدودها، كلّها عوامل ساعدت على تواجد الحركات الإرهابية في المنطقة .

2- <u>العوامل الخارجية</u>: يمكن ترجمتها انطلاقا من متغيّرين أساسين ألا و هما : النّشاط الإقليمي للحركات الإرهابية، التنافس الدولي في السّاحل الإفريقي.

<u>أ/النشاط الإقليمي للحركات الإرهابية:</u> يمكن تناوله انطلاقا من وجود أوعية إرهابية حاولت إقامة قاعدة خلفية للإرهاب في السّاحل في إطار توفّر العضو البشري والإمكانيات التسليحية ، ومحاولة نشر أفكارها وتسهيل الاتّصال بين عناصرها، ممّا جعلها عناصر استقطاب لكثير من الأفراد، والأمر يتعلّق بتنظيم **"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "**و**"حركة شباب المجاهدين الصومالية"** ، و **"حركة المسلّحة الصومالية"**، و**"الحركة المسلّحة اللّيبية"**، و**"تنظيم داعش" ، "أنصار القاعدة و الشريعة "** ، وفروع أخرى، **"كحركة بوكوحارم "** ، و**"حركة التّوحيد والجهاد"**، خاصّة في ظلّ الإحباط النّاتج عن السّياسات المتّبعة من قبل القوى الغربية تّجاه بعض القضايا الإسلامية ، وعلى غرار القضية الفلسطينية ، وأفغانستان ، والعراق، ممّا ولد أفراد محبطين يعتبرون عناصر جاهزة للانخراط.[2]

ب) **<u>التنافس الدولي في الساحل الإفريقي</u>**: من خلال وجود علاقة بين الاختراق الأجنبي والاختراق الإرهابي لدول السّاحل الإفريقي، فبعدما كان الاختراق الأجنبي يوظّف الاختراق الإرهابي لتحقيق مكاسبه ، أضحى اليوم الثّاني يوظف فيه الأوّل، فتنامي الأهمية الجيو-اقتصادية للسّاحل وازدياد حجم الرّهان الذي يعكسه الحضور الأجنبي بقواعده العسكرية ، تحت مبرّر التّعاون والتّحالف لمحاربة الإرهاب والقضاء على معاقله شراكة أمنية ، اتفاقيات أمنية ، كلّ ذلك شجّع الجماعات الإرهابية على الوجود من خلال جعل الحضور الأجنبي هدفا لعملياتها.

وهكذا نلاحظ تقاطع الاختراقان - الأجنبيان والإرهابيان - على أراضي السّاحل الافريقي ، وكيف مثّل كل منهما نتيجة للآخر، أصبحت فيه المنطقة بفعل ذلك مسرحا للصّراع ، وأداة له ، مع

---

[1] تقرير التنمية البشرية لسنة 2009 ، "التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري والتنمية "، منشورات برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ص179.

[2] عمار جفال ،(القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي)، أوراق مقدمة في مؤتمر: تنظيم القاعدة :التوجهات الحالية والمخاطر المستقبلية، المركز الدولي الدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، في 2008/10/21، ص 31.

مواجهة دول المنطقة لانعكاسات الصّراع، نأخذ على سبيل المثال، عمليّات اختطاف الجماعات المسلّحة للرعايا الأجانب ، ومطالبتها للحكومات الغربية بدفع الفدية مقابل تحرير هؤلاء الرعايا ، إذ تعتبر أموال الفدية بمثابة مصدر تمويل هذه الجماعات، ممّا يشجّع استمرارها، إذ تعتمد هذه الجماعات على أموال الفدية لتمويل 90% من نشاطاتها، والمقدّرة إجمالا في السنتين الأخيرتين بحوالي 50 مليون أورو.[1]

الفرع الثانـــــي: الجريمـــــة المنظّمـــــة

يذهب المراقبين للأوضاع في منطقة السّاحل للإشارة إلى أنّ تهريب السّلع والفساد وتجارة المخدّرات والجريمة المنظّمة تعتبر التّهديد الفعلي للمنطقة، مقارنة مع تهديد الجماعات الإرهابية المسلّحة.

تعتبر الجريمة المنظّمة أحد الفواعل الجديدة العابرة للحدود ، والتي استفادت من مزايا التي منحتها لها العولمة، خاصّة تلك المتعلّقة بالثّورة التكنولوجية والرّقمية، وأصبحت هذه الظّاهرة تبحث عن المناطق التي تؤمّن لها الحماية والفعّالية ، خاصّة في تلك المناطق التي تعجز فيها الدولة عن القيام بوظائفها الأساسية - توفير الأمن و تحقيق الاستقرار- كمنطقة السّاحل الافريقي ، التي شهدت في السّنوات الأخيرة انتشارا معتبرا للجريمة المنظّمة بكلّ أنواعها من تبييض الأموال ، وتهريب المخدّرات ، وتجارة السّلاح.

تعرّف الأمم المتّحدة الجريمة المنظّمة - حسب اتفاقية **بالرم PALERME** - بأنّها: "مجموعة مهيكلة مكوّنة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، تعمل هذه المجموعة على ارتكاب عدد من المخالفات الضارّة ، وأي مخالفات للاتفاقية الحاضرة ، وذلك لأجل تحصيل مكاسب مالية مباشرة"[2].

وتعريف آخر للإنتربول بخصوص الجريمة المنظّمة على أنّها : "جمعية أو مجموعة من الأشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع ومستمر من أجل تحقيق الأرباح، بغضّ النظر عن الحدود الدولية"[3] .

ومن هذا المنطلق ، تشمل الجريمة المنظّمة عددا من الأنشطة غير الشّرعية العابرة للحدود الوطنية، نذكر منها: تجارة المخدّرات و السّلاح، تجارة الآثار، الإتّجار بالبشر وبالأعضاء ، الهجرة غير الشّرعية.

---

[1] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق ، ص 82
[2] خالد بشكيط، مرجع سابق ، ص86
[3] أسماء رسولي، مرجع سابق ، ص 84

أشكال الجريمة المنظّمة في السّاحل الإفريقي:

1/- تفاقم الهجرة غير الشّرعية:

تعتبر الهجرة غير الشّرعية من أهمّ تحدّيات الأمن الإنساني في السّاحل الإفريقي ، نظرا لارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظّمة، مثل: التّهريب ، وتجارة المخدّرات ، والأسلحة، بالإضافة إلى الأمراض ،والأوبئة ، والآفات الصّحية ، والآثار الاقتصادية، والاجتماعية المصاحبة لها.

تحليل موجات الهجرة غير الشّرعية يقودنا للحديث عن مستويين للهجرة ، الهجرة الداخلية، والثانية خارجية نحو أوروبا، والتي ظهرت بشكل خاص ما بعد التسعينات والتي تنطلق من التشاد ، النيجر، مالي ،الكاميرون ، نيجيريا ، غانا ، سيراليون ، السنيغال ، السودان ، الصومال ، وحتى ساحل العاج ، و الكونغو باتجاه الجزائر أو المغرب تمهيدا للوصول إلى أروبا[1].

خريطة رقم 06 تبين الهجرة بين افريقيا ودول الساحل.

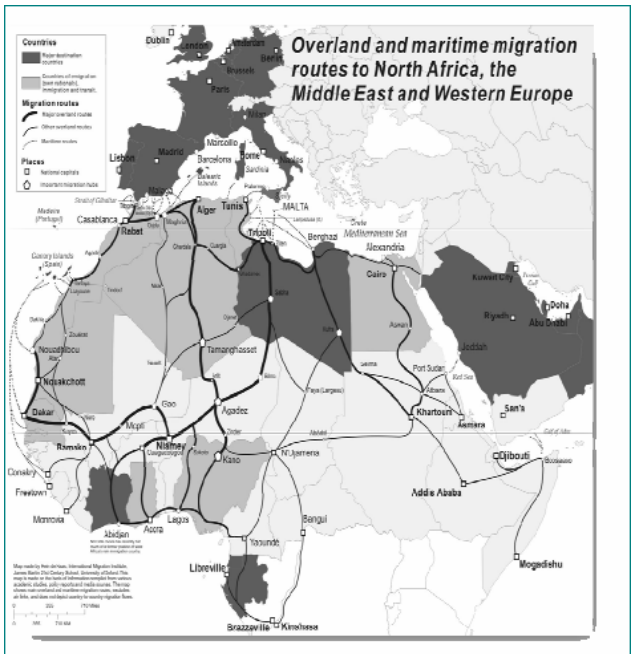

Source :Hein de HAAS."The myth of Invasion Irregular Migration From West Africa to The Maghreb and The European Union", **OSFORD : in Researche Report**,.Octobre 2007, p17

[1]« Les Dynamiques Migratoires Ouest-Africqines Vers l'Afrique Du Nord», 02/03/2015,(WWW.Atlas-Ouestafriques.ORG/spip.php?article 105#nh1)

يمكن تعداد مسبّبات الهجرة غير الشّرعية بالمنطقة انطلاقا من مجموعة أسباب محصورة فيما يلي:

1- أسباب متعلّقة بالنّزاعات وحالة اللاأمن، فنجد بلدان كالتشاد، السودان ،نيجيريا والصومال ، والتي تعرف حالات من اللاإستقرار وتدهور الأوضاع الأمنية، ممّا أدى إلى ارتفاع نسبة نزوح السكان منها باتجاه أوروبا أو الدّول المجاورة كالجزائر مثلا .

2- أسباب اقتصادية **و** المرتبطة بهشاشة الاقتصاد، وارتفاع معدّلات البطالة والفقر، إذ نجد أنّ أغلب بلدان المنطقة- التي تشهد حالات للهجرة غير الشّرعية- هي بلدان فقيرة ، تحتلّ المراتب الدّنيا حسب دليل التنمية البشرية.

3- بالإضافة إلى ما يسميه "غالتونغ" بالعنف البنيوي، والمتمثّل في الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين العالم المتقدّم والمتخلّف ، وهو ما ينعكس على دول السّاحل الافريقي.

4- بالإضافة إلى الأسباب المناخية القاسية، ممثّلة في الجفاف والتّصحر التي تضرب منطقة السّاحل الإفريقي ، ولفترات متتالية، ممّا يجعل الفضاء الجغرافي للسّاحل مهدّد بالتصحر واللاأمن الغذائي.[1]

هذا و تشير الإحصائيات إلى أنّ أكثر من 24 ألف شخص إفريقي يعبرون سنويا باتّجاه أوروبا، وقد شهدت الفترة الممتدّة من 1990 حتى سنة 2000 ارتفاع ملموس في عدد المهاجرين السريّين، وحسب تقديرات جزائرية رسمية، تمّ إيقاف أكثر من 6 ألاف مهاجر سرّي بين سنتين 2002م و 2006م، وفي سنة 2004 م- حسب تقرير منظّمة الأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين- حاول أكثر من 35 ألف شخص إفريقي العبور من الصّحراء الكبرى نحو أوروبا.[2]

وحسب التّقارير الصّادرة من مركز الجزيرة للدراسات و البحوث ، فقد بلغ مجموع اللّاجئين للجزائر - نتيجة لتفاقم الصّراع بالمنطقة - حوالي 20.000 لاجئ ، حسب احصائيات 2014م.

- **<u>2/ المتاجـرة بالبشـر</u>**:

---

[1] تقرير التنمية البشرية لسنة 2009، مرجع سابق، ص-ص: 64-65

[2] Khaled .N, « Profils Des Migrants Subsahariens En Situation Irrégulières En Algérie», **CISP**, **Rapport Intermédiaire De Recherche,** P04, 02/03/2015, (Http://WWW-Ciddef-Dz.Com/PDF/Rivues-14/Profil-Migrants-Subsahariens-Pdf).

أضحت مشكلة المتاجرة بالأشخاص أحد التحدّيات الكبرى التي تهدّد أمن وكيان المجتمع واستقراره ، وأصبحت تحتلّ المركز الثالث بعد تجارة المخدّرات والسّلاح ، بأرباح مقدّرة بـ 32 مليار دولار ، مخصّص منها 07 مليار للاستغلال الجنسي.

المقصود بتعبير "الإتّجار بالأشخاص" حسبما عرفه- بروتوكول الأمم المتّحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتّجار في الأشخاص- بأنه : "تجنيد أشخاص ونقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة تهديد أو بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلّقي مبالغ مالية ، أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال ، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعدّدة كالخدمة قسرا ، والاسترقاق ، أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد ، أو نزع الأعضاء ".[1]

تشهد منطقة السّاحل الإفريقي ارتفاعا كبيرا في هذا النّوع من الجرائم ، لاسيما الدّعارة، وتهريب الأموال ، واستغلالهم جنسيا، والمتاجرة بالأعضاء ، والاتّجار للعمل القسري، حيث نجد بلدان كبوركينافاسو، مالي، النيجر، ساحل العاج، السودان وحتى ليبيا، بالإضافة إلى بلدان غرب إفريقيا مثل: غامبيا، ، غانا، التوغو، البنين، من أكثر الدول تأثّرا بالظّاهرة ، حيث تشير التّقديرات إلى أنّ 200.000 طفل قد تمّ المتاجرة بهم[2].

وفي سنة 2007، تم تفجير قضية محاولة اختطاف 103 طفل من دارفور ، على أساس أنّهم أيتام ، ومحاولة تهريبهم إلى فرنسا من قبل إحدى المنظّمات الفرنسية في التشاد.[3]

وفي مالي بلغ عدد الأطفال الذين تمّ تهريبهم واستغلالهم بين 10 آلاف و 20 ألف، وفي نيجيريا حوالي 4000 طفل، وفي ليبيا أكثر من 1200طفل. وتكون الوجهة باتّجاه أوروبا والخليج العربي، عبر ثلاث طرق رئيسية للتهريب: عبر موريتانيا والجزائر فأوروبا ، والثاني عبر محور المغرب -اسبانيا ، والثالث من مالي – الجزائر – تونس – إيطاليا. وتقدّر قيمة تهريب الطفل الواحد عبر هذه الطرق بحوالي 10 آلاف إلى 20 ألف دولار، و50 ألف دولار بالنسبة للمرأة.[4]

---

[1] Amado Philip De Andrés,« West Africa Under Attack : Drugs, Organized Crime And Terrorism As The New Threats To Global Security», U.N Office On Drugs And Crime, **UNISCI Discussion Paper**, N°16 , Junuary 2008, P 203,02/03/2015, (http://revistas.ucm.es/index.php/unis/article/viewfile/unis0808130203a/27821)

[2] خالد بشكيط، مرجع سابق ، ص 92

[3] Amado Philip De Andrés, op. cit ,p 227

[4] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 92.

3- **تجارة المخدّرات**:

تشير ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدّرات معضلة عالمية، فحسب- تقرير هيئة الأمم المتحدة لسنة 2000- « إنّ تجارة المخدّرات تمثّل نسبة 80 % من التّجارة العالمية ، أمّا علاج المدمنين سنويا يكلّف الدول 120 مليار دولار»[1].

في افريقيا - حسب تقرير نشر عام 2005 من طرف مكتب الأمم المتّحدة لمكافحة المخدّرات والجريمة المنظّمة - يتراوح حجم المعاملات السنوية للتّجارة الدولية ما بين 300 الى 400 مليار دولار.

وتعتبر افريقيا الغربية والشمالية منطقة عبور للمخدّرات (الكوكايين-الهروين و الكراك) من امريكا اللاتينية فلى اوروبا [2].

حسب احصائيات قدّمها مكتب الأمم المتّحدة لسنة 2007 ، تمّ حجز حوالي 45 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، وتمّ حجز 04 أطنان من المخدّرات الموجّهة إلى شرق أوروبا عن طريق المغرب، وحجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية- المالية قدّرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار[3].

حسب احصائيات سنة 2013 ، تجارة المخدّرات في منطقة السّاحل الإفريقي شملت تهريب حوالي **240 طن** من **الكوكايين** ، و **820 طن** من **الهروين**، وأكثر من **70 %** من الكوكايين المستهلك في غرب أوربا يمر عبر **الصّحراء الكبرى.**[4]

وحسب إحصائيات سنة 2012، تشير إلى أنّ شمال مالي تشكّل أهمّ منطقة عبور للمخدّرات، خصوصا الكوكايين –المقدّر قيمته بـ **1.8 مليار دولار**- القادم من أمريكا اللاتينية عبر "غينيا-السينغال-مالي" نحو أوروبا ، والدول العربية، كما هو الحال بالنسبة للحشيش المغربي –المنتج في المغرب ، والذي تقدّر أرباحه بحوالي **12 مليار دولار** –الموجّه أساسا إلى الدول الأوروبية.[5]

وهنا يشير تصريح لـ **"أنطونيو-ماريا كوستا"(Antonio-Maria-Costa)**، مدير مكتب الأمم المتّحدة الخاص بالمخدّرات والجريمة "ONUDC "، خلال اجتماع مجلس الأمن في إطار

---

[1] بسمة عولمي، "جريمة تبييض الأموال وخطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها"،الجزائر،**جريدة الشعب**، فيفري 2008، ص-ص :11-22.

[2] اسما رسولي، مرجع سابق ، ص 84.

[3] أمحند برقوق: "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"،الجزائر،**مجلة الجيش**، ع: 534، يناير 2008، ص 52.

[4]Libya Inter-Ministerial committee on Integrated Border Management , OP. cit

[5]عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 81.

النّقاش حول الإتّجار بالمخدّرات في إفريقيا ، الذي عقد في ديسمبر 2009- إلى وجود تدفق نوعين من المخدّرات: **"الهيروين"** في شرق **إفريقيا،** و **"الكوكايين"** في الغرب، وقد انضمّت الصّحراء الكبرى للمنطقة من خلال طرق جديدة عبر: النيجر، التشاد ، ومالي.[1]

وأهم الدول التي تأتي منها المخدّرات إلى منطقة السّاحل الإفريقي: دول أمريكا اللاتينية، ودولة المغرب، عبر مناطق عبور مركزية: **موريتانيا، النيجر، التشاد، دارفور،** ويتم تأمينها باستعمال القوة المسلّحة من قبل الجماعات الإرهابية، حيث يقوم تجّار المخدّرات بالدّفع للجماعات المسلّحة ما يشبه ضريبة مرور توازي **10%** من قيمة الحمولة، حيث يهّرب ما لا يقل عن **"50 طن"** من الهروين سنويا من أمريكا اللاتينية **(بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، فنزويلا)،** نحو دول السّاحل.[2]

كما تشير الإحصائيات الصّادرة عن الأمم المتّحدة، فقد قدّرت كمية المحجوزات من "الكوكايين" في دول السّاحل الإفريقي، ودول غرب إفريقيا بين **1998 و2003** حوالي **06طن،** وفي سنة **2004** حوالي **2.5 طن،** وفي سنة **2007** أكثر من **5.8 طن،** وفي سنة **2010** أكثر من **8.2 طن،** وهو ما يبرز تضاعف حجم عبور المخدّرات من سنة لأخرى.[3]

وما يجعل منطقة السّاحل الإفريقي منطقة عبور للمخدّرات العوامل التّالية :

أوّلا: قربها من مصدر الإنتاج، ألا وهي دولة"المغرب" التي تجني من إيرادات التجارة بالمخدّرات ما يقارب قيمتها حوالي **13 مليار دولار سنويا** ، أي ما يعادل مرّتان من مداخيلها السياحية.

ثانيا: قربها من دول غرب إفريقيا ، التي تمثل محطة إنزال وتوزيع، والتي لا تخضع سواحلها للمراقبة، وفي هذا الإطار نجد أن الصحراء الموريتانية والمالية أصبحتا محل لنزول الطائرات الصغيرة المحملة بالكوكايين.

- بالإضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالفشل الدّولاتي، والعجز البنيوي، وميوعة الحدود، وعدم خضوعها للمراقبة، وضعف الأداء الاقتصادي، وكذا المستوى المعيشي، وارتفاع نسب الفقر والبطالة، وحالة اللااستقرار.

4-التجارة غير الشرعية للأسلحة:

---

[1] أسماء رسولي، مرجع سابق ، ص 84.

[2] إلياس بوكراع،"الساحل منطقة عبور للإرهاب والجرائم المتعددة" ،الجزائر، **جريدة الشعب** ،أكتوبر 2010، ص 05.

[3] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 94

بالنسبة للسّاحل الإفريقي، فهو يحتلّ المرتبة الثانية عالميا ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النّوع من التّجارة غير الشّرعية، ويبلغ عدد الأسلحة المتداولة في المنطقة حوالي **8ملايين** قطعة سلاح، وقد شهدت منطقة السّاحل عمليات تهريب واسعة للسّلاح من **"ليبيا"** إلى دول إفريقية، بعد سقوط نظام "القذافي"، إذ تتواجد في المنطقة حوالي **81.000** قطعة سلاح من نوع **"كلاشينكوف"**، بالإضافة إلى تهريب صواريخ أرض –جو، وألغام مضادة للدبّابات، وأسلحة نصف ثقيلة.

وقد أعلن أحد المسؤولين "بالنيجر" : " أنّ المرتزقة النيجيريين الذين كانوا يعملون لصالح "القذافي" ، قد عادوا محمّلين بالسّلاح، ولم يتم مصادرة سوى الرّبع منه، وهذا إن دلّ على شيء، فيدلّ على تزايد معدّلات الجريمة والإرهاب"[1].

ما يزيد من خطورة هذه التجارة الطّابع القبلي والإثني المشكّل لدول السّاحل الإفريقي، مع وجود النّزعة الانفصالية ، على غرار تمرّد "الطّوارق" في النيجر ومالي، وأزمة "دارفور" في السودان، وعدم الاستقرار في التشاد وموريتانيا، ونيجيريا وساحل العاج، خاصّة بعد الاستيلاء على مستودعات السّلاح بمالي وليبيا- بعد انهيار النّظام اللّيبي –من قبل الجماعات المسلّحة ، التي تضمن بدورها حماية وشراء الأسلحة من تجّار السلاح.

أمّا فيما يتعلّق بالطّرق والمحاور الرئيسية لتهريب الأسلحة إلى السّاحل الإفريقي، فهي كالآتي[2]:

---

[1] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 81.

[2] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 96.

الأوّل/- من خلال دول غرب إفريقيا عبر: **غينيا، وغينيا بيساو وليبيريا وسيراليون**

الثاني/- دول شرق إفريقيا عبر:**السودان، الصومال ، وإثيوبيا** وهي المحاور الكبرى الرئيسية للتجارة غير المشروعة للأسلحة، ثم تنتشر وتتوزع في دول الساحل.

بالإضافة إلى هذا، يوجد مصدر آخر هو الدول الأوروبية المصنّعة للأسلحة، والتي تريد التخلّص من مخزونها القديم أو المستعمل من خلال بيعه للمعارضة، ويبرز ذلك بشكل واضح وجلي في: **مالي، النيجر، التشاد**.

خريطة رقم 07 : تبيين الطرق والمحاور الرئيسية لتهريب الأسلحة إلى الساحل الإفريقي

المصدر: الباحث بتصرف

تجدر الإشارة إلى أنّ ضعف دول الساحل الإفريقي في مراقبتها لحدودها، وعجزها عن حماية مواطنيها، أدّى إلى انتشار السّلاح بين المواطنين للدّفاع عن أنفسهم ضدّ عصابات الجريمة المنظّمة والشبكات الإرهابية، حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ أكثر من **40%** من الأسلحة الخفيفة توجد بأيدي المدنيين، وهو ما يشكّل تهديدا ضمنيا للأمن الإنساني.

-التداخل بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الدولية في السّاحل الإفريقي:

تبرز العلاقة بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظّمة من خلال التّداخل المتزايد والتعاون، الذي وصل في بعض الأحيان إلى التّنسيق، ويمكن إبراز ذلك من خلال العناصر التالية:

1-تمويل الجريمة المنظّمة للإرهاب:

فالجماعات الإرهابية تعتمد على مصادر تجارة المخدّرات والأسلحة لتمويل نشاطاتها، ممّا شكّل ما يعرف **بالثالوت المخيف**[1]. وفي هذا الصدد، عقدت في نوفمبر 2010، قمّة للمخدّرات في إفريقيا ، حضرها ممثّلون من كولومبيا، وأمير" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ، وأحد زعماء" الطّوارق" في جزيرة **سكارفاس** بغرب إفريقيا، حيث تمّ التوصّل إلى اتّفاق يقوم على تأمين القاعدة لشحنات وقوافل المخدّرات في الأماكن التي تقع تحت سيطرتها، مقابل الحصول على نسبة معيّنة قدّرت بـ 10% من حجم الحمولة، كما نجد أنّ القاعدة تجني حوالي **1.4 مليون أورو** عن كل طن من الكوكايين يمرّ عبر منطقة السّاحل الإفريقي[2]، ممّا يدلّ على سيطرة القاعدة على معابر التّهريب الرّئيسية.

2-توفير الجماعات الإرهابية الحماية لأفراد الجريمة المنظمة:

لم يسبق وأن اعترضت جماعة إرهابية طريق عصابات التهريب، كما أنّه لم يتم التّبليغ عن وجود جماعة إرهابية في السّاحل الإفريقي، كما لم يحدث وقوع اشتباكات بين الطرفين، فالجماعات الإرهابية تؤمّن مسارات ومسالك المرور لشبكات تهريب المخدّرات، وقد أكّد مدير مكتب الأمم المتّحدة الخاص بالجريمة المنظّمة ، على وجود تنسيق بين المجموعات الإرهابية و جماعات الإجرام والمخدّرات، وما يدعم ذلك أنّه في الآونة الأخيرة قد تمّ اعتقال ثلاثة ماليين ، وهم أعضاء بتنظيم القاعدة ، من قبل الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدّرات ، واكتشاف تورّطهم مع تجّار المخدّرات، ومن جهة أخرى، يعتبر خطف الرعايا الأجانب و افتدائهم مصدرا مهمّا للتّمويل، ففي 2003م، تمّ خطف سيّاح ألمان وإطلاق سراحهم مقابل دفع فدية ضخمة استعملت لشراء الأسلحة، وحسب تصريحات ل"عبد الرزاق بارة" -قيادي سابق في تنظيم القاعدة- " فإنّ أكثر من **16 مليون**

---

[1] عمار جفال، مرجع سابق ، ص 31.

[2] لخضر، ر، "بارونات المخدرات يعقدون تحالفا مع تنظيم الجماعة السلفية"، الجزائر ، **جريدة الشروق** ، نوفمبر 2010، ص 03.

أورو دخلت حساب القاعدة من عمليات الخطف"[1]، وبالتّالي تعتمد الجماعات المسلّحة على تمويل **90%** من نشاطاتها من أموال الفدية. والمقدّرة إجمالا بـ **50 مليون أورو**[2].

<u>الفرع الثالث:</u> الأزمات الداخلية في السّاحل الإفريقي :أزمة مـالي –نموذجا-

إنّ الاضطّرابات العرقية و الصّراعات الإثنية في المنطقة ليست مرتبطة بالتّنوع الإثني و التعدّد العرقي ، بقدر ما هي مرتبطة بمدى الاستقطاب السياسي لهذه الإثنيات و العرقيات ، والذي يؤدّي إلى بروز ما يعرف بالنّزاعات الإثنية ، كنوع جديد من النّزاعات ذات الطّابع الدّاخلي و التي تمسّ الشّأن الدّاخلي للدول، لكنّها تأخذ طابعا إقليميا ودوليا، نتيجة لما يسميه **"جوزيف ناي"** « **Joseph- Ney**بالحساسية والإنجراحية»، والتي تتميّز بها دول الجنوب، بما فيها **دول السّاحل الإفريقي،** جرّاء ما تعاني منه من مشاكل حدودية ، والتي تعدّمن إفرازات الظّاهرة الاستعمارية التي لم تراع في تقسيمها للحدود التركيبة الاجتماعية و التشكيلية الإثنية لهذه المجتمعات، ممّا أثّر على طبيعة التّفاعلات بين الدّول، و جعل من هذه الدّول بؤر توتّر إقليمية ، تضعف البيئة الجيو- سياسية والجيو –أمنية للمنطقة، خاصّة في ظلّ غياب توافق سياسي ما بين دول المنطقة ، ممّا يسهّل سرعة انتشار الأزمات.[3]

وتصنّف أزمة "الطّوارق" ضمن الأزمات الأكثر خطرا وحساسية في منطقة السّاحل، إذا ما قورنت بنظيراتها في التشاد، ودارفور، ولعلّ السّبب الرّئيسي في ذلك يرجع لعدم تمركز الأقلية الطوارقية في دولة واحدة، وإنّما هي منتشرة عبر خمس دول:" النيجر"، و"مالي"، و"بوركينافاسو"، و"ليبيا" و"الجزائر"، ممّا قد يؤدّي إلى أقلمنة الأزمة.[4]

---

[1] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 107.
[2] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 82.
[3] خالد بشكيط ، مرجع سابق ، ص76 .
[4] أسماء رسولي ، مرجع سابق ، ص 91 .

البند الأول: تطور نزاع الطّوارق

يتوزّع سكان "الطّوارق" على معظم دول السّاحل الإفريقي من النيجر ومالي إلى الجزائر وليبيا، وحتى بوركينافاسو والتشاد، غير أنهم يتركزون أكثر في "مالي" و "النيجر"، وتشكل الدولتين **قلب** عالم الطّوارق .

وأغلب المصادر تشير إلى أنّ عدد "الطّوارق" يتراوح عددهم ما بين مليون ، ومليون ونصف مليون نسمة، نصف العدد يقيم في "النيجر"، أمّا البقيّة فيوجد منها ما يقارب **400.000 نسمة** بمالي، و **500.000 نسمة** في ليبيا، و **35.000 نسمة** ببوركينافاسو، و **25.000 نسمة** بالجزائر.[1]

وهناك اختلاف في تحديد أصول "الطّوارق" ولكن بالرّجوع إلى الحجج التّاريخية واللّغوية، يمكن اعتبار "الطوارق" جزء لا يتجزأ من السّكان الأصليين لشمال إفريقيا، حيث ساهمت الغزوات والحروب المختلفة في إرغامهم على الهروب والهجرة إلى أعماق الصّحراء.

أمّا فيما يخصّ أصل التّسمية **(الطوارق)**، فتكتب أحيانا "بالطّوارق"، وأخرى "بالتوارق" ، وتشير المراجع إلى أنّها كلمة أو تسمية أطلقها العرب على أمازيغ الصّحراء الكبرى، وهناك روايتان منتشرتان، إحداهما تقول إنّ التسمية تحريف لعبارة **"توارك"** أي المتركون أو التّاركون ، والثانية تشير إلى ارتباط التسمية بمدينة **"تارقة"**، التي تعني باللّغة الأمازيغية **"الساقية"** في منطقة "فزّان" بليبيا ، والتي يعتقد أنّ الطوارق ينحدرون منها.[2]

ويسمّون" الطّوارق" أنفسهم بـ **"كل تاماشاك"** ، أي من يتكلّمون "تماشاك" ، وهي النطق الطوارقي لاسم لغة "تمازيغت" أي الأمازيغية، و "الطّوارق" يلقّبون أحيانا "بالرّجال الزرق"، والطّوارق مسلمون سنيّون مالكون، ويتحدّثون اللّغة الأمازيغية بلهجاتها الثلاثة : **التماجقية، التماشقية، التماهقية،** والبعض الآخر يتحدّث العربية بلهجاتها الجزائرية الصحراوية، ويرجع البعض من المؤرّخين أنّ الطوارق هم أحفاد **"القارامانت"** الذين عاشوا في سهول "فزّان" بليبيا، والبعض الآخر يعتبر أنّ "الطوارق" ينحدرون من قبائل: **هوارة، اللمطة، إزناكن، إماسوفن،** والعلاقة الوحيدة بين "الطّوارق" و "القارامانت" هي التّسمية الثانية لفزّان: تارقة، والتي تعني بالأمازيغية:

---

[1] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 92.

[2] محمد ولد الفاضل: "أزمة مالي وتداعياتها على منطقة الساحل والصحراء"، **الحوار المتمدن**، ع: 4127، 2013/06/18.

الساقية أو منبع الماء[1]. ويطلقون الطوارق على أنفسهم **"إموهاغ" « Imohagh »** أو **"إموشاغ" « Imochagh »**، وهما تنويعان للكلمة الأمازيغية **« Imuzagh »**، وهي فرع فرع من الأمازيغية. و"إيموهاغ" تعني: الرجال الشرفاء الأحرار.

ونزاع "الطّوارق" محصور في المنطقة الساحلية على "مالي" و "النيجر"، كما أنّ " الجزائر" و"ليبيا" معنيان به، كونه يجري على الحدود الجنوبية للدولتين، وعليه فإثارة النّزاع مع "الطّوارق" من شأنه إثارة النّزاع في الدول المجاورة لكل من "مالي" و"النيجر"، وذلك راجع لميوعة الحدود[2]، أمّا انحصار النّزاع بين دولتين رئيسيتين هما: **"النيجر"، و"مالي"**، يرجع لعدّة أسباب[3]:

1/- التضامن الإثني نتيجة للحدود المخترقة بين "مالي" و "النيجر".

2/- تقاسم البلدان- من النّاحية الاجتماعية - قبائل "السونغاي" و "الطّوارق".

3/- الاشتراك في النّزاع منذ بداياته الأولى.

4/- أغلب سكان "الطّوارق" يقطنون بالنيجر، وما يقارب 400.000 نسمة تقطن بمالي.

<u>الخلفيات الأولى للقضية:</u>

قصد الفهم الجيّد والسّليم لقضية "الطّوارق" ، يستدعي منّا التّركيز على المحطّات التّاريخية الكبرى، ما يعني الرّجوع للبدايات الأولى للقضية التي تعود جذورها لفترة الاحتلال الفرنسي، ثم تتّبع تطوراتها بعد الاستقلال إلى اليوم.

و قبل التطرّق لتلك المحطّات التي طبعت تطور قضية "الطوارق"، لابدّ من أن نُعرّج على الاتّجاهات الثلاثة من الدّراسات التي حاولت فهم وإدراك قضية "الطّوارق"، والأمر يتعلّق بـ:[4]

<u>1/-الاتّجاه الأوّل:</u> يعتبرها قضية سياسية، وظّفتها الأنظمة السياسية لأغراض خاصّة ،ويمثّل هذا التوجّه **"مانودياك"** من خلال مؤلّفه**"Touareg- la tragédie"** (الطّوارق – المأساة)، وهو من طوارق "النيجر".

---

[1] محمد الأمين بن عائشة: "الأزمة في مالي: الطبيعة، وأبعاد التدخل العسكري الخارجي، الهندسة الديبلوماسية الجزائرية للازمة"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، تاريخ التصفح، 2015/03/02، متوفر على الموقع:
((http://www.DJazairNews.info/Local/73436-2014-05-28-17-44-18.html)

[2] شاكر ظريف ، "البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات و الرهانات "، مرجع سابق، ص 54.

[3] خالد بشكيط ، مرجع سابق، ص 76.

[4]شاكر ظريف ، "البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية ، التحديات و الرهانات "، مرجع سابق ، ص 54.

2/-الاتّجاه الثّاني: يصنّفها كقضية إثنية، كباقي القضايا الإثنية في إفريقيا، وقد ساهم في بروزها وتطوّرها الفقر والعدالة الاجتماعية، ويمثّل هذا التوجّه: **"أندري سال يفون"** في كتابه **"مسألة الطوارق في النيجر".**

3/-الاتّجاه الثالث: يجمع بين العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والبيئية، لاسيما ما يتعلّق بموجة التّصحر و الجفاف، التي ضربت مناطق تأهلها قبائل "الطّوارق"، والتي أثّرت على البناء الاجتماعي للطّوارق. وقد أبرز ذلك كل من: **"فارما مايقا"، "محمد تيسة"** في كتابهما:

«Le Mali : De la sécheresse à la rebellions nomade, chronique et an analyse d'un double phénomène du contre en Afrique-Sahélienne».

واللّذان أبرزا فيه بشكل مفصّل وضعية "الطّوارق" أثناء التحوّل المناخي في المنطقة السّاحلية، وفشل سياسات التكيّف التي وضعتها السّلطات في المناطق المعنية بالتصحر.

لا يمكن فهم قضية **"الطّوارق"** باختصارها في سنوات التّسعينات من القرن الماضي، فالبدايات الأولى للقضية تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي، حيث رفضت قبائل "الطّوارق" الخضوع له واعتبرته شكلا من أشكال العبودية، فجاءت لأكثر من مرة محاولات التمرّد من قبل " الطوارق" في مناطق عدّة ،مثل : **"فركون" و "كوسن"** بمالي والنيجر.[1]

ولعدم قدرة "فرنسا" على السّيطرة على منطقة الصّحراء الكبرى، خاصّة مع اشتداد الثّورة الجزائرية، ومحاولة "فرنسا" السّيطرة على الثّورة ومحاصرتها ، و محاولة فرنسا - من جهة أخرى -تحييد "الطّوارق" للاحتفاظ بالمنطقة حتى ولو استقلت "الجزائر" ودول المنطقة الخاضعة للاستعمار الفرنسي، نظرا لغنى الصّحراء الكبرى بالثروات الطبيعية ، إذ لجأت "فرنسا" إلى محاولة إعطاء "الطّوارق" حكما شبه ذاتيا، فأصدرت قانون" **23 جوان 1956م "** ، والمعروف بقانون" **23/1956 "**، والذي بموجبه منح للنيجر حكما ذاتيا ثمّ فيما بعد جمهورية مستقلّة سنة 1958م، ثم دولة مستقلّة في السّنة نفسها .غير أنّ " الطّوارق" رفضوا ذلك ، ووقفإلى جانب الثورة التي كان أهم قاداتها آنذاك "محمد علي الطاهر" شيخ قبيلة " **كل انتصر تلمزي**".[2]

وحلّت سنة 1957م لتشكّل منعرجا هاما في قضية" الطّوارق"، بعد حصول "مالي" - التي كانت معروفة في ذلك الوقت بمنطقة "السودان الفرنسية" - على الاستقلال شبه التّام، ممّا دفع بالطّوارق

---

[1] شاكر ظريف، "البعد الأمني في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية ، التحديات و الرهانات "، مرجع سابق ، ص 55.

[2] أحمد إيدابير ، " التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي ، دراسة حالة مالي "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص :دراسات أمنية و استراتيجية ، كلية العلوم السياسية و الاتصال ،جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011 ، ص119.

للتمرّد كونهم لم يحصلوا على الاستقلال، الأمر الذي دفع بفرنسا إلى طرح مشروع "التنظيم الموحّد أو المشترك "للأقاليم الصحراوية.، حيث كان الهدف المعلن من المشروع هو تحسين مستوى حياة السكان وضمان الرّفاه الاقتصادي، وإقامة دولة عرقية للطّوارق ، باعتبارهم بيض يعانون من التمييز العرقي للسود، غير أنّ الغاية الأساسية من وراء ذلك المشروع، كانت غاية بعيدة المدى، تمثّلت في محاولة اقتطاع منطقة الجنوب الصّحراوي من "الجزائر"، و"النيجر" ،و"مالي"، و"التشاد" الغنيّة بالموارد الطّاقوية والمعدنية[1]، كما أنّ إقامة بنية سياسية إثنية عن طريق التّمييز الإثني ، من خلال وضع سلطات محلية تتّبع قوانين عرقية وقبلية مختلفة ، ممّا يكرّس نظام الهيمنة للمشروع الاستعماري، وقد رفض زعماء قبائل "الطّوارق" في كل من "الجزائر"، و"مالي" ، و "النيجر" ذلك المشروع.

والاحتلال الفرنسي بالاتّفاق مع إسبانيا، لم يراع في التّقسيمات الجغرافية للحدود التّقسيمات والحدود الأنثروبولوجية - العرقية والإثنية - ممّا نتج عنه دول مصطنعة تحمل بين طيّاتها جذور الانقسام، وهو ما انعكس على تلك المجتمعات، بما فيها قبائل "الطّوارق" التي وجدت نفسها مقسّمة بين خمس دول ذات سيادة هي: الجزائر، المالي، نيجر، بوركينافاسو، ليبيا، التي حقّقت استقلالها و اتّفقت على ضرورة احترام مبدأ **"عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار"** المنصوص عليه في ميثاق منظّمة الوحدة الإفريقية لعام **1963م.**[2] أثناء ذلك انقسم "الطّوارق" بين مؤيّدين لواقعهم المقسّم، والبقاء تحت سيادة دول مستقلّة، شريطة التمتّع بحرّية التنّقل والحكم والإدارة الذّاتية، وبين معارضين لواقعهم المقسّم ومطالبتهم بتكوين **"دولة الطّوارق في الصّحراء الكبرى".**[3]

فكنتيجة للاستقلال الشبه التّام لكل من دولة مالي، والنيجر عام 1957م ، التفرقة بين قبائل "الطّوارق" في المنطقة، ممّا دفع بالطّوارق للتفكير نحو إنشاء إقليم ودولة مستقلّة عن الدولتين، ممّا دفع **"محمد الطاهر"** - قائد الطّوارق الاستقلاليين (أمو نكال انتصار) إلى قيادة أوّل تمرّد سنة 1959 في منطقة **"أضاغ إيفوغاس"** على التراب المالي ضدّ الحكومة المركزية التي ترأسها **"ماديبو كاتيا"**، ولكن التمرّد فشل بعد أن قمع عسكريا بدعم جزائري، كون ذلك التمرّد يهدّد استقلالية ترابها، كما طالب النظام المالي دول الجوار بتسليم القادة اللّاجئين، وبهذا قامت "الجزائر" مدعومة في ذلك بالمملكة المغربية بتسليم بعض من الثّوار، وبذلك تمّ إفشال ذلك التمرّد والقضاء

---

[1] أحمد إيدابير ، مرجع سابق، ص 120.

[2] د. قوي بوحنيه ، " الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي" ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، جوان 2012 ، ص3 ، تاريخ التصفح : 2015/04/14 ، متوفر على الموقع : (http://studies.aljazera.net)

[3] المرجع نفسه، ص 4.

عليه سنة **1964م**[1]، وانتهى ذلك بإقامة **إدارة عسكرية** بشمال المالي من أجل منع أيّ محاولة تمرّد أخرى، وفي "النيجر" لم تختلف الظروف فيها عن جارتها "مالي"، إذ امتازت هذه الفترة بحكم **"نحما نيد يوري"**، حيث كان التطاحن العسكري والقبلي على أشدّه، فكانت أولى ثورات " الطّوارق " **ثورة كيدال** والتي استمرّت خلال **الفترة الممتدّة من 1962- 1963م.** [2]

وفي ظلّ التّواجد العسكري في شمال مالي، كان يعيش شعب "الطّوارق" حالة من التهميش واللامبالاة، مع قسوة العوامل المناخية وشحّ الموارد الطبيعية، كل هذا ساهم في عزل قضيتهم وتشتتهم، بالإضافة إلى عدم اهتمام حكومات الدول سواء في "النيجر" أو "مالي"- على اعتبار أنّ قضية "الأزواد" في "مالي" هي نفسها قضية "أزواغ" في "النيجر"- ممّا دفع بقبائل "الطّوارق" للثورة ضدّ حكوماتهم المتعاقبة ، الأمر الذي خلق حالة من التوتّر المستمر، وما زاد من سوء الوضع الجفّاف الذي مسّ المنطقة ، و الذي دفع بهذه القبائل للهجرة نحو دول الجوار، حيث شهدت فترة ما بين السبعينات والثمانينات موجة جفاف قاسية ضربت شمال مالي، ممّا جعل مجهودات التنمية لا قيمة لها ، رغم الدّعم والمساعدات المقدّمة، زيادة على ذلك الاقصاء السياسي والتّهميش والقمع، حيث كانت منطقة شمال المالي مقاطعة عسكرية تحت إدارة عسكرية ، ما أجبر السكان على الهجرة نحو "الجزائر" و"ليبيا" ، و بداية التمرّد الحقيقي في مناطق "الطّوارق" كانت خلال سنة 1990م ، وكانت أوّل خطوة للتصادم، بعد الهجوم على مقر الدّرك الوطني في **"تشين تبرادين"** في 1990/05/07م، ومنذ ذلك الوقت دخل "الطّوارق" في صراع مسلّح ضد السلطات المركزية دام لمدة 10 سنوات ، و الذي قادته عدد من الحركات منها: **الجبهة الموحّدة لتحرير الأزواد (MFUA)** .

وقد شهدت البدايات الأولى للتمرّد الكتمان الإعلامي من قبل سلطة "مالي" و"النيجر"، و قد تطوّر النّزاع بتدخل قوى إقليمية ممثّلة في دول الجوار "الجزائر" ، و"السينغال"، و"ليبيا"، والإشراف على توقيع معاهدات سلام بين طرفي الأزمة ، مثل: **اتفاق تمنراست** بالجزائر سنة 1991م- بين حكومة "موسى تراوري" و"الطوارق"[3]، وقد واصلت هذه الحكومة المفاوضات ممّا أدّى إلى **عقد**

---

[1] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 78.

[2] أحمدإيدابير ، مرجع سابق ، ص123 .

[3] شاكر ظريف، "البعد الأمني في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية ، التحديات والرهانات "،مرجع سابق ، ص58.

ميثاق وطني[1] في سنة 1992 م، و عقد اتفاقية سلام ثانية في أفريل بين الحكومة الانتقالية المالية ، وممثلي الحركات والجبهات الموحّدة للأزواد **(MFUA)**.

وقد احتضنت "الجزائر" العديد من اللّقاءات والوساطات منذ تاريخ 1991م، واستمرار وضع التوتّر بين الجماعات المتمرّدة والقوّات المالية، قد أطال من عمر القضية إلى غاية توقيع **"اتفاق سلام"** لعام 1995، وباستمرار المفاوضات تمّ الإعلان الرّسمي عن توقيع اتّفاقية سلام ثالثة لسنة 1996م، أين تمّ الإعلان عن توقف الاشتباكات بين القوّات النظامية للجيش المالي والحركات الأزوادية[2].

وعاد النّزاع ليشتعل في عام 2006م بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية ، وعودة الجيش النظامي المالي إلى أماكن تواجد "الطّوارق" ، مع الأزمة الغذائية والجفاف التي مسّت أراضي المنطقة، حيث نشب تمرّد "الطّوارق "في ماي 2006م بعد الهجوم على مواقع عسكرية في **"كيدال" و"مناكا"** من طرف قوّات "التّحالف الديمقراطي للتغيير"، وذلك بعد إعلان كلا من **"ابراهيم أغ باهانفا" و" الحسن فا غاغا"**- من زعماء "الطّوارق" - الحرب ضدّ حكومة مالي، بعد رفضها لوساطة أحد زعماء الطّوارق ، المدعو **"إياد أغ غالي"**، ورفضها للمطالب التي قدمها "الطّوارق" في لقاء جمع الطرفين في 22 ماي 2006.[3]

و لكن باشتداد النّزاع وتطوّر تمّرد الطّوارق، دفع "الجزائر" نحو قيادة النّزاع من جديد لأجل الخروج من المأزق الأمني شمال مالي بتوقيع" اتّفاق سلام" بالجزائر في 4 جويلية 2006 م، والذي أظهر ملامح المقاربة الأمنية الجزائرية لإحلال الأمن بالمنطقة.[4]

في مارس 2007، شنّت مجموعة من المتمردين هجوما على موقع **"تينزاواتين"**، حيث تمّ خطف 23 عسكري، ممّا استدعى تدخل القوّات النظامية المالية والنيجرية ، التي قامت بحملة تطهيرية في المناطق الشمالية للبلدين، وصلت حدّ الإبادة- حسب تقرير منظّمة العفو الدولية لشهر ديسمبر 2007-[5].

وما زاد من وتيرة الصّراع، شن "متمرّدي الطّوارق" هجوما على القاعدة الفرنسية (AREVA) في السنة نفسها، وعلى مدينة "أفراون"، ما دفع السلطات النيجيرية نحو إعلان حالة الطوارئ، ابتداء من تاريخ 2007/08/24، وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة النيجيرية كانت في وقت سابق، قد أعلنت

---

[1] أحمد إيدابير، مرجع سابق ، ص 128.

[2] خالد بشكيط ، مرجع سابق ، ص 58.

[3]محمد دخوش،" الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، الجزائر ، **يومية الرائد**، تاريخ التصفح: 2015/03/18، متوفر على الموقع :(file: //f :/31020-الدور –الريادي-للجزائر-في-تسوية-النزاعات الداخلية-في-مالي htm:

[4]شاكر ظريف ، " البعد الأمني في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية :التحديات و الرهانات " ، مرجع سابق ، ص 59.

[5] خالد بشكيط، مرجع سابق ، ص 79.

التفاوض مع الشركة الفرنسية « **AREVA**» حول سعر اليورانيوم ، الذي يعتبر المورد الأوّل للنيجر ، ومن جهة أخرى، كانت السلطة النيجيرية قد أقرّت قانون تُشَرِّع فيه الاستفادة من مناطق استخراج اليورانيوم التي تقع في إقليم "الطّوارق" ، والاستفادة من نسبة أرباح معادلة لنسبة 15%، وهذا ما رفضته "حركة النيجر من أجل العدالة" (MNJ) التي طالبت بنسبة 50% من أرباح هذه المواد.[1]

غير أنّ تصلّب طرفي النّزاع في تطبيق بنود "اتّفاق الجزائر" الموقّع في 2006/07/04 ، أدّى إلى تجدّد القتال في مارس 2008م، على الرّغم من أنّ "الجزائر" قد حاولت في عدّة مرّات جمع الطرفين حول طاولة المفاوضات ، مثل مفاوضات 2007/02/20 ، و انتهائها بتوقيع بروتوكول إضافي يتضمن ثلاثة وثائق رسمية تتضمن تطبيق اتفاق الجزائر لسنة 2006 .

وقد قامت" الجزائر" من جديد بجمع طرفي النّزاع في مفاوضات جديدة ، خلال الفترة الممتدّة من 24 إلى 27 جويلية 2008م ، و التي انتهت بتوقيع اتفاق وقف القتال مع إطلاق سراح المساجين، وإيجاد حلوللّاجئين، كما تمّ إنشاء لجنة مختصّة لمراقبة تنفيذ بنود الاتفاقات.

وبخصوص الأزمة التي عاشتها "مالي"، فهي رد فعل طبيعي للتدخل العسكري في" ليبيا" ، الذي أطاح بحكم" القذافي"، وقد شكّلت أزمة مالي مع بداية العام 2012 م تهديدا فعليا على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا ما أكّده **"جان بينغ"**-رئيس المفوضية الإفريقية- بقوله: "إنّ أزمة مالي الراهنة من أخطر الأزمات التي تواجهها قارّتنا ، وإنّ استمرارها يشكل خطرا حقيقيا على ديمومة الدولة المالية والاستقرار والأمن الإقليميين، وكان من المنطقي والطبيعي أن تكون الجزائر هي قبلة الماليين الأولى لحل نزاعاتهم الداخلية "[2]. لذلك جدّدت "الجزائر" دعوتها للمفاوضات من جديد، على أمل التسوية السلمية للنّزاع، ولم يستمر التوّتر طويلا، حتى وقع الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم "أمادو توماني توري" في مارس 2012م، مع تعيين رئيس جديد لمالي **"إبراهيم أبو بكر كيتا"** و سيطرة الجهاديين الإسلاميين على شمال مالي.

البند الثاني: الحركة الإزوادية بمالي

ما يلاحظ على التحوّلات الرّاهنة التي عرفتها بعض النّظم السياسية العربية، و التي لم تسلم منها الدول الأخرى، فتغيير النظام السياسي اللّيبي تزامن مع انقلاب عسكري بجمهورية "مالي" في أواخر شهر مارس وبدايات شهر أفريل من سنة 2012م .

---

[1] شاكر ظريف ،" البعد الأمني في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية : التحديات و الرهانات "، مرجع سابق، ص-ص: 58-60.

[2] محمد دخوش، مرجع سابق .

لقد مسّ ذلك التّغيير الدول التي تعاني خللا في بنائها المؤسّسي، وصعوبة في تحقيق اندماج اجتماعي وسياسي، الأمر الذي بدا واضحا في حالة دولة مالي، عندما استثمر " الطّوارق" ثورات الربيع العربي لدعم مطالبهم وتوحيد صفوفهم في وجه نظام الحكم في "مالي"، والإعلان عن الانفصال والاستقلال ، مستغلّين ضعف الدولة وعدم استقرارها، خاصّة بعد الانقلاب العسكري وسقوط نظام "القذافي" وعودة "الطوارق" من صحراء" ليبيا " إلى شمال" مالي"، وتحالفهم مع التنظيمات المسلّحة عبر منطقة السّاحل الإفريقي.

وفي ظلّ الفراغ الأمني الذي شهدته دولة "مالي" بعد الانقلاب العسكري، فقد استثمرت بعض الحركات المتمرّدة من "الطّوارق" ضمن الحركة الوطنية لتحرير إقليم **"الأزواد"** ، و الذي يشغل ثلثي مساحة البلاد ويضمّ "الطوارق "و"العرب"، هذا الفراغ لتسيطر على جزء كبير من شمال البلاد وتعلن استقلاله[1]. بالإضافة إلى وجود تنسيق بين **الحركة الوطنية لتحرير "أزواد"** مع حركات أخرى كحركة" **أنصار الدّين"، و"حركة التّوحيد والجهاد"، و"تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"** ،وتبعا لذلك فقد سيطرت على الأوضاع في شمال "مالي" ثلاث فصائل سياسية ممثّلة في **"الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"، "جماعة أنصار الدين"، و"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"** وفق المعادلة التالية: حكومة ضعيفة في الجنوب، وجماعات إسلامية تتقاسم السيطرة على شمال "مالي"، مع حركة علمانية **كالحركة الوطنية لتحرير الأزواد.**[2] الاختلاف بين هذه الفصائل يظهر في تطبيقها للشّريعة الإسلامية، كما يظهر الاختلاف بينها فيما يتعلّق بأهداف وتصوّرات كل طرف للأزمة، فعلى سبيل المثال: يلاحظ أنّ "جماعة أنصار الدين" تدعو إلى ضرورة الحوار، والحفاظ على وحدة البلاد، أمّا "حركة التوحيد والجهاد" و"تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" فقد أعلنتا الحرب على كل من "الجزائر"، "فرنسا" والدول الأخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يرى العديد من المراقبين لسلوك الجماعات المسلّحة في شمال" مالي" على أنّه مرتبط بمبدأ نفعي براغماتي، أكثر منه تمسّك بأيديولوجية معينة .[3]

فتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" أو ما يعرف "بإمارة الحراء" يسعى لجعل شمال "مالي " فضاء للاحتماء ، ولجمع الرهائن الذين يتمّ اختطافهم، و ممرّا آمنا لقوافل تهريب البضائع والمخدّرات، وقاعدة خلفية للضّغط على "الجزائر و"موريتانيا"، ففي مارس 2013م كان قد أصدر

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق ، ص09.
[2] المرجع نفسه، ص 14.
[3] خيري عبد الرازق جاسم ، مرجع سابق، ص 16.

التّنظيم بيانا له :" داعيا فيه شباب شمال إفريقيا لمحاربة العلمانيين في بلادهم، والجهاد في مالي، وصدّ هجمة "فرنسا" الصّليبية، ودحر عملائها في المنطقة"[1]. ودعا أيضا في بيانا آخر له - الصادر في السنة نفسها - إلى ضرورة تجنيد عناصر جديدة بشمال" مالي"، ممّا يسمح له بدعم حضوره وتوجيه ضربة للمصالح الفرنسية، مع احتوائه لكافّة الحركات الإسلامية المعتدلة.[2]

أمّا "حركة أنصار الدّين "التي يتزعمها **"إياد غالي"** - وهو من أكثر الأسماء حضورا في أزمة "مالي"، كما أنّه وحركته على صلة وثيقة بالجزائر، وقد دخل كعضو فعّال في العديد من المفاوضات مع الجهات الغربية حول اختطاف الرهائن، من قبل تنظيم القاعدة- فقد كانت بمثابة همزة وصل بين الطرفين: الدوائر الغربية، وتنظيم القاعدة، وعلى الرّغم من التوجّه الجهادي السّلفي للحركة ، ودعوتها إلى إقامة دولة إسلامية ، غير أنّ هذه الدّعوة لا تقتصر فقط على شمال" مالي"، وإنمّا تشمل كافّة الأراضي بمالي ، كما ترفض رفضا قاطعا اختطاف الرهائن، وتمنع منعا باتّا انتشار دور العبادة المسيحية بالمنطقة، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الحركة إلى جانب" **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**" تنشطان في كل من منطقة **"كيدال"** و**"تمبكتو"**، في حين تنتشر جماعة **"التّوحيد والجهاد"** في غرب إفريقيا في منطقة **"غاو".**[3]

خلال الفترة الممتدة من **1988-1989م** ، تمّ تشكيل أوّل خلايا سرية للحركة الأزوادية في عدة مدن من" مالي" مثل: **"كيدال"، "غاو"، "تمبكتو"**، أمّا التأسيس الفعلي للحركة فكان سنة **1990م** تحت مسمىّ **"الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" « MPLA »**، بقيادة **"إياد أق أغالي"**، والتي حملت على عاتقها إلى جانب حركات أخرى المطالبة بحقوق الفئات والمجموعات المظلومة[4].

وفي هذا الصدد يقول **"محمد أقمامة"**[5]: "لقد ظهرت حركة الأزواد إلى الوجود لمواجهة العنصرية المفرطة التي واجهها الطّوارق والعرب من قبل النظام المالي"[6]، ومن تمّ فقد شاركت الحركة إلى جانب حركات أخرى في التمرد الذي قاده الطوارق في تسعينات القرن الماضي.

كما قد شارك ممثلوا **"الحركات والجبهات الموحّدة للأزواد" (MFVA)** في المفاوضات التي تمخّض عنها توقيع **"اتفاقية سلام "**لسنة 1992 والتّوقيع على **"ميثاق وطني"**، حيث طالبوا خلال

---

[1] المرجع نفسه ، ص 12.

[2] سيدي احمد ولد أحمد سالم، "أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة"، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2012، ص 5، تاريخ التصفح :2015/03/13 ، متوفر على الموقع: WWW.Aljazera-studies.com

[3] خيري عبد الرازق جاسم ، مرجع سابق ، ص13.

[4] أحمدإيدابير، مرجع سابق، ص 126.

[5] من أعيان طوارق الهقار بالجزائر .

[6] فريد لكحل، "الأزواد من قبائل مهاجرة إلى دولة تعلن استقلالها"، تاريخ التصفح: 2015/03/06، متوفر على الموقع: (http://www-achouroukonline.com /ara/article/126285/html.)

ذلك بإرساء وضع خاص ومميّز للمناطق الشمالية الأزوادية ، وبحلول سنة 2010، تمّ الإعلان عن تأسيس **"الحركة الوطنية الأزوادية"**، والتي تعرف **"بالحركة الوطنية لتحرير الأزواد "(MNLA)**، التي شنّت هجوما عنيفا في عدّة مدن بمالي بتاريخ 17 جانفي 2012م، وبحلول شهر أفريل من السنة نفسها، كانت قد أعلنت عن استقلال إقليم شمال مالي.

وبذلك **"فالحركة الوطنية لتحرير الأزواد"** من بين ما اتّسمت به نزعتها الانفصالية ، ممّا شكّل تهديدا للوحدة الترابية ،باعتبارها ممثّل قانوني لقبائل" الطّوارق" بمالي، فإنّ ذلك يدعم موقفها في مطالبتها بمبدأ وحق "تقرير المصير" شأنها في ذلك شأن القبائل المسيحية بجنوب "السودان" وتأسيسها لدولة "جنوب السودان"، والأمر نفسه بالنّسبة للقبائل المسيحية "بإندونيسيا" وتأسيسها لدولة "تيمور الشرقية"، حتى دعوتها وسلوكها الانفصالي كذلك ذو جانب نفعي، خاصّة مع اكتشاف البترول شمال" مالي" ووجود الشّركة الفرنسية "توتال"، ممّا عزّز نزعتها الانفصالية.[1]

وقد شنّت عمليات مسلّحة شملت كافّة إقليم شمال "مالي"، وبوصولها لمنطقة **"دونتزا"** تمّ الإعلان عن نهاية تلك العمليات المسلّحة، بعد تحريرها لكافّة أراضيها، ممّا يهيئ الأمر لإقامة **"دولة الأزواد طوارقية"[2].**

<u>البند الثالث</u> :الإعلان عن الدولة في شمال" مالي "

إنّ ثورة "الطّوارق" ونجاحهم في السّيطرة على شمال" مالي" ، ومن تمّ الإعلان عن قيام دولتهم، قد ارتبط بثلاث عوامل رئيسية، ألا وهي:[3]

1- سقوط النظام اللّيبي و الذي كان أحد أسباب منع" الطّوارق" من التمرّد.

2- انتشار السّلاح واستقواء التنظيمات الإرهابية.

3-الانقلاب العسكري في" مالي".

بسقوط "نظام القذافي"، عاد "الطّوارق" محمّلين بالأسلحة، ممّا دعّم موقفهم في مواجهة القوّات النّظامية للجيش المالي ، مع تنامي نزعتهم الانفصالية، على اعتبار أنّ "القذافي" كان دائم التوسّط بينهم وبين السلطات المالية، ومن جهة أخرى استثمار الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم الرئيس المالي السابق **"أمادو تومانى توري"**في 22 مارس 2012م ، واتّهامه بالعجز في مقاومة المتمرّدين

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم ، مرجع سابق ،ص 11.

[2] أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص 135.

[3] محمد نبيل بخدومة، "التنافس الغربي على منطقة الساحل الإفريقي: محاولات الهيمنة الغربية وأزمة مالي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2013/2012 ، ص11 .

والتّواطؤ معهم، وقد كان "الطّوارق" قد قادوا التمرّد ضدّ النظام السّابق في جانفي 2012م ، ممّا جعل "مالي" تواجه أزمة المتمرّدين، وما ترتّب عليها من تهديد للوحدة الترابية و للمجتمع الدولي وللجماعة الإقليمية، وبالموازاة مع انعكاسات أزمة التمرّد، فقد رأى بعض المحلّلين الأفارقة أنّ الانقلاب العسكري قد أدخل" مالي" في فراغ سياسي ممّا ضاعف المخاوف بشأن عدم الاستقرار الإقليمي.[1]

مع إعلان "دولة الطّوارق" بدأت الانقسامات بين الثوّار، حيث انقسم هؤلاء إلى فريقين ، الأوّل و هو **"الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"**، التي دعت لانفصال الإقليم عن" مالي"، أمّا الفريق الثاني فهو "حركة أنصار الدّين" التي دعت إلى وحدة التراب المالي، وإقامة مشروع **"الدولة الإسلامية"**، والأمر لا يتوقف عند تأسيس **"دولة الطّوارق"** فقط ، وعليه استمرّت حركة" أنصار الدين" في توجيه إطلاق النار نحو الجيش المالي، على اعتبار أنّها تخوض حرب جهادية من أجل الإسلام في" مالي" وغيرها من دول المنطقة، وهذا ما شكّل نقطة اختلاف بين رؤى الطرفين[2].

ممّا دفع "بالحركة الوطنية لتحرير الأزواد" إلى التنديد بتلك الهجمات التي من شأنها تهديد استقلال دولة "الأزواد"، وفي المحصّلة طردت الحركات الجهادية السفلية "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" من جميع المناطق الأزوادية الواقعة تحت سيطرة تلك الحركات، ليصبح وجودها العسكري شبه معدوم، إلّا أنّ حضورها الدبلوماسي والسياسي ظلّ موجودا بالأساس في "فرنسا و"بلجيكا".[3]

<u>المواقف الدولية من إعلان دولة الأزواد:</u>

بالنسبة لدول الجوار الإفريقي، فإنّ نشوء دولة "الأزواد" يمثل خطورة على وحدة تراب الدول الأخرى كالجزائر، والنيجر، و التي يدخل "الطّوارق" في التركيبة المجتمعية لديها، مع وجود حركات جهادية، ممّا يجعل من المنطقة مركز لنشاط الجهاديين في الساحل وغرب إفريقيا، والذي يستهدف المصالح الدولية ودول المنطقة .

أمّا انعكاسات ذلك على المنطقة المغاربي فتظهر من كون أنّ استمرار الانفصال والوضع كما هو عليه سيفتح الباب أمام مجموعة من المخاطر في مقدّمتها "التدخل الأجنبي"، خاصّة وأنّه يتّخذ من الجماعات المسلّحة ذريعة لشن هجمات وعمليات عنيفة ، كما أنّ الانفصال سيهدّد وحدة الدول واستقرارها.

---

[1] أحمد إيدابير ، مرجع سابق، ص-ص: 134-135.
[2] خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 18.
[3] سيدي احمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق، ص 5.

في حين اعتبر" الاتحاد الإفريقي "إعلان استقلال "الأزواد" أمر باطل وعديم الجدوى، خاصّة وأنّه يتناقض مع مبدأ قدسية الحدود التي ورثتها الدول الإفريقية عند الاستقلال.[1]

أمّا المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا –الإكواس- فعلى الرّغم من تعاملها مع صراعات سابقة بالمنطقة، إلا أنّ ما شهدته "مالي" من وضع متأزّم رسم أحداثه الانقلاب العسكري والفراغ السياسي في الدولة ، ووقوع التمرّد في شمال البلاد والمطالبة بالانفصال، استدعى من الجماعة ضرورة مواجهة ذلك دبلوماسيا وممارسة الضغوط السياسية، وتجنب التدخل العسكري حتى لا تتأثر مصالحها في المنطقة ، وحتى لا تزيد الوضع تأزّما.[2]

أمّا "الولايات المتّحدة الأمريكية" و"فرنسا" فقد أبدتا انزعاجا شديدا لما يحصل في الساحل الإفريقي، الذي بات مهددا من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة ، وقد اتخذتا موقفا متريثا من إعلان الدولة الأزوادية، خاصّة وأنّ "فرنسا" كانت قد انشغلت بتنظيم الانتخابات الرئاسية ، في حين أنّ "الولايات المتّحدة الأمريكية" قد انشغلت بترتيب الأوضاع في دول ثورات الربيع العربي"،[3] كما أنّ "فرنسا" لن تسمح بقيام دولة "الطّوارق" نظرا لما يعنيه ذلك من تهديد لاستقرار و أمن المصالح الإقليمية والدولية بالمنطقة، وعليه ف "فرنسا "إلى جانب" الولايات المتّحدة الأمريكية "ستتوجّهان نحو الضّغط على قيادات الدولة الوليدة للتراجع عن ذلك الإعلان و الاكتفاء بالحكم الذّاتي، وهذا ما سنحاول بحثه في المبحث الثاني من هذا الفصل والمتعلّق بموقع منطقة السّاحل في استراتيجية القوى الكبرى وأهم منطلقات وأبعاد هذه الاستراتيجيات، وأهم المشاريع الموجّهة في إطار المقاربات الأمنية .

المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي

رغم تمتّع دول السّاحل الإفريقي بموقع استراتيجي هام، وتوفّرها على موارد ذات بعد استراتيجي من نفط ، وغاز، ويورانيوم، وطاقة شمسية ، بالإضافة إلى توفّر المنطقة على عدد من الأنهار ، إذ نجد نهر النيجر الممتد على مسافة 4200كلم ، والذي يعتبر ثالث أكبر نهر في إفريقيا، بالإضافة إلى بحيرة التشاد . فلا تزال دول السّاحل- حسب تقارير التنمية البشرية- تصنّف ضمن الدول الفقيرة جدّا، و انطلاقا من الدّراسة التي أعدّها كل من **"ألكسندر كاوين" و "ستيفن جلبرت"** والتي تبرز أنّه هناك علاقة سلبية بين البترول والديمقراطية والتنمية، فمعظم دول السّاحل تستغل

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 20.

[2] مركز الجزيرة للدراسات , "أزمة مالي: متاهات الانقلاب والانفصال"، ، أفريل 2012، ص ،ص : 2،3 تاريخ التصفح 2015/03/16 ، متوفر على الموقع : http://www.Aljazeera-Studies.net

[3] خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 21.

مواردها ومداخيل هذه الموارد لشراء السّلم الاجتماعي مثلما عرفته "التشاد" و"السنيغال" و "مالي"، فالتسيير غير العقلاني للموارد والثروات يشكّل السبب الرّئيسي لما تعانيه هذه الدول من أوضاع مزرية متعلّقة بالفقر، وغياب الرّعاية الصحية ، وارتفاع البطالة، بالإضافة إلى ما سببته برامج التكيف الهيكلي الذي فرضت عليها من الخارج[1].

وفي إشارة للدّراسات الاقتصادية والإحصائيات السنوية الصّادرة عن صندوق النقد الدولي، ومنظّمة التنمية التّابعة للأمم المتّحدة، و التي تشير إلى أنّ منطقة الصّحراء والسّاحل الإفريقي تصنّف في مجملها ضمن قائمة الدول الأقل نموا ، إلى درجة وجود دول مهدّدة بالمجاعة نتيجة للظّروف المناخية الصّعبة وما تتخلّلها من موجات حر وجفاف، بالإضافة إلى الفساد السياسي وسوء التسيير، وضعف الأداء الاقتصادي[2].

ويشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 إلى أنّ كل من دولة "مالي"،و "النيجر"، و"التشاد"، و"موريتانيا" تقع ضمن أفقر 15 دولة في العالم، بل إنّ "النيجر" تعتبر أفقر دول العالم الثالث، حيث يقع ثلاثة أرباع (4/3) سكان هذه الدول في خانة الفقراء، أمّا نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر ما بين نسبة 43% إلى 54% .[3]

وحسب التقرير ذاته ، تحتلّ" مالي "المرتبة 160 عالميا ، تليها "بوركينافاسو" في المرتبة 161، ثم "التشاد" في المرتبة 163، أمّا "النيجر" فهي في المرتبة 167 حسب ترتيب الأمم المتحدة لتحقيق التنمية الإنسانية.[4] في حين بلغ ناتج الإجمالي المحلي (GDP) لهذه حوالي 78.182 مليار دولار[5]، أي ما يعادل الناتج الإجمالي المحلي ل"غانا" في غرب إفريقيا.

وقد أشارت إحصائيات سنة 2009 – الصّادرة عن ندوة الأمم المتّحدة للتّجارة والتنمية - إلى أنّ النّاتج الإجمالي لتشاد قدر بـ: **8.914 مليون دولار**، و" السودان" **530 68 مليون دولار**، و"مالي": **80273 مليون دولار**،" النيجر" **4.905 مليون دولار**، "موريتانيا" **3.201 مليون دولار**،"

---

[1] خالد بشكيط ، مرجع سابق، ص 74.

[2] مريم براهيمي، مرجع سابق ، ص 40.

[3] الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق ، ص 7 .

[4] عبد الوهاب عمروش مرجع سابق ، ص 80.

[5] صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي: دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية ، أفريل 2013 , تاريخ التصفح : 2015/03/16 ، من موقع:
(http://www.info.org/external/arabic/pules/ft/weo/2013/PDF/texta.PDF/2015/03/16)

السينغال" **13.333 مليون دولار**، "بوركينافاسو" **8.431 مليون دولار**، "نيجيريا "- باعتبارها أول منتج للنفط في إفريقيا فإنتاجها مرتفع نوعا ما، يقدر بـ: **222.867 مليون دولار.**[1]

وتعتبر منطقة السّحل من المناطق الصحراوية التي تشهد نذرة المياه والغطاء النباتي، وهي معرّضة لعدّة تهديدات متعلّقة بسوء التغذية والمجاعات، إذ نجد ما بين 10%إلى 14 % من نسبة سكان المنطقة يعانون سوء التغذية، ففي سنة 2012م، تمّ إحصاء 18 مليون شخص يعانون سوء التغذية، منهم: **700.000 نسمة** في "موريتانيا"، **16 مليون نسمة** في " التشاد"، **5.5 مليون نسمة** في "النيجر"[2]. كما تعاني دول المنطقة من ارتفاع نسبة الأمية التي تصل في" النيجر" إلى 8%، و في" مالي" يبلغ معدّل الإلمام بالقراءة لدى الكبار نسبة **26.6 %**[3]، في حين يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني لـ"مالي" ما يعادل **688 دولار** سنويا بمعدّل **2.5 دولار يوميا**، وهو أدنى دخل فردي في العالم ، كما تشهد دول المنطقة ارتفاع نسبة الانفاق العسكري من النّاتج المحلّي الإجمالي مقارنة مع حجم الإنفاق في القطاع الصّحي ، والقطاع التعليمي.[4]

ومن جهة أخرى ، فقد أشارت المؤسّسات الثلاثة التّالية : البنك الإفريقي للتنمية ، الاتحاد الإفريقي، واللّجنة الاقتصادية لإفريقيا في إحصائياتها لسنة 2009 –التي تضمّنتها الحولية الاقتصادية الإفريقية- إلى حجم الديون الخارجية لكل من :"بوركينافاسو" ، و"التشاد"، و" مالي" ، و"النيجر"، و "نيجيريا" ، "السنيغال"، و"موريتانيا"، و"السودان" ، وهي على التّوالي: **1751 مليون دولار، 2134 مليون دولار، 1863 مليون، 795 مليون دولار، 3761 مليون دولار، 5551 مليون دولار، 2134 مليون دولار، 34360 مليون دولار.**[5]

انطلاقا من هذه المؤشّرات الكمّية يتضحّ لنا ضعف الأداء الاقتصادي في ظلّ الخلل الوظيفي للدولة، وعجزها في تغطية وتأمين حاجيات الأفراد، مع غياب الإرادة السياسية الفاعلة نحو اتّخاذ خطوات جريئة لخلق بيئة مشجّعة وجالبة للاستثمار الأجنبي ، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد السياسي ، والإداري ، وغياب الديمقراطية والشفافية، والعجز في بناء كيان سياسي يحقّق الانسجام الاقتصادي والاجتماعي ، الذي من شأنه أن يهيئ الأرضية الملائمة لازدهار واستقطاب الاستثمار

---

[1] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 96، نقلا عن:
United-Nations Conference On Trade And Development, " United Handbook Of Statistics 2009", New- York And Geneva: United-Nations Publications, P 412.

[2] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 80.

[3] الحسين الشيخ العلوي ، مرجع سابق ، ص7 .

[4] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 82 .

[5] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 96.

الأجنبي، كما يطرح في خضمّ ذلك مشكل الحدود مع تنامي المشاكل والأزمات الاقتصادية ،ممّا هيأ الظروف نحو إنشاء حركات معارضة للسلطة حملت على عاتقها تبنّي المطالب الاقتصادية ، والاجتماعية لفئة دون أخرى، وهذا من شأنه تكريس الانقلابات العسكرية وحالات اللاأمن .

لكن مع الاكتشافات المتتالية لمنابع النّفط واليورانيوم في كل من "السودان"، "مالي"، و"نيجيريا"، وتزامن ذلك مع الطلب العالمي المتزايد عليها ، قد أدّى بالدول الكبرى نحو السّعي وراء إعادة التموضع في المنطقة ، وإقامة قواعد عسكرية تجسيدا للهيمنة والسيطرة، "ففرنسا "على سبيل المثال تقيم أكبر قاعدة عسكرية "بالنيجر"، أين تحكم سيطرتها على منابع اليورانيوم ، و الذي يموّل 40% من الطّاقة التي تحتاجها "فرنسا".[1]

و نجد أيضا بروز المؤشّرات النّفطية في كل من "التشاد"، و "موريتانيا" ، و "السودان" على غرار الدول المنتجة القديمة ك "نيجيريا ، و"الجزائر" ، و"أنغولا"، وقد وصل إنتاج "السودان" من النّفط عام 2006م إلى 500 ألف برميل يوميا، أمّا " التشاد " - التي بدأت في الإنتاج منذ جويلية 2003 – بلغ حجم انتاجها من النفط حوالي **225 ألف برميل** عام 2006 م، أمّا إنتاج دولة "النيجر" –التي تعتبر الدولة الإفريقية الأولى –في إنتاج اليورانيوم- فقد بلغ حوالي **3434 طن**، والتي تحتلّ المرتبة الرّابعة عالميا بعد كل من: "كندا"، "استراليا"، "كازاكستان"، ومؤخرّا تمّ اكتشاف تواجد اليورانيوم بمناطق متفرّقة من "السودان" ، مثل: جبال النوبة ، وحفرة النحاس بالسودان.[2]

إنّ مصادر الطّاقة التي تتوفّر عليها دول السّاحل الإفريقي مهمّة من أجل تنفيذ برامج التنمية، غير أنّ الفشل السياسي ، والاقتصادي، والإداري بهذه الدول يحول دون ذلك، ممّا يجعل تلك المصادر محلّ اهتمام الدول الكبرى، خاصّة "فرنسا" و "الولايات المتّحدة الأمريكية "، في ظلّ تزايد الطلب العالمي عليها.

---

[1] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق ، ص - ص: 83-85.

[2] أسماء رسولي، مرجع سابق ، ص- ص: 96-97.

المبحث الثاني: أبعاد استراتيجيات القوى الكبرى بمنطقة السّاحل الإفريقى

إنّ التخوّف الدولي من انتشار ظاهرة "الإرهاب" و "الجريمة المنظّمة"، و التي زادت حدّتهما في الآونة الأخيرة، و لكون منطقة السّاحل الإفريقي من أكثر المناطق التي تشهد اهتماما دوليا مؤخّرا، نظرا لما تشهده من تأزّم أمني نتيجة تفشّي و انتشار الجريمة المنظّمة والجماعات المسلّحة في ظلّ فشل دول المنطقة الذي ساهم في تنامي تلك الظواهر واستهدافها للمنشآت الحكومية وللمصالح الغربية، ممّا استدعى تدخل صنّاع القرار الغربيين في ظل تخوّفهم من استفحال ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظّمة إلى خارج الحدود الإقليمية وتهديدها للدول الغربية ، ممّا استلزم ضرورة وضع استراتيجية أمنية كان للطرف الأمريكي والفرنسي دور فيها، كما أنّ الاكتشافات المتتالية لمنابع النفط واليورانيوم بدول المنطقة و تزايد الطلب العالمي عليها، كانت دافعا لإعادة تموضع غربي بالمنطقة حفاظا على المصالح.

ومن هنا فالمعطيات الأمنية والاقتصادية، وحتى الجيو-سياسية للمنطقة تشكّل محدّدات موجّهة للاستراتيجية الدولية بالمنطقة ، وبالأخص الاستراتيجية الأمريكية والفرنسية.

وعليه في ظلّ اهتمام القوى الكبرى بمنطقة السّاحل الإفريقي لموقعه الجيو-استراتيجي وما يزخر به من موارد طاقة خام لم تستغل بعد ، يحتّم علينا طرح تساؤل حول الدّوافع الحقيقية التي تقف وراء اهتمام الدول الغربية بالمنطقة ، هل هي دوافع ذات بعد اقتصادي، أم أنّها دوافع ذات صلة بالوضع الأمني غير المستقر والمتأزّم ، وعليه سنحاول التطرّق لذلك في المبحث الثاني، والذي سنتناول فيه أبعاد استراتيجية القوى الكبرى في منطقة السّاحل الإفريقي، وأهم المنطلقات المحدّدة والموجّهة للاهتمام الدّولي بالسّاحل الإفريقي.

المطلب الأوّل: الاستراتيجية الأمريكية في السّاحل الإفريقي

الفرع الأوّل: المنطلقات الموجّهة للاهتمام الأمريكي بالسّاحل الإفريقي

إنّ التغيّرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، قد دفعت بصانعي القرار في" الولايات المتّحدة الأمريكية "إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم القومية، بما في ذلك دعم ودفع دور ومكانة الولايات المتّحدة في مختلف أنحاء العالم، وكانت قد طرحت بعض دوائر صنع القرار في الإدارة الأمريكية رؤية جديدة تّجاه إفريقيا ترمي إلى دمجها في **منظومة الاقتصاد العالمي** ، وتوجيه الأنظار نحو المنطقة عملا بمبدأي: التّهديدات والمصالح التي تتضمّنها القارة الإفريقية.[1]

وقد حرصت "إدارة كلينتون" منذ سنة 1998م على ضرورة تأسيس "شراكة أمريكية -إفريقية "تحت شعار **"اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي"**، ورفع هذا الشعار لا يكفي لوحده لإنهاء عملية التهميش، فالسياسة الأمريكية في إفريقيا تقوم على عدّة مرتكزات، فتردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الدّول الإفريقية يجعلها ببيئة خصبة لنمو المشاعر المعادية للغرب ، ووفقا لبعض الباحثين: «تعدّ إفريقيا الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدولي ، فالحدود يسهل اختراقها، ومؤسّسات فرض القانون والنظام ضعيفة، والموارد الطبيعية وفيرة، ومناطق الصّراع متعدّدة ، والدول الوطنية إمّا هشّة أو ضعيفة أو تحتضر».[2]

فتحليل الخطاب السياسي الرّسمي الأمريكي يشير إلى وجود هدفين رئيسيين ، تعمل الإدارة الأمريكية على تحقيقهما:

<u>الهدف الأوّل:</u> دفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي، ويتمّ ذلك عن طريق:

1- تطبيق مفاهيم الشّراكة الأمريكية – الإفريقية.

2- دعم النّظم التي تأخذ بمفاهيم التحوّل الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي، لاسيما في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في المصالح الأمريكية .

3- العمل على منع الصّراعات وإنهاء حروب التّطهير العرقي، بما يحقّق الأمن والاستقرار وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية .[3]

<u>الهدف الثاني:</u> يتمثّل في حماية المصالح الأمريكية الحيوية من منطلق الاعتبارات الأمنية، فالولايات المتّحدة الأمريكية تولي اهتماما لقضايا الإرهاب ، وانتشار السّلاح، وتجارة المخدّرات،

---

[1] خالد بشكيط، مرجع سابق ، ص 110.

[2] عبد الغاني دندان ، "ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الإستراتيجيات الغربية"، بيروت ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع-ع: 41-42، شتاء- ربيع 2014، ص 13.

[3] Raphaël –Ramos, « Etats –Unis/ Afrique : Washington Accorde Une Importance Stratégique Au Continent Noir En Créant Un Commandement Interarmes Pour l'Afrique », **Européen Stratégique Intelligence And Security Center**, Note D'analyse, 30/03/2007, p-p 1-9.

والجريمة الدولية، والتلوث البيئي، علما أنّ إفريقيا تزخر بمثل هذه المعطيات والتهديدات الأمنية، ممّا يلزم الولايات المتّحدة -خاصّة مع أحداث 2001/09/11- مد الدّعم اللوجستيكي لدول القارّة غير القادرة على ضبط الأوضاع الأمنية ، وهذا ما جعل إفريقيا تحتلّ مكانة محورية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.[1]

1/من النّاحية الاقتصادية:

يمكن لمس أهداف التحّرك الاقتصادي الأمريكي الجديد في إفريقيا ، من خلال التقرير الذي صدر عام 1997م بعنوان: **"تقرير العلاقات الاقتصادية للولايات المتّحدة في إفريقيا"** - الذي أعدّه مجلس العلاقات الخارجية – والذي أوصى بأن تكون الولايات المتّحدة في مقدّمة الدول الصناعية الكبرى المستفيدة من فرص التّجارة والاستثمار بإفريقيا، وهو ما يتجسّد عمليا في إطار الشّراكة الأمريكية- الإفريقية، وقد عملت الإدارة الأمريكية في عهد "كلينتون" على دعم وتشجيع برامج التنمية الاقتصادية من خلال فرض **"قانون النمو والفرص"**، مع رفع **"شعار التجارة لا المساعدات"**، وهذا لا يعني إلغاء أو تخفيض حجم المساعدات الأمريكية المقدّمة للقارة ، وإنّما التّركيز على إنعاش التّجارة كسبيل لازدهار القارة ، وفي تصريح للرئيس الأمريكي السّابق "كلينتون" في سبتمبر 1994م ، و الذي جاء فيه ما يلي :"إنّ من مصلحة أمريكا تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا.... ، وإفريقيا اليوم مهمّة لنا، ليس لأنّه فيها 30 مليون أمريكي من أصول إفريقية فحسب، فلنا مصلحة في رؤية إفريقيا مستقرّة....، لأنّ 30% من استيراداتنا النفطية تأتي من إفريقيا جنوب الصّحراء، وإنّ هذه القارة فيها 700 مليون منتج ومستهلك....".[2]

والاهتمام الاقتصادي الأمريكي بإفريقيا مرتبط كذلك بما تزخر به من ثروات باطنية، فـ"غينيا" لوحدها يمكّنها احتياطها من" البو كسيت "والبالغ 20 مليار طن من تمويل مجمل بلدان العالم من المعدن لمدّة 100 سنة، بالإضافة إلى معادن أخرى يزخر بها باطن القارّة من الذهب والكروم والنيكل والماس، فضلا عن اليورانيوم والنّفط ، وهنا صرّح وزير الخارجية الأمريكي السّابق " **رونالد برون"** مشيرا للاستراتيجية الأمريكية بالقارّة، حيث قال: "علينا أن نكون أكثر عدوانية وأن نكون حاضرين....، وأن نشير بوضوح إلى أنّنا هنا بصفة منافسين... . ، ولن ندع الأسواق الإفريقية

---

[1] خالد بشكيط ، مرجع سابق، ص 110.

[2] جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية** ، (ط1) ، الأردن: دار المجدلاوي، 2006 ص،ص:65 ,66.

لأصدقائنا الأوروبيين"[1] ، و قد جاء في تصريح لوزارة الخارجية الأمريكية- بعد الزّيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية لبعض دول القارّة - ما يلي : "إنّ التحالفات الاقتصادية الجديدة ستكون هي التّحالفات العسكرية بالنّسبة للقرن القادم" [2].

من ناحية أخرى، فقد أشار تقرير لـ" **مجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية"** - (Africain- oil Policy iniative group) إلى أنّ الاحتياجات النفطية الأمريكية من إفريقيا في تزايد مستمر، وهناك توقّعات بوصول أكثر من 2.5 مليون برميل من النّفط الإفريقي إلى الأسواق الأمريكية بحلول عام 2015م، ما يعادل 25% من الواردات الأمريكية من النفط .[3] ويظهر الاهتمام الأمريكي بنفط السّاحل الإفريقي من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية بالمنطقة ، حيث توجد ثلاث شركات أمريكية تنشط في المجال النفطي، و هي: **"أكسون موبيل"، "بتروناس" ، "شيفرون"**، و تستثمر هذه الشركات ما يقارب نسبته حوالي 95% من نفط" التشاد " ، و تستثمر ما يقارب نسبته 58% من نفط "النيجر" الذي يذهب للولايات المتّحدة، والذي يعادل 06% من الواردات النفطية الأمريكية.[4]

وقد كان لشركة "**شيفرون**" الأمريكية ما يعادل مليون دولار أمريكي من الاستثمارات النفطية بـ"السودان"، إلاّ أنها باعت أسهمها للحكومة السودانية بحلول عام 1992م ، لتعود من جديد للمطالبة باستعادة عقودها في التّنقيب عن البترول بـ"السودان"، فالاهتمام الأمريكي بإقليم "دارفور" يتخطّى مسألة الاعتبارات الإنسانية ، حسب دراسة قام بها المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية (CFR) ، إذ تدرك الولايات المتّحدة أهمية الموقع الاستراتيجي للإقليم ، والمحاذي لبحيرة بترول تمتد من إقليم" **بحر الغزال"** مرورا بـ**"التشاد"، و"النيجر"، و"موريتانيا " ،و"مالي "، و"الكاميرون"**، كما أنّ "دارفور" هو المدخل الرئيسي لغرب إفريقيا، ممّا يجعله نقطة ارتكاز أساسية للتنافس الأمريكي –الأوروبي (الفرنسي) في "التشاد" و"إفريقيا الوسطى".[5]

ما يتّضح من الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، أنه يتمحور حول الاستحواذ على النفط، لكن في حقيقة الأمر، حتى وإن كان هناك اكتشاف نفطي في "التشاد"، و "مالي"، و "موريتانيا"، فإنّ ما

---

[1] المرجع نفسه، ص 68.
[2] جميل مصعب محمود ، مرجع سابق ، ص68 .
[3] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 104.
[4] المكان نفسه .
[5] محمود ماضي: "الاهتمام الأمريكي بدارفور مرتبط بتوجه استراتيجي نحو إفريقيا"، **سويس أنفو** ، تاريخ التصفح : 18 مارس 2015، متوفر على الموقع:
(. http://www-swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5863302

تنتجه دول السّاحل وما تتوفّر عليه من احتياطات لا يقارن مع ما تتوفّر عليه دول إفريقية أخرى، خاصة في خليج "غينيا" ، وهذا ما يدفعنا نحو التّساؤل حول الدّوافع الحقيقية للاهتمام الأمريكي بالسّاحل الإفريقي، رغم أنّ نفط المنطقة لا يسدّ احتياجات "الولايات المتّحدة الأمريكية " النّفطية على الأقل في الوقت الحالي ، حيث لا تزال عمليات التّنقيب مستمرة.

وتجدر الإشارة أنّ دولة "**النيجر**" تحتوي كميّات هائلة من **اليورانيوم**، وتعتبر ثالث دولة مصدّرة لهذه المادّة بعد كل من "أستراليا" و "كندا"، وتساهم بنسبة **10%** من الإنتاج العالمي من اليورانيوم، و الذي يساهم بـ **72%** من مداخيل البلاد.

في" الاستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية" لسنة 2002، جاء ما يلي: "سوف نعمل على تأمين مصادر الطّاقة.....، ودعم ونمو استقرار الاقتصاد العالمي من خلال العمل مع حلفائنا وشركائنا الاقتصاديين،.....وندعو إلى توسيع المجالات الجغرافية لتنويع مصادر الطّاقة، وذلك على صعيد القارّة الإفريقية وآسيا الوسطى"[1]، فالولايات المتّحدة تسعى لتحقيق أمنها الاقتصادي من خلال توظيف فائض القوة العسكرية والتقنية للتحكم في الاقتصاد العالمي.

وأضاف "بوش وولكربوش"- الرئيس الأمريكي السابق - قائلا: "يجسّد استيراد البترول من خارج الدول تحدّي أمني، كون تلك المناطق التي يتمّ الاستيراد منها تشهد حالات لا استقرار أمني".[2]

في حين جاء في تقرير" استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" لسنة 2006 ما يلي : "إنّ النّصيب الأكبر الذي يغذّي شريان الاقتصاد العالمي هو طاقة المحروقات وبالتّحديد البترول.....، فاعتماد الولايات المتّحدة على استيراد ما يفوق 50% من احتياجاتها من العالم.....، لذلك يكمن مفتاح **الأمن الطاقوي الأمريكي** في تنويع مناطق الاستيراد".[3]

فالهدف الاستراتيجي للولايات المتّحدة هو تحقيق أمن طاقوي عن طريق الانفتاح على مناطق جغرافية جديدة، وبالتّالي التّقليل من التّبعية الطاقوية الأمريكية للشرق الأوسط، ولتحقيق تلك الاستراتيجية تتوجّه" الولايات المتّحدة الأمريكية "نحو الانفتاح على ثلاث مناطق أساسية: **إفريقيا/ روسيا/ بحر قزوين**.

---

[1] Fréderic Leriche, « La Politique Africaine Des États-Unis : Une Mise En Perspective, »**Afrique Contemporaine**, Nº 207, Mars 2003, P- P 7-23.

[2] خالد بشكيط ، مرجع سابق، ص 115.

[3] Hocine Malti « Les Guerres De Bush Pour Le Pétrole», P11 , 18/03/2015 ,(Www.Algéria-Watcch.Com).

لكن استكشاف واستخراج الموارد النفطية يتخلّله عراقيل جيوسياسية، خاصّة في ظلّ السيطرة الروسية على المناطق النفطية في آسيا الوسطى ، وكذا حالة عدم الاستقرار في منطقة "القوقاز"، ممّا يعني توجه الولايات المتّحدة نحو منطقة السّاحل الإفريقي وخليج "غينيا"، إذ حدّدت "الولايات المتّحدة الأمريكية" رفع نسبة واردتها البترولية إلى **25%** في نهاية سنة 2015م.[1]

وتجدر الإشارة أنّه خلال السّنوات العشر الأخيرة ، استثمرت الشركات النفطية الأمريكية ما بين **30** إلى **40 مليار دولار** في وسط وغرب إفريقيا، وهو ما تحاول هذه الشركات الحفاظ عليه، خاصة وأنّ أكثر من **100 ألف** وظيفة في" الولايات المتّحدة الأمريكية" مرتبطة بالنفط الإفريقي وباستثمار هذه الشركات، كما قد بلغت تكاليف معدّات النفط والغاز حوالي **717.3 مليون دولار** سنويا.[2]

وفي سنة 2003م، بلغت نفقات" الولايات المتّحدة الأمريكية" على النّفط الإفريقي حوالي **17.8 مليار دولار**، كما يبلغ حجم استهلاك الولايات المتحدة للنفط ما يعادل **20 مليون** برميل يوميا، وتأتي **13%** إلى **18%** من غرب ووسط إفريقيا ، إذ تنتج "نيجيريا" أكثر مما ينتج العراق، بسبب الوضع المتأزّم حاليا.[3]

2/- من النّاحية السياسية :

إن كانت السياسية الأمريكية الموجّهة لإفريقيا اقتصاديا، ترتكز على ديبلوماسية التجارة والاستثمار كأدوات للاختراق الأمريكي، ودمج "إفريقيا" في الاقتصاد الأمريكي قصد الاستفادة من مناطق التّعدين والمواد الخام. فسياسيا الولايات المتّحدة ترفع قيم "الليبرالية" ، لاسيما تلك القيم الخاصّة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم الأنظمة التي تأخذ بمفهوم التحوّل الديمقراطي على الشّاكلة الأمريكية ، والعمل على منع الصّراعات بما يحقّق الأمن والاستقرار ، وانتهاج سياسة أمنية من منظور الأمن القومي الأمريكي ، بالإضافة إلى خلق نخب جديدة تكون موالية للغرب عموما، وللولايات المتّحدة الأمريكية بشكل خاص، أمثال: **بول كاجامي" بالبحيرات العظمى، "أسياس أفورقي" ، و "ميليسن زيناوي"** في القرن الإفريقي، وذلك من أجل السيطرة على المواقع الإستراتيجية في القارة.[4]

---

[1] Hocine Malti, « les guerres de bush pour le pétrole », op.cit,p 11

[2] خال بشكيط، مرجع سابق، ص 114.

[3] Charles- Corey, « L'Africom Est Un Nouvel Elément Essentiel Des Relations Entre Les EU Et l'Afrique », 18/03/2015, in (www.america gov/st/peacesecfensh/2008/may/2008 024162650weyeroc.4,50866

[4] جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص 65.

وقد ارتبطت مسألة التحوّل السياسي الديمقراطي وحقوق الإنسان- في إطار ما يعرف بـ"المشروطية السياسية"- بالحصول على المساعدات الاقتصادية، وقد أكّدت إدارة "كلينتون" آنذاك على أنّ الدول الديمقراطية والعقلانية هي الشّريك الأكبر في السّلم والاستقرار والاعتمادية المتبادلة، ويمكن العمل معها ، وهي الأكثر احتمالا لإتّباع سياسات اقتصادية رشيدة، كما ربطت نفس الإدارة مسألة شطب الدّيون وبين تحقيق الديمقراطية، وقد أكّد ذلك "كلينتون" في خطابه عند افتتاح "القمّة حول إفريقيا" في **2002/02/18**.[1]

وبالرّجوع للاعتبارات القومية الأمريكية، فالإدارة الأمريكية لا يهمّها تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، بقدر ما يهمّها إعادة إنتاج نخب إفريقية موالية لها ، و موالية للتصور الأمريكي، بما يضمن المصالح الأمريكية الاستراتيجية القومية في إطار منهج براغماتي.

3- من الناحية العسكرية والأمنية:

إنّ مسألة حفظ السّلام والأمن في القارّة الإفريقية تلقى اهتماما كبيرا لدى أوساط صنّاع القرار الأمريكيين، خاصّة وأنّه من بين الحروب الثلاثون التي وقعت في العالم، وقعت خمسة عشر حربا في إفريقيا، التي تظلّ تحتلّ المرتبة الثالثة في مجال استيراد السّلاح.

إنّ دخول الولايات المتّحدة الأمريكية كشريك رئيسي في تشكيل قوات حفظ السّلام الأممية، ألزمها التدّخل في عدد من الصّراعات الداخلية، مثل: تدخلها في" الصّومال" عام1994م ، والذي كلّفها حوالي **ملياري دولار**، بالإضافة إلى الخسائر البشرية، ونتيجة للانتقادات، فقد توجّهت الولايات المتّحدة نحو إدارة الصّراعات بصورة غير مباشرة ، عبر دعم الوساطات، وتقديم بعض المساعدات المالية والإنسانية، وما تقوم به من جهد في تدريب قوّات حفظ السّلام، حيث تقوم الولايات المتّحدة بمهمّة تدريب **60 ضابط** و **750 جندي** ترسلهم كل دولة للمشاركة في قوات حفظ السّلام.[2]

ومن هنا تظهر ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تّجاه إفريقيا في مجال الأمن، من خلال ثلاث مؤشّرات ، و هي كالآتي :[3]

1/- تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية.

2/- تشكيل قوة تدخل إفريقية لمواجهة الأزمات من أجل تعزيز القدرات الإفريقية في مواجهة التحدّيات ، والأزمات الإنسانية ، وتحديات حفظ السّلام ، والدّور الأمريكي ينحصر في التّدريب ،

---

[1] المرجع نفسه ، ص، ص: 73، 74.
[2] المرجع نفسه، ص 76.
[3] خالد بشكيط ، مرجع سابق ، ص111 .

وتوفير المعدّات اللّازمة. ومن الدول الإفريقية المشاركة في قوة التدخل الإفريقية :"السنيغال"، "ملاوي"، "مالي"، "أوغندا"، "غانا"، "إثيوبيا".

3/- الحرب الأمريكية على الإرهاب :إذ تزايدت مكانة القارّة الإفريقية بعد أحداث 2001/01/11 في الأجندة الأمنية الأمريكية، ممّا دفع بالإدارة الأمريكية إل التّنسيق مع دول القارة ، خاصّة مع دول السّاحل الإفريقي ، بعد تحوّلها لملاذ آمن لتنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" ، و بالتّالي تحوّلها لجبهة جديدة من جبهات الحرب التي تقودها "الولايات المتّحدة الأمريكية "على الإرهاب، ضف لذلك هشاشة الحدود مع غياب الرّقابة ، ممّا دفع بالولايات المتّحدة نحو تبنّي استراتيجية وقائية استباقية لمحاصرة تهديد الإرهاب.

<u>الفرع الثاني:</u> آليات الاستراتيجية الأمريكية في السّاحل الإفريقي

تظهر أهمية منطقة السّاحل الإفريقي في الأجندة الأمنية الأمريكية، لما تشهده من تهديدات وتعقيدات أمنية وفي مقدّمتها الإرهاب ، وقد اعتمدت "الولايات المتّحدة الأمريكية " في تجسيدها لاهتمامها بالمنطقة على آليات أمنية بالدرجة الأولى، منها ما هي خاصّة بالسّاحل الإفريقي، كمبادرة **"بان الساحل" (PSI)**، ومبادرة **"مكافحة الإرهاب عبر الصحراء"** (TSCTI) ، وأخرى شملت القارة الإفريقية ككل ، واتّخذت طابعا عسكريا، وهي: **"القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا"** « AFRICOM ».

<u>1/-القيادة العسكرية الأمريكية للقارة الإفريقية:</u> (Africa-command)

اعتمد "جورج بوش" عام 2007 قرار إنشاء قيادة عسكرية أمريكية للقارة الإفريقية سمّيت "بأفريكوم" (Africa –Command) ، مهمّتها الإشراف على الأمن بالقارّة، وإدارة التعاون العسكري مع دول القارة.

وعن أسباب إنشاء تلك القيادة العسكرية، يقول "بوش": **"**ستعمل القيادة الجديدة على تعزيز تعاوننا الأمني مع إفريقيا، وتوفير فرص جديدة لتعزيز قدرات شركائنا في القارة الإفريقية، وستعزّز القيادة الأمريكية لإفريقيا جهودنا الهادفة إلى إحلال السّلام، واستقرار الشعوب الإفريقية، والتّرويج لأهدافنا المشتركة المتمثلة في التنمية ،والصّحة، والتّعليم، والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية بإفريقيا".[1]

وقد أوردت **"كلوديا أنياسو"**- مديرة مكتب الديبلوماسية العامّة والشؤون العامّة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية- قائلة : "... بدأت وزارة الدفاع الأمريكية التّسليم بالأهميّة الاستراتيجية

---

[1] إبراهيم علي إبراهيم، "أفريكوم اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية الإفريقية"، تاريخ التصفح:2015/03/18، متوفر على الموقع: (http://www.oudansonline.com/ar/article-15295-shtml)

لإفريقيا، من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرّسة لاحتياجات إفريقيا الأمنية، ولن يكون لزاما علينا أن نتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي: القيادة الأوروبية « EUCOM »، القيادة الوسطى « CENTCOM »، وقيادة المحيط الهادي PACOM "."[1]

وانطلاقا من كون أنّ توزيع المهام المتعلّقة بالقارّة الإفريقية بين ثلاث قيادات عسكرية يخلق صعوبات عديدة في تغطية كافة الأزمات الأمنية بالقارّة، خاصّة وأنّ أغلب الأزمات في العالم تتركّز حاليا في "الشرق الأوسط" و"إفريقيا" ، ممّا استدعى تأسيس قيادة عسكرية إفريقية ، وهناك من يرجع إقامة هذه القيادة إلى أهداف أمريكية مرتبطة بالهيمنة على موارد النّفط الإفريقي، واحتواء النّفوذ الصّيني المتنامي، وليس فقط للحفاظ على الأمن والاستقرار. وكما أشرنا إلى أنّ الإعلان الرسمي عن إنشاء القاعدة كان من طرف الرئيس الأمريكي "جورج بوش ولكر بوش" بتاريخ 2007/02/06، وقد ضمّت كافة الدول الإفريقية باستثناء "مصر"[2]. وقد استقرّ مقرها بمدينة **"شتوتغارت"** الألمانية، وبدأت العمل رسميا في 01 أكتوبر 2008م، بقيادة الجنرال" **ويليام وورد (William .E.Ki Ward)"**[3] وقد قدّرت ميزانيتها لسنة 2007م بـ 50 مليون دولار، و 75.5 مليون دولار سنة 2008م ، و 310 مليون دولار سنة 2009م ، أمّا إدارة "أوباما" فقد خصّصت حوالي 278 مليون دولار.[4] لقد كان لتحالف "الجماعة السّلفية للدّعوة والقتال" مع "تنظيم القاعدة" واتّخاذها من منطقة السّاحل الإفريقية قاعدة جغرافية لنشر تهديداتها الأمنية، دافعا للولايات المتّحدة الأمريكية لإيجاد نوع من الدّعم والتّوازن العسكري الأمني في تلك المنطقة.

وفي هذا الصّدد يشير **"هنري ريان"** - كبير نواب وزير الدّفاع لشؤون السياسات في إدارة "جورج ولكر بوش" – في قوله إلى ما يلي : "لم تؤسّس "أفريكوم" استجابة لتهديد محدّد أو مدعى قلق استراتيجي ، "فأفريكوم" لم تشكّل رد على الوجود الصّيني في القارة، .....، ولا لفرض المجهود المعزّز لمكافحة الإرهاب.....، ولا لتأمين الموارد الخام مثل النفط ، هدف "أفريكوم" هو العمل مع البلدان ومنظّمات متعدّدة الجنسيات في إفريقيا، دعما لحلول إفريقية في مجالي الأمن والاستقرار".[5]

---

[1] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 11.

[2] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 136.

[3] United States," Africa Command .U .S, AFRICO", Public Affairs Office, 20/03/2015, (http://www.africon.mil/getarticle.asp.art=1644) .

[4] IBID.

[5] فينيكس كرولي: "أفريكوم تساعد زعماء أفارقة في مجالي الأمن والاستقرار"، تاريخ التصفح: 2015/03/20 ، متوفر على الرابط: (www.Usinfo-state-gov/xarchives/display/html?p=washfilea-arabic.of y=2007of x=2007/04/25.1712435)

وحتى تتمكّن "الولايات المتّحدة الأمريكية" من تأطير عمل "أفريكوم"، قامت بتحديد المجال الجغرافي للتّهديد الأمني ممثّلا في تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" ، وذلك وفق استراتيجية أمنية عسكرية لمحاربة الإرهاب تشمل منطقة الساحل الإفريقي، والتي كانت عبر:[1]

1/-مبادرة عموم الساحل: "بان الساحل" **-Pan Sahel Initiative- (PSI)**

2/-الحرب الشاملة على الإرهاب "مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" **-(TSCT)**

-Trans-Sahara Conter Terrorisme-

2/- مبادرة "عموم الساحل" (بان الساحل): (PSI)

الإرهاصات الأولى لمبادرة "بان الساحل" قد بدأت في الظهور منذ العام 2002، إذ تمّ إطلاق جبهة الصّحراء والسّاحل ضمن ما يسمّى بـ"الحرب العالمية على الإرهاب"، حيث تمّ التّخطيط لجبهة صحراوية ضمن هذه الحرب من قبل "الجزائر" و "واشنطن" في العام 2002، وبدأت عمليّاتها في أوائل العام 2003م. و قد كان خطف اثنان و ثلاثون "32" سائح في الصّحراء الجزائرية خلال الفترة الممتدّة من فبراير إلى مارس 2003م ، الحادث المحوري الذي برّر إطلاق الجبهة الصّحراوية ضدّ "الجماعة السلفية للدّعوة والقتال" والتي اتّهمت بتنفيذ عملية الاختطاف، وبعد شهرين من العملية، تحدّث قائد القيادة الأمريكية بأوروبا (Eucom) " [illegible] " عن مناطق شاسعة في جميع أنحاء إفريقيا غير خاضعة للحكومات، مشيرا إلى تحوّل تلك المناطق إلى طرق جديدة للاتّجار بالمخدّرات وتدريب الإرهابيين ، ممثّلة بذلك بؤرا لعدم الاستقرار.[2]

وفي جانفي 2004م، تجسّدت مبادرة "بوش" الخاصّة بالسّاحل (PSI) من خلال نشر قوّات أمريكية في "موريتانيا، مالي والنيجر، التشاد"، تهدف إلى مساعدة هذه الدول على تحسين أمن حدودها، وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب[3]. وهنا يشير **"فيكتور نيلسون"[4] -Victor- « Nelson «** إلى أنّ: "مبادرة عموم السّاحل (بان الساحل) هي أداة مهمّة في الحرب على الإرهاب،

---

[1] خالد بشكيط ، مرجع سابق، ص 112.

[2] جيرمي كينان، "أمريكا والقاعدة بالساحل: علاقة معقدة، مكونات واختراق، استراتيجية مزدوجة" تاريخ التصفح: 2015/03/20، متوفر على الموقع:
(http://www-aljazeera.net/NR/EXERES/173CEC90-A6A9-46BA-A80E-FOD296FEBBB5-htm) .

[3] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 131.

[4] عقيد في الجيش الأمريكي ،ومسؤول عن برنامج مبادرة "بان الساحل"على مستوى البنتاغون و المسائل المتعلقة بالأمن الدولي .

وفي تنمية شراكة عسكرية أمنية مع منطقة إقليمية قمنا بتجاهلها قديما، خاصّة: الجزائر، مالي، النيجر، والتشاد، إلى جانب السينغال ونيجيريا".[1]

وعن المبادرة ، جاء في تصريح" لهنري كرمبتون"- مسؤول أمريكي- في خطاب له بعنوان "**على دول إفريقيا أن تنمي الديمقراطية كي تكسب الحرب على الإرهاب** "ما يلي :"سعت الولايات المتّحدة الأمريكية من خلال مبادرة "عموم الساحل "الإفريقي إلى تعزيز قدرات قوّات الأمن في تلك المنطقة على مكافحة الإرهاب .....، وقد أدركنا كمجموعة أنّ حتّى هذا الجهد ليس كافيا ، فأطلقنا مبادرة جديدة لضمّ مناطق جغرافية أكبر تتضمّن" المغرب" ، كما أتّفقنا على توسعة جهودنا ، بحيث تتجاوز القدرات الأمنية و العسكرية على الإرهاب .....، يتعيّن علينا أن نضع استراتيجية لمكافحة التمرّد تشمل مهاجمة العدو و حرمانه الملجأ الآمن ، ومعالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية في هذه الملاجئ الآمنة ،والنّجاح التكتيكي الهجومي في مكافحة الإرهاب يمنحنا فسحة زمنية و جغرافية لإنشاء البرامج البنّاءة إلى حد أكبر بكثير ، والدّائمة إلى حدّ أطول ، والتي يحتاجها المجتمع .....، من خلال المساعدة في تعزيز القدرات الإقليمية على مكافحة الإرهاب عن طريق الجمع بين قوّاتكم الأمنية وقوّاتنا ، وتنظيمه في وضع مؤسساتي ".[2]

وكما أشرنا سابقا أنّ المبادرة أصبحت سارية المفعول منذ شهر جانفي 2004 ، حيث خصّصت الولايات المتحدة للمبادرة غطاء مالي قدره ثمانية ملايين دولار لتشكيل قوة عسكرية مكوّنة من **150 جندي** من" التشاد ، مالي ، موريتانيا ، النيجر " ، يتم تدريبهم لمكافحة الإرهاب .[3]

وقد تجسّدت المبادرة بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب ، يضمّ **500 جندي** أمريكي إلى العاصمة الموريتانية "نواكشوط" ، و تمّ نشر منهم **400 جندي** على طول الحدود النيجيرية- التشادية، و تقوم الفرق العسكرية الأمريكية بتدريب جنود الدول الإفريقية المشاركة ، من أجل تعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها و حدودها ، وتتمّ هذه العملية تحت مسؤولية « EUCOM .[4]

لقد خصّص للمبادرة خلال العام الأوّل من سريانها حوالي **6.25 مليون دولار** ، موزّعة بين **3.5 مليون دولار** لمالي، **1.7** مليون دولار للنيجر، **500 ألف دولار** لموريتانيا، **500 ألف دولار** لتشاد ، ومن هنا يتّضح تركيز مبادرة "بان الساحل" على المساعدات العسكرية في التّعامل مع التّهديدات الأمنية. إلّا أنّ المبادرة تعرّضت للانتقاد من قبل لجنة الأزمات الدولية في تقرير لها صادر بتاريخ

---

[1] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 113.
[2] خالد بشكيط، مرجع سابق ، ص،ص : 113،114.
[3] عبد الوهاب عمروش ،مرجع سابق ، ص84 .
[4] أسماء رسولي ،مرجع سابق ، ص 132 .

2005/05/31 بعنوان **"الإرهاب الإسلامي في الساحل: حقيقة أم وهم"**، والذي جاء فيه أنّ منطقة السّاحل لا تشكّل خطرا بالدّرجة التي تصوّرها الولايات المتحدة ، فالتصور الخاطئ والتعامل الخاطئ يؤدّيان إلى نتائج خاطئة، وقد اعتبر التّقرير أنّ "الإسلام" في المنطقة هو إسلام معتدل، كما تضمّن التّقرير أنّ الحفاظ على الأمن والاستقرار في السّاحل الإفريقي لا يكون بالوسيلة العسكرية، وإنّما لابدّ من التّعامل مع التّهديدات الأمنية بالمنطقة بأفق واسع، من خلال تقديم المساعدات الإنمائية أكثر من المساعدات العسكرية، وتوسيع نطاق الحملات الديبلوماسية، وهذا ما تجسّد في مبادرة **"مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" (TSCT).** والذي تمّنه تقرير لجنة الأزمات الدولية.[1]

[1] International Crisis Group, « Islamic Terrorism In The Sahel : Fact Or Fiction ? », **Africa Report**, N 92, 31 May 2005, P 35, 22/03/2015 , (http://allafrica.com/peaceafrica/resourus/view/00220315-pdf) .

ج-/"مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" (الحرب الشاملة على الإرهاب)

Trans- Sahara Counter Terrosm (TSCT)

في عام **2005**، تمّ توسيع مبادرة "**بان الساحل**" وتعزيزها بمبادرة "**مكافحة الإرهاب عبر** الصحراء" (TSCT)، لتشمل "السينغال، نيجريا، المغرب، الجزائر، تونس"، بالإضافة إلى الدول الأربعة السّابقة "تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر". وبذلك تمكّن الولايات المتّحدة من ربط اثنتين من أهمّ المناطق الإفريقية المنتجة للغاز والنفط هما" نيجيريا" و"الجزائر" داخل ترتيبات عسكرية أمنية بتصميم أمريكي[1]، وقد تمّ اعتماد "تونس ،والمغرب ،ونيجيريا" كمراقبين مع المزيد من التّنسيق بين القوى الوطنية[2].

يمكن تعريف هذه المبادرة انطلاقا من الفصل الخامس من تقارير الدول حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006 على أنّها: "استراتيجية متعدّدة الأوجه ، ومتعدّدة السّنوات تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب ، وترسيخ التّعاون بين قوّات الأمن في المنطقة، وتعزيز الحكم الديمقراطي، وتشويه سمعة الإرهاب ، وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة".[3]

وفي هذه المبادرة، قام السفير الأمريكي بتقديم تسعة ملايين دولار في شكل معدّات وأسلحة للجيش المالي.[4]

ويقدّر حجم ميزانية المبادرة بـ **500 مليون دولار**، بمعدّل **100 مليون دولار** للسنة الواحدة، بداية من عام **2007** إلى غاية عام **2013**[5] ، و 40% من الميزانية موجّهة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من أجل التّعليم ، والصّحة، وأجهزة الراديو، والمجالس المحلّية، وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تطوير وزارة العدل والوكالات القانونية[6] .

وإن كانت مبادرة" مكافحة الإرهاب عبر الصحراء "تهتمّ بالجانب التنموي وبالمساعدات ، فهي أيضا تهتمّ بالجانب العسكري الذي كان سائدا في مبادرة "بان السّاحل" ، والمتمحور حول ما يعرف بـ "**عملية الحرية المستديمة عبر الصحراء" (OEF-TS)**، والتي تهدف إلى تمكين إلى الدول

---

[1] جيرمي كينان، مرجع سابق.

[2] International Crisis Group, op.cit.p30.

[3] U.S. Department Of State Country Reports On Terrorism, Chapter 5-Country Reports: Africa Overview, 22/03/2015, in: (http://www.state.gov/s/ct/crt/2005/64335.html).

[4] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 84.

[5] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 133.

[6] International Crisis Group, op.cit.p31.

الشريكة من السيطرة على الإرهاب، وتتضمّن أيضا تحسين النّظم الاتّصالية ، ورفع مستوى التّدريب للقوّات المكافحة للإرهاب، وترعى ذلك قيادة القوّات الأمريكية بأوروبا (EUCOM).

وكانت أولى تطبيقات المبادرة في جوان 2005م في إطار ما يعرف بعملية **"فلينت لوك" (Flintlock)**، وقد جمعت هذه العملية كل من: "الجزائر،والسنغال،و تونس،و موريتانيا،و مالي،و النيجر، و التشاد ،و الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي" ، مع مشاركة الحلف الأطلسي ، وجاءت هذه العملية لمكافحة التّجارة غير الشّرعية للسلاح ، وللبضائع، وللبشر.[1]

-خريطة رقم 08 : تبيّن الدول التي تشملها مبادرتي:عموم الساحل (PSI) ومكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI)

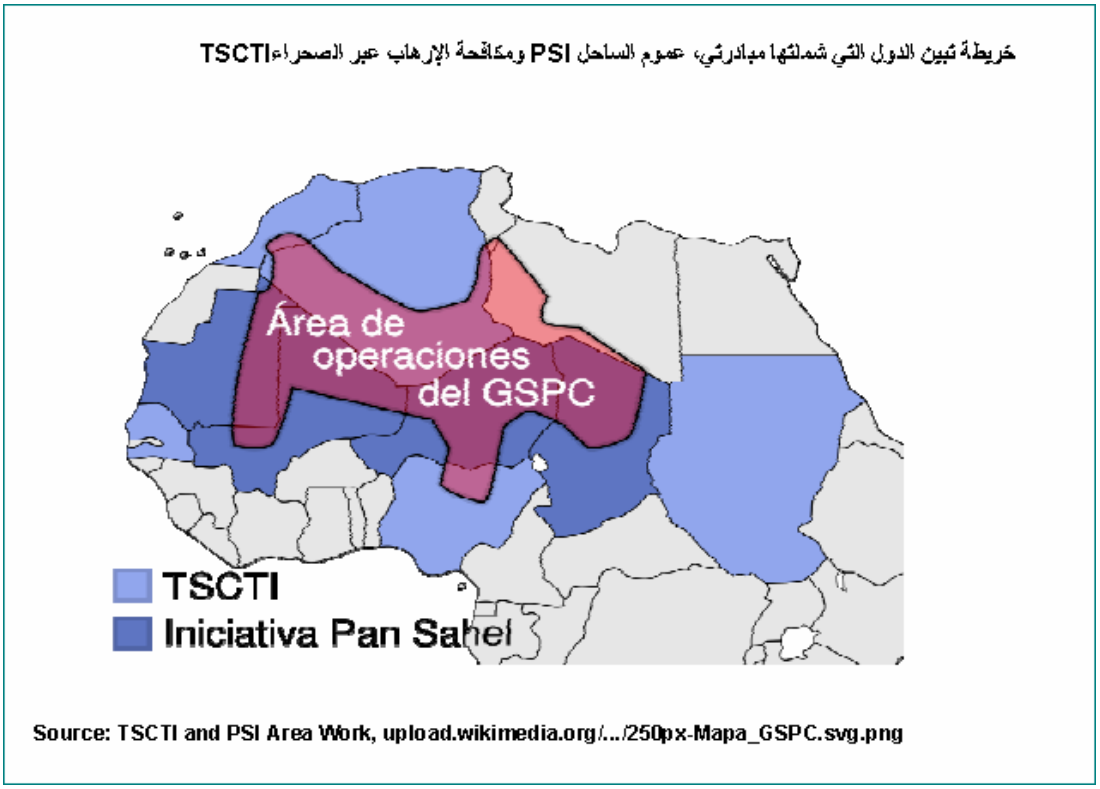

Source : TSCTI and PSI area work, upload.wikimedia.og/125px-mapa-GSPC-Svg.prg.

[1] أسماء رسولي، مرجع سابق ،ص 134.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي.

الفرع الأول: المنطلقات الموجهة للاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل.

الوجود الفرنسي في القارّة هو أقدم بكثير من الوجود الأمريكي الذي يعود إلى خمسينيات القرن الماضي ، في الوقت الذي نجد فيه أنّ التواجد الفرنسي بالقارّة يعود إلى القرن الثامن عشر، عند ما غزت "فرنسا" مصر عام 1798م ، وهذا ما شكّل بداية الغزو الفعلي الفرنسي للقارّة الإفريقية، فقد احتلّت "الجزائر" عام 1830م، و"تونس" عام 1882م ، و"المغرب" عام 1912م ، وتبع ذلك استعمارها للعديد من الدول الإفريقية بعد مشاركتها في مؤتمر برلين 1884-1885.[1] رغم استقلال هذه الدول إلّا أنّها بقيت مرتبطة بالكيان الفرنسي من خلال اتّفاقيات أمنية ، أبقت على الارتباط بين" فرنسا" و عدّة دول إفريقية ، ممّا سمح لها بالتدخل في الشّؤون الداخلية لتلك الدول عن طريق تنفيذ سياسات أمنية ، تطوّرت أكثر بعد الحرب الباردة بإدراج آلية تقوم على مبدأ تحقيق الأمن الإنساني ومساعدة الدول الفاشلة.

وقد غيّرت "فرنسا "سياستها الخارجية تّجاه "إفريقيا" في عهد "ميتران" ، من سياسة الأبوّة ومحاولة فرض الوصاية على مستعمراتها السابقة، نحو سياسة التعاون متساوي الحقوق والمشاركة مع المحافظة على مناطق نفوذها التقليدية.[2]

وسياسة "فرنسا" في إفريقيا عموما وفي السّاحل الإفريقي خاصّة ، لا تختلف عن باقي السياسات العالمية ، حيث تذهب نحو إثبات وجودها بالمنطقة ، عن طريق إعلان حقوق الإنسان، وحماية الحريّات الأساسية، وإشاعة الديمقراطية، وتسوية النّزاعات، حيث خصّصت مليار فرنك فرنسي لتطوير المؤسّسات وتعزيز سيادة القانون، وبذلك فـ "فرنسا"- في ظلّ تنامي الدّور الصّيني والأمريكي بالمنطقة للاستفادة من موارد الطّاقة – نجدها في تبنّيها لاستراتيجيتها في الهيمنة على المنطقة ، تأخذ طابعا هجوميا في محاولة الحفاظ على مناطق نفوذها التقليدية.[3]

والسّياسة الفرنسية الحالية بشقّيها السياسي والاقتصادي، تنبع من مشروع أعدّته الخارجية الفرنسية عام 1997م، في إطار مشروع يعرف بـ **"مشروع إفريقيا"**، وتمحور هذا المشروع حول :

---

[1] جميل مصعب محمود، مرجع سابق ، ص 95.

[2] المرجع نفسه، ص 96.

[3] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 149.

1- إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفق مبادئ الديمقراطية، حسب معايير المصلحة الفرنسية.

2- دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية، والعمل على تقليص دور المؤسّسة العسكرية في إفريقيا.

3- إعداد كوادر سياسية واعية من الشّباب، وتثقيفهم، وتدريبهم سياسيا وحزبيا لكي تكون نخبة سياسية حاكمة موالية لـ "فرنسا".

4- دعم برامج التنمية و الإصلاح.

5- إعادة تنظيم التّواجد العسكري بالمنطقة ، حيث قامت بتقليص قواعدها العسكرية بإفريقيا إلى ست (06) قواعد والمتواجدة في كل من : "جيبوتي"، "تشاد"، "السينغال"،" كوت ديفوار"،" الكاميرون"، "الغابون"، وآخر قاعدة تمّ تصفيتها، قاعدة " **بونجي"** بإفريقيا الوسطى أواخر 1997م.

وما يلاحظ على هذا المشروع ، حرص "فرنسا" على الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، بعد الانتقادات الدّولية التي وجّهت لها ، خاصّة بعد دعمها لنظام "موبوتو " في "الكونغو الديمقراطية " الفاسد، ممّا دفعها لصياغة هذا المشروع لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي.

أمّا الهاجس الفرنسي الآخر يتمثّل في الحيلولة دون وصول منافسين دوليين إلى ما يعرف بمنطقة "الفرنك الفرنسي".

1/- من النّاحية الاقتصادية:

ما يزال لفرنسا مصالح اقتصادية كبرى في العديد من الدول الإفريقي، خاصّة مع مستعمراتها السّابقة، و هذه الأخيرة لا تزال تستورد ما يقارب 40% إلى 65% بضائعها وخدماتها من "فرنسا"، كما تشكّل "إفريقيا" المنطقة الجغرافية الرّئيسية القادرة على تحقيق فائض في الميزان التّجاري لفرنسا.[1]

و"فرنسا" في بحثها عن مصادر الطّاقة وإنشاء مفاعلات نووية ، قد تطلّب منها البحث عن أكبر كميّات من اليورانيوم والمتوفّر في القارّة خصوصا في "النيجر" أين توجد أكبر قاعدة عسكرية فرنسية، قصد السّيطرة على منابع اليورانيوم التي تموّل 40% من الطّاقة في فرنسا[2]. وتزوّد "إفريقيا" فرنسا بكميّات كبيرة من مواد أوّلية أخرى كالفوسفات، حيث (3/1) فوسفات "فرنسا" يأتي من "تونس" "والمغرب" , و "السينغال" ، و"التوغو"، و"الجزائر". و(3/1) حديدها الخام يأتي

[1] جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص 96.
[2] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 85.

من "موريتانيا"، وتستورد "فرنسا" سنويا **18 مليون طن** من النّفط الخام من إفريقيا, والذي يعادل (3/1) إجمالي وإرادات النّفط الرئيسية .[1]

وتهدف "فرنسا" إلى تأمين مصادر الطّاقة، وضمان السّوق لتصريف المنتجات الصّناعية. فحجم صادراتها لإفريقيا بلغ **13.5 مليار** سنويا، وبلغت سنة 1999: **39.7 مليار فرنك**، وحجم وارداتها **27.7 مليون** ، فضلا عن مشاريع أخرى كشراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في" السنغال"، والنفط في "الكونغو"، إذ يتراوح حجم الاستثمار من **40** إلى **60 مليار دولار**، كما أنّ التّعامل التّجاري الإفريقي-الفرنسي يمثّل **5%** من التجارة الخارجية الفرنسية.[2]

وقد تبنّت "فرنسا" عدّة آليات اقتصادية من خلال المساعدات الإنمائية التي بلغت سنة 1999 حوالي **34.7 مليار فرنك** ما يعادل **5.29 مليار دولار** ، كما تبذل مجهودات كبيرة لتحرير اقتصاديات أفريقيا وتغيير الهياكل التي أعاقت الشّؤون العامّة للدول الإفريقية ، وإعطاء دفعة جديدة لتشجيع المبادرات الخاصّة ، وخلال انعقاد القمّة الإفريقية-الأوروبية سنة 2004 بالقاهرة، أعلنت شطب جميع الدّيون التّجارية للبلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون، وتمّ إلغاء **10 مليار يورو** المستحقة على البلدان الإفريقية[3]، وتقدّم "فرنسا" **49%** من جملة مساعداتها الخارجية لإفريقيا، وتساهم بـ **24.2%** من حجم المساعدات لأفريقيا، كما تسيطر الشّركات الفرنسية على **20%** من حجم الأسواق الإفريقية.

2/- من النّاحية الثقافية:

توجّهت "فرنسا" بعد استقلال الدول الإفريقية إلى انتهاج استراتيجية مغايرة ، من خلال التّركيز على دول إفريقية معينة ، في مقدّمتها دول منطقة السّاحل الإفريقي، ودول إفريقيا الغربية ، ومن ذلك تبنّت "فرنسا" مقاربة أمن إنساني اقتصادي عسكري ،إضافة إلى مقاربة ثقافية ، وهذه المقاربة الثّقافية تسعى من خلالها "فرنسا" إلى ضمان استمرار علاقاتها مع مستعمراتها ، وذلك من خلال غرس القيم والثّقافة واللّغة الفرنسية، فاللّغة الفرنسية تعد أهمّ عامل في تطوّر العلاقات الإفريقية – الفرنسية، حيث يبلغ عدد الدول الإفريقية التي تتحدث باللّغة الفرنسية حوالي **20** دولة إفريقية[4] ، التي ما تزال تعد خزّانا لغويا ترتكز عليه الثقافة الفرنسية في انتشارها عبر العالم ، وقد ربطت "فرنسا" علاقتها مع الدول المتحدّثة بالفرنسية ، والتي كانت مستعمرات فرنسية فيما مضى، في إطار ما

---

[1] جميل مصعب محمود، مرجع سابق ، ص 97.
[2] خالد بشكيط، مرجع سابق ، ص 116.
[3] المرجع نفسه ، ص 117.
[4] جميل مصعب محمود، مرجع سابق، ص 100.

يعرف بالمنظمة **"الفرنكوفونية"**، التي عُقد أوّل مؤتمر لها سنة 1986م ، أمّا الإعلان الرّسمي عنها كان عام 1970م، وقد بلغ عدد أعضائها نهاية عام 2002 حوالي **54 عضو.**[1]

وتناقش القمّة الفرنكوفونية في العادة مختلف القضايا السياسية الدولية والإفريقية، كما تناقش النّزاعات الإقليمية، وتوفد بعثات لمراقبة الانتخابات في القارّة الإفريقية.

3/- من النّاحية العسكرية:

من أجل أن تحافظ "فرنسا" على علاقاتها ومصالحها الاقتصادية في القارّة الإفريقية ، فقد وطّدت وجودها العسكري، ففي نهاية عام 1961م جمعت "فرنسا" كل الأدوات التي تساعدها على رسم سياسة متكاملة على المدى الطويل ، حيث قامت بتخفيض قوّاتها من **58500** مسلّح إلى **21300** مسلّح بين عامي **1963م – 1964م** ، ثمّ إلى **6400** مسلح بين عامي **1965م – 1970م.**[2] وقد تمّ تعويض ذلك الانسحاب، بخلق **"قوة التدخل العسكرية المختلطة"** التي تأسّست عام **1962م** ، وقد اعتبرت القيادة الفرنسية أنّ هذه القوّات الفرنسية وتواجدها على الأراضي الإفريقية أكثر فاعلية من النّاحية العسكرية ، وبذلك فقد أصبح من الممكن تخفيض القوّات العسكرية الفرنسية في القارّة مع الاحتفاظ بنقاط تمركز عديدة ، ممّا يجعل الوجود الفرنسي يلقى القبول من الرّأي العام الدّاخلي والخارجي ، حسب الاعتقاد الفرنسي ، وقد تدخّلت القوّات الفرنسية في كلّ من "الكاميرون"، "الكونغو الديمقراطية"،" موريتانيا"، "نيجيريا"، "التشاد" أكثر من خمس مرات.[3]

وعن التّواجد العسكري الفرنسي، فيشير الباحثون أنّ لفرنسا قواعد عسكرية تفوق قوّتها وقدرتها القتالية كفاءة الجيوش الإفريقية الوطنية، فهي تمثّل تهديدا لاستقرار المنطقة ، وتعتبر "فرنسا" ثاني أكبر قوّة موردة للسّلاح بالقارة، حيث وردّت **9%** من احتياجات شمال إفريقيا من السّلاح، و**30%** من احتياجات جنوب الصّحراء خلال فترة التسعينات ، وورّدت أيضا ما قيمته من **10% إلى 17%** خلال الفترة الممتدّة من 1980م إلى 1983م ،وقد كان لها **60ألف** من القوّات في أكثر من **90 منطقة** بالقارّة عام 1960م، ثمّ تمّ تخفيضها إلى **6700** في ستة (06) دول عام 1981م ،

ومن القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة بالقارّة، نذكر ما يلي :[4]

1- قاعدة" جيبوتي": هي أكبر وأهم قاعدة نظرا لموقعها الاستراتيجي، إذ تسمح لفرنسا بممارسة قدر كبير من التأثير العسكري في الشّرق الأوسط، ويتركّز بها حوالي **2900 جندي، وثلاثة سفن**

---

[1] خالد بشكيط ، مرجع سابق ص 117.

[2] جميل مصعب محمود، مرجع سابق ، ص 99.

[3] المكـان نفسـه.

[4] خالد بشكيط ، مرجع سابق، ص 118.

إنزال بها سريتين من الدبّابات، و **26** مركبة مدرّعة للاستطلاع، **6** مدافع من قياس **155مم**، سرب جوي، 10 طائرات نقل، طائرتي بحث وإنقاذ ، هيلوكبتر.

2-قاعدة "داكار": بغرب إفريقيا، يحتوي على كتيبتي مشاة مكوّنة من **170 جندي**، **14** مركبة مدرّعة، طائرة مقاتلة، طائرة نقل ، هيلوكبتر.

3-قاعدة" بوربون": في كوت ديفوار، بها كتيبة مشاة البحرية، **18** مركبة مدّرعة، هيلوكبتر.

4-قاعدة "نجامينا": بالتشاد، تحتوي على كتيبتي مشاة مكوّنة من **900 جندي**، عدد من المركبات المدرّعة، **3** طائرات متعددة المهام، طائرتين للاستطلاع، وطائرتين للنقل، و**3** هيلوكبتر.

5-قاعدة" ليبرفيل": بالغابون ، بها كتيبة مشاة مكوّنة من **800** إلى **900** جندي، **04** مركبات مدرّعة، **14** هيلوكبتر.

-إتّفاقيات الدفاع المشترك:

توجد حوالي ثماني اتّفاقيات تجمع **"**فرنسا**"** مع كل من "الكاميرون"، "إفريقيا الوسطى"، "جزر القمر"، "كوت ديفوار"، "جيبوتي"، "الغابون"، السينغال"، "التوغو". ويحقّ للدول الإفريقية طلب المساعدة العسكرية من "فرنسا" أثناء الأزمات، كما توجد أيضا اتّفاقيات التّعاون العسكري والمعونة التقنية، وهي اتّفاقيات ثنائية تشمل مجالات المساعدات العسكرية والفنّية ، وهذا النّوع من الاتّفاقيات قد جمع "فرنسا" بـ **"21"** دولة إفريقية، معظمها منضمّة للمنظّمة "الفرنكوفونية".[1]

كما توجّهت "فرنسا" نحو إقامة أكاديميات عسكرية تقوم على تدريب ضبّاط أفارقة بحجّة تكوينهم للقيام بعمليّات "حفظ السّلام". وفي المقابل ضمان ولائهم ، وأيضا اتّجهت نحو تبنيّ مشاريع عسكرية داعمة للسّلم والأمن الإفريقي، فتبنّت مشروع **(RECAMP)** سنة 1998م[2].

ويتّضح من ذلك محاولات "فرنسا" في الحفاظ على وجودها ضمن مناطق نفوذها التّقليدية في القارّة ، خاصّة مع تنامي الدّور الصّيني والأمريكي بالمنطقة ، و يظهر ذلك عن طريق تبنيّ "فرنسا "لاستراتيجية ذات نزعة هجومية .[3]

وتعتبر "التشاد" أكثر محاور المنافسة بين القوى الثلاثة **"فرنسا ، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية "** ، فأقدم القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا تتواجد بـ **"نجامينا"** في التشاد، والتي يرجع تاريخ تأسيسها إلى عام 1976م.

وقد شهدت العلاقات الفرنسية-التشادية بعض التوتّر عام 2000م، على خلفية اشتباه تورّط السّفير الفرنسي مع حركة "العدل والمساواة" المعارضة، مما أدّى إلى طرده من قبل السلطات التشادية، الأمر الذي دفع بتعليق مساهمات البنك الأوروبي في مشروع حوض **"سيدجي"** النّفطي، والمقدّرة قيمتها بـ **44 مليون دولار**، مع انسحاب الشركة الفرنسية للنفط **(آلف)**، وقد استغلّت" الولايات

---

[1] المرجع نفسه ، ص 119.

[2] خالد بشكيط ، مرجع سابق ، ص119.

[3] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 149.

المتّحدة الأمريكية" توتّر العلاقات الفرنسية- التشادية، وعملت على توطيد علاقاتها مع "التشاد" التي فتحت الباب أمام الشّركات الأمريكية للدخول بثقلها في الاستثمارات النفطية.[1]

وفي محاولة فرنسية لتجاوز مخاطر التغلغل الأمريكي، تمّ إعادة توطيد العلاقة مع "التشاد" عن طريق دعم ترشّح الرئيس التشادي للولاية الثالثة ، كما عملت "فرنسا" على تثبيت وجودها في التشاد" من خلال المشاركة في القوّات العسكرية الأوروبية **(EUFOR)**، حيث اجتمع في أكتوبر **2009** الاتحاد الأوروبي للنّظر في ضرورة تعزيز قدرات دول منطقة السّاحل ، وقد توجّ هذا الاجتماع بإعلان" استراتيجية أوروبية في السّاحل" سنة **2011** م ، وهذا الالتزام الأوروبي يعبّر عن مقاربة أمنية.[2] وقد تقرّر نشر قوّات عسكرية أوروبية في "التشاد" و"إفريقيا الوسطى". وتتشكّل هذه القوّات من **4.000 جندي** من **14 دولة أوروبية** ، من بينهم **2000** جندي فرنسي، ممّا يعكس الهيمنة الفرنسية على هذه القوة الأوروبية، خاصة وأنّ "فرنسا" قد اختارت تأمين المعدّات والتجهيزات اللّازمة لتلك القوّة.[3]

وعلى الرّغم من إعلان وتعهّد الرئيس الفرنسي الحالي "فرانسوا هولاند" بانتهاء مشروع وسياسة "إفريقيا- فرنسا"، إلا أنّ التدخل العسكري الفرنسي في" شمال مالي" يشير لعكس ذلك، رغم أنّ "فرنسا" قد برّرت تدخلها بناء على طلب من السّلطات الانتقالية بمالي ، انسجاما مع قرار مجلس الأمن رقم **2012/2085** لأجل محاصرة النّزاع، وقطع الطريق أمام المقاتلين المسلّحين، ومنعهم من فرض سيطرتهم على" شمال مالي"، وقد جاء التدخل الفرنسي في "مالي" قبل الموعد المقرّر لتدخل القوّات العسكرية المشتركة لدول "غرب إفريقيا"، حيث انتشر حوالي **4000** جندي في "شمال مالي" مدعومة بقوّات مالية، وأخرى تشادية فضلا عن قوّات محسوبة على الاتحاد الإفريقي.[4]

وفي السّياق نفسه ، تعمل "فرنسا" على تعزيز تواجدها في منطقة السّاحل على عدّة جبهات دولية وإقليمية، وذلك من خلال تحفيز دول "منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "« **ECOWAS** » على نشر قوّات عسكرية في مناطق التوتّر بالمنطقة بما في ذلك "مالي"، لمواجهة الجماعات المسلّحة واحتواء الفوضى الأمنية بالمنطقة.[5]

والسّياسات الأمنية الفرنسية في إفريقيا ما هي إلّا وسيلة جديدة تستخدمها "فرنسا" للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية و الحفاظ على أمنها من خلال ضمان عدم انتشار وتوسّع التّهديدات الموجودة في المنطقة نحو أوروبا.[6]

<u>الفرع الثاني:</u> التدخل الفرنسي في مالي:

---

[1] المرجع نفسه، ص، ص: 149، 150.
[2] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 84.
[3] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 150.
[4] خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 22.
[5] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 86.
[6] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 120

إنّ "فرنسا" تنظر لمنطقة "غرب إفريقيا" على أنّها منطقة نفوذ جيو-سياسي تمارس التّأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان، أو مع حركات سياسية محدّدة فيها، وذلك في إطار ما اصطلح على تسميته سياسة **"فرنسا-إفريقيا"**(France Afrique) [1]، على الرّغم من إعلان الرئيس الفرنسي **"فرانسوا هولاند"** على انتهاء هذه السياسة، والتّأكيد على قيام علاقات فرنسية-إفريقية أساسها الشّراكة واستقلال كل طرف عن الآخر[2]، غير أنّ التدخل الفرنسي بمالي شكّل انتكاسة لما أعلنه "هولاند" وامتداد لسياسة "فرنسا-إفريقيا" ذات البعد الاستعماري.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التدخل العسكري الفرنسي في "مالي" ليس أوّل تدخل لها في إفريقيا، فمنذ عام **1960م** تدخّلت أكثر من أربعين مرّة في نزاعات وأزمات داخلية.[3]

وأحيانا كانت تتدخّل لفائدة أنظمة سلطوية أو ديكتاتورية، وأحيانا أخرى كانت تتدخّل بحجّة إحلال أنظمة ديمقراطية، ولكن محصّلة كل ذلك أنّ مصلحة "فرنسا "كانت الدّافع وراء تلك التدخّلات.

وقد أعلنت الحكومة الفرنسية أنّ التدخل في" مالي" كان لتحقيق ثلاثة أهداف:

1/ - إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب.

2/ - الحفاظ على وجود دولة "مالي" ، واستعادة وحدتها الترابية.

3/ - التّحضير لنشر قوّة التدخّل الإفريقي المرخّص لها بموجب قرار مجلس الأمن.

وما يلاحظ على هذه الأهداف أنّها أهداف محدودة جغرافيا بالتراب المالي، إلّا أنّ الهدف الاستراتيجي للتدخّل في "مالي"، هو حماية المصالح الفرنسية الأمنية والاقتصادية في المنطقة، وقد فهمت "فرنسا" لعبة "الدومينو" التي تلعبها الجماعات الإرهابية في" مالي"، فسقوط "مالي" سيؤدّي إلى سقوط دول أخرى عاجلا أو آجلا، وعليه فتأمين "مالي"، هو تأمين **للنيجر، التشاد، بوركينافاسو، موريتانيا،** ممّا يتوجّب على "فرنسا" أن تتدخّل عسكريا لفرض عملية **"دومينو"** معكوسة ضدّ الحركات المسلّحة ، فاحتواء مالي يعني احتواء باقي دول المنطقة.[4]

وقد عبّر وزير الدّفاع الفرنسي **"جون أيف لودريان"** عن القراءة الفرنسية لأسباب التدخّل، ويتعلّق الأمر بـ: تهديد إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا.....، و'فرنسا' لن تترك جيوبا إسلاموية مقاومة ، ستستأصل الإرهاب في السّاحل وتعيد وحدة مالي"[5] ، أمّا رئيس الحكومة فركّز على البعد الأوروبي والدولي للتهديد، قائلا: "إنّ 'فرنسا' تدخّلت في 'مالي' لإيقاف "التّهديد الإرهابي" الذي لا يستهدف البلدان الإفريقية فقط، بل' فرنسا' وأوروبا أيضا".

---

[1] محمد الأمين بن عائشة ، "الأزمة في مالي: طبيعة الأزمة، أبعاد التدخل العسكري الخارجي، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة"، مرجع سابق .

[2]مركز الجزيرة للدراسات، "التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات،" تقدير موقف، 16 يناير 2012، ص2 ، تاريخ التصفح 2015/04/22 ، متوفر على الموقع: (http://Studies.Aljazeera.net)

[3]المكان نفسه .

[4] عبد النور بن عنتر، "التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2013/01/27، ص2 ، تاريخ التصفح: 2015/04/22، الموقع: (http://studies.Aljazeera.net) .

[5]المرجع نفسه ، ص 3.

كما أنّ تدخل "فرنسا" العسكري لم يكن مفاجئا، فهي من أكثر اللّاعبين الإقليميين والدوليين انغماسا في أزمة "مالي"، حيث يرجع لها الدّور في تدويل الأزمة، واستصدار ثلاث قرارات من" مجلس الأمن" تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة، كما كان للجهد السّياسي الفرنسي دورا في دفع مجموعة "الأكواس" لإرسال قوّات إلى "مالي" لدعم مهمّة الحفاظ على وحدة تراب" مالي"[1]، ومن بين أهم أعضاء "الأكواس" المتحمّسين إلى الرّؤية الفرنسية في التّعاطي مع أزمة "مالي" كل من: "النيجر"، **و** "التشاد"، و "كوت ديفوار"، و "نيجيريا"، كما تساند كل من" جنوب إفريقيا "و"المملكة المغربية" هذه المقاربة الأمنية الدّاعية للجسم العسكري[2].

وشرعت "فرنسا "في تدخّلها العسكري بناء على طلب السلطات بمالي ، واستنادا لقرار "مجلس الأمن" رقم **2085** ، الصّادر في 20 ديسمبر 2012، لأجل محاصرة النّزاع والمقاتلين المسلّحين، ومنعهم من فرض سيطرتهم على كامل تراب مالي[3].

كان قد تمخّض عن قمّة "الإكواس" المنعقدة بأبوجا في 2012/11/11 ، إنشاء خطّة تدخّل عسكرية يتمّ بموجبها إنشاء قوة إقليمية مكوّنة من 3300 جندي ، تقدّم الدّعم المادّي واللّوجستي للجيش المالي ،وبالتّالي يتمّ الاعتماد عليها في تحرير شمال" مالي".[4]

خلال التدخّل العسكري المباشر قامت الطائرات الفرنسية بقصف الجماعات الإسلامية المتطرّفة ، التي كانت بصدد الزحف إلى الجنوب في 11 جانفي 2013، كما قد تمّ إرسال قوّات برّية تعدادها حوالي **2500** جندي، وقد شارك في ذلك وحدات من الجيش المالي وقوّات من "الإكواس" وصل عددها إلى **3.000 جندي** ، وقد برّرت" فرنسا "هذا التدخّل بحجّة أنّه يقع ضمن مساندة دولة صديقة، وليس انتقاصا من سيادتها.[5]

تباينت مواقف السّلطة "بباماكو" (مالي) من التدخّل الأجنبي، ففي الوقت الذي رحّب به الرئيس الانتقالي **(أديوكوندا اتراوري)** وحكومته بهذا التدخّل، رفض قائد الانقلاب العسكري **النّقيب آمدو- سونغو"** الوجود العسكري[6].

أعلنت وزارة الدّفاع الفرنسية في جويلية 2014م، عن نجاح العملية العسكرية الأولى المسمّاة **"سرفال"**، التي شنّتها بالتّنسيق مع دول منظمة "الإكواس" في مارس 2013م، وتمكّنت من خلالها تحييد الجماعات المسلّحة وشلّ قدراتها[7]، والانتقال إلى المرحلة الثانية من الحرب والمسمّاة بعملية

---

[1] محمد الأمين بن عائشة، الأزمة في مالي: طبيعة الأزمة، أبعاد التدخل العسكري الخارجي، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة"، مرجع سابق.

[2] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "أزمة شمال مالي، والاحتمالات المفتوحة" ، مرجع سابق، ص3 .

[3] مركز الجزيرة للدراسات ،"التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات"، مرجع سابق،ص4 .

[4] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق، ص،ص:4 ، 5

[5] محمد الأمين بن عائشة، م الأزمة في مالي: طبيعة الأزمة، أبعاد التدخل العسكري الخارجي، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة" ،مرجع سابق.

[6] مركز الجزيرة للدراسات ، "التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات"، مرجع سابق ، ص 5.

[7] محمد محمود ولد أبو المعالي، "بؤرة التوتر العرفي –القبلي في لبوس سياسي"، تقارير، 2015/01/19، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ التصفح : 2015/04/22، من الموقع:(http://studies.aljazeera.net).

"بارخان"، التي ستخصّص لاستئصال تلك الجماعات نهائيا وتطهير المنطقة منها، وبدأت العيون الفرنسية تتوجّه نحو الجنوب اللّيبي ، باعتباره الحديقة الخلفية لتلك الجماعات مع الشّروع في التّحضير عمليا لغزو الجنوب اللّيبي، عبر إقامة قاعدة **"ماداما"** العسكرية في شمال "النيجر" قرب الحدود اللّيبية[1].

وقد شهدت "مالي" خلال سنة 2013م، إجراء انتخابات رئاسية على جولتين خلال شهري جويلية وأوت على التّوالي من العام نفسه، وأعقبتها الانتخابات التشريعية في الشهرين الآخرين، وسرعان ما حَلّ الرئيس المنتخب **"إبراهيم أبو بكر كيتا"** لجنة "الإصلاح وتأهيل الجيش" التي يترأسها "أمدو سونغو"، في انتظار ما ستحقّقه الحكومة الجديدة من استكمال للبناء المؤسّسي، وتفويض للعسكر، وانتظار ما ستسفر عنه حرب" شمال مالي".[2]

وما لوحظ بعد سنتين من انطلاق حرب التّطهير في منطقة "الأزواد" شمال مالي، استمرار الهجمات الخاطفة التي يتبنّاها تنظيم **"المرابطون"** - بقيادة **"المختار بلمختار"** الملّقب **"بلعور"**- المؤلّف من تنظيم أو اتحاد **"جماعة التّوحيد والجهاد"** في غرب إفريقيا، وجماعة **"الملثّمون"** ، إضافة إلى تنظيم **"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"** (إمارة الصحراء) بقيادة **"جمال عكاشة"** الملّقب بـ **"يحي أبو الهمّام"**، وتنظيم جماعة **"أنصار الدين"** بقيادة الطارقي "إياد أغ غالي" ، الملّقب "أبو الفضل"، وهذه الهجمات لا زالت تمسّ" شمال المالي"، وتقدّمها باتّجاه وسط وجنوب البلاد وتزامنها مع توسّع رقعة التوتّر العرقي في البلاد، الذي أخذ بعدا خطيرا بين بعض القوميات ، كما حصل بين قبائل "الفلّان" وقبائل "البمبارا"، بالإضافة إلى الصّراعات البينية بين القبائل العربية كقبائل" أولاد إدريس"، و"أولاد إعيش"، وقد أخذت هذه الصّراعات القبلية توجّها سياسيا، من خلال اتّهام قبائل: "أولاد إدريس" و "أولاد غنّام" العربية مع قبائل الطّوارق من "الإفوغاس" و "الإيدنان" ، خصومهم من قبائل: "أولاد إعيش" و "التوابر"، و "الأمهار" ،و "والإيمغاد" بموالاة حكومة مالي، وتأتي كل هذه الصّراعات في ظل تنوع وتعدّد القوّات العسكرية الفرنسية والإفريقية، ممّا يدعو للاستفسار عن حقيقة العمليات الفرنسية، ونتائج الانتصارات التي تباهت بها الدوائر الفرنسية الرّسمية، و تبقى عمليات اجتياح القرى والمدن التي يعسكر فيها الجيش المالي غرب البلاد من قبل مسلّحين مجهولين، وقتل واختطاف عدد من الجنود الماليين، الحدث الأبرز منذ مطلع عام 2015م. وهذا إن دّل على شيء، فهو يدلّ على هشاشة المنظومة الأمنية والعسكرية المالية وعدم قدرتها على حماية المناطق[3]. وعليه يخشى أن تتكرّر التجربة الصومالية في "مالي" عبر إرسال قوّات إفريقية غير جاهزة لحسم المعركة مع جماعات مسلّحة[4]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يخشى من تدخّل

---

[1] المكـان نفسه .

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 24.

[3] محمد محمود ولد أبو المعالي، مرجع سابق، ص-ص: 2-7.

[4] مركز الجزيرة للدراسات ، "التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات"، مرجع سابق، ص4.

قوّات "الإكواس"، أن تجرّ الإقليم لحرب أهلية بين المجموعات الزنجية وبين الطوارق، والعرب، على اعتبار أنّ جنود الإكواس جاؤوا لنصرة الزنوج من "السونغاي" و "الفلّان" على حساب الطوارق والعرب[1].

و ما يلاحظ في تعاطي "فرنسا" مع الأزمة في "مالي"، فقد اعتمدت على استراتيجية "تدويل الأزمة"، وحشد الدّعم الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى اعتمادها على الدعم العسكري لبلدان "غرب إفريقيا" (الإكواس)، مع الدّعم الفرنسي اللّوجيستي والمالي والاستشاري، ويجب أن يفهم التدخّل الفرنسي في "مالي" من منطلق سياسة هجومية تتّبعها "فرنسا" مؤخّ
الكبرى على مناطق النّفوذ بإفريقيا ، فخلال إدارة بوش الابن (2008/2000) انتهجت "الولايات المتّحدة الأمريكية " سياسة تدخّلية واسعة المدى ، ومتعدّدة الأهداف في إفريقيا منها تنويع مصادر الطّاقة للاقتصاد الأمريكي ، وحماية خطوط نقل الطّاقة التي تمرّ عبر الممرّات البحرية المحاذية للقارة الإفريقية **(قناة السويس، خليج عدن، رأس الرجاء الصالح)**، وقد تعدّدت الوسائل لتنفيذ ذلك ، منها ما تعلّق بالمساعدات الاقتصادية، أو بالتّنسيق الأمني، أو من خلال القواعد العسكرية ، وقد ردّت "فرنسا" على هذه السياسة الأمريكية بمزيج من المواقف الدّفاعية والتّسليم بالأمر الواقع، وسياسة الانتظار. ولكن سرعان ما استغلت ما جاءت به إدارة "أوباما" من تغيير، خاصّة فيما يخصّ التوسّع في إفريقيا، وانتهجت سياسة هجومية عسكرية من أجل تثبيت نفوذها[2].

بغضّ النظر عن التبريرات والحجج المقدّمة من قبل "فرنسا" لتغطية تدخّلاتها العسكرية المباشرة في إفريقيا، وتدخّلها الأخير في "مالي"، فهذه التدخّلات تعكس اعتماد "فرنسا" على ثلاث استراتيجيات متداخلة ومركّبة في إطار الحفاظ على النّفوذ الفرنسي ، أوّلها: العلاقات التاريخية البنيوية بين "فرنسا" وبعض الأنظمة والحركات السياسية، وبعض النّخب السياسية والثقافية في تلك البلدان، ثانيها: استثمار العلاقات الاقتصادية القادمة وتعميقها، ثالثها: الاستراتيجية العسكرية والأمنية.[3]

والملفت للانتباه أنّ التدخّل العسكري في "مالي" لم يلق ممانعة دولية وإقليمية، حيث تشير مراجعة مواقف الدّول الكبرى إلى أنّ التدخّل قد حظي بدعم المجتمع الدولي، حتى أنّ "روسيا" فرضت تقديم دعم عسكري للتدخّل الفرنسي ، وتجدر الإشارة أنّ قرار مجلس الأمن رقم 2085 الصّادر يوم 2012/12/20 لم يكن إذنا للتدخّل العسكري، بقدر ما كان إذنا للانتشار العسكري لفرنسا، وقد احتوى القرار على العناصر التالية[4]:

1- تفعيل الحوار مع كل الفواعل في شمال وجنوب مالي.

---

[1] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مرجع سابق، ص 8.

[2] محمد الأمين بن عائشة ، م الأزمة في مالي: طبيعة الأزمة، أبعاد التدخل العسكري الخارجي، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة" ، مرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه .

2- تنظيم انتخابات تشريعية قبل نهاية 2013.

3- توحيد السّلطة المالية، وبناء المقدرة العسكرية للجيش المالي.

ما يلاحظ من توجّه "فرنسا" في 2012/12/24 نحو التدخّل العسكري، على خلاف ما نصّ إليه القرار الأممي رقم 2085 ، والذي حدّدت مدّة سنة لتنفيذ القرار، ولذلك فتدخّل" فرنسا" العسكري هو قرار فرنسي وليس بطلب من "مالي "، خاصّة وأنّ "فرنسا" برّرت تدخّلها بالطّلب المالي.

وعليه فالتدخل العسكري في "شمال مالي" قد زاد من تعقيد الأزمة، ليس فقط من خلال توسيع الحيّز الجغرافي لتشابك المجموعات المسلّحة مع الجيوش المالية والإفريقية، وأيضا فيما يتعلّق بالفصل بين ما هو **إرهابي** وما هو **مقاومة** ، انطلاقا من أنّ أزمة" مالي" تتجاذبها عدّة أطراف داخلية وخارجية ، فبالنسبة للأطراف الدّاخلية الأمر يتعلّق بحركة "أنصار الدين" وحركة "تحرير الأزواد" اللّتان تعبّران عن نفسيهما على أنّهما حركتان ذات مطالب متعلّقة بالهوية ، وليستا حركتان إرهابيتان على خلاف "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" وحركة" التّوحيد والجهاد" ، مع وجود مجموعات من الجريمة المنظّمة، ممّا يعطي تصور جيوسياسي لأزمة مالي، حيث نجد أنّ 940 ألف كلم خارج سلطة مالي، الأمر الذي جعل من تحديد طبيعة الأزمة بمالي أكثر تعقيدا فهي ليست فقط أزمة هوية أو أزمة أمنية، بقدر ما هي تداخل ما بين فواعل غير دولاتية ، سواء أكانت في إطار المقاومة أو إطار أعمال إرهابية مسلّحة، خاصّة وأنّ الموقف الرّسمي الفرنسي - في تبريره للتدخّل العسكري - لم يفصل بين "حركة أنصار الدين" و باقي المجموعات ، وتصنيفه لها في خانة الجماعات الإرهابية وهذا ما يدفع الأزمة إلى أعلى المستويات، والإشكال الثاني مرتبط بالجيوش الإفريقية غير المؤهّلة ، ولو كانت عكس ذلك ، لاكتفت "فرنسا" بالتدخّل العسكري الإفريقي لتحقيق أهدافها، ولو أنّه كان قادرا على تحقيق ذلك، خاصّة مع سيطرة المجموعات الإسلامية على" شمال مالي" ، واستعدادها للتوجّه نحو الجنوب، ممّا دفع "فرنسا" من التحوّل من الدّاعم اللوجيستي والمالي والاستشاري إلى اللّاعب المباشر واستخدامه الأداة العسكرية.[1]

إنّ التدخّل العسكري المدفوع بحماية المصالح الفرنسية في "الأزواد" قد يفتح على المنطقة وعلى الفرنسيين أبواب حرب لا تعرف نهايتها، تدخل المنطقة في دوّامة عنف تجعل من الجماعات المسلّحة في "مالي" تنتشر في المنطقة عبر أربع احتمالات[2]:

<u>الأوّل:</u> الانتشار داخل" مالي"، من خلال الانتشار من **"كيدال"، "تمبكتو" إلى "وغاو"**، إلى مناطق أخرى ، ممّا يصعب التحكم فيها.

<u>الثاني:</u> الانتشار نحو" موريتانيا" بحكم وجود تجربة للجماعات الإرهابية في" موريتانيا"، واحتمال انتشاره في "النيجر".

---

[1] محمد الأمين بن عائشة ، "الأزمة في مالي: طبيعة الأزمة، أبعاد التدخل العسكري الخارجي، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة" ، مرجع سابق .

[2] المرجع نفسه .

الثّالث: لجوء بعض الجماعات إلى الجنوب الجزائري.

الرّابع: وهو الأخطر، انتقال هذه الجماعات تّجاه "ليبيا" التي تغيب عنها كل مقوّمات الدولة السلطوية والأمنية، فضلا عن وجود الأسلحة ، ووجود ألوية لجماعات إرهابية كالجماعة اللّيبية المقاتلة، بما يجعل خارطة الإرهاب تمتد لتشمل كلّ المنطقة، ممّا يهدّد دول الجوار ويوسّع الأزمة، ممّا يصعب التحكم فيها.

خريطة رقم 09 تبيّن المهمة العسكرية الفرنسية في الساحل.

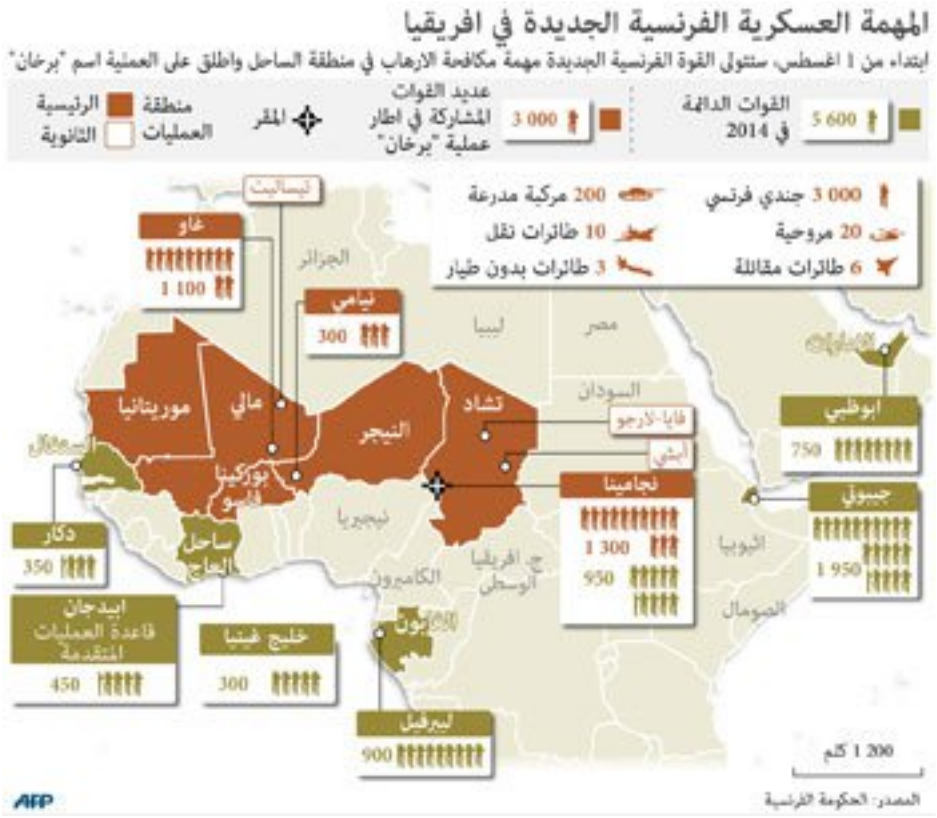

المصدر : الباحث بتصرف

المطلب الثالث: تنامي الدّور الصّيني في منطقة الساحل الإفريقي:

الفرع الأول: الاهتمام الاقتصادي الصيني بالدول الإفريقية:

إنّ من بين الدوافع التي وجّهت الاهتمام الأمريكي نحو القارة الإفريقية، تواجد النّفوذ الصّيني وتسارعه وتغلغله داخل مختلف الدول الإفريقية ، من خلال إقامة شركات قوية في مجال الاتّفاقات التجارية ، والتبادل التجاري والاستثمار في مختلف الميادين ، وإن كان التّواجد الصّيني منحصرا فقط على "السودان"، فقط تطوّر مؤخّرا ليشمل باقي دول السّاحل الإفريقي كموريتانيا، والتشاد.

بعد الحرب الباردة تحوّلت السّياسة الصّينية اتّجاه إفريقيا من الدّعم القوي للاتجاهات الإيديولوجية الثورية إلى منهج عملي يقوم على تشجيع التّجارة والاستثمار مع الدول الإفريقية.

فمنذ أوائل الثمانينات استثمرت الشّركات الصينية أكثر من **310 مليون دولار** في إفريقيا، وفي بداية الألفية الثالثة غدت أكثر من **200 شركة** صينية تعمل بالتّجارة في القارّة، كما قامت "الصّين" بإنشاء مراكز تجارية في إحدى عشر دولة إفريقية لتوسيع الرّوابط التجارية ، وقد بلغ حجم التّبادل التجاري بين "الصّين" و"إفريقيا " حوالي **6.5 مليار دولار** لعام **1999م**، وفي عام 2001 بلغ حجم التبّادل التجاري نحو **10 مليار دولار**، وقد بلغ حجم الاستثمارات حوالي **58%** ، كما انتهجت" الصّين" في سياساتها الاقتصادية تّجاه القارّة الإفريقية مبدأ "تقديم القروض منخفضة الفوائد" نظرا لأهمية القارّة كمصدر هام للمواد الخام و سوق كبير للمنتجات الصّينية[1]، وفي عام 2004م بلغ حجم الاستثمارات الصّينية المباشرة حوالي **135 مليون دولار**، وقد تمّ تأسيس حوالي **116** شركة صينية خلال الفترة الممتدّة من سنة **2004** م إلى غاية **ماي 2005**م ، والتي قامت بتنفيذ عقود استثمارات قيمتها حوالي **690 مليون دولار**.

وقد وصل حجم التّدفقات الاستثمارية الصينية المباشرة إلى إفريقيا لسنة **2005** حوالي **124 مليون دولار**، كما قامت "الصين" بإبرام اتّفاقيات ثنائية مع **25 دولة إفريقية** لتسهيل وحماية الاستثمارات البينية.[2]

وقد بلغ حجم التّبادل التجاري الإجمالي لعام **2000 م** حوالي **10.6 مليار دولار**، وقفز في عام **2002** م إلى **12.39 مليار دولار**، ثمّ بلغ **13.4 مليار دولار** عام **2003م**، إلاّ أنّ هذا التّبادل شهد ارتفاعا خلال سنة 2004م حيث وصل إلى **29.46 مليار دولار** بزيادة بلغت نسبة **58.9%** مقارنة مع سنة 2003م.

وقد قدّمت" الصّين" مساعدات بقيمة **107 مليون دولار** عام **1998م**، ووصلت بحلول عام 2004م إلى **2.7 مليار دولار** ما يعادل **26%** من إجمالي المساعدات الدولية الصّينية[3]

وقد ركّزت "الصّين " اهتمامها على الدّول التّالية:

1-السودان:

استغلت "الصّين" خروج "الولايات المتّحدة الأمريكية" من "السودان " عام 1995، حيث تمكّنت **"الشّركة الوطنية الصّينية للبترول"** من شراء **40%** من أسهم" شركة النّيل الأعظم النّفطية "في "السودان"، وفي سنة 1998م قامت نفس الشّركة الصّينية بإنشاء خط أنابيب بطول **930 ميل** ينقل النّفط إلى غاية البحر الأحمر.[4]

---

[1] طارق عادل الشيخ، "الصين وتجديد سياستها الإفريقية" **السياسة الدولية**، ع: 156، أفريل 2004، ص-ص 122-123.

[2] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 121.

[3] أحمد حجاج "الصين تعيد اكتشاف إفريقيا"، **السياسة الدولية**، ع: 163، 2006، ص، 43.

[4] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 145.

وقد بلغ حجم الاستثمارات الصّينية بالسودان حوالي **4 ملايير دولار** ليس فقط في المجال النّفطي، بل امتدّ ذلك ليشمل بناء المحطّات الكهربائية، وخطوط النّقل وشبكات المياه، وبذلك تعد "الصّين" أكبر مستثمر أجنبي في السودان[1].

كما اتّجهت "الصّين" إلى إقامة ثلاثة مصانع للأسلحة بالسودان بما في ذلك مصنع لتجميع دبابات-T) **(55** [2].

وقد ساندت "الصّين" "السودان" طويلا في مجلس الأمن، ورفضت فرض عقوبات على "السودان" رغم عدم استجابته للأمم المتّحدة ومجلس الأمن ، خاصّة فيما تعلّق بالقرار الأممي رقم **1556** الخاص بمحاكمة مرتكبي انتهاكات ضدّ حقوق الإنسان[3].

2-التشاد: استأنفت" جمهورية الصّين الشعبية "علاقتها الديبلوماسية مع جمهورية التشاد في السادس من أوت **عام 2006م،** بعد أن قطعت الأخيرة علاقاتها الديبلوماسية مع **"تايوان"**، التي قدّمت مساعدات اقتصادية لتشاد بلغت حوالي **200 مليون دولار** خلال الفترة الممتدّة من **1997م-2005م.**

وبعد اعتراف "التشاد" بجمهورية الصّين الشعبية بوقت قصير، تلقّت "التشاد" تخفيفا لعبء ديونها، وتمّ توقيع اتفاقات اقتصادية، كما تمّ توقيع بروتوكول لتأجيل سداد الدّيون التي بلغت حوالي **50 مليون دولار،** كما تمّ تقديم مواد غذائية، و إرسال فرق طبية صينية.[4]

وفي ديسمبر**2003م** ، وقّعت "الشّركة الوطنية الصّينية للبترول" مع شركة « **Cliveden** » السويسرية لشراء أسهم الاكتشاف والتّنقيب في المنطقة، والتي تغطّي سبعة أحواض: **منطقة "بحيرة التشاد"، "مادياغوا"، "بنغور"، "دوبا"، "دوسيو"، "سلامات"، "إيريديس"**، وفي 2006م حصلت الشّركة الصّينية على جميع الأسهم، وفي **2007/09/20** تمّ التّوقيع على اتفاقية بين الشّركة البترولية الصّينية ووزارة البترول التشادية على اتّفاقية يتمّ بموجبها بناء مصفاة مشتركة، وفي 2008/10/26 وضع الحجر الأساسي لتلك المصفاة، وبدأ التّشغيل الفعلي لها اعتبارا من سنة 2011م.[5]

3- نيجيريا: "للصّين "مصالح كبيرة في خليج "غينيا" نظرا لوفرة مصادر الطّاقة بها، وقد بلغ حجم التّبادل التّجاري بين" الصّين "و"نيجيريا "خلال عام 2004م أكثر من **مليارِي دولار،** و قد وافقت "نيجيريا" على منح" الصّين" احتياجات تفضيلية للتنقيب عن البترول، حيث وقّعت شركة النّفط الصينية عقد استيراد **30 ألف** برميل من النّفط يوميّا على مدى خمس

---

[1] أسماء رسولي ، مرجع سابق ، ص145 .

[2] االمكان نفسه،

[3] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 122.

[4] المرجع نفسه ، ص 123.

[5] Iam Taylor, « China's Oil Diplomacy In Africa », at : 24/04/2015, in : (http://La.gg/upl/GOTSIT.PDF)

البترول البحرية الصّينية "على اتّفاق مع" نيجيريا" لشراء حصّة قيمتها **2.3 مليار دولار** بترول وغاز طبيعي بحري نيجيري.[1]

وبشكل عام تعتبر إفريقيا المكان المفضّل لإشباع "الصّين" من حاجاتها ومواردها النّفطية، ومع نهاية 2004م أصبحت "الصّين" **ثاني مستهلك للنّفط** ، بما يعادل **5.46 مليون برميل يوميا** بعد "الولايات المتّحدة الأمريكية "التي تستهلك يوميّا ما يعادل **19.7 مليون برميل**، ومع سنة **2007**م تجاوز الاستهلاك الصّيني للذهب الأسود عتبة **7.7 مليون برميل يوميا**، ما يعادل **15%** من الاستهلاك العالمي[2].

الرّسم البياني رقم 01 يبيّن واردات الصّين من النفط الإفريقي الخام خلال الفترة من 1995-2007

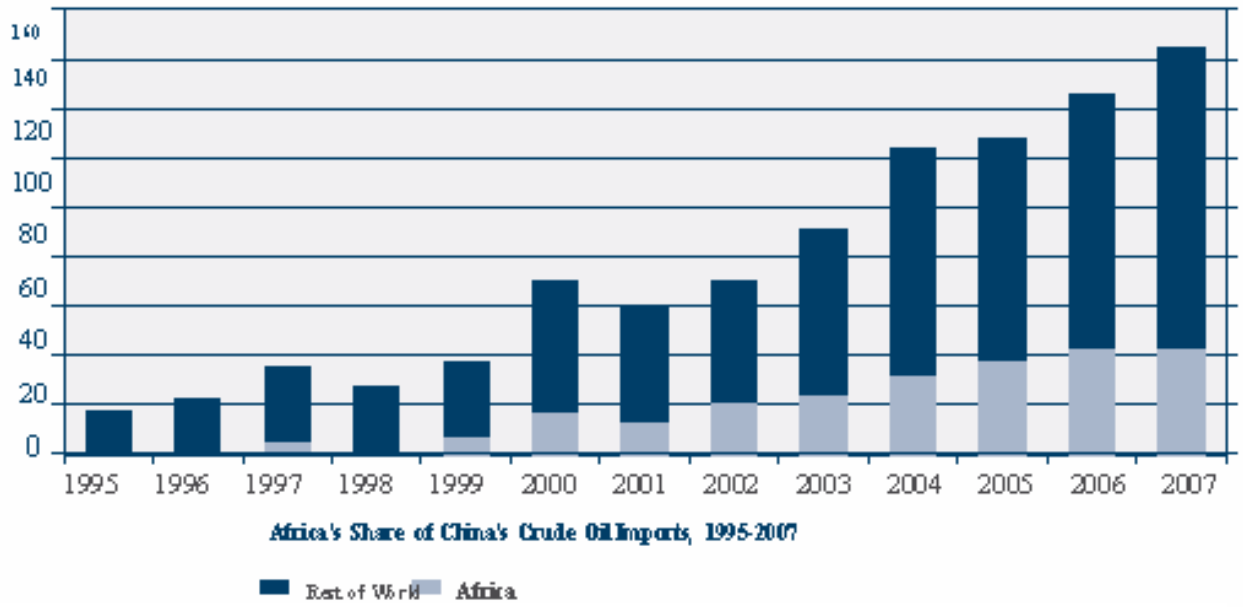

المصدر: خالد بشكيط ، مرجع سابق ، ص122 .

4- موريتانيا: زادت علاقتها مع الصّين، بداية منذ سنة **2007م**، وقد وصل حجم التّجارة الثنائية بين الدولتين حوالي **707 مليون دولار** في العام 2007م، كما قدّمت" الصّين "قروضا ومساعدات لموريتانيا، و تمّ التّوقيع على عدّة اتّفاقيات و التي قدّرت بـ **663 مليون دولار** ، غطّت إمدادات المياه والاتّصالات والزراعة وبناء الطّرق.

ما يمكن ملاحظته في علاقة "الصّين" مع دول السّاحل الإفريقي، أنّها تنطلق من منطلق اقتصادي بحت، دون التطّرق للجانب السياسي في الدّول المعنية ، عكس السّياسة الفرنسية

---

[1] خالد بشكيط، مرجع سبق، ص 123.

[2] شاكر ظريف، " البعد الأمني في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية " ، مرجع سابق، ص 158.

والأمريكية التي تعتمد على سياسة المشروطية، التي تربط الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

ومن اللاّفت توجّه "الصّين" نحو تبنيّ **"ديبلوماسية القمم"** على شاكلة النّموذج الفرنسي، حيث انعقدت قمّة **صينية –إفريقية** سنة **2006م** بمشاركة حوالي **50 رئيس** دولة وحكومة، وقد وعدت خلال القمّة "بيكين" تقديم قروض بقيمة **2.3 مليار دولار** وإمكانية وصولها إلى **10 مليار دولار** نهاية 2009م.[2]

لقد أكّدت "الصّين" في عدّة مرّات على سيادة الدّول الإفريقية وضرورة احترامها، ولم تهتم بمدى تطبيق حقوق الإنسان ، ولا بطبيعة أنظمة الحكم القائمة، بل أظهرت الكثير من المرّات تعاطفها مع العديد من القضايا الإفريقية والأنظمة السياسية القائمة، وكل هذا ساهم في التوغّل الصّيني في الدول الإفريقية، وتقديم كل التّسهيلات للاستثمارات الصينية.

<u>الفرع الثاني : منتدى التّعاون الصّيني –الإفريقي:CACF</u>

منتصف عام 2000م، توصّلت" الصّين" مع عدد من الدّول الإفريقية إلى اتّفاق بشأن تأسيس **منتدى لتعزيز التّعاون الصّيني –الإفريقي،** وهو ما يعرف بـ: **(The China Africa cooperation Forum)** منتدى التّعاون الصّيني –الإفريقي، ويهدف إلى تعزيز التّشاور الثنائي وتثمين أواصر الصّداقة ، وتشجيع التّعاون المشترك وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، والتوجّه نحو تحقيق التنمية المشتركة عن طريق التّعاون والتفاوض، وقد تمّ الاتّفاق على عقد مؤتمر وزاري كل ثلاث سنوات، بالتّناوب بين" الصّين" والدّول الإفريقية.[3]

وقد جاء إعلان" بكين" الذي تضمّن خطّة عمل للأعوام **2007م-2009م**، والذي تناول أطر التّعاون بين الطرفين، ومن بين ما جاء في الإعلان، نذكر ما يلي:

1/- تأسيس صندوق صيني –إفريقي للتنمية برأسمال يقدر بـ:05 مليارات دولار لتشجيع الشّركات الصّينية على الاستثمار في إفريقيا.

2/- توسعة فتح الأسواق الصّينية للمنتجات الإفريقية عن طريق زيادة عدد المنتجات التي يتّم تصديرها من الدّول الإفريقية إلى الصّين من مائه وتسعين إلى أربعمائة وأربعين منتجا، وإلغاء التّعريفة الجمركية عليها خاصّة مع الدّول الإفريقية الأكثر فقرا والتي كانت لديها علاقات ديبلوماسية مع الصّين.

3/-تدريب 15000 من الخبراء الأفارقة خلال السنوات الثلاث (2010/2007) ، وإرسال 100 من الخبراء الزّراعيين الصّينين إلى إفريقيا، وإنشاء 10 مراكز تكنولوجية ، وبناء 30 مستشفى، و30 مركز لمحاربة الملاريا، وإعطاء منحة بمبلغ 300 مليون إيوان صيني لمكافحة وعلاج الملاريا،

---

[1] أسماء رسولي، مرجع سابق ، ص147 .

[2] شاكر ظريف ، مرجع سابق، ص 159.

[3] خالد بشكيط ، مرجع سابق، ص 124.

وإيفاد 300 من المتطوّعين الصّينيين إلى إفريقيا، وبناء 100 مدرسة ريفية، وزيادة عدد المنح الحكومية الصّينية للطلبة الأفارقة من 2000 إلى 4000 كل عام، حتى حلول عام 2009م.[1]

كما عملت "الصّين "على تأكيد مشاركتها في تعزيز الأمن والاستقرار في القارّة الإفريقية ، وذلك من خلال تبنيّها للاستراتيجية التّالي و التي تستند إلى النّقاط التالية :[2]

1/- حرص "الصّين" على المشاركة في عمليات الأمم المتّحدة لحفظ السّلام في القارّة ، حيث شاركت "الصّين " في حوالي 12 عملية منذ بداية التسعينيات .

2/- تعزيز علاقات التّعاون العسكري مع إفريقيا ، باعتبارها أهم مجالات السّياسة الصّينية في أفريقيا ، لاسيما في مجال التكنولوجيا العسكرية ، و التدريب العسكري ، و المساعدات العسكرية .

3/- تنشيط التّعاون الصّيني – الإفريقي في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية ، و استكشاف طرق ووسائل أكثر فاعلية لتوثيق العلاقات في مكافحة الإرهاب ، و تهريب الأسلحة و المخدّرات ، حيث أصبح هذا النّوع من التّعاون مستحوذ على الأهمّية الدولية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر 2001م .

حسب الرّؤية الأمريكية، التّواجد الصّيني في المنطقة يشكّل ثلاث تحدّيات رئيسية للولايات المتّحدة الأمريكية ولشركائها الغربيين.

<u>التحدّي الأوّل:</u> التغيّر في أنماط التّأثير، حيث أنّ "الولايات المتّحدة الأمريكية" تعتمد على المساعدات المشروطة، فتركّز على قضايا تعزيز الشّفافية، والسّياسات الاقتصادية ، وحقوق الإنسان كشروط من أجل تقديم المساعدات والدّعم، في حين أنّ المساعدات الصّينية والاستثمارات في إفريقيا غير مرتبطة بالشروط المتعلّقة بالحكم والاستقامة المالية، والمثال على ذلك" أنغولا" التي تمّ الضغط عليها من قبل "صندوق النّقد الدولي" من أجل تحسين القطاع النّفطي وإجراء إصلاحات أخرى، تمهيدا للمؤتمر المقرّر لمانحي المعونة، وبعد ذلك حصلت "أنغولا" على **2 مليار دولار** من "الصّين" ، وبذلك كانت أقلّ اهتمام باتّفاقها مع صندوق النّقد الدولي.

<u>التحدّي الثّاني:</u> المنافسة التّجارية، خاصّة وأنّ "الصّين" تستخدم مجموعة من الأدوات لتعزيز مصالحها، لا تتوفّر لدى "الولايات المتّحدة الأمريكية،" وبالخصوص ما يتعلّق بالاستثمارات من خلال الشّركات المملوكة من قبل الدولة، والاستثمارات الصّينية ليس بالضرورة أن تكون مربحة، بقدر ما تكون تخدم المصالح والأهداف الوطنية الصّينية، وبذلك فإنّ الدول الإفريقية تتوجّه نحو العروض الصّينية، التي كثيرا ما تكون منخفضة ، ممّا يعزز التّواجد الصّيني، على عكس الاستثمار الأمريكي الذي يقوده القطاع الخاص الباحث على الرّبح السريع.

---

[1] Judith. Van De Looy, « Africa. And China : A Strategic Partner-Ship ?" **ASC Working Paper,** African Studies Entre Leiden, The Intherland,s 67/2006, , P 14, At: 23/03/2015,In (Http://Afrikatudiecemtrum.Nl/Search/Query=Mmem/And.Domain=Axleiden.Nl.Fdataslore=1f.Fields=Ofgroup1=Www.Of.Star=30)

[2] خالد بشكيط ، مرجع سابق ، ص125.

<u>التحدّي الثالث:</u> التّواجد الصيني في إفريقيا شجّع على وجود دول آسيوية أخرى ترغب في الحصول على فرص استثمار في المنطقة، خاصّة وأنّ اقتصادياتها أصبحت متسارعة النّمو ، ممّا يجعلها دائمة الحاجة للموارد النّفطية و المعدنية بالقارّة، والأمر يتعلّق **بالهند، ماليزيا، الكوريتين الشمالية والجنوبية** ، وهي تنتهج نفس النّهج الصّيني.[1]

[1] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص، ص: 147،148.

خلاصــة واستنتاجــات

إنّ الحديث عن منطقة السّاحل الإفريقي هو الحديث عن تلك المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصّحراء ، والتي أصبحت تشكّل منطقة ذات أهمية جيو-أمنية واسعة، لاسيما بعد اكتشاف مؤشّرات نفطية هامّة، مع ما تتميّز به من مخزون معدني مهم من اليورانيوم. ومن جهة أخرى تفاقم الأزمات الدّاخلية وتفشّي ظواهر خطيرة كالإرهاب الدولي والتّهريب والجريمة المنظّمة، والتي في مجملها تشكّل تهديدا فعليّا لأمن المنطقة ولأمن دول الجوار وللمجموعة الدولية، ممّا يتوجّب الإلمام بالواقع الأمني والاقتصادي والسياسي للمنطقة ، والتي تشكّل في حدّ ذاتها المنطلقات والمحدّدات الأساسية التي تقف وراء الاهتمام الدولي بالمنطقة.

إنّ اتساع مساحة منطقة السّاحل الإفريقي قد أحدث اختلافا حول عدد الدّول المنتمية إليها. ففي الغالب يستعمل مصطلح "السّاحل الإفريقي" للدّلالة على الدّول الثمانية المنضوية تحت تجمّع **"لجنة ما بين الدول مكافحة الجفاف"** « **CILSS** » ، وهذه الدول هي: "السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، التشاد، السودان، إيريتريا" ، وهناك من يضيف جزر الرأس الأخضر، ومن هنا يتّضح اعتمادنا على معيار "التصحر" كمحدّد للدّول المنتمية للسّاحل، ويعرّف أيضا **"السّاحل الإفريقي"** انطلاقا من معيار "الأزمات"، فهو بذلك يضمّ كل من "السودان، النيجر، مالي، التشاد، موريتانيا"، وهو بذلك يعرّف بـ **"قوس الأزمات".**

كما يتميز المجتمع بالسّاحل الإفريقي بتعدّد إثني وعرقي ، ممّا يضعف التّجانس الاجتماعي ما لم يتم استيعابه، ممّا يخلق مشاكل داخل الدّولة الوطنية.

الدولة الإفريقية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية قد أثبتت فشلها في بناء كيانات سياسية تضمن الوحدة الترابية لأقاليمها ، وتستوعب كافّة الاختلافات القائمة بين الجماعات المكوّنة لها وإدماجها في إطار ما يعرف بالمواطنة، ممّا خلق توجّهات نحو الانتماءات العرقية والإثنية على حساب الانتماء الوطني، حيث ظهرت تطلّعات للجماعات الإثنية نحو تكوين دول تضمّ جماعتها فقط ، وقد لعب الاستعمار دورا هاما في تأجيج النّزعة الانفصالية لدى تلك الجماعات، خاصّة فيما تعلّق برسم وتقسيم الحدود وعدم مراعاتها للتّكوينات الإثنية الموجودة .

وما ينطبق على دول السّاحل الإفريقي والصّحراء الكبرى انتشار ظاهرة "أشباه الدول" نتيجة للعجز الوظيفي والفشل البنيوي ، حيث تشهد تفكّكا اجتماعيا مع إمكانية انتقاله للمستوى الاقتصادي والسياسي.، مع فشل الدولة الوطنية في فرض تغطية أمنية واقتصادية لكافّة الأقاليم، والضّعف الهيكلي للمؤسّسات في تقديم الخدمات، وهذه العوامل تشكّل حسب **"باري بوزان"** مواصفات أساسية للدّولة الضعيفة أو الفاشلة، مع ما يلاحظ من ظواهر التغّيير العنيف للأنظمة السياسية القائمة كنتيجة لفشلها في إدارة اقتصادياتها وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تعتبر القارّة الإفريقية من أكثر مناطق العالم التي تشهد ظاهرة الانقلابات العسكرية والحروب الداخلية ، خاصّة في الدّول ذات التنوع

الإثني والطائفي، فمؤشّرات التّنمية البشرية والدّول الفاشلة تشير إلى أنّ معظم دول السّاحل تصنّف ضمن أسوء الدول أداء، وتصنّف ضمن 25 دولة ذات أعلى درجة من مخاطر الفشل ، وفي ظلّ هذا الوضع ظهرت عدّة مخاطر وتهديدات مرتبطة بالجماعات المسلّحة المعارضة، وتعاظم شبكات الجريمة المنظّمة ، والإرهاب الدولي ، والتي تحاول الاستفادة من الفراغ الأمني الذي تتركه الدّولة الوطنية في هذه المناطق في ظلّ تخلّيها عن مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية ، ممّا يضعف الولاء لها وينمّيه اتجاه المجموعات العرقية.

ولذلك فضعف نموذج بناء الدّولة الوطنية في المنطقة، شجّع على صعود فواعل تتحرّك دون الدّولة، وتحاول سد ّالفراغ الأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي ، فمن الجماعات الإجرامية والحركات الإرهابية إلى مواجهات الهجرة السرية، وتهريب السلاح والمخدرات، إلى تدهور اقتصادي، وظروف جغرافية قاسية، وقلّة الموارد المائية، ممّا ينتج عنه عدم استقرار للموارد الزّراعية، بالإضافة إلى الفقر والبطالة، حيث تقع 4/3 دول منطقة السّاحل الإفريقي ، خاصّة "النيجر، مالي، التشاد، موريتانيا" ضمن خانة الدّول الفقيرة ، وأكثر من 43% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، دون أن ننسى انتشار الأوبئة والمجاعات المليونية والكوارث الإنسانية، كل هذه العوامل جعلت دول المنطقة على حافة الانهيار، ودون أن ننسى أزمة "مالي" وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي وعلى المجموعة الدولية ، حيث لعب المحدّد الإثني والدّيني دورا في تفسير الأزمة وتصعيدها نحو النّزاع المسلّح، بالإضافة إلى ما عانته الأقليات العرقية بمالي من تهميش وإقصاء من قبل حكومة مالي، كما أنّ معظم قبائل "الطّوارق "في إفريقيا عانوا من التّهميش، وصعوبة الاندماج في الدولة، والحرمان من التّعليم والصّحة، ومع فشل الدولة في تحقيق سياسات تنموية، والقيام بوظائفها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية ، مع طبيعة النظام السياسي التسلّطي وانتشار ظواهر الرشوة والفساد، مع ما أفرزه الاستعمار من انقسامات اجتماعية وانتماءات عرقية ذات نزعة انفصالية عن الانتماء الوطني ، بالإضافة إلى سياسة "الوصاية "التي طبّقتها "فرنسا "على "مالي" وغيرها من المستعمرات الفرنسية ، كما كان للأزمة اللّيبية دور في تأجيج الصّراع في "مالي" بعد فرار وعودة "الطّوارق اللّاجئين" إلى "مالي"، وتهريبهم للسّلاح اللّيبي ، ومع حدوث الانقلاب العسكري وضعف الحكومة المالية المركزية، فقد استفادت "الحركة الأزوادية "من ذلك بعد استقوائها بالتنظيمات المسلّحة المنتشرة في عموم السّاحل الإفريقي، فقد تمّ الإعلان عن استقلال إقليم شمال "مالي" أو ما يعرف بإقليم "الأزواد"، إلّا أنّ التدخّل الفرنسي ومحاولة القضاء على الدّولة الوليدة لم يشكّل الحلّ النهائي للأزمة.

لم تكن منطقة السّاحل الإفريقي مطروحة في حسابات الدّول الغربية بشدّة ، ولكنّها أصبحت تدريجيا في صلب اهتمام السّاسة وصنّاع القرار الغربيين ، خاصّة مع بروز تحدّيات استراتيجية في المنطقة ، ممّا خلق تخوّفا كبيرا لدى المجموعة الدولية ، ومن جهة أخرى، كان لمصادر الطّاقة

والمخزون المعدني الذي تتوفّر عليه المنطقة الأثر الكبير في جذب اهتمام دولي ، خلق محور تنافس شديد.

بالنّسبة للاهتمام الأمريكي بالمنطقة خاصّة، وبإفريقيا عموما، فقد نظرت الولايات المتّحدة الامريكية لمنطقة السّاحل الإفريقي على أنّها الفناء الخلفي لأوروبا، ولم تبد أيّ اهتمام حقيقي بالمنطقة وبالمخاطر الهيكلية المتنامية بها، إلّا بعد أحداث 2001/09/11، حيث عمدت إلى تطوير الإطارات الثنائية والإقليمية والمتعدّدة.

وتعود البوادر الأولى للاهتمام الأمريكي بالمنطقة بداية من عام 1998م ، حيث عمدت إدارة "كلينتون" إلى تأسيس شراكة أمريكية –إفريقية، وشعار: "اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي" – حسب الإدارة الأمريكية –لا يكفي لإنهاء عمليات تهميش القارّة الإفريقية. ولا بدّ من إيجاد مرتكزات جديدة.

وترجع أهميّة القارّة في الحسابات الأمنية الأمريكية إلى عوامل متعلّقة بالعقيدة الأمنية الأمريكية المتعدّدة الأبعاد، بما في ذلك ما تحتويه المنطقة من ثروات ، وتجاذبات أقطاب النظام الدولي عليها ، مع تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ممّا يجعلها بيئة خصبة لنموّ المشاعر المعادية للغرب ، وبذلك لم يعد بمقدور "الولايات المتّحدة الأمريكية "أن تظلّ تراقب الأوضاع في المنطقة عن بعد، وإنّما لابّد من أن يكون هنالك وجود أمريكي في القارّة الإفريقية، خاصّة في منطقة السّاحل الإفريقي التي أصبحت مأوى للجريمة المنظّمة وتجارة السّلاح، بالإضافة إلى وجود جماعات موالية لتنظيم القاعدة، ودول المنطقة حسب المنظور الأمريكي لا تستطيع مجابهة تلك التّهديدات ، و نظرا لقناعة الولايات المتّحدة الأمريكية بإمكانية تصدير ذلك إليها ، الامر الذي دفعها إلى طرح مجموعة من المشاريع ذات الطّابع الأمني لاحتواء تلك التهديدات، ونذكر منها مبادرة "بان الساحل"، ومبادرة" مكافحة الإرهاب عبر الصحراء والساحل"، واقتراح إنشاء قاعدة" أفريكوم" بإحدى دول المنطقة، وقد تمّ توظيف هذه المشاريع بحجّة مكافحة الإرهاب لاختراق المنطقة أمنيا، ولخلق مناطق نفوذ أمريكية، الأمر الذي يوحي باستمرار تلك المشاريع مستقبلا.

أمّا فيما يتعلّق بالوجود الفرنسي بالمنطقة، ففي الوقت الذي تسعى فيه دول القارّة الإفريقية للتحرّر من هيمنة وتبعية الدول الكبرى، تحاول القوى الكبرى مراجعة مواقفها وإعادة القراءة لأدوارها، ولاسيما الدّور الفرنسي ومحاولة استبدال سياسة" الوصاية" بسياسة "الشّراكة"، ومحاولة الخروج من مشروع "فرنسا –إفريقيا"، ولذلك فقد سعت "فرنسا" لتنفيذ أجندة أمنية جديدة في إفريقيا، بعدما اتّضح لفرنسا –حسب تصريح لمسؤول فرنسي – على "أنّ فرنسا توفر معظم المساعدات، وأمريكا تحصل على معظم الفوائد الاقتصادية، وفي سعي "فرنسا "لتجاوز ذلك، فقد اتّجهت نحو تنفيذ سياستها الجديدة بإفريقيا عموما، وبمنطقة الساحل الإفريقي خصوصا، عبر ثلاثة آليات، ألا وهي:

1/الآلية العسكرية: تمثّلت في إقامة قواعد عسكرية فرنسية في إفريقيا، تقلّصت من 100 قاعدة إلى 06 قواعد، كما تمّت مراجعة شاملة للسّياسة العسكرية الفرنسية، بعد الإخفاقات المتتالية، وتوجّه "فرنسا "نحو التركّيز على دعم المؤسّسات الأمنية، وتدريب القوّات الإفريقية على عمليات حفظ السّلام.

2/الآليةالاقتصادية: قامت على زيادة الاستثمارات الفرنسية في دول القارّة، في الشّمال والغرب والوسط، وتنمية التجارة البينية مع غالبية دول القارّة، مع تكثيف حجم الاتّصالات قصد تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية.

3/الآلية الثقافية: فإلى جانب محاولات" فرنسا "في التمسّك بمناطق نفوذها التقليدية، فهي تحاول أن تهيمن ثقافيا على الدّول الفرانكفونية، وهو المجال الذي تنفرد فيه "فرنسا"، وتتميز به باقي الدّول الغربية.

وفيما يتعلّق بالدّور الصّيني المتنامي في المنطقة، فقد تعدّدت الآراء حوله بين من يعتبره دور محب للسّلام في المنطقة، وبين من يحذّر من تعاظم الدّور الصّيني ممّا يعكس مؤشّرات نحو استعمار جديد وطموحات إمبريالية واسعة في المنطقة. والحقيقة الثّابتة هي تنامي الدّور الصّيني في القارّة الإفريقية، وفي المقابل تنفي "الصّين" أيّ توجّهات استعمارية إمبراطورية تّجاه إفريقيا. مع التّأكيد على عدم تدخّلها في الشّؤون الدّاخلية للدّول الإفريقية أو سعيها نحو الهيمنة بأيّ شكل من الأشكال.

وقد أدّى النّهج البراغماتي الصّيني إلى خلق تنافس قوي مع الدّول الأوروبية والولايات المتّحدة الأمريكية ، ففي ظلّ سيطرة "الصّين" على حكومات دول القارّة اقتصاديا، فقد اعتبرت القوى المنافسة أنّ الحكومة الصّينية تحقّق ذلك من خلال الرّشوة والفساد.

وما يمكن قوله حول الاهتمام والتنافس الدولي على منطقة السّاحل الإفريقي أنّه يحمل طابعا نفعيا، حيث يسعى كل طرف لتحقيق مصالحه وأهدافه الاستراتيجية ،على حساب أمن المنطقة واستقرارها

الفصل الثالث

إستراتيجية الجزائر والمغرب في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على العلاقة بينهما

تمهيـــد :

ولّد الفراغ الأمني وضعف الدّولة المركزية في منطقة السّاحل مشاكل عديدة تتجاوز في خطورتها حدود الدول، منها: التهريب، وتجارة المخدّرات، والسلاح، والجريمة المنظّمة، وتزايد نشاط الجماعات المسلّحة. و قد فشلت دول المنطقة في استيعاب هذه التهديدات الأمنية ، والذي لا يتحقّق إلّا من خلال التّنسيق الإقليمي والدولي في مجال جمع وتبادل المعلومات، وتوحيد الرّؤى والجهود في سبيل القضاء النّهائي على تلك التهديدات الأمنية.

ولعلّ أهمّ معضلة أمنية تواجهها منطقة "الساحل الإفريقي" تتعلّق بأزمة" مالي" ، حيث فشلت دول المنطقة بما فيها الدول المغاربية في بلورة تصوّر موحّد كفيل بالتّعاطي مع الأزمة بمالي في إطار التّنسيق والتعاون، الأمر الذي فتح المجال أمام تدخّل أطراف خارجية أصبحت تلعب دورا محوريا في الأزمة، إلى حدّ دفع بالبعض من المحلّلين إلى الإقرار بأنّ تطور وتصعيد الأحداث بمالي يتحمّله الطرف الدولي (الخارجي) والإقليمي أكثر من الأطراف المالية المتنازعة ، فمنذ البدايات الأولى للأزمة تبيّن وجود ارتباك واضح في التعاطي مع الأزمة من قبل القوى الإقليمية والدولية، حيث انقسمت المواقف بين المؤيّدة للمقاربة الدبلوماسية والسياسية، وبين المواقف المتحمّسة للمقاربة التدخلية العسكرية الكفيلة بالقضاء على التطرّف والإرهاب، حسب رأيهم ، ومن تمّ ضمان وحدة وسيادة البلاد، ممّا ينعكس إيجابا على استقرار المنطقة وأمنها ، ومن هنا جاءت الأزمة بمالي بمثابة اختبار لأدوار القوى الإقليمية ، "الجزائر" و"المغرب"، وتعاطيها مع ما يحدث بـ "مالي"، وما يحدث بمنطقة السّاحل بشكل عام.

وعليه سنتطرّق في هذا الفصل إلى أهم المرتكزات التي تقوم عليها كل من السياسة الخارجية المغربية والجزائرية، وأهم المشاريع والمبادرات الإقليمية التي طرحها كل طرف، ومدى علاقتها بإدارة النّزاع بمنطقة السّاحل، من جهة، ومن جهة أخرى، مدى علاقتها في تحديد موقع كل طرف بالمنطقة كعنصر مساهم وفعّال. ومن تمّ التطرّق للدور الدبلوماسي الجزائري والمغربي في حل "أزمة مالي" كأهم معضلة أمنية بالمنطقة، لما لها من انعكاسات أمنية تمسّ أمن واستقرار دول المنطقة، بما في ذلك مساهمتها في انتشار تهديدات أمنية جديدة.

المبحث الأوّل: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

تشكّل منطقة "السّاحل الإفريقي عمقا استراتيجيا "للجزائر"، باعتبارها منطقة متاخمة للحدود الجنوبية الجزائرية، والتي تشكّل بوابّة "الجزائر" نحو إفريقيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تشكّل منطقة الساحل ممرّا لكل الأخطار والتهديدات.

وبالنّظر إلى مختلف التفاعلات التي تحدث في "السّاحل الإفريقي"، والتي تؤثّر بطريقة مباشرة على الأمن في "الجزائر"، ممّا دفع بصانع القرار الجزائري إلى ضرورة التحرّك لمواجهة التهديدات الآتية من المنطقة، انطلاقا من رسم "مقاربة أمنية "تقوم وترتكز على مجموعة آليات واستراتيجيات ومشاريع تمّ وضعها وبرمجتها نحو تحقيق الأمن بالمنطقة.

المطلب الأوّل: أبعاد الاهتمام الجزائري بالمنطقة

إنّ الاهتمام الجزائري بما يجري في المنطقة الساحلية الصحراوية، يرجع لكون المنطقة أصبحت تشكّل مجالا لاستقطاب القوى الخارجية ، ومجالا لعمل القوى الإقليمية، نظرا لما تزخر به المنطقة من ثروات، وللموقع الاستراتيجي الذي تحتلّه، لذلك كان من الطبيعي أن تعمل" الجزائر" على استقرار المنطقة، وأن تحاول إفراغها من كل النشاطات التي يمكن أن تمسّ أمنها القومي.

كما تسعى "الجزائر" جاهدة لقطع الطريق أمام التدخل الأجنبي في المنطقة تحت مبرّرات مكافحة الإرهاب، وقد جاء تصريح الرئيس الجزائري- "عبد العزيز بوتفليقة"- الرّافض لتواجد مقر قاعدة "أفريكوم" على الأراضي الجزائرية، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل دعت "الجزائر" دول "السّاحل الإفريقي" إلى تأمين حدودها من مخاطر الإرهاب، وتهريب السلاح، والهجرة السرية، بعيدا عن الوصاية الغربية، والوصاية الأمريكية.[1]

وقد عبّرت "الجزائر" أيضا عن رفضها لمحاولات "ليبيا" في دعم التوتّرات التي عرفتها المنطقة، عن طريق تسليحها لبعض القبائل، خدمة لسياستها الرّامية إلى إنشاء حاجز صحراوي يمتد من "التشاد"، مرورا بـ"مالي" و"النيجر" عن طريق قبائل المنطقة، ناهيك عن سعيها نحو تأسيس **"دولة الطوارق الكبرى".**[2]

وقد شهدت "الجزائر" مع بداية التسعينات العديد من التهديدات الناتجة عن نشاط حركات التمرّد في شمال "مالي "و"النيجر"، ممّا أجبر "الجزائر" على التحرّك الدبلوماسي والعسكري من أجل تفادي أيّ تدخل أجنبي ودولي في الحدود الجنوبية، وممّا يخلق بؤر توتّر جديدة، فمن شأن هذا التدخل

---

[1] شاكر ظريف ، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات"، مرجع سابق، ص 43.
[2] المكان نفسه .

توسيع رقعة التهديدات الأمنية، ممّا يضاعف من حجم الأزمات، كما أنّه يضفي الشّرعية على أعمال الجماعات المسلّحة، والجماعات الإجرامية.[1]

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ التهديدات التي يخلّفها وجود جماعات متمرّدة في منطقة السّاحل، قد ساهم في استمرار الزّحف المتواصل من الهجرات البشرية داخل التراب الجزائري، مع تنامي نشاط مافيا التهريب للمخدّرات والسّلاح ، ووفقا لهذه المعطيات تشير العديد من التقارير إلى اعتبار منطقة السّاحل" أفغانستان الثانية"، في ظلّ التزاحم الدولي، وتنامي المخاطر القادمة من المنطقة، ومدى تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، خاصّة بعد تفاقم مشكلة "الطوارق" التي خلّفت وراءها هجرة مكثّفة للّاجئين,[2]

وفي ظلّ هذا الوضع الأمني المتأزّم، اتّجهت "الجزائر" نحو محاولة تغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب، خاصّة لما سينتج عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري، لاسيما ما تعلّق بقضية "الطوارق"، والذين يشكّلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين في الجنوب الجزائري بمناطق **كالهقّار، و جانت، و تمنراست، و أدرار**، وبالتالي فأي إثارة أو خطأ ضدّ" الطوارق" المنتشرين عبر الصحراء الكبرى، ومنطقة السّاحل الإفريقي، من شأنه أن يثير ويحرّض "طوارق" الجزائر.[3]

ومن مقتضيات الانتماء الإفريقي للجزائر تبنّي قضايا القارّة على مختلف الأصعدة، و بالنظر للمكانة الجيو- استراتجية والإمكانات التي تتوفّر عليها "الجزائر" ، فإنّ ذلك كله يفرض على" الجزائر " بذل جهود دبلوماسية مضاعفة في سبيل تحقيق وتأكيد الحضور الفعّال والأداء الدبلوماسي المتميز، الذي ينجرّ عنه تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها "الجزائر"وتخدم مصالحها، وقضاياها، وتأكيد الدور الجزائري على المستوى الإقليمي.

المطلب الثانـــي: الدبلوماسيـة الأمنيـــة الجزائريـــة

تشهد السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثّفة تّجاه الوسط الجغرافي المحيط بها ، وذلك استنادا إلى العمق الاستراتيجي الذي يمنح "الجزائر" القوة والقدرة على التحرّك في محيطها الجيو-سياسي ، انطلاقا من تمتّعها بموقع الدولة المركزية في القارّة الإفريقية،

---

[1] محمد الأمين بن عائشة، "الأزمة في مالي: الطبيعة، أبعاد التدخل العسكري، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة"، مرجع سابق.

[2] عربي بومدين، "أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية"، **الحوار المتمدّن**، ع: 3893، 2012/10/27، تاريخ التصفح: 2015/04/24، متوفر على الموقع :(http//www.Ahewar.org/debat/show.art.ASPO,AID=329943))

[3] محمد الأمين بن عائشة ، "الأزمة في مالي: الطبيعة، أبعاد التدخل العسكري، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة " ،مرجع سابق .

فهي بوّابة إفريقيا بالنسبة إلى أوروبا، ومن جهة أخرى، تعتبر ثاني قوة اقتصادية في القارة، بالإضافة إلى ارتكاز السياسة الخارجية الجزائرية على أولوية أمنية شاملة، و ارتكازها أيضا على تحسين صورة "الجزائر" بالخارج، أو ما يعرف بـ"**الدبلوماسية العمومية**"، التي ترتكز على دعامتين:[1]

1- الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، تجريم الفدية، رفض التدخل الخارجي.

2- إستراتيجية الجزائر لمكافحة الإرهاب في "دول الميدان" في السّاحل الإفريقي.

وفي هذا الإطار يمكن تتبّع العمل الدبلوماسي الجزائري، من خلال متابعة الأحداث الدولية التي شاركت فيها "الجزائر" سواء بعقد مؤتمرات أو التوجّه نحو حلّ الخلافات والنّزاعات، وهوما ميّز السياسة الخارجية الجزائرية، حيث أنّه لا يمكن فهم "**المقاربة الدبلوماسية الأمنية**" إلّا من خلال فهم مبادئ ومحدّدات السياسة الخارجية الجزائرية، التي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات ممتد على حدود تتجاوز 6343 كلم، و يشهد عددا من المعضلات الأمنية، أهمّها:[2]

1/- أزمة بناء الدولة.

2/- تنامي الصراعات الإثنية ، وأزمة هوية.

3/-هشاشة البنى الاقتصادية، ممّا سيشكل تهديدات ليّنة وصلبة يمكن تصديرها للجزائر.

4/- ضعف البناء والأداء السياسي، حيث سجّل عدد من الانقلابات في "موريتانيا"،" مالي"،" النيجر".

5/- انتشار لمختلف أشكال الجريمة المنظّمة، والعنف البنيوي.

الفرع الأول : محدّدات السياسة الخارجية الجزائرية:

لقد ارتكزت رؤية "الجزائر" في التعامل مع مختلف القضايا على مبادئ راسخة في سياستها الخارجية، من خلال إيجاد حلول سلمية ، وعدم التدخل في شؤون الغير، ودعم القضايا العادلة، إلى جانب محاربة الإرهاب، في ظلّ وجود لاعبين في المنطقة مثل:" الولايات المتّحدة الأمريكية"،" فرنسا"، "الصين"، وقوى إقليمية أخرى، والملاحظ أنّ النشاط الدبلوماسي الجزائري تركّز في القارة الإفريقية على إثر الأزمة السياسية والأمنية التي عاشتها ولازالت تعيشها منطقة السّاحل وشمال

[1] خديجة بوريب، مرجع سابق، ص: 34.
[2] عربي بومدين، مرجع سابق.

"مالي"، حيث وجدت الدبلوماسية الجزائرية نفسها مجبرة على التعاطي مع هذه القضية، من خلال التمسّك بمبادئ الحل السّلمي، وتكريس الحوار بين الأطراف المتنازعة.[1]

وقد توالت الجهود الأمنية الجزائرية في "السّاحل الإفريقي" منذ تسعينات القرن الماضي ، من خلال عقد اتّفاقيات ولقاءات، بهدف التوصّل إلى اتفاق سياسي يجنّب المنطقة صعوبات إضافية وانعكاسات إنسانية خطيرة، لاسيما فيما تعلّق بقضية "الطوارق "في "مالي" و"النيجر"، والتهديدات الجديدة في المنطقة والمتعلّقة بالعمليات الإرهابية وخطف الأجانب، ومختلف أشكال الجريمة المنظّمة، فـ "الجزائر" استطاعت أن تكون وراء" **اللّائحة الأممية"** التي تحرّم وتجرّم دفع الفدية للإرهابيين، التي تعتبر في الأصل من الموارد المالية التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية، وقد قامت ببلورة قرار تحريم الفدية انطلاقا من مجموعة مؤتمرات نظّمتها "الجزائر" على مستوى" **المركز الإفريقي للدراسات والبحوث"** حول موضوع "الإرهاب"، ثم طوّرت اللّائحة على مستوى الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009م ، ليخرج القرار بمنع دفع الفدية مقابل تحرير الرّهائن على مستوى مجلس الأمن في 2009/12/17.[2]

وفي السّياق نفسه ظهر التزام "الجزائر" بقضايا المنطقة، من خلال احتضانها لاجتماع رفيع المستوى حول السّلم والأمن في إفريقيا، وخلال هذا الاجتماع تمّ تجديد مطلب الحصول على مقعدين إفريقيين دائمين بمجلس الأمن الأممي، من منطلق أنّ 60% من جدول أعمال مجلس الأمن كان يتضمّن قضايا لها علاقة بأزمات ونزاعات تمسّ أساسا القارّة الإفريقية، كما دعت "الجزائر" إلى ضرورة التّنسيق بين الاتّحاد الإفريقي والبلدان الممثّلة للقارّة في المجلس[3].

تحاول "الجزائر" في الكثير من المناسبات فرض منهجها في التّسوية، والمتمثّل في الحل السّلمي، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة، والتّركيز على المفهوم الواسع للأمن.

وفي تتبّع "الجزائر" للأحداث الدولية والإقليمية، هي ترتكز على مجموعة مبادئ محدّدة للسلوك الخارجي الجزائري. ومن بين هذه المبادئ، نذكر ما يلي :

1/- مبدأ" حسن الجوار" الإيجابي، والذي يعني إجمالا إنهاء النّزاعات الإقليمية، وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود.

---

[1] م.خلاف، مرجع سابق .
[2] خديجة بوريب، مرجع سابق، ص35.
[3] م. خلاف، مرجع سابق.

- هنـاك مبـدأ أخـر يمكـن ربطـه بالمبـدأ الأوّل، ألا وهـو مبـدأ "التعـاون المبنـي علـى المـصلحة المتبادلة".[1]

2/- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فغير بعيد عن المنطقة الإفريقية وجدت "الجزائر" نفسها أمـام إفرازات الثـورات العربيـة، حيـث بقـي موقـف "الجزائـر" مرتكـزا علـى مبـدأ عـدم التـدخل فـي الشّؤون الداخليـة للـدول، إلـى جانـب الوقـوف مـع خيـارات الـشعوب ومطـالبهم، رغـم الانتقـادات التـي وجّهت لها على خلفية الأحداث في"ليبيا" و "سوريا"، وتعد "الجزائر" من الدول القلائل التـي لـم تكن لتبرّر موقفها، أو تتراجع عنه، وتجلىّ ذلك في الملف السوري، حيث ظلّ موقفها ثابتـا، لاسيما بخصـوص رفـض التـدخل الخـارجي فـي "سوريا"، ورفـض منـح مقعـد بالجامعـة العربيـة للمعارضـة السّورية.،وكان ذلك مقابل تأييد العديد من الدول العربية للخيار العسكري[2].

ومن جهة أخرى، يبقى دعم القضايا العادلة في العالم من مسلّمات السياسة الخارجية الجزائرية، كما هو شأن "القضية الفلسطينية "و"القضية الصحراوية"، حيث تعمل "الجزائر" على حل القضايا وفق الأطر الإقليمية والدولية.

3/- مبدأ عدم المساس بالحدود، من أجل الدّفاع عن الوحدة الترابيـة، تتوجّـه "الجزائـر" نحـو تكريس مبدأ عدم المساس بالحدود، نظرا لما يمّثله هذا المبدأ من تكريس للأمن الإقليمي، كما أنّ إعادة النّظر في رسم الحدود سيعيد "إفريقيا" أو يدخلها في الحروب الدينية.

إنّ الحدود والخلافات الترابيـة ومطالـب الانفصـال كلهـا مظـاهر لـم تغـب عـن المـشهد الـسياسي فـي المنطقة الساحلية الصحراوية، فنزاع" الطوارق"بـ"مالي" و"النيجر"، ومشكلة القضية الصحراوية، لطالما ألقيا بظلالهما على العلاقات الثنائية بين الأطراف المعنية، وعلى الأمن الإقليمي للمنطقة ككل، وقد أفرزت حالة الاحتقان الأمني في المنطقة انعكاسات سلبية على دول المنطقة من دون استثناء، انطلاقا من مشكلة اللّاجئين، لتتطور الأمور نحو التهريب والهجرة السرية ، وكلها معطيات دفعت "الجزائر" إلى إيلاء الأهمية القصوى تّجاه منطقة "السّاحل الإفريقي" والصحراء الكبرى، باعتبارها متاخمة للحدود الجزائرية، ونظرا لاتّساعها يصعب مراقبتها، وتزداد أهمية المنطقة للجزائر، انطلاقا مـن كـون أنّ مجمـل التفـاعلات التـي تحـدث فـي المنطقـة، تـؤثّر بطريقـة مباشـرة علـى الوضـع فـي "الجزائر"، نظرا للقرب الجغرافي وللتطوّرات التي تشهدها نتيجة للتدخل الخارجي.[3]

---

[1] شاكر ظريف، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات" ، مرجع سابق، ص 46.
[2] م. خلاف، مرجع سابق.
[3] شاكر ظريف، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات "، مرجع سابق، ص، ص: 46، 47.

الفرع الثاني: التحرّك الدبلوماسي الأمني الجزائري:

إنّ الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرّك لها بالمعايير القانونية و الدبلوماسية التّالية[1]:

1/- تفضيل "الجزائر" **لدبلوماسية الفعل**" « Actin-Diplomacy » على" دبلوماسية التصريحات" ، سواء في حالة الاستقرا أو حالة التأزّم.

2/- ترى "الجزائر" في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية وسياسة يجب دفعها ضمان لاستقرارها، وقد أفلحت "الجزائر" في إدارة العلاقات وتجنّب أنواع التمزّق ودعوات الانفصال، وحافظت على كيانها الموحّد، بل أنّها أقنعت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدّي لما يعرف بظاهرة "الإرهاب" و"الجريمة المنظّمة".

3/- ترى "الجزائر" أنّ التحرّك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية هو الآلية الأكثر كفاءة وفاعلية في حلّ كافّة المشاكل المطروحة في إفريقيا.

4/- جعل التدخل العسكري الخارجي تحت مبرّرات محاربة وقمع الإرهاب دون الأخذ بعين الاعتبار المطالب السياسية، كثيرا ما يكون له عواقب وخيمة على المنطقة.

ونشير أنّه تحكم التحرّك الدبلوماسي الأمني الجزائري مجموعة من المؤشّرات، وبناء على ذلك يمكن فهم الدّور الأمني الدبلوماسي الجزائري تجاه الفضاء الجيو- سياسي الإفريقي ، وتتمثّل هذه المؤشّرات في:

المؤشّر الأوّل: "الدبلوماسية الأمنية "التي أصبحت تحكم "الجزائر"، والتي أضحى لزاما إدراكها في التعاطي مع الفضاء الإفريقي المتأزّم، والتحرّك الجزائري يؤمن بأنّ الطّريق إلى الشراكة الجزائرية- الإفريقية، تكتيكيا وإجرائيا، إنّها تتأتّى في اللحظة الراهنة ، والمدى المنظور من المقاربة الأمنية العسكرية كأولوية على المقاربة الاقتصادية[2].

المؤشّر الثاني: لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، اتّخذت "الجزائر" منهج انكفائي على الذّات قوامه "**الأمننة**" كآلية للتعامل مع الجريمة المنظّمة ، خاصّة مع سقوط "النظام الليبي" وسقوط "شمال مالي " منذ عام **2012** في يد المعارضة، لذلك لجأت "الجزائر" في سلوكها إلى المقاومة

---

[1] عربي بومدين، مرجع سابق.

[2] قوي بوحنيه، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في لإفريقيا مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2014 "، ، تاريخ التصفح: 2015/03/24، من الموقع: (http://studies.aljazeera.net/reports/20/4/01/20/412972843923537/htm)

العسكرية حتى تتمكّن من إدارة التّعقيد في بيئة تحكمها حالة من عدم اليقين التي تميّز منطقة السّاحل، باعتباره ساحل الأزمات والتهديدات المختلفة، الصّلبة واللّينة.[1]

فبعد الهجمات الإرهابية التي ضربت "الجزائر" خلال الأعوام التالية: 2007م/2008م، وسنة 2012م، والتي استهدفت قوّات الأمن الجزائرية، ومن تمّ حادثة **"تغنتورين"** عام 2013م. كل هذا دفع "الجزائر" للرفع من ميزانية الدّفاع لعامي 2013 م و 2014م ، لتصل إلى **20 مليار دولار** لعام 2014 بنسبة **15%** من الميزانية العامّة للدولة ، في حين لم تتجاوز **15 مليار دولار** عام 2013م، منها **09 ملايير للدّفاع** و **06 ملايير لوزارة الداخلية**. ويرجع المختصّون هذه الزيادة إلى الظّروف التي تحيط بـ"الجزائر" وللتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا والسّاحل، خاصّة بعد انهيار النّظام الأمني لعدد من دول المنطقة، خاصّة في "ليبيا" و"مالي"، وازدياد نشاط الجماعات المسلّحة، حيث وجدت "الجزائر" نفسها مضطرّة لاتّخاذ إجراءات لحماية حدودها.[2]

وكان معهد" البحث الاستراتيجي الدولي"، قد صنّف - في تقرير له لعام 2009م- الجيش الجزائري في المركز الثاني إفريقيا، بعد "مصر"، من حيث التسليح والتجهيز، وفي المرتبة **20** عالميا، وفي المركز **الثامن** بين جيوش الدول الإسلامية.[3]

في حديث للباحث الجزائري **"محمد خوجة "** - خبير في الاستراتيجية العسكرية- والذي تطرّق فيه إلى دوافع رفع "الجزائر" للموازنة العسكرية، والتي ربطها بحرب "ليبيا "و"مالي"، وما كان لها من انعكاس على الأمن الجزائري، ومن جهة أخرى، شكّل الهجوم على منشأة" **تيغنتورين"** الخط الفاصل بين الموقف الجزائري المتحفّظ على أيّ تدخل عسكري أجنبي في المنطقة، وعليه فتأمين الجنوب الجزائري بمساحته الشّاسعة يتطلّب بناء منشآت ، وإعادة النّظر في السياسات الأمنية في المنطقة.[4]

ويرى **"جان بيار فيليو"** أنّ "الجزائر" والدول الأخرى المستهدَفة من الإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى، لا يمكنها مواجهة ذلك بمفردها من دون مساعدة دولية، وعليه فالمنظّمات الأمنية الإقليمية دورها مهم لرفع مستوى العمل الأمني المشترك ، والتّنسيق في المجال الاستخباراتي وتبادل

---

[1] مريم براهيمي، مرجع سابق، ص 147.

[2] Laurent-Touchrd, « Armée Algerienne , A Quoi va servir la Hausse du Budget de la Défense ? », **jeune Afrique**, 15/11/2013, 26/04/2015, (http://www-jeuneafrique.com/article/artjawef20131115162408/).

[3] خديجة بوريب، مرجع سابق، ص 38.

[4] "هاجس التهديدات الأمنية يدفع "الجزائر" إلى رفع موازنة الدفاع وزيادة مشترياتها من الأسلحة"، **القدس العربي**، 2013/12/4، تاريخ التصفح: 2015/03/24، متوفر على الموقع: (http://www-alquds.co.UK/?P=110451)

المعلومات، والاستفادة من التطوّر العسكري والقدرات العسكرية، لاسيما القدرات العسكرية لـ "الولايات المتّحدة الأمريكية" لكن من دون إقامة قواعد عسكرية.[1]

وقد نجحت "الدبلوماسية الجزائرية" في الكثير من المرّات في تمرير الرّؤى الخاصّة بمكافحة **"الإرهاب والجريمة المنظّمة"**، حتى ما تعلّق بأزمة "مالي" وانعكاساتها على المنطقة، حيث تميّزت الحركية الدبلوماسية الجزائرية بالتّركيز على إيجاد حل سلمي للأزمة وتفادي التدخل العسكري كخيار للتعاطي مع الأزمة، وعلى الرّغم من إجماع بعض الدول الإفريقية والقوى الكبرى على الخيار العسكري، إلّا أنّ الدبلوماسية الجزائرية لم تتراجع في التوصّل إلى تسوية سلمية رغم مصادقة "مجلس الأمن" على لائحة أممية تجيز التدخل العسكري بشروط ، و لم تتوان "الجزائر" عن تكثيف الجهود ودعوة دول السّاحل من أجل التصدّي لظاهرة الإرهاب، و التّحسيس بأهمية تجريم دفع الفدية.[2]

ومن هنا يرتبط الدّور الجزائري في "السّاحل الإفريقي "أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية، ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر.

ولا تشكّل التهديدات الأمنية، أو حتى التضخيم منها من قبل الدول الكبرى، لاسيما" الولايات المتّحدة الأمريكية والقضاء عليها، أهداف لهذه القوى بقدر ما هي مبرّرات لتدخل تلك القوى قصد حماية مصالحها. وما يشكّل تحدّيا للأهداف الغربية محاولات "الجزائر" مع دول الإقليم في احتواء تلك التهديدات، ويظهر ذلك في جانبين أو سببين رئيسين ألا وهما:

<u>السبب الأوّل</u>: في حال نجاح الجهود الجزائرية والإقليمية للحدّ من التهديدات الأمنية بالمنطقة أو التقليل منها، سيخلّف ذلك نوعا من الاستقرار بالمنطقة ، ممّا يفقد الأطراف الخارجية مبرّراتها في التّواجد بالمنطقة ، فدول السّاحل إذا ما وجدت في تعاونها مع "الجزائر" استقرارا للوضع الأمني، فإنّها لن تكون بحاجة للتعاون مع "الولايات المتّحدة الأمريكية" و"فرنسا"، خاصّة وأنّ هذه الدول متخوّفة من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، والذي من الممكن أن يتحوّل إلى تدخل عسكري كما حدث في "أفغانستان"، وازدياد تلك المخاوف بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا **(AFRICOM)**، وقد أصبح السّاحل الإفريقي مستهدفا من قبل "الولايات المتّحدة الأمريكية" التي طرحت عدة مشاريع أمنية.[3]

---

[1] مريم براهيمي، مرجع سابق، ص 144.
[2] خديجة بوريب، مرجع سابق، ص 40.
[3] محمد الأمين بن عائشة، "بوتفليقة مهندس ومنفذ السياسة الخارجية الجزائرية"، تاريخ التصفح : 2015/04/24، متوفر على الموقع : (http://www.maqalaty.com/296692html)

السبب الثاني : رفض "الجزائر" للتدخل الأجنبي في شؤونها الدّاخلية، بالإضافة إلى رفضها لإقامة قيادة أمريكية في "الجزائر"، ممّا دفعها نحو تعزيز وتفعيل نشاطاتها بالسّاحل، والتّنسيق مع دول المنطقة تفاديا لأي تدخل أجنبي، الذي قد يرتدّ عليها في ظلّ عدوى التهديدات الأمنية في السّاحل على الحدود الجنوبية الجزائرية.[1]

قد رفضت "الجزائر" في وقت سابق طلبا فرنسيا و بريطانيا يقضي باستغلال مجالها الجوي لرصد وضرب معاقل الجماعات الإرهابية ، التي اختطفت الرهائن الأوروبيين السّتة في" شمال مالي" و"النيجر".[2]

الفرع الثالث: التكيّف الدبلوماسي الجزائري مع المشاريع الإقليمية والدولية.

3-1/-"الجزائر" ومبادرة "مكافحة الإرهاب"

تلعب الجزائر دورا هامّا في عملية مكافحة الإرهاب التي أنشأتها "الولايات المتّحدة الأمريكية "في منطقة الساحل، فمنذ مبادرة **"عموم الساحل" (بان الساحل)** في العام **2002 م**، والتي تحوّلت إلى" الشّراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب " في العام **2005م**، إلى قيادة إفريقيا سنة **2007** ، التي تعرف بقيادة **(Africom)**، و"الولايات المتّحدة الأمريكية "تحاول إقناع "الجزائر" باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة، حيث كتب **"جون شاندلر"**[3]- عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائرية- قائلا **:"**يمكن القول إنّه جهاز الاستخبارات الأكثر فعّالية في العالم، عندما يتعلق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنّه على الأرجح الأكثر قسوة".[4]

ومن جهة أخرى، لا يمكن إنكار التخوّف والهاجس الأمني الجزائري من خطر امتداد الجماعات المسلّحة ، خاصّة بعد تدهور الأوضاع في "ليبيا" و"مالي"، وسيطرة هذه الجماعات على مخازن السّلاح اللّيبي، ويزداد هذا التخوف في ظلّ هشاشة النظم الأمنية لدول الجوار، منها "تونس"، في هذا السّياق كشف تسجيل صوتي للبغدادي- زعيم تنظيم "داعش"- عن إعلان "الجزائر" ولاية جديدة تابعة لتنظيم داعش، حيث أعلن بتاريخ: 2014/11/14م عن استراتيجية جديدة، قائلا: "إنّنا نبشركم - يخاطب أتباعه - بإعلان تمدّد الدولة الإسلامية إلى بلدان جديدة، إلى" الجزائر"، "ليبيا "و"مصر"، و"بلاد الحرمين " و"اليمن"، ونعلن قبول بيعة من بايعنا من إخواننا في تلك البلدان، وإلغاء أسماء الجماعات فيها، وإعلانها ولايات جديدة للدولة الإسلامية، وتعيين ولاة عليها".[5]

---

[1] المرجع نفسه .
[2] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 152.
[3] ضابط سابق في التجسس المضاد في وكالة الأمن القومي الأمريكي .
[4] محمد الأمين بن عائشة، "الأزمة في مالي : الطبيعة، أبعاد التدخل العسكري، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة"، مرجع سابق.
[5] قوي بوحنيه، "الجزائر والأزمات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات،2014/12/23 ، تاريخ التصفح : 2015/04/24، متوفر على الموقع: () http://Studies-Aljazeera.net/reports/2014/12/201412///01950627544.htm

الشّيء الثّابت عند الجزائريين أنّ "الجزائر" كانت أكثر الدول التي تمتلك الحجج الكافية لتبرير الحرب على الإرهاب. فقد كانت طوال تسعينات القرن الماضي منكفئة على نفسها تحارب ذلك ، مع انتقادات واسعة من قبل الدول الأوروبية و"الولايات المتّحدة الأمريكية" ، ولكنّ هجمات 11 سبتمبر فتحت الطريق أمام" الجزائر" نحو إقامة علاقات قامة علاقات استراتيجية مع "الولايات المتّحدة الأمريكية"، فالعزلة التي عاشتها "الجزائر" خلال حقبة التسعينيات، سمحت لها بإعادة ترتيب احتياجات الأمن والسياسة الخارجية، وبعد أحداث 11 سبتمبر فقد روّج للجزائر على أنّها شريك مهم في الحرب على الإرهاب.[1]

وبالعودة للمقاربة الأمريكية للأمن في إفريقيا عموما، وفي السّاحل خاصّة، فإنها لم تجد التأييد الكافي من قبل من قبل الدول الإفريقية، حيث لا تزال الإدارة الأمريكية تفكّر في إقامة قاعدة عسكرية في إفريقيا لاستكمال حلقات قياداتها في العالم، ومن جهتها "الجزائر" رفضت بوضوح استضافة قيادة الأركان الأمريكية **"أفريكوم"** ، رغم أنّها دولة محورية بالقارّة ولها دور كبير في الحرب على الإرهاب، مع ذلك أكّد وزير الخارجية الجزائري السّابق: **"محمد بجاوي"** رفض "الجزائر" للفكرة، قائلا: **"**إنّ تضحيات الجزائر من أجل الانعتاق من الاستعمار الفرنسي، لا يتوافق مع قبولها لإقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها**"**[2]. ولم تفلح الزيارات الرّسمية لكلّ من وزير الخارجية الأمريكي السابق **"كولن باول"**، ووزير الدّفاع السابق **" أردونالد رامسفيلد"**، و **"روبرت مويلر"** - مدير مكتب التحقيقات الأمريكية (FBI)- ووزيرة الخارجية السابقة **"كونداليزا رايس"** للجزائر في إقناع قياداتها السياسية بقبول ذلك.

لقد أصبح السّاحل مستهدَفا من قبل الطرف الأمريكي، حيث أطلقت "الولايات المتّحدة الأمريكية " برنامج " عموم أو بان السّاحل" الهادف إلى تعزيز الأمن على الحدود ، وزيادة القدرة على محاربة الإرهاب لدى أربع دول: **"مالي "و"التشاد" و"النيجر" و"موريتانيا"**، وتطوّر هذا المشروع إلى ما يعرف بـ **"مبادرة الشّراكة عبر الصحراء لمحاربة الإرهاب" "TSCTP"** أو ما يعرف بترانس الصحراء منذ عام 2005م، والذي يضمّ كل من **"الجزائر"، "بوركينافاسو"، "نيجيريا"، "السينغال"، "المغرب"، "تونس"** بميزانية تقدّر بحوالي **100 مليون دولار**، ولهذا المشروع جناح عسكري يعمل تحت مظلّة العمليّة المعروفة بـ : **"انديرينغ فريدوم"** الهادفة إلى مكافحة المنظّمات الإرهابية النّاشطة بالمنطقة.[3]

---

[1] محمد الأمين بن عائشة، "الأزمة في مالي: الطبيعة، وأبعاد التدخل العسكري، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة في مالي"، مرجع سابق.

[2] بوحنيه قوي، "الجزائر والأزمات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي" ، مرجع سابق.

[3] خديجة بوريب، مرجع سابق، ص 41.

وقد تعزّزت الشّراكة الأمنية الجزائرية- الأمريكية في العام **2010م** بالتّوقيع على اتّفاق "المساعدة الجمركية المتبادلة"، ومعاهدة "المساعدة القانونية المتبادلة"، وفي فيفري **2011** م شكّل الطرفان فريق اتّصال ثنائي بشأن مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني، وتعزّزت أهميّة "الجزائر" في مجال الأمن عبر مجموعة من الشراكات الدّفاعية مع دول أوروبية عدة، من بينها: **"بريطانيا" و "ألمانيا"**، مع ذلك لا تزال علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وخاصّة "فرنسا" مُتَحَفّظ فيها ، وترى "الجزائر" أنّ "فرنسا" و"المغرب" تشكّلان عقبة في سعيها إلى الهيمنة الإقليمية.[1]

وقد أشارت يومية "الخبر الجزائرية" الصّادرة بتاريخ **27 نوفمبر 2014م** ، إلى تلقّى "الجزائر" لطلب من "الولايات المتّحدة الأمريكية" حول تقديم تسهيلات للتّحالف الدولي المناهض لتنظيم "داعش" في "ليبيا"، وتتضمّن هذه التسهيلات المطلوبة من **"الجزائر" و" مصر" و"تونس"** السّماح بمرور طائرات حربية والنّزول الاضطراري للطّائرات الأمريكية في قواعد جوّية جزائرية، في إطار عملية عسكرية تتضمّن ضرب البنية التّحتية للجماعات السلفية الجهادية في "ليبيا"، بما فيها تنظيم "أنصار الشّريعة"، كما تدرس "الجزائر" طلبين أمريكيين، الأوّل متعلّق بالتدخل العسكري المحدود لقوات جزائرية ومصرية **في "**ليبيا " تحت المظلّة الأممية، أمّا الطلب الثاني فمرتبط بتقديم تسهيلات لبوارج أمريكية وغوّاصات تحمل صواريخ "كروز" ، وطائرات حربية من أجل تنفيذ غارات جوّية على أهداف إرهابية متمركزة بالأراضي اللّيبية.[2]

ووفقا للتّصور الأمريكي، فـ " الجزائر" تعتبر طرفا فاعلا لا غنى عنه في منطقة السّاحل، فالإدارة الأمريكية تؤيّد الدّور الإقليمي الجزائري بالمنطق، ولكن في الوقت نفسه هي غير واثقة من إدارة "الجزائر" لشؤون المنطقة ، إذ يصعب فهم تصوراتها وتطلّعاتها التي تختلف تبعا للقضية المطروحة، فأحيانا تكون مفيدة في عملية تبادل المعلومات والمراقبة، وأحيانا أخرى تتوجّه نحو حجب المعلومات حول نشاطات تنظيم القاعدة .[3]

في حين استهجن المسؤولون الجزائريّون القراءة الخاطئة السّائدة لدور "الجزائر" الإقليمي في منطقة السّاحل، حيث أنّها ساهمت ولا زالت تساهم في دعم تحقيق السّلم والأمن بالمنطقة، بالإضافة إلى أنّ "الجزائر" تستضيف أكثر من 30 ألف لاجئ، كما ضغطت على حركة" تحرير الأزواد" لإطلاق سراح العشرات من الجنود الماليين.[4]

---

[1] محمد الأمين بن عائشة، "الأزمة في مالي، الطبيعة، أبعاد التدخل العسكري، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة في مالي"، مرجع سابق.

[2] قوي بوحنيه ،"الجزائر والأزمات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سابق.

[3] محمد الأمين بن عائشة، "الأزمة في مالي: الطبيعة، وأبعاد التدخل العسكري.، و الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة.."، مرجع سابق.

[4] المرجع نفسه ..

2/3- <u>الجزائــر ومبــادرة دول الميدان</u>: "Les Payes du Champs"

إنّ أهم محور تركّز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أيّ تدخل أجنبي في منطقة" السّاحل الإفريقي"، خاصّة في "مالي"، فمنطقة الساحل تعرف تنافسا استراتيجيا عالميا بين" الولايات المتّحدة الأمريكية "و"فرنسا"، والذي من شأنه أن يَحول من دون ضمان الاستقرار في المنطقة بسبب الرّهانات الجيو- سياسية، أو ما يعرف بـ**"رهانات الموارد"**[1]، كما أنّ التدخل الأجنبي سيوسّع رقعة التهديدات الأمنية ويضاعف من الأزمة ممّا سيضفي الشّرعية على نشاط الجماعات المسلّحة.

فمنطقة "السّاحل الإفريقي" تشكّل الحزام الأمني الجنوبي للحدود الجزائرية، لما تشكّله من عمق جيو-استراتيجي وتهديد أمني لاستقرار الأمن الوطني للجزائر، نظرا لما تتميّز به من ظاهرة فشل الدول وهشاشة النظم الأمنية، مع اتّساع المساحة، ممّا يصعّب على دول المنطقة ضبط أمنها وتحقيق تماسك اجتماعي لتجسيد مشاريع تنموية ، ويقينا من "الجزائر" على أنّ التدخل الأجنبي سيوسّع رقعة التهديدات الأمنية ممّا سيغذّي الأزمات، ضف إلى ذلك تأتي أهمية التّنسيق الأمني بين الدول المعنية ، في إطار مشاريع وطنية وإقليمية تحاول من خلالها "الجزائر" قطع الطريق أمام التدخل الأجنبي، مرتكزة في تحرّكها على مبدأ "احترام سيادة دول الجوار" و"وحدتها الترابية"، والحوار المباشر.[2]

وانطلاقا ممّا سبق، فقد طرحت "الجزائر" مبادرة تتضمّن إنشاء جماعة أمنية مكوّنة من أربع دول من الجوار الصحراوي، والمجاورة لحدودها الجنوبية في مواجهة الإرهاب والتنظيمات الجهادية، حيث تعرف تلك المبادرة بمبادرة أو تجمّع **"دول الميدان"**، والذي يضمّ كل من" **الجزائر"، و"مالي"** ، **و "النيجر"، و"موريتانيا"**، حيث أفضت تدابير مذكّرة التّعاون وتنسيق النشاطات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة- الموقّعة بتمنراست في**2009/08/13م** بين الدول الأربع- إلى تكوين قيادة **"أركان الجيوش المشتركة"** لدول الميدان في تمنراست عام **2010م**[3]، ويمكن أن توسَّع هذه الجماعة لتشمل دول أخرى مثل**: التشاد، نيجيريا، بوركينافاسو،**[4] وقد أقرّت كل من **"الجزائر"، و"ليبيا "،و"مالي" ،و"النيجر"، و"موريتاني"** سنة **2009م** خطّة أمنية ترتكز على بناء قوّة عسكرية مشتركة مكوّنة من **25 ألف** جندي من الجيوش النظامية للدول الخمس، وقد دخلت الخطّة حيّز التنفيذ شهر سبتمبر**2009م** في إطار يحدّده الاتحاد الإفريقي على مستوى مجلس **"السلم والأمن الإفريقي"**، وقد جاءت هذه المبادرة بعد سلسلة من الاجتماعات العسكرية المطلوبة التي

---

[1] المرجع نفسه .

[2] محمدالأمين بن عائشة ، "الأزمة في مالي: الطبيعة، وأبعاد التدخل العسكري.، و الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة.."،مرجع سابق

[3] الحسين الشيخ علوي، مرجع سابق، ص 3.

[4] محمد الأمين بن عائشة، "الأزمة في مالي، الطبيعة، أبعاد التدخل العسكري الأجنبي، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية لأزمة مالي"، مرجع سابق.

عقدها ممثلوا "هيئات الأركان للجيوش" النظامية للدّول الخمس بالعاصمة الليبية " طرابلس"،[1] ووفق للتصور الجزائري، هذه القيادة العسكرية المشتركة **(CEMOC)** جاءت لتتوّج الجهود الإقليمية في مكافحة الإرهاب بالمنطقة ، بالتّعاون مع الميليشيا القبلية المنتشرة في الصحراء.

وكان الهدف من الخطّة الأمنية التي تضمّنتها المبادرة تسهيل حركة وعمل الجيوش النظامية لدول "السّاحل الإفريقي"، بما يمكّنها من مطاردة الإرهابيين وضرب معاقلهم وقطع مصادر تمويلهم، مع السّماح بمطاردة الجماعات المسلّحة من قبل الدول الخمس **"الجزائر و موريتانيا وليبيا ومالي والنيجر"** داخل حدودها وإقليمها، بعد إبلاغها والاتّفاق على التعاون العسكري بين القوى النظامية ومقاتلي القبائل، مع التزام "الطوارق "الحياد عند المواجهة بين القوّات العسكرية المالية وتنظيم القاعدة[2] ، وفي المقابل قد اعترفت كل من الدول الثلاث" مالي"، و"النيجر"، و"موريتانيا" بمحدودية قدراتها العسكرية، وطالبت "الجزائر" بتمويل وقيادة عمليات التمشيط العسكري ضدّ التنظيمات الإرهابية، حيث لا تنفق الدول الثلاث مجتمعة أكثر من **"350 مليون دولار"** في تلك العمليات، وعليه فالعجز في التسليح يعدّ أهمّ أسباب تأخّر عمليات التمشيط، مع صعوبة التضاريس.[3] وإلى جانب قيادة الأركان المشتركة للعمليّات، تمّ إنشاء مركز" **استعلامات مشترك"** مقرّه "الجزائر العاصمة"،[4] بالإضافة إلى إنشاء **"المركز الإفريقي للدّراسات والبحث** "حول الإرهاب، والذي تحوّل إلى مركز استخباراتي حول المجموعات الجهادية في دول السّاحل، بالإضافة إلى وحدة **"الرّبط والدّمج"** التي تضمّ مصالح استخبارات الدّول الأربعة **"الجزائر"، و "موريتانيا"، و "مالي"، و"النيجر"**، مهمّتها إعداد تقارير دورية عن نشاط الجماعات المسلّحة، واقتراح إجراءات ميدانية لمواجهتهم.[5]

وقد رضيت كل من "موريتانيا"، و"مالي"، و"النيجر" بالزّعامة الجزائرية للتجمّع على أمل تدفّق الاستثمارات الجزائرية إلى تلك البلدان، التي تعاني اقتصاداتها من اختلالات بنيوية، حيث وعدت "الجزائر" بضخّ استثمارات في قطاعات مختلفة بـ"موريتانيا" تتجاوز قيمتها حوالي **37 مليار دولار**، منها **20 مليار دولار** لقطاع الحديد والصلب، و**11 مليار دولار** في قطاع الصّيد البحري، إلّا أنّ

---

[1] أكّد مفوض السّلم والأمن الإفريقي بالاتحاد الإفريقي على وجود دعم مادي وتكنولوجي من طرف المجموعة الدولية لدول الساحل في مواجهة تنظيم القاعدة، مؤكّدا أنّ قمّة "سرت" في جويلية 2009م تمثّل بداية الإجراءات العملية لتنفيذ الخطّة، للمزيد أنظر عاطف قدادرة ، "مكافحة الإرهاب في الساحل ليست عسكرية صرفة، ولولا الجزائر لما تحركت المجموعة الدولية"، الجزائر ، **يومية الخبر**، الملف السياسي، تاريخ : 2009/07/27، ص 2.

[2] قوي بوحنيه ،"الجزائر والأزمات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سابق.

[3] أحمد ناصر، "ثلاث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسلاح، اجتماع عال في تمنراست استعداد لهجوم كاسح على قاعدة الصحراء، **يومية الخبر**، 13 أوت 2009، ص 2.

[4] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 88.

[5] الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص 4.

مجريات الأمور كانت مخيّبة، حيث تقلّصت الاستثمارات الجزائرية بـ "موريتانيا"، كان أهمّها سحب استثمارات شركة "سوناطراك" النفطية من "موريتانيا "في جويلية 2010.[1]

وبعد مرور 4 سنوات من مبادرة الميدان، إلى غاية2013 م، فلم تتجاوز الاستثمارات الجزائرية بـ" موريتانيا "مبلغ **41 مليون دولار.**[2] كما وعدت "الجزائر" أيضا بالاستثمار في شمال" مالي" و"النيجر"، وفتح مناطق حرّة في المدن الحدودية للتجارة البينية، بالإضافة إلى إنشاء طريق يربط مدن الجنوب الجزائري ب"النيجر" و"مالي" و"نيجيريا"، خاصّة في ظل الاهتمام الجزائري بيورانيوم "النيجر".

من الناحية التقنية، اتّخذت وزارة الدّفاع الجزائرية عدّة إجراءات لمكافحة الجريمة المنظّمة ،عن طريق الشّروع في تسييج الحدود الجنوبية بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى، بالإضافة إلى ضبط الحدود التونسية- الجزائرية بأكثر من 80 نقطة مراقبة، و في ماي 2013م تمّ نشر 60 ألف جندي في حدودها المشتركة مع دول" السّاحل الإفريقي"، ولقطع مصادر التّمويل للجماعات الجهادية، قرّرت وزارة الدّاخلية حظر 50 نوع من السّلع ومنع توريدها لـ "ليبيا"، وبالتّالي منع وصولها إلى الجماعات المسلّحة بما في ذلك قطع الغيار، الأدوية، وسائل الاتّصال، الآلات الإلكترونية، وغيرها من التجهيزات التي يمكن للجماعات السّلفية الجهادية استغلالها في أعمال عدوانية.[3]

وقد واجهت هذه المبادرة عدّة عقبات، أهمّها العلاقات التي تربط **"مالي" و"موريتانيا" و"النيجر"** بـ **"فرنسا"** والتّعامل المزدوج لهذه الدول الأعضاء في" لجنة أركان العمليات المشركة" تشكّل عائقا أساسيا في اتّخاذ قرارات أكثر فعّالية ، بالإضافة إلى تدخل دول "غرب إفريقيا" **(الإكواس)** وقربها من "فرنسا"، وموقفها السّاعي للحرب.[4] كما أن هيمنة "الجزائر" على تجمّع "دول الميدان" واستفرادها بالقرار وتهميش بقية الأعضاء، كان له الدور الأبرز في إضعاف هذا التجمّع.

على الرّغم من كون صانعي القرار في "الجزائر" لا يرفضون مبدأ التعاون الإقليمي الموسّع، إلّا أنّ "الجزائر" تنظر بريبة لمحاولة بعض الأطراف ضمّ "المغرب" للجنة أركان العمليّات المشتركة أو المنظّمات الإقليمية الأخرى، فالاعتراف بـ "المغرب" على أنّها دولة من منطقة السّاحل، فإنّ ذلك يشكّل اعترافا بسيادة "المغرب على" الصحراء الغربية"، علاوة على الصّراع القائم بين "المغرب

---

[1] قوي بوحنيه ،"الجزائر والأزمات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي "، مرجع سابق .
[2] الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص 5.
[3] قوي بوحنيه ، ،"الجزائر والأزمات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي " ، مرجع سابق.
[4] يحي زبير، "الجزائر والوضع المعقّد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، تقارير ، .مركز الجزيرة للدّراسات ، 2012/11/28 ، ص 5 ، تاريخ التصفح : 2015/04/24 ، متوفر على الموقع : (http://Studies.Aljazeera.net)

و"الجزائر" حول الزّعامة الإقليمية ، وعلاقاتهما المتوتّرة على أكثر من صعيد، وعلى رأسها قضية" الصحراء الغربية".[1]

وقد حاولت "الجزائر" وبشتى الطّرق عزل "المغرب" إفريقيا، وإبعاده عن أي إسهام في مجال محاربة الإرهاب في منطقة السّاحل، وقد نجحت "الجزائر" في تقزيم الدّور المغربي إفريقيا، عبر إقحام "جبهة البوليساريو" في هياكل و مؤسّسات الإتحاد الإفريقي، وما ساعد أيضا في إقصاء "المغرب "علاقة "الجزائر" المميّزة مع النظام اللّيبي السابق ، وقد شهد عامي **2012م** و **2013م** نشاطا دبلوماسيا حادّا بين الدّولتين، ممّا أفضى إلى إحياء تجمّع "السّاحل والصحراء"، وتنامي الدّور المغربي في إفريقيا على حساب تقلّص وتراجع الدور الجزائري.[2]

المطلب الثالث: المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة مالي:

الفرع الأول: المرتكزات الأساسية للدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة مالي:

يرى الكثير من المتتبّعين أنّ الدبلوماسية الجزائرية تسعى لإيجاد حل سلمي لأزمة "مالي" ،بعيدا عن الخيار العسكري الذي تدعو إليه مجموعة" الإكواس" بإيعاز من أطراف دولية معيّنة على رأسها "فرنسا".

ويقوم الحل الدبلوماسي على ثلاثة محاور أساسية، يتقدّمها الحل السّلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي. فالجزائر ترى أنّ أيّ تدخل دولي غير مدروس سيشكّل تهديدا لأمنها واستقرارها ، وهذا ما أكّده رئيس الوزراء الجزائري السّابق **"أحمد أويحي"** في حواره مع جريدة (Le monde) الفرنسية، عندما قال: "إنّ أيّ تدخل أجنبي في "مالي" سيمثّل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر، ولن تقبل الجزائر أيّ مساس بالوحدة الترابية لمالي".[3]

وفي السّياق نفسه، توجّه الوزيرالمنتدب المكلّف بالشّؤون المغاربية والإفريقية - عبد القادر مساهل - بالقول إلى أنّ: **"**الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض**".**[4]

وعليه فأهم محور تركّز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أيّ تدخل أجنبي في شمال" مالي"، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلّي بين دول المنطقة فقط، ومن تمّ تجنب أي تدخل أجنبي الذي من شأنه توسيع رقعة التهديدات الأمنية ومضاعفة الأزمة[5] ، وقد أشار وزير الخارجية الجزائري السّابق **"مراد مدلسي"** - في اجتماع وزراء خارجية دول المغرب العربي – إلى ضرورة وضع "مقاربة مشتركة" لمواجهة كل التهديدات التي لا تتعلّق بدولة دون أخرى.

---

[1] يحي زبير، مرجع سابق، ص 5.

[2] الحسين الشيخ العلوي مرجع سابق، ص5

[3] محمد دخوش، مرجع سابق.

[4] عربي بومدين، "أزمة شمالي مالي والمقاربة الجزائرية"، مرجع سابق.

[5] محمد الأمين بن عائشة، "الأزمة في مالي، الطبيعة، أبعاد التدخل العسكري، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية لأزمة مالي"، مرجع سابق.

وقد جاء الاستنفار الدبلوماسي الجزائري في الجولات التي قادها الوزير المنتدب المكلّف بالشّؤون المغاربية والإفريقية "عبد القادر مساهل"، والتي جاءت معبّرة عن تخوّف "الجزائر" من خروج الأزمة في "مالي" عن السيطرة، وتحوّل "مالي" إلى ساحة "جهاد" ، ممّا يؤثّر على أمن المنطقة ، خاصّة إذا لم تفرّق الضربات العسكرية بين الجماعات الإرهابية والحركة "الأزوادية "المطالبة بحقوقها الوطنية.[1]

إنّ خصوصية "الجزائر" في اضطلاعها بتجربة مكافحة الإرهاب، ويقينها بأنّ التدخل الدولي إنّما يغذّي الأزمات ولا يجد لها حلا، جعل التحرّك الجزائري محكوم بمبدأ" احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية"، وبمبدأ "الحوار المباشر" مع جميع الأطراف.[2]

إنّ رفض النظام الجزائري للتدخل العسكري يعود لعدد من العوامل، بدءا من مبدأ "عدم التدخل" وإمكانية امتداد التّهديد الإرهابي إلى أراضيها، ف "الجزائر" بتدخلها في "مالي" قد يورّط البلاد في دوّامة أمنية، وقد يتورّط بذلك الجيش الجزائري في حرب ضدّ جماعات متمرّدة لها أصول في "الجزائر"، ممّا سيثير "طوارق" الجزائر، وتوجّههم لمساعدة" طوارق مالي" بحكم الانتماء القبلي والعرقي، ممّا قد يدخل "الجزائر" في حرب أهلية ومأزق أمني هوياتي ، كما أنّ دخول "الجزائر" في حرب قد يستنزف احتياطات الصّرف الجزائرية، لأنّ الحرب تكلّف، وقد تستمر لسنوات.[3]

إنّ المقاربة الجزائرية منذ بداية الأزمة في " مالي" تعتمد على ضمان حل سياسي سلمي يرتكز على تصور دبلوماسي مرهون بمجموعة شروط، أوّل شرط مرتبط بالماليين كونهم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم، على أن يكونوا المبادرين الأوائل في البحث عن تلك الحلول، مع وجود مساعدة ودعم لإمكانياتهم الوطنية. أمّا الشرط الثاني فمرتبط باتّفاق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على أجندة واحدة، ومسار واحد لجهودهم، مع الأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين، وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول "غرب إفريقيا"، وكذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي "الجزائر، النيجر، موريتانيا"[4]، حيث سعت المقاربة الجزائرية منذ البداية على تحقيق إجماع على المقاربة عن طريق تكثيف المشاورات على الصعيد الدولي و على المستوى الإقليمي مع دول السّاحل، وظهر ذلك من خلال الاستنفار الدبلوماسي الجزائري الذي قاده الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية والمغاربية الجزائري "عبد القادر مساهل"، سواء على هامش الاجتماع

---

[1] أنس. ح، "الأزمة المالية تضع الدبلوماسية الجزائرية في حالة طوارئ: فرنسا تجهز قرار التدخل العسكري لعرضه على مجلس الأمن"، تاريخ التصفح : 25 /2015/04، متوفر على الموقع: (http://www.elbilad.net/archives/7328)

[2] محمد الأمين بن عائشة،"الأزمة في مالي، الطبيعة، أبعاد التدخل العسكري، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية لأزمة مالي" ، مرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه .

الذي تمّ تنظيمه حول "مالي ودول السّاحل" من قبل الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، والذي أكّد من خلاله على ضرورة الحل السلمي للأزمة دون التدخل العسكري.

وفي هذا السياق، أكّد مصدر دبلوماسي جزائري رفيع المستوى على أنّ "الجزائر رفضت التدخل العسكري على الأراضي المالية، تبعا لطلب من الرئيس المالي"[1].

والمتتبّع للوضع في المنطقة يلاحظ أنّ "الجزائر" كقوة عسكرية إقليمية مهمّة بالمنطقة، ترفض بأيّ شكل من الأشكال أيّ عمل عسكري خارج حدودها، كما تعترض على أيّ صيغة للتعاون مع أطراف أخرى خارج "دول الميدان"، والتي قد يكون من انعكاساتها المباشرة نشر قوّات أجنبية، ممّا سيرغم الجماعات الإرهابية على العودة إلى الداخل الجزائري.[2]

ويقينا من الجانب الجزائري على أنّ التدخل الأجنبي من شأنه أن يغذّي الأزمات ولا يجد لها حلا، لذلك يظهر التحرّك الجزائري محكوما باحترام مبدأ سيادة دول الجوار ووحدتها الترابية .

ومن هنا يظهر انتهاج "الجزائر" لمسار سياسي في حل الأزمة بمالي عبر عقد لقاءات واحتضانها ، قصد دراسة طرق التكفّل بمطالب الأطراف المتنازعة ، مع تقريب وجهات النظر بينها لا سيما بين "حركة أنصار الدين" و "حركة تحرير الأزواد"، فبعد توقيع اتفاق ديسمبر 2012م، هذا الاتفاق الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية اللّبنة الأساسية باتّجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع السّلطات في "باماكو"، على اعتبار أنّه ساهم في تحقيق مجموعة أهداف كانت مرجوّة في مقدّمتها عزل تنظيم "القاعدة في المغرب الإسلامي" و "حركة التّوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا.[3]

وهنا يظهر تركيز المقاربة الدبلوماسية الجزائرية على إقناع الأطراف المتنازعة -"حركة تحرير الأزواد"،و"حركة أنصار الدين" - على الدّخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة "باماكو" ، في إطار اعتراف هذه التنظيمات بشرعية الدولة المالية، مقابل اعتراف سلطة "باماكو" وسعيها نحو إيجاد حلول سياسية واجتماعية للطوارق.[4]

ومن شأن هذا التحرّك الدبلوماسي الجزائري أن يمنع أيّ تدخل أجنبي الذي من شأنه تهديد أمن واستقرار "الجزائر"، خاصّة وأنّ منطقة جنوب الصحراء المتاخمة للحدود الجنوبية الجزائرية تعاني الهشاشة الأمنية والانكشاف، مع تنامي ظاهرة تهريب الأسلحة وتفاقم مشكل "الطوارق"، وما خلّفه من تنامي ظاهرة الهجرة للّاجئين الماليين والنيجيريين اتجاه جنوب الجزائر، لاسيما وأنّ عنصر

---

[1] محمد دخوش، مرجع سابق .

[2] عبد الله مما دو باه: "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"، مركز الجزيرة للدراسات ،أوت 2012، تاريخ التصفح 2015/03/:18، متوفرعلى الموقع: (http://www.Studies-Aljazeera.net).

[3] محمد الأمين بن عائشة ،"الأزمة في مالي: الطبيعة، وأبعاد التدخل العسكري.، و الهندسة الدبلوماسية الجزائرية للأزمة.."، مرجع سابق.

[4] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "أزمة شمال مالي ... والاحتمالات المفتوحة"، مرجع سابق.ص4 .

"الطوارق" يشكّل أحد العناصر المكوّنة للمجتمع الجزائري، والذي من شأنه أن يؤثّر في استقرار "الجزائر"[1] ، والذي من شأنه إدخالها في دوّامة حرب أهلية ومأزق أمني.

وفق المنظور الأمني الجزائري، الحرب في "مالي" هي حرب خارج حدود "الجزائر"، ومن غير الممكن توريط الجيش الجزائري فيها، فتدخل "الجزائر" لمحاربة "الطوارق" بمالي، سيستدعي ذلك تدخل "طوارق" الجزائر من أجل مساعدة "طوارق" مالي بحكم الانتماء القبلي والعرقي، ممّا سيدخل "الجزائر" في حرب أهلية ، كما أنّه من شأن هذه الحرب أن [illegible]

هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي محاولة لإلهاء "الجزائر"، لإتاحة الفرصة للمغرب للسيطرة على الصحراء الغربية[2].

وفي سبيل حل والحد من انعكاسات الأزمة في "مالي"، تتّجه الدبلوماسية الجزائرية نحو انتهاج نهج أمني يتمحور حول منع تسرّب وتسلّل الجماعات المسلّحة الجهادية نحو التّراب الجزائري بفعل العملية العسكرية "شمال مالي". فالدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في "مالي" على رهانات أمنية كبيرة انطلاقا من ملف "الطوارق" الحسّاس، مع ما يشكّله الشّريط الحدودي مع دول منطقة السّاحل من مصدر قلق للسّلطات الجزائرية، خاصّة إذا ما انفجر الوضع بفعل التدخل العسكري الأجنبي "شمال مالي"، مع تواجد الجماعات المسلّحة، والتي ستلجأ إلى تجّار المخدّرات والسّلاح لتمويل وتأمين عملياتها الإرهابية ، وهذا لا يعني خروج التصوّر الجزائري في حلّ "أزمة مالي" عن الحلول الدبلوماسية السياسية، وإنّما قد دعت "الجزائر" إلى اتّفاق الأطراف المعنية بالنّزاع على أجندة أمنية واحدة تأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين، ومراعاة الصّالح الأمني الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي (الجزائر، النيجر، موريتانيا) ، مع ضرورة الإشراف والتّنسيق على مستوى" الاتّحاد الإفريقي" فيما يتعلق بموضوع الحفاظ على السّلم والأمن الإفريقيين، مع ضرورة الدّعم الأممي على مستوى هيئة الأمم المتّحدة.[3]

وقد أكّدت "الجزائر" في مقاربتها الأمنية لحل أزمة" مالي" على ضرورة التوصّل إلى حل سياسي تفاوضي في أقرب الآجال الممكنة، تفاديا لأيّ انزلاق يجرّ معه الأطراف، والتي تنبذ أيّ شكل من أشكال الإرهاب والجريمة المنظّمة، وترفض المساس بالسّلامة الترابية لمالي، وفي هذا الصّدد عبّر الوزير السابق – المكلّف بالشؤون المغاربية والإفريقية "عبد القادر مساهل" - بشكل صريح على أنّ" الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض"[4]، ومن هنا تركّز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع الأطراف المتنازعة والفاعلة في الأزمة، مع التّنسيق الأمني المحلّي بين

---

[1] محمد الأمين بن عائشة، "الأزمة في مالي، الطبيعة، أبعاد التدخل العسكري، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية لأزمة مالي" ، مرجع سابق.

[2] محمد الأمين بن عائشة، "الأزمة في مالي، الطبيعة، أبعاد التدخل العسكري، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية لأزمة مالي"، مرجع سابق .

[3] المرجع نفسه .

[4] المرجع نفسه.

الدّول المعنية دون غيرها، وتجنّب أيّ وجود أجنبي، والذي من شأنه توسيع رقعة التهديدات الأمنية ممّا سيضفي الشّرعية على العمليّات المسلّحة بالمنطقة.

ومن هنا فـ"الجزائر" كقوة إقليمية عسكرية ترفض بشكل قاطع أيّ عمل عسكري خارج حدودها، كما تعترض على كل صيغة عمل عسكرية مع أطراف أجنبية، باستثناء دول الميدان، لما لذلك من أثر مباشر في مقدّمته نشر قوّات أجنبية بالمنطقة.[1]

ومن هنا كان قد أعرب وزير الخارجية الجزائري السّابق "مراد مدلسي" في اجتماع لوزراء الخارجية لدول "المغرب العربي"عن خطورة النّشاطات الإرهابية ومدى تهديدها لدول" المغرب العربي"، وشدّد على ضرورة وضع مقاربة مغاربية مشتركة.[2]

وبخصوص الأزمة التي شهدتها "مالي"، بعد الإطاحة بنظام "القذافي"، وما مثّل ذلك من خطورة على المستوى الإقليمي والدولي، حيث أكّد **"جون بينغ"** « **Jhon Being** »- رئيس المفوّضية الإفريقية – في قوله: "على أنّ أزمة" مالي "الرّاهنة من أخطر الأزمات التي تواجهها القارّة السمراء، وإنّ استمرارها يشكّل خطرا حقيقيا على ديمومة الدولة المالية والاستقرار والأمن الإقليميين ، وكان من المنطقي أن تكون "الجزائر" قبلة الماليين الأولى لمساعدتهم على حلّ نزاعاتهم الدّاخلية"[3]، ومن ذلك اتّجهت المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة المالية نحو إيجاد حل بعيد عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة ا"لإكواس" بدعم من أطراف دولية معينة على رأسها "فرنسا"، وفي إطار مكافحة "الجزائر" للإرهاب ، تشكّل "الجزائر" عنصرا مهمّا في عمليات مكافحة الإرهاب التي أنشأتها "الولايات المتّحدة الأمريكية" في منطقة السّاحل، انطلاقا من مبادرة "عموم السّاحل" وصولا إلى "الشّراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب " لعام 2005 ، وقد ركّزت "الولايات المتّحدة الأمريكية" على إقناع "الجزائر" باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة، خاصّة بعد أحداث 11 سبتمبر والتي على إثرها تحوّلت "الجزائر" إلى شريك مهم في الحرب على الإرهاب ، وقد تعزّزت الشّراكة الأمنية بين "الولايات المتّحدة الأمريكية" و"الجزائر" في عام 2010م ، بعد التّوقيع على اتّفاق" المساعدة الجمركية المتبادلة" ومعاهدة "المساعدة القانونية المتبادلة".[4]

ولتعزيز أهميّة "الجزائر" في التّسوية الأمنية، اتّجهت هذه الأخيرة نحو عقد مجموعة شراكات أمنية مع عدّة دول أوروبية، بما فيها "بريطانيا "و"ألمانيا"، في حين ظلّت "فرنسا "أكبر عقبة تقف أمام سعي "الجزائر" نحو الهيمنة الإقليمية، خاصّة في ظلّ تجاذب المصالح بين القوى الكبرى ، مع ما يشهده العالم من توجّهات إستراتيجية جديدة في سبيل السيطرة على مناطق النفود والثروة في

---

[1] محمد دخوش، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه .

[3] المرجع نفسه.

[4] محمد الأمين بن عائشة ، "الأزمة في مالي، الطبيعة، أبعاد التدخل العسكري، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية لأزمة مالي" ، مرجع سابق

إطار سياسة "جيو بوليتكية براغماتية"، وهنا تصطدم الرؤى بين الأطراف الإقليمية والدولية على اعتبار أنّ "السّاحل الإفريقي" هو العمق الاستراتيجي للجزائر وتأثرها بمختلف التهديدات والأزمات التي تشهدها المنطقة ، هذا ما دفع "الجزائر" نحو إنشاء جماعة أمنية إقليمية في إطار ما يعرف بتجمّع "دول الميدان" الذي يقع مقرّه داخل التراب الجزائري ، و الذي يشرف على العمليّات العسكرية بالمنطقة ، وعلى الرغم من الجهود الأمنية المبذولة من طرف "الجزائر" في سعيها نحو استتباب الأمن بالمنطقة ، والاعتراف بها كقوة إقليمية قائدة إلّا أنّه غالبا ما يساورها القلق من الانزلاق في المستنقع الصحراوي ،و بالتّالي عدم القيام بدور أكثر نشاط في "مالي" يتجاوز الجهود الدبلوماسية.[1]

وعموما فقد نالت الدبلوماسية الجزائرية نصيبها في الفشل، بعد فشلها في منع استصدار قرار من" مجلس الأمن الدولي" يجيز التدخل العسكري الأجنبي في "مالي". فالمقاربة الجزائرية لحل أزمة "مالي" تقوم على مبدأ "عدم التدخل في الشّؤون الداخلية للدول"، في إطار تشجيع الحل السياسي بدلا من الحل العسكري انطلاقا من فرضية مفادها كلّما زاد التدخل الأجنبي (الأمريكي، والفرنسي) في أزمة "مالي"، كلّما قلّ دور الدبلوماسية الجزائرية وزاد تهميشها ، وعليه حتى بعد استصدار قرار التدخل، إلّا أنّ "الجزائر" ظلّت ملتزمة بموقفها الرّافض للتدخل ، حيث لم تفلح الضّغوط الفرنسية المتواصلة، والتي كانت آخرها زيارة وزير الخارجية الفرنسي**"لوران فابيس"**، والذي حاول خلالها اقناع "الجزائر" على مراجعة موقفها من العمل العسكري لتحرير شمال "مالي" وتطهيره من العناصر الجهادية ، في حين أنّه كانت "الجزائر قد اتّجهت في وقت سابق من العام 2012م إلى ربط اتّصالات مباشرة مع جماعتي "أنصار الدّين" و "التّوحيد والجهاد"، في مسعى لمهادنتها من أجل الحصول على تحرير دبلوماسيها الثلاثة المختطفين شهر أفريل من العام 2012م .

وقد ظهر الاستنفار الدبلوماسي الجزائري من خلال الجولات المتعدّدة التي قام بها الوزير المنتدب المكلّف بالشّؤون المغاربية والإفريقية السّابق "عبد القادر مساهل" لدول الجوار والدّول الكبرى، سعيا من "الجزائر" لتجنّب خروج أزمة "مالي" عن السّيطرة، خاصّة مع إصرار الفرنسيين على ضرورة التدخل العسكري لإنهاء سيطرة الحركات المسلّحة على شمال" مالي"، الأمر الذي ترفضه "الجزائر" كونه قد يحوّل "مالي" إلى ساحة جهاد، ممّا يؤثّر على أمن دول الجوار الإقليمي ، وعلى رأسها "الجزائر"،[2] ومن هنا يلاحظ إصرار "الجزائر" على التّسوية السلمية رغم مصادقة "مجلس الأمن "على اللّائحة التي تجيز التدخل العسكري، والذي انتهى بالتدخل العسكري الفرنسي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، على الرّغم من اغتيال الدّبلوماسي الجزائري "الطاهر التواتي" على يد عناصر من حركة "التّوحيد والجهاد" لغرب إفريقيا ، إلّا أنّ الدبلوماسية الجزائرية لم تتوان عن

---

[1] محمد الأمين بن عائشة ، "الأزمة في مالي، الطبيعة، أبعاد التدخل العسكري، الهندسة الدبلوماسية الجزائرية لأزمة مالي" ، مرجع سابق

[2] عربي بومدين، مرجع سابق.

الدّعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول السّاحل للتصدّي لظاهرة الإرهاب بما في ذلك تجريم دفع الفدية، خاصّة وأنّ "الجزائر" قد خاضت في وقت سابق معركة دبلوماسية قد تكلّلت بموافقة أممية تدين وتجرّم تقديم الفدية للخاطفين، على اعتبار أنّ أموال الفدية تشكّل أهم وأبرز المصادر المموّلة للعمليات الإرهابية، كما تعمل" الجزائر" على اللّعب دون المنسّق الإقليمي لمنطقة السّاحل والصحراء في مواجهة التحدّي ومكافحة تنظيم القاعدة ، وقد استطاعت "الجزائر" أيضا عبر مؤسّسات" الاتحاد الإفريقي" تقديم مشروع قانون نموذجي إفريقي لمكافحة الإرهاب، يتضمّن توحيد التّشريعات في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة والعابرة للحدود[1]، ولم يمنع تمسّك "الجزائر" بالتّسوية الدبلوماسية لأزمة "مالي "من أن تتّجه في تسويتها للأزمة نحو تشكيل قوّة قوامها "40 ألف جندي"، والتّنسيق مع دول المنطقة والقوى الكبرى لمطاردة الجماعات ذات الصّلة بتنظيم القاعدة في المناطق المالية، وقد ذكرت وسائل الإعلام الجزائرية أنّ مطاردة الجماعات الإرهابية ستتم في إطار قيادة هيئة الأركان لدول الميدان ، وستتم في المناطق الصحراوية المفتوحة ولكن بعد إبلاغ الدولة التي تقع المطاردة على أراضيها، بشرط عدم وجود قوّات نظامية جاهزة لاعتراضها. وبهذا تكون "الجزائر" قد انحرفت عن سياستها التقليدية في مجال مكافحة الإرهاب، القائمة على تكفّل كل دولة بشؤونها الأمنية.[2]

وقد جاء هذا التغيير في الموقف الجزائري حسب ما أوضحه وزير الاتّصال والسّفير السابق في إسبانيا "عبد العزيز رحالي" ، والمتمثّل في إدراك "الجزائر" بعدم صمود موقفها أمام انحياز" الولايات المتّحدة الأمريكية"، و"فرنسا"، و"روسيا"، و"الصّين "للحل العسكري، ممّا حتّم عليها مراجعة موقفها، فهي لا تملك من النفوذ والأدوات ما يمكّنها من الدّفاع عن موقفها ، كما أنّ ممانعة "الجزائر" للحل العسكري أصبح بدون جدوى بعدما طالبت حكومة" مالي" الأمم المتّحدة باستصدار قرار يجيز استعمال القوّة ضدّ الجماعات الإسلامية المسلّحة.[3]

---

[1] محمد الأمين بن عائشة، ، "الأزمة في مالي، الطبيعة، أبعاد التدخل العسكري، الهندسة الدبلوماسيه الجزائريه لازمه مالي" ، مرجع سابق

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه .

الفرع الثـــاني :مسار تطور الوساطة الجزائرية في تسوية النّزاع بمالي ، ومشكل "الطوارق"

حفاظا على الأمن الوطني وعملا بمبدأ حسن الجوار، اتّجهت الدبلوماسية الجزائرية نحو لعب دور الوسيط لتسوية عدد من النّزاعات في القارّة الإفريقية التي تشكّل العمق الاستراتيجي للجزائر، وقد شكّلت أزمة "مالي" أحد أهم المعضلات الأمنية بالمنطقة، بالإضافة إلى دور "الجزائر" في حل مشكل "الطوارق".

وتعتبر منطقة انتشار قبائل "الطوارق" من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما أنّ أزمة "الطوارق" تعتبر أهم وأعقد وأقدم التحدّيات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، وتعتبر من بين أهم الشواغل الأمنية لدى السّاسة الجزائريين، خاصّة مع البدايات الأولى لتمرّد "الطّوارق" على السّلطات المركزية في كل من "مالي "و"النيجر"، والذي من شأنه أن يؤثّر على الأمن الداخلي الجزائري، خاصّة إذا علمنا أنّ "الطوارق" يمثّلون أحد مكوّنات المجتمع الجزائري والمنتشرين بصفة أساسية في الجنوب الجزائري، وهذا يعني أنّ أيّ إثارة للطّوارق المنتشرين عبر "الصحراء الكبرى" ومنطقة "السّاحل الإفريقي" من شأنه أن يثير ويحرّض "طوارق الجزائر"، ومن هنا ليس من الغرابة اعتبار أنّ الأمن الجزائري ممتد ومرتبط بأمن الدّول في المنطقة الصحراوية، وهذا ما يفسّر النّشاط الدبلوماسي الجزائري المكثّف في احتواء نزاعات المنطقة ، خصوصا نزاع" الطّوارق" منذ السنوات الأولى لاندلاعه.

وتعدّ أزمة "الطوارق" موروثا استعماريا، يرجع تاريخه إلى خمسينات و ستّينيات القرن الماضي ، وبالضبط مع استقلال كل من" ليبيا "، و"النيجر" ، و"مالي" ، و"بوركينافاسو"، و"الجزائر" ، عندما وجدت قبائل "الطوارق" المتواجدة بالصحراء الكبرى نفسها مشتّتة بين هذه الدّول ذات السّيادة، والتي اتّفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار"، المنصوص عليه في ميثاق "منظّمة الوحدة الإفريقية "(سابقا) سنة 1963م، فالتّقسيم الاستعماري للحدود لم يراع الحدود "الأنثروبولوجية"، "العرقية والدّينية" للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية، وقد انقسم "الطوارق" ما بين المطالبين بالاستقلال وتكوين دولة "الطوارق في الصحراء الكبرى"، وبين المؤيّدين للوضع السّائد ، مع حرّية التنقل والحركة والحكم والإدارة الذاتية[1]. واستنادا للفكرة الفرنسية القديمة المتعلّقة بمشروع "المنطقة المشتركة "للمناطق الصّحراوية، وبتحريض من بعض الأنظمة كالنّظام اللّيبي ، أخذت تتّسم علاقات "الطوارق" مع الأنظمة المتعاقبة على الدّول التي يتواجدون فيها بالتوتّر، لاسيما في دولتي "مالي" و"النيجر" اللّتان مارستا التّهميش والقمع ضدّ سكّان كل منهما خلال ثمانينات القرن الماضي، ممّا أجبر "الطوارق "على الهجرة إلى "الجزائر" و"ليبيا"، وعلى حمل السّلاح ضدّ الحكومات المركزية المتعاقبة على

---

[1] د قوي بوحنيه ، "الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي "،مرجع سابق .

دولتي" مالي "و"النيجر"، ممّا أدّى إلى ظهور مجموعات من حركات ا"لأزواد" التي تمردت على السّلطات المركزية بـ "مالي" و"النيجر".

وقد تبنّت "الجزائر" رؤية تقوم على "**سياسة وقائية** "لاحتواء" الطوارق "على أراضيها عن طريق توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي، عبر جمعهم في قرى ومدن، وترقية وتحسين معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية، غير أنّ ذلك لم يكف لمنع تهديد الحركات الأزوادية، والحدّ من نشاطها المسلّح، لأنّ "مالي" و "النيجر" لم تقدّما أيّ بديل لتعويض التّغيير الذي طرأ على نمط عيش" الطوارق " بشكل يخدم استقرار المنطقة، ممّا أعطى تبريرا لثورة "الطوارق "ضدّ حكومة" مالي" و"النيجر" في ظلّ استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

كما خاضت "الجزائر" - من منطلق مبدأ حسن الجوار- وساطة دبلوماسية لحل مشكلة "الطوارق"، حيث بادرت بتنظيم قمّة رباعية بمدينة **"جانت"** في سبتمبر 1990م، جمعت كل من :" الجزائر"،و" مالي"، و "النيجر" ، و "ليبيا"، وقد تمخّض عن القمّة اتفاق يقضي استبعاد الحل العسكري ويتبنّى الحلول السياسية، مع العمل على الحدّ من تهميش "الطوارق" ، انطلاقا من إنشاء لجنة دائمة مكوّنة من "وزراء الدّاخلية" للدّول المعنيّة ، ويتمّ متابعة أشغال هذه اللّجنة من قبل" وزراء خارجية "نفس الدّول، وهذا الاستنفار الدبلوماسي الجزائري مردّه التخوّف الجزائري من إعادة إحياء مشروع **"دولة الطّوارق الكبرى"**، والذي من شأنه أن يعطي لقضية الحدود أبعاد دولية ويفجّر المنطقة كلّها، ممّا يهدّد الأمن القومي الجزائري[1] ،

وقد قامت "الجزائر" بدور الوسيط الدبلوماسي لحلّ مشكلة "الأزواد "منذ **1991م** بين "الحركة الشّعبية لتحرير الأزواد"، و"الجبهة العربية الإسلامية للأزواد "من أجل وقف العمليات المسلّحة.

كما قادت "الجزائر" دبلوماسية نشطة بين "الطوارق "وحكومتي "مالي" و"النيجر"، محتضنة بذلك عددا من اللّقاءات وعمليات الوساطة ، نذكر على سبيل المثال[2]:

لقاء "الجزائر العاصمة" الأوّل من **29** إلى **30 ديسمبر 1991م**، واجتماع "الجزائر" الثاني من **22** إلى **30 جانفي 1994م**، أمّا الاجتماع الثالث فكان من **15** إلى **25 مارس 1992م**، و"لقاء تمنراست "من **16** إلى **20 أفريل 1994م**، و"لقاء الجزائر" من **10** إلى **15 ماي 1994م**، ثم جاء" لقاء تمنراست" من **27** إلى **30 جانفي 1994م** الذي توّج بالإعلان الرّسمي عن انتهاء النّزاع في شمال "مالي"، وقد نظّم بتاريخ 1996/03/26م حفلا أقيم بمنطقة "تمبكتو" تحت شعار "شعلة السّلام" .

بحلول عام 2006م وعلى إثر اشتداد الصّراع نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية ، وعودة الجيش النّظامي المالي إلى أماكن تواجد "الطوارق"، حدث تمرّد للطوارق في ماي 2006م، أين حدث هجوم على مواقع عسكرية في كل من: "كيدال" ، و " مناكا" من طرف "قوّات التّحالف

---

[1] محمد دخوش، مرجع سابق.

[2] د. قوي بوحنيه،" الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، مرجع سابق.

الديمقراطي للتغيير"، الذي قاده زعيمين من قبائل "الطوارق"، ألا و هما كل من : **"إبراهيم أغ باهانغا"**، و **"الحسين فاغاغا"** ضدّ حكومة "مالي"، وبعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم آخر من "الطوارق" هو **"أياد أغ غالي"**، غير أنّه فشل في إقناع الرّئيس المالي السّابق "آمادو توماني توري" بالموافقة على مطالب "الطوارق"[1] ، وعلى إثر ذلك ، قادت "الجزائر "وساطة رفيعة المستوى، أشرف عليها الرّئيس الجزائري الحالي "عبد العزيز بوتفليقة"، وقد أفضت الوساطة إلى التوقيع على **"اتّفاق سلام** "بالجزائر **في** جويلية 2006م[2]، تحت اسم تحالف **"23 ماي من أجل التغيير"** ، وقد كان أثر المقاربة الجزائرية في هذا الاتّفاق لإحلال الأمن بالمنطقة واضحا، حيث تضمّن الاتّفاق إنشاء" مجلس جهوي" مؤقّت يتولّى التّنسيق والمتابعة، و يتولّى أيضا شؤون التنمية والأمن والميزانية ، وعلى الصّعيد الاقتصادي والاجتماعي نصّ الاتفاق على تنظيم منتدى" كيدال حول التنمية "بعد ثلاثة أشهر من توقيع الاتّفاق، و هذا المنتدى يفضي إلى إنشاء صندوق للاستثمار مع منح قروض لإقامة المشاريع التنموية وتحديد وتنسيق التبادل التجاري بين دول الجوار وتطوير شبكة الطرقات للقضاء على العزلة بين "كيدال" والمدن الأخرى، وبين شمال "مالي" والحدود الجزائرية المتاخمة له. غير أنّ تطبيق بنود الاتّفاق شهد خلافات بين الطرفين تطلّبت الدّخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسط الجزائري انتهت بالتّوقيع في **20 فيفري 2007م** بالجزائر على "بروتوكول إضافي" يضمّ ثلاثة وثائق،الأولى تضمّ الإجراءات التطبيقية العالقة في اتّفاق 04 جويلية، والثانية تضمّ جدول زمني حدّد آجال تسليم 3000 عنصر من عناصر التّحالف لسلاحهم، أمّا الوثيقة الثالثة تضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال "مالي" **(كيدال، تمبكتو، وغاو)**، وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في **23 و 24 مارس 2008** م ، ولكن تصلّب المواقف أدّى إلى تجديد القتال في نفس الشهر، وقامت "الجزائر" مرّة أخرى بجمع طرفي النّزاع على طاولة المفاوضات بالجزائر العاصمة لمدّة 04 أيام، ابتداء من تاريخ **24** إلى **27** جويلية 2008م[3]، وتُوّجت بتوقيع اتّفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته، مع التّشديد على ضرورة إطلاق سراح المساجين الموجودين عند كل طرف، وإيجاد حلول لمسألة العائلات اللّاجئة التي وصلت إلى الحدود، وقد تمّ إنشاء "لجنة مراقبة" متكوّنة من **200 عضو** من الطرفين بالتّساوي، تولّت مراقبة تنفيذ بنود الاتّفاق.

ومنذ اندلاع أزمة" مالي "الأخيرة في جانفي 2012م ، قامت "الجزائر" بدعوة طرفي النّزاع لوقف إطلاق النّار والجّلوس لطاولة المفاوضات مجدّدا، ومن جهتها قامت "الجزائر "بوقف تزويد الجيش المالي بالسّلاح، والذي برّرته سابقا بمحاربة" تنظيم القاعدة"، كما سحبت خبراءها العسكريين من شمال "مالي"، بحجّة استخدام سلاحها وخدمات خبرائها في الحرب ضدّ "الطّوارق" ، وفي المقابل رفضت استقبال الجرحى من المتمرّدين "الطّوارق"، كما أعلنت عدم استعدادها لدعم

---

[1] محمد دخوش، مرجع سابق.

[2] قوي بوحنيه، "الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية بالمنطقة"، مرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

أي من الطرفين، وإن كان البعد الشّعبي للطوارق في - جنوب الجزائر- سيمنح المتمرّدين من "الطوارق" فرصة أكبر للاستفادة من العمق الجزائري، إلّا أنّ المراقبين اعتقدوا أنّ "الجزائر" كانت تنتظر فرصة إنهاك الحرب للطرفين، قبل أن تتدخّل كوسيط لتفرض شروطها على الجميع.

وفي الوقت نفسه، أدانت "الجزائر" الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرّئيس المالي السّابق "أمادو توماني توري" في مارس 2012م ، معبّرة عن رفضها للتّغييرات المنافية للدّستور، وقد جاء في تصريح لـ **"عمار بلاني" – المتحدث باسم الخارجية الجزائرية-** مايلي: "إنّ "الجزائر" تتابع بقلق شديد الوضع في" مالي" ...، وبحكم مبادئنا النّابعة من ميثاق الاتحاد الإفريقي ندين اللّجوء إلى القوّة، ونرفض التغييرات المنافية للدّستور"[1].

وقد حاولت "الجزائر" جاهدة لإيجاد تسوية للأزمة المالية بعيدا عن الحلول العسكرية ،التي تقدّمت بها مجموعة "الإكواس" بإيعاز من أطراف دولية وعلى رأسها "فرنسا"، حيث سعت "الجزائر" نحو وضع خطّة أمنية تقوم على الحلّ السياسي السّلمي الدّاخلي من دون أيّ تدخل أجنبي، فبالنسبة للجزائرأنّ أيّ تدخل أجنبي هو مساس وتهديد لأمن واستقرار "الجزائر"، وهذا الموقف أكّده الوزير الأوّل الأسبق "أحمد أويحي" في حواره مع جريدة « Le monde » الفرنسية، عندما قال:" إنّ أيّ تدخل أجنبي في "مالي"، سيمثّل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر"[2]، وهو ما ذهب إليه "عبد القادر مساهل" الوزير السّابق المنتدب المكلّف بالشّؤون المغاربية والإفريقية، الذي عبّر عن رفض "الجزائر" التّام المساس بالوحدة الترابية لمالي.

ولا تزال "الجزائر" إلى غاية يومنا هذا الرّاعية الرّسمية للمفاوضات "المالية – الأزوادية" ، حيث شهد النّصف الثاني من عام 2014م تزّعم "الجزائر" لمجموعة وسطاء إقليميين، في إطار سعي" الجزائر" للوساطة بين الطرفين: حكومة" مالي"، ومنسّقية "الحركات الأزوادية"[3]، وقد انطلقت هذه الوساطة في جويلية من العام 2014 برعاية إقليمية ودولية، أمّا بالنّسبة لمجموعة الوسطاء الذين تقودهم "الجزائر"، فهم كل من "المنظّمة الاقتصادية" لدول غرب إفريقيا، "الاتحاد الإفريقي"، "الأمم المتحدة"، "الاتحاد الأوروبي"، "منظّمة التعاون الإسلامي"،" بوركينافاسو"، "موريتانيا"، "النيجر"، "التشاد".[4]

وقد تمّ المصادقة على خريطة طريق من قبل أعضاء" فريق الوساطة" في 24 جويلية 2014 بالجزائر، وتهدف هذه الخريطة إلى التوصّل إلى اتّفاق شامل ومستديم، يفضي إلى حل نهائي للأزمة ، و تسعى "الجزائر" من خلال قيادة المسار التفاوضي لأزمة "مالي "- بحضور دعم إقليمي ودولي-

---

[1] محمد دخوش، مرجع سابق.

[2] عربي بومدين، "أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية"، مرجع سابق.

[3] تضم المنسقية للحركات الأزوادية ثلاث قوى رئيسية: الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، الحركة العربية الأزوادية، المجلس الأعلى لوحدة الأزواد.

[4] سيدي اعمر بن شيخنا، "قراءة في وثائق المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014/12/29، تاريخ التصفح: 2015/09/04، متوفر على الموقع : (http://www.Studies.Aljazeera.net)

إلى تأكيد محورية الدّور الجزائري الإقليمي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إظهار ذلك الدّور عبر إظهار "الجزائر" بمظهر الدولة الرّافضة للتدخل الخارجي والسّاعية لحلّ الأزمات بالمنطقة عبر الحوار والتفاوض.

وفي شأن الأزمة المالية –الأزوادية ، تثق "مالي" و "المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا"، ومن خلفهم "فرنسا" و"الاتحاد الإفريقي" بالموقف الجزائري من الأزمة، بناء على مجموعة اعتبارات أساسية ذات صلة بالجزائر، وبأمنها القومي، وبدورها القارّي، ومن هذه الاعتبارات نذكر ما يلي [1]

1 / - حساسية النظام الجزائري من انفصال إقليم "الأزواد"، وحصولهم على الحكم الذّاتي الموسّع، والذي يشكّل امتدادا للنسيج الاجتماعي الموجود بجنوب "الجزائر" الغني بالنفط والغاز، وتاريخ التحفّظات الجزائرية على" الأزواد "معروف لدى القادة الأفارقة .

2/- الاعتبار الثاني يتعلّق بالدّور الدبلوماسي الجزائري على المستوى القارّي حيث يسيطر محور **"الجزائر- أبوجا- بريتوريا** "على رسم توجّهات الاتحاد الإفريقي، وبالتالي على "الجزائر" تهدئة مخاوف حلفائها الأفارقة في ملف الأزمة المالية –الأزوادية، من أجل تماسك واستمرار "المحور الدبلوماسي الفاعل" قارّيا، والذي خدم "الجزائر" كثيرا في ملف "الصحراء الغربية"، والنّزاع الدّائم بين "البوليساريو" و"المغرب".

3/- يتناغم الدور الإقليمي الجزائري مع الرّؤية الفرنسية المتطلّعة للعودة بقوّة للمنطقة ،التي تتّخذ من قضايا الإرهاب و الجريمة المنظّمة، ومكافحتها، وصناعة الاستقرار -عبر الحفاظ على الكيانات السياسية القائمة- أوراق لجذب دعم حكومات دول المنطقة للأجندة الأمنية الفرنسية.

ما يلاحظ على الموقع السياسي والدبلوماسي والعسكري لدولة "مالي"، بفعل الدّعم الإقليمي والدولي لها ، عقب التدخل الدولي مطلع عام 2013م، قد زاد قوة، نتيجة للمخاوف الإقليمية والدولية المشتركة من ظاهرة الإرهاب الدولي، والتي صارت همّا إقليميا ودوليا لارتباطها بمعطيات وقضايا جيو-استراتيجية حسّاسة، وقد سبق وأن نبّه كل من "بيار مسمار" –آخر حاكم لموريتانيا- ورئيس الوزراء الفرنسي الأسبق على:" أنّ "إقليم الأزواد" هو "كردستان إفريقيا"، وهو بمثابة القنبلة الموقوتة التي ستفجّر منطقة الساحل".[2]

وفي جولات التفاوض الجارية بالجزائر منذ أشهر، بذلت "الجزائر" والمجموعة الدولية الرّاعية للمفاوضات جهودا مضنية من أجل تقريب وجهات النظر بين أطراف النّزاع، غير أنّ المواقف الدولية والإقليمية كانت شديدة الانحياز لحكومة "مالي"، حيث لا توجد وثيقة رسمية معبّرة عن موقف حكومة "مالي" ، على غرار وثيقة منسّقية "القوى الإزدوادية" ، فمواقف حكومة "مالي" تمّ تضمينها بالكامل في "وثيقة الوسطاء" ، التي تقول عنها "الجزائر" والمجموعة الدولية على: "أنّها

---

[1] المرجع نفسه ,.

[2] السيد ولد آباه، "حرب شمال مالي، الآفاق والخلفيات"، **جريدة الاتحاد الإماراتية**، تاريخ النشر 2012/12/03، تاريخ التصفح: 2015/09/04، متوفر على الموقع : (http://Alittihad.ae/wajhatdetail.pphp?id=6953)

بمثابة تلخيص لأراء ومواقف الطرفين، الطّرف المالي و الطّرف الأزوادي، وهو ما لا يقرّ به الطّرف الأزوادي، الذي ردّ على وثيقة الوسطاء بوثيقة أخرى تعبّر عن مواقف ومطالب الأزواديين لتجنب إعادة إنتاج تجارب سابقة".[1]

ولا يزال الخلاف الجوهري في جولة المفاوضات التي تقودها "الجزائر" مستمر حول نقطة مركزية تمثّل تهديدا للمسار التفاوضي، الأمر يتعلّق بتحديد طبيعة العلاقات الجديدة بين حكومة "مالي" و "الأزواد"، والهندسة الدّستورية والمؤسّسية التي ستقوم عليها هذه العلاقة. فالطّرف الأزوادي يعتبر أنّه تنازل عن الانفصال في سبيل تحقيق المصالحة والسّلم، رغم الضّغط الشّعبي الذي يقع عليه ، في المقابل يصرّ هذا الأخير على قيام دولة "مالي المتّحدة" التي تضمّ **كيانين فيدراليين** هما: **"فيدرالية مالي"، و"فيدرالية الأزواد"**، وهذا الحل كفيل بتحقيق الوحدة والانسجام، كما أنّه يضن سيادة دولة "مالي" على كافّة ترابها الوطني، في الوقت نفسه يلبّي بعض طموحات الأزواديين.

غير أنّ دولة "مالي"- المدعومة بشكل سرّي من قبل مجموعة الوسطاء- تصرّ على رفض "خيار الفيدرالية" أو إعطاء الحكم الذّاتي لإقليم الأزواد، لكنّها لا تمانع في منح **"اللّامركزية الموسّعة "** والبث في إصلاحات سياسية ودستورية تلبّي بعض احتياجات وطموحات الإزواديين السياسية والتنموية ، وهو ما يعني للأزواديين أنّ الحكومة المالية ليس في مقدورها تقديم سوى الوعود بتجسيد سياسات لامركزية، والأزواديون لديهم الدّراية الكاملة - وقف لتجاربهم السّابقة مع الاتفاقيات السابقة – بمضمون هذه السّياسات.[2]

ومن هنا لا يزال المسار التفاوضي الذي تقوده "الجزائر" لحل الأزمة المالية-الأزوادية محاطا بكم ّمن التحدّيات، على الرّغم من حشد "الجزائر" لدعم إقليمي ودولي وما كان له من دور في تثبيت "وقف إطلاق النّار"، والجلوس إلى طاولة المفاوضات، إلّا أنّه من السّابق لأوانه الجزم بحلّ نهائي للأزمة ، ومن هنا يمكن رصد عدّة سيناريوهات متوقّعة لمفاوضات "الجزائر"، وهي كالآتي :

1/- سيناريو "الحل الفيدرالي": يقوم على أساس قيام دولة "مالي المتّحدة"، والتي تضمّ كيانان فيدراليان: كيان "أزواد"، كيان "مالي"، وهو حلّ يُبقي على "مالي" موحّدة، كما أنّه يلبّي مطالب الأزواديين، وستجد "مالي" نفسها مرغمة على القبول بذلك، في ظل إصرار الأزواديين وفشل الخيار العسكري في الحسم.

2/-سيناريو فرض حل "اللّامركزية الموسّعة": أي ممارسة الضغط على القوى الإزوادية للقبول بالأمر الواقع، في ضوء ميزان قوى مختل سياسيا ودبلوماسيا.

---

[1] سيدي أعمر بن شيخنا، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

3/- سيناريو "الضّغط المزدوج": قد يفضي إلى التوصّل لهندسة دستورية وسياسة خاصّة أعلى من مستوى اللّامركزية، ولكنّه دون مستوى الدولة الفدرالية التي تنادي بها "منسقية القوى الأزوادية".

وقد أشار وزير الدّفاع الفرنسي - في مقابلة له ، تمّ نشرها عبر موقع "صحراء ميديا" - إلى أنّ: "الاحتمال المتوقع هو ممارسة الضّغط الضروري ليتمّ التوصّل إلى ذلك، الأمر لا يتعلق بالمجال السياسي لوحده، فهناك أيضا بعد اقتصادي وتنمية ضرورية لشمال مالي...، ذلك يتطلّب أن تمتثل المجموعات المسلّحة الموقعة بأعلى مسؤوليها في مفاوضات الجزائر، والأمر نفسه ينطبق على باماكو، وعلى الجميع أن يدركوا أنّ ساعة الحقيقة تقترب"[1] .

4/- سيناريو انهيار المفاوضات: في ضوء رفض "مالي" وحلفائها لخيار الفيدرالية وتشبّث المنسّقية الأزوادية بالحلّ الفيدرالي، يتوقّع انهيار المفاوضات مؤقتا دون الرّجوع للقتال، مع بقاء احتمال حدوثه واردا إلى حين وضع أرضية للتفاهم.

<u>الفرع الثالث</u> : تقييم مسار الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي:

لا يمكن تقييم الأداء الدبلوماسي الجزائري فيما يتعلّق بحلّ أزمة "مالي"، خاصّة مع غياب التصريحات الرّسمية للمسؤولين حول الملف المالي.

فالنشاط الدبلوماسي الجزائري عرف حركية ملحوظة خلال الفترة الممتدّة من 2012م إلى 2015م، خاصّة مع التحوّلات الإقليمية التي تعرفها المنطقة، وقد حظيت مقاربات "الجزائر" في هذا المجال بالتقدير والاحترام، على الرّغم من الانتقادات الموجّهة لها بسبب التزام "الجزائر" الصّمت في بعض القضايا ، في الوقت الذي أكّدت فيه "الجزائر" التمسّك بدبلوماسية الأفعال، وليس بدبلوماسية التّصريحات، حيث نجحت - في الكثير من الأحيان - في تمرير العديد من الرّؤى الخاصّة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة.

وفيما تعلّق بالأزمة في "مالي"، فقد ركّزت "الجزائر" كثيرا على إيجاد حل سلمي لها، وتفادي التدخل العسكري.

وفيما يتعلّق بالمقاربة الأمنية الجزائرية تّجاه منطقة السّاحل، فيشوبها عدد من النّقائص، إذا ما ارتبط الأمر بالعلاقات الجزائرية-السّاحلية، والتي تتميّز بالتقطّع وعدم الاستمرارية، والذي يرجع لغياب "الجزائر" عن العديد من الأحداث بالمنطقة باستثناء ما تعلّق بالقضية المالية، ممّا يفتح المجال لأطراف أخرى كـ"المغرب"، و" فرنسا"، و"الولايات المتّحدة الأمريكية" بنسج علاقات مع دول المنطقة لا تخدم الطّرف الجزائري ، كما أنّ "الجزائر" لم تستخدم كافّة إمكانياتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضّعف في التعاون الاقتصادي راجع لعدم اهتمام "الجزائر" بالمنطقة، على غرار اهتمامها بالشّمال.

---

[1] جون آفريك، مقابلة مع وزير الدفاع الفرنسي، بتاريخ: جانفي 2015، عن موقع: صحراء ميديا، (http://www.Sahramedias.net.D8Y.A7Y.D9Y.84Y.D8Y.B3Y.D9Y.84Y.D18Y.A7Y.D9Y.85-a24506.html)

أمّا في المجال الثقافي والديني لم تستغل "الجزائر" كما يجب الرّوابط والعوامل التي تربط شعوب المنطقة، على غرار عامل الدّين ، واللّغة ، والزّوايا كالزاوية التّيجانية، فإمكان "الجزائر" لعب ورقة العامل الديني مع سكّان المنطقة من خلال استقبال الطلبة والأئمّة لتكوينهم، فزوايا مدينة "أدرار" الجزائرية كانت سابقا وجهة لطلّاب العلم من سكان منطقة السّاحل الصحراوي ، وتجنّب "الجزائر" للتهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من المنطقة، يحتّم عليها استغلال الأبعاد الجيوسياسية ،والاقتصادية، والأمنية .[1]

والدّور الجزائري بالمنطقة مرتبط بطبيعة التهديدات الأمنية ، ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية الجزائرية.

دول السّاحل الإفريقي إن وجدت في تعاونها مع "الجزائر" سيأتي بنتائج إيجابية ويحسّن الوضع الأمني في المنطقة، فإنّها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع "الولايات المتّحدة الأمريكية" و"فرنسا"، ولكن مع سيطرة الأجندة الأجنبية وصراع الإرادات في المنطقة، جعل من المستحيل التفاهم على الحل السياسي سلمي مشترك ، ومن جهة أخرى، فإنّ عدم اهتمام "الجزائر" بالمنطقة يفسح المجال أمام المشاريع المحلية والأجنبية بالمنطقة، ممّا يزيد من تهميش الأجندة الجزائرية، خاصّة وأنّ المنطقة مرشّحة لظهور المزيد من الأزمات، واستقطاب لنشاط الجماعات المسلّحة، و"الجزائر" بحكم موقعها مطالبة بمراجعة علاقاتها مع دول الجوار، وتعزيز دورها باستعمال ما يعرف بـ "القوّة الناعمة"، فالتهديدات الأمنية بالسّاحل الإفريقي لا تتطلّب دوما تدخل عسكري أو سياسي ، فلا يمكن مواجهة فيروس السّيدا و الملاريا ، و الفقر بحلول وإجراءات ناقصة.

نظرا للقدرة العسكرية والمعرفة الوثيقة بالصّراع في "مالي"، للجزائر القدرة على المساهمة في حل النّزاع، لاسيما دعوتها لعملية الانتقال السّلمي وتوفير المساعدات الغذائية، ومع ذلك يجب على "الجزائر" دعم ذلك بالتّنسيق مع دول الجوار، واستخدام نفوذها لدى جماعة "أنصار الدّين" قصد قطع علاقاتها مع تنظيم "القاعدة في المغرب الإسلامي"،[2] كما ينبغي أيضا على "الجزائر" السّيطرة على موارد الطّاقة التي تساعد الجماعات المسلّحة على النّمو والاستمرار، ممّا يمكّن من إضعاف قدرات هذه الجماعات، وتعطيل عملياتها اللوجيستيكية ، كما يتوقّف على "الجزائر" مسؤولية تعزيز لجنة "عمليات الأركان المشتركة" وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق مكافحة الإرهاب.

مستقبل المقاربة الجزائرية تّجاه أزمة "مالي" ومنطقة السّاحل يحتمل سيناريوهين رئيسيين، ألا وهما:[3]

- <u>السيناريو الأوّل:</u> استمرار الوضع القائم للمقاربة الدبلوماسية الجزائرية تّجاه المنطقة.

---

[1] محمد الأمين بن عائشة ، "بعد تفاقم الأزمة في منطقة الساحل، الجزائر أمام فرصة تاريخية للزيادة الإقليمية"، تاريخ التصفح : 2015/04/18، متوفر على الموقع:(http://www.DJazairNews.info/Local/73436-2014-05-28-17-44-18.html)

[2] عربي بومدين، مرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

- السيناريو الثاني: تزايد اهتمام "الجزائر" بالسّاحل الإفريقي على خلفية المنحنى التصاعدي للأزمات والتهديدات الجديدة بالمنطقة.
- وهناك سيناريو ثالث مرتبط بتهميش الأجندة الدبلوماسية الجزائرية، مع وجود أجندة أجنبية أمريكية وفرنسية مع تزايد تعقيد الوضع الأمني بالمنطقة.

إنّ "الجزائر" تحاول أن تبني منظومة إقليمية أمنية، انطلاقا من ما تمتلكه من عناصر قوّة يمكن استغلالها لتحقيق ذلك، احتياطي طاقوي، موقع جيواستراتيجي، إضافة إلى ما تمتلكه من خبرة في مجال مكافحة الإرهاب في محيط جيوسياسي يشهد تجاذبات وصراعات النّفوذ والثروة في القارة الإفريقية. ومن هنا قد أدرك صنّاع القرار في "الجزائر" حقيقة هذا الوضع، والاهتمام الجزائري بمنطقة الساحل فرضته اعتبارات استراتيجية أمنية متعلّقة بالتهديدات الأمنية، وظهر هذا الاهتمام من خلال العمل الأمني العسكري والعملياتي المكرّس في الحدود الجنوبية، بالإضافة إلى الاهتمام الدبلوماسي الجزائري على مستوى الخطابات السياسية الرّسمية بمختلف القضايا الأمنية المتعلّقة بمنطقة السّاحل الإفريقي، على اعتبار أنّ إحدى أولويات السياسة الخارجية الجزائرية ترتكز على الأمن بمفهومه الموسّع، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب، خاصّة وأنّ "الجزائر" تنضوي تحت" 14صك دولي" في مجال مكافحة الإرهاب، أمّا الأولوية الأخرى والأساسية متعلّقة بصورة "الجزائر" بالخارج في إطار ما يعرف بـ "الدبلوماسية العمومية"، والتي ترتكز على دعامتين، الأولى مرتبطة بالدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي ، وما تمخض عنه من استصدار للائحة تجريم الفدية، ورفض التدخل الأجنبي ، والثّانية مرتبطة باستراتيجية "الجزائر" لمكافحة الإرهاب في" دول الميدان" في الساحل الإفريقي.

ومن هنا فالدّور الجزائري في السّاحل الإفريقي مرتبط بطبيعة التهديدات الأمنية ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية الجزائرية، وعليه فسعي "الجزائر" مع دول الإقليم في مكافحة مثل هذه التهديدات يشكّل تحدّيا لأهداف القوى الدولية، لأنّه في حال نجاح" الجزائر" وشركائها في التخلّص من مثل هذه التحديات سيخلق نوع من الاستقرار الأمني، ممّا سيفقد الأطراف الخارجية مبرّراتها في التواجد بالمنطقة.

كما أنّ رفض "الجزائر" لأيّ تدخل أجنبي وإقامة قواعد عسكرية لاسيما الأمريكية منها، جعلها تفعّل من نشاطاتها في السّاحل الإفريقي، وتعزّز من تعاونها مع دوله تفاديا لأيّ تدخل أجنبي قد ينعكس عليها ، في ظلّ انتقال عدوى التهديدات الأمنية للحدود الجنوبية الجزائرية[1].

و بالتالي فإنّ أيّ مقاربة جزائرية أو أجندة أمنية تُطرح لإيجاد حل لأزمة "مالي" ومنطقة السّاحل عموما، لابدّ أن تقوم على العناصر التالية:

---

[1] خديجة بوريب، مرجع سابق، ص 42.

- الاعتراف بأنّ التهديدات - وإن اختلفت آثارها من دولة لأخرى- فهي تهديدات مشتركة، ممّا يقتضي التحرّك والعمل المشترك.
- كل هذه التهديدات تقتضي وجود استراتيجية متعدّدة الأبعاد والأطراف.
- من واجب دول المنطقة ودول الجوار والمجموعة الدولية –الأمم المتّحدة ووكالاتها- العمل وفق منطق يجمع بين "الاستباقية"، و"الوقاية"، و"الحماية" في حال فشل الدول واندلاع حروب داخلية.

المبحث الثاني: الدور الإقليمي المغربي في منطقة السّاحل الإفريقي

مع نهاية تسعينات القرن الماضي وما صاحب ذلك من تغيّر في هرم النّظام السياسي المغربي، أصبح البعد الإفريقي يشكّل أحد التوجّهات الجديدة في سياسة "المغرب" الخارجية، وعليه فإنّ تفاعل "المغرب" مع محيطه الإفريقي أصبح يحكمه مجموعة اعتبارات مرتبطة بالموقع الجغرافي للمغرب، وبانتمائه الثقافي، بالإضافة إلى تغيّرات النّظام الدولي، مع تزايد أهمية العامل الاقتصادي، وعلى الرغم من الارتباط الاقتصادي المغربي بدول "الاتحاد الأوربي " ، إلّا أنّ "المغرب" لم يكن غائبا عن "إفريقيا" إذ حرص على بناء علاقات مع العديد من الدّول الإفريقية، وقد أصبحت أهداف الدبلوماسية المغربية تّجاه الفضاء الإفريقي تحتل أهميّة قصوى فيما تعلّق بالشقّ الاقتصادي و بمجال المنافسة الاقتصادية العالمية حول ثروات القارّة الإفريقية ، بما في ذلك موارد الطّاقة، مع ما أصبحت تعرفه القارّة من بروز لتكتّلات إقليمية اقتصادية ، ومن هنا تأتي أهميّة الوقوف عند الدّور الذي تلعبه "المغرب "في حلّ العديد من القضايا والرّهانات التي تشهدها القارّة الإفريقية عموما، ومنطقة الساحل الإفريقي خاصّة ، في مختلف المجالات الاقتصادية، و الاجتماعية ،والثقافية ، والسياسية.

المطلب الأول: مرتكزات السياسة الخارجية المغربية

الفرع الأول : المرتكزات السياسية

تقوم السياسة الخارجية المغربية على مجموعة من الأسس التي تشكّل الإطار العام المنظّم للحركة الدبلوماسية المغربية، بما يتضمّن ذلك من قواعد ومبادئ منظّمة للسلوك الدبلوماسي.

وهذه القواعد والمبادئ والأسس تشكّل مجموعة الثّوابت الموجّهة للسلوك الدبلوماسي، والتي أشار إليها "دستور المغرب" لسنة 1996م، واحتفظ بها"دستور2011م" وأضاف أخرى كان معمولا بها، ولكنّها لم تكن مدسترة.

وهذه الثّوابت تتمثّل في:

1/- احترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليه.

2/- المحافظة على السّلام والأمن في العالم.

3/- العمل على تحقيق الوحدة الإفريقية .

4/- تشجيع "الدبلوماسية الروحية "المؤسّسية المبنية على تقوية البعد الدّيني الصّوفي، فمعظم الشعوب الإفريقية- لاسيما الجنوبية المسلمة- تعتبر ملك "المغرب" أميرا للمؤمنين، باعتباره سليل بيت النبوّة وحفيد الرسول (ص).[1]

---

[1] فاطمة الزهراء هيرات، "الملكية المغربية والسياسية الخارجية"، المغرب ، **مسالك الفكر والسياسة والاقتصاد**، ع -ع: 21-22، السنة: 2012، ص 36.

و لقد وضع المشروع المغربي مجموعة من الضّمانات المتعلّقة بحقوق الإنسان، لعلّ أهمّها الإشارة إليها في "دستور2011م"، حيث أضيفت عبارة "حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما مع مراعاة الطّابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئة"[1] ، وقد تمّ تخصيص أزيد من واحد وعشرين فصلا للتفصيل في مجال ضمان الحقوق الأساسية والحريات العامّة.

ومن جهة أخرى، حرص "المغرب" على اعتماد سياسة خارجية تتبنّى الوسائل السلمية لحل النّزاعات، عملا بمقتضيات المادّة الثانية من ميثاق "الأمم المتّحدة"، وقد تمّ تكريس ذلك بشكل رسمي في"دستور 1962م"، واحتفظ به فيما تلاه من تعديلات في الدّساتير اللّاحقة 1996م، 2011 م .

و قضية "الصّحراء الغربية" باعتبارها أهم القضايا المصيرية وفق التّصور المغربي، فقد شنّ "المغرب " حملة دبلوماسية مكثّفة شملت ثلاثون دولة عربية، وأوروبية، وإفريقية، وأمريكية لاتينية لشرح مضمون المقترح المغربي حول "الحكم الذّاتي" كحلّ لمشكلة الصّحراء ، وقد نجحت هذه الحملة في كسب تأييد بعض الدّول كـ"إسبانيا"، و"الولايات المتّحدة الأمريكية" ، و"فرنسا" ، وهذه المبادرة لا تختلف عن ما يعرف بـ" اتّفاق الإطار" لسنة 2001م و الذي عارضته "الجزائر" و"جبهة البوليساريو"، والذي تضمّن إدماج الصّحراء بسهولة ضمن" المغرب".

وفق الطّرح المغربي، يعكس مشروع "الحكم الذاتي" التزام "المغرب "بالتوصّل لحلّ نهائي لنزاع الصّحراء، عملا بمبدأ "تقرير المصير"، وعملا بأحكام ميثاق" الأمم المتّحدة"، ذلك أنّ المبادرة المغربية مستوحاة من المقترحات ذات الصّلة بمقترحات منظّمة الأمم المتحدة.

و ينصّ المشروع المغربي "للحكم الذاتي" -"PMA"- في بنده الخامس عشر(15) على أنّ :"مسؤولية الدولة في مجال العلاقات الخارجية سوف تمارس بالتّشاور مع منطقة الحكم الذاتي للصّحراء ، فيما يتعلّق بالمسائل التي لها ارتباط مباشر مع اختصاصات هذه المنطقة. فيمكن للمنطقة ذات الحكم الذاتي بالاستشارة مع الحكومة أن تقيم علاقات تعاون مع مناطق جهوية أجنبية في أفق تطوير الحوار و التعاون بين الجهات ".، ومن هنا فإنّ هذه الصّلاحيات تبيّن بوضوح امكانية قيام مشروع "الحكم الذاتي للصّحراء "- وفق الطّرح المغربي – بالتّأسيس لما يعرف بـ **"الدبلوماسية الموازية "** ، و جهوية العلاقات الدولية ، و كذلك لثنائية السياسة الخارجية المغربية بين السلطة المركزية ، و السلطة الجهوية ، و هنا المقصود ليس السياسة الخارجية التي تأخذ الطّابع السيادي ، و إنّما الأمر يتعلّق بقيام علاقات خارجية ذات طابع فنّي ، اقتصادي ، ثقافي .[2]

شكّل بناء فضاء مغاربي أولويات أساسية من أولويات السياسة الخارجية المغربية ، والتي عمل الملك المغربي الرّاحل "الحسن الثاني" على تحقيقها ، وكان "المغرب" قد احتضن بعض المحطّات

---

[1] فاطمة الزهراء هيرات، مرجع سابق، ص 38.

[2] دإبراهيم السعيدي ، " الدبلوماسية الموازية في المشروع المغربي للحكم الذاتي في الصحراء " ، المغرب ، **جريدة التجديد** ، ع:3045 ، تاريخ النشر : 2012/12/18 ، تاريخ التصفح : 2015/09/20 ، متوفر على الموقع : (www. Attaajdid.ma)

التاريخية، كاحتضانه "لجنة تحرير المغرب العربي" لدعم المقاومة بدول الاتحاد، بالإضافة إلى كل من" مؤتمر طنجة" لسنة 1958م للأحزاب السياسية المغاربية، وكذلك احتضانه لتأسيس "اتحاد المغرب العربي" سنة 1989م[1].

كما أنّ تعميق أواصر الانتماء إلى الأمّة العربية والإسلامية، وتوطيد علاقات الأخوة والتضامن مع الشّعوب العربية، تشكّل إحدى الثوابت ذات الأولوية في السياسة الخارجية المغربية، ويعمل "المغرب" على تأكيد ذلك في مختلف المجالات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية ، وغيرها.

وقد أكّد في السياق نفسه "دستور 2011م "على مجموعة مبادئ أخرى تقوم عليها السياسة الخارجية المغربية، والأمر يتعلق بتقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع دول السّاحل والصّحراء، وتعزيز روابط التعاون ،والتقارب، والشّراكة مع بلدان الجوار الأورو-متوسطي، بالإضافة إلى توسيع وتنويع علاقات الصّداقة، والمبادلات الإنسانية، والاقتصادية، والعلمية، والتقنية ، والثقافية مع كل بلدان العالم، وتقوية التعاون جنوب- جنوب.

<u>الفرع الثاني</u> : <u>العلاقات الاقتصادية المغربية ـ الإفريقية جنوب الصحراء</u>

إنّ الإطار الاتفاقي للعلاقات الاقتصادية المغربية مع الدول الإفريقية يمكن تصنيفه إلى أربعة أصناف:[2]

<u>1/-الصّنف الأوّل:</u> يتمثّل في الدّول الإفريقية التي وقّعت مع المغرب اتفاقيات تجارية كلاسيكية، وتسمّى أيضا **بـ"اتّفاقيات الإطار".**

<u>2/-الصّنف الثاني:</u> أكثر تطورا، إذ هناك مجموعة من الدّول الإفريقية التي وقّعت مع" المغرب "اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتقني ومن هذه الدول: "الرأس الأخضر"، جمهورية "إفريقيا الوسطى"، "ساحل العاج"، جمهورية "الكونغو الديمقراطية"، "الغابون"، و"ليبيا".

<u>3/-الصّنف الثالث:</u> يتمثّل في الدّول الإفريقية التي تربطها بالمغرب اتفاقيات تجارية وتعريفية، تتعلّق بتخفيض الرّسوم الجمركية بين الجانبين ، ومن بين هذه الدّول نجد كل من: "السنغال"، و"غينيا".

<u>4/-الصّنف الرّابع:</u> يشمل الدّول التي لا تربطها بالمغرب أي اتفاقيات اقتصادية أو تجارية ثنائية، وإنّما تنتظم العلاقة بين الجانبين في إطار منظّمة التجارة العالمية.

وقد عمل "المغرب" على توقيع عدد من الاتّفاقيات مع دول إفريقية جنوب الصّحراء، في العديد من المجالات كالصّحة، والفلاحة ، والصّيد البحري، والتعاون العلمي والثقافي، والتعاون الصّناعي والتجاري. ومنذ العقد الأخير من القرن الماضي عرف التبادل التجاري بين "المغرب" والدّول

---

[1] فاطمة الزهراء هيرات، مرجع سابق، ص 41.

[2] Hassan Aourid, « Contribution A l'Etudes De La Coopération Maroco-Africaine, » Mémoire Pour Le Diplôme Des Etudes Supérieurs, Faculté Des Sciences Juridiques Economiques Et Sociales Université Mohamed V, Rabat, 1992, P 132.

الإفريقية تطورا مرّ عبر ثلاثة "03 "مراحل، **المرحلة الأولى** امتدّت من "**1990م** إلى **1993م**"، بلغ خلالها حجم التّبادل التجاري حوالي "**260" مليون دولار**، في حين بلغت قيمة المبادلات التجارية خلال **المرحلة الثانية** الممتدّة من" **1994م** إلى **1998م**" حوالي "**408" مليون دولار**، في حين عرف حجم التّبادل التجاري تراجعا طفيفا خلال الفترة الممتدّة من "**1999م** إلى **2004م**" ليصل إلى "**383" مليون دولار**، على الرّغم من ذلك، لاتزال العلاقات المغربية –الإفريقية في المجال التجاري تعاني من الضّعف والمحدودية، مقارنة مع حجم المبادلات المغربية –الأوروبية التجارية والتي وصلت على سبيل المثال خلال الفترة الممتدّة من "**1995م** إلى **2005م**" إلى **70%**، ومع آسيا **15%**، في حين لم يتجاوز حجم التّبادل التجاري مع إفريقيا نسبة **5%** .[1]

وقد اتّجه "المغرب" نحو توقيع اتّفاقيات ذات طابع خاص، مرتبطة بإنعاش وحماية الاستثمارات مع العديد من الدّول، وقد بلغ مجموع الاتّفاقيات التي وقّعها "المغرب" حوالي ستّون "60" اتفاقية، من بينها خمسة عشر «15» اتفاقية موقّعة مع دول إفريقية.[2]

خلال السّنوات الأخيرة، عرفت الاستثمارات المغربية تطورا كبيرا في الأسواق الإفريقية، حيث أصبح "المغرب" ثاني مستثمر إفريقي بالقارّة بعد" جنوب إفريقيا" ، وأهم المجالات التي توجّهت لها الشركات المغربية للاستثمار فيها بالدول الإفريقية، نجد القطاع البنكي، والاتّصالات، وانتاج الإسمنت، والنّقل والمناجم، والسّكن والأشغال العمومية، ويشكّل قطاع الاتّصالات أحد أهم المجالات التي توجد بها الاستثمارات المغربية بالدول الإفريقية، حيث أصبح يشكّل نسبة 25% من حجم الاستثمارات المغربية في القارّة الإفريقية.[3]

---

[1] Direction Des Etudes Et Des Prévisions Financières,"Le Positionnement Economique Du Maroc En Afrique,Bilan Et Perspectives", Ministère Des Finances Et De La Privatisation, , Juillet 2006, P10

[2]Ministère De L'économies Et Des Finances, « Note A/S Des Relations Du Maroc Avec Les Pays De l'Afrique », Division Des Financements Et Relations Bilatéraux, 2009, p4.

[3] لحسن الحسناوي، "الدولة المغربية وعلاقاتها الاقتصادية بإفريقيا جنوب الصحراء"، المغرب ، **مسالك الفكر والسياسة والاقتصاد**، ع-ع: 21-22، السنة 2012، ص 112.

1- المغرب ومبادرة النيباد:

إنّ تفاعل "المغرب" مع مبادرة "النيباد "- مبادرة الشّراكة الجديدة لتنمية إفريقيا- سيعطي للدبلوماسية المغربية إطارا جديدا لدعم العلاقات المغربية – الإفريقية ، هدفه الأساسي دعم الأمن الإفريقي في مفهومه الشّامل ، السياسي، الاقتصادي ، والاجتماعي.

فمنذ ظهور المبادرة، عبّر "المغرب "عن تأييده لها في المحافل الدولية، على الرّغم من كون أنّه خارج "الاتحاد الإفريقي"، مع وجود المنافسة الدبلوماسية الجزائرية العضو النشط، والمؤسّس للمبادرة.[1]

وتماشيا مع أهداف النيباد، والتي تسعى إلى تحقيق التنمية بالقارّة الإفريقية، كان قد احتضن "المغرب " أشغال المؤتمر الأورو- إفريقي للتنمية والهجرة عن طريق تحقيق التنمية، بدلا من الارتكاز على المقاربة الأمنية.

وكان" المغرب" قد احتضن أيضا أشغال المؤتمر الإفريقي حول التنمية البشرية تحت شعار ، **"تعاون القرب، رهانات وآفاق"**، وذلك يومي: 06 و 07 أفريل 2007م، وقد نظّم هذا المؤتمر في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة.[2]

ولدعم وتحقيق الأمن والسّلم الإفريقيين، تدخّل "المغرب" كوسيط لحل بعض الأزمات والنّزاعات الإفريقية، أهمّها الوساطة التي قام بها الملك "محمد السادس" خلال الاجتماع الثلاثي الذي انعقد بالرباط في 2002/02/27، و الذي جمع فيه بين كل من الرّئيس الغيني **"لانانونا كونتي"**، والرّئيس الليبيري **"تشارلز تيلور"**، والرّئيس السيراليوني **"أحمد نيجا نكباح"** ، من أجل حل الأزمة التي عرفها نهر **"مانو"**[3]، وسعيا من "المغرب" في دعم الجهود الأممية في حفظ السّلم والأمن الإفريقيين، فهو كان قد شارك في عدد من عمليات حفظ السّلام الأممية في إفريقيا، كان آخرها في "الكوت ديفوار" سنة 2004 م

وما يلاحظ فإنّ تفاعل "المغرب "مع مبادرة "النيباد" يواجه مجموعة تحدّيات مرتبطة بالإمكانيات الاقتصادية المغربية الضعيفة، فالمغرب ليس بدولة طاقوية، شأنه في ذلك شأن "الجزائر"،" نيجيريا " كدول مؤسّسة للمبادرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تركيز الدبلوماسية المغربية على البعد الأوروبي كخيار استراتيجي، ممّا يجعله (المغرب) لا يولي اهتمام كبيرا للفضاء الإفريقي، بالإضافة إلى مركزية "قضية الصحراء الغربية" في الأجندة السياسية والأمنية للمملكة المغربية، والتي تشكّل أهمّ الأسباب المؤدّية لتوتّر العلاقات المغربية مع العديد من الدّول الإفريقية.

---

[1] لحسن الحسناوي ، مرجع سابق ، ص 116.

[2] المرجع نفسه، ص 117.

[3] المكان نفسه .

2-انضمام المغرب لتجمّع الساحل والصحراء:

يعتبر تجمّع "السّاحل والصحراء" أحدث التجمعات الإقليمية في القارّة الإفريقية، حيث نشأ في فبراير1998م ، بمقتضى إتفاقية موقّعة بين "05"دول تحت إطار مبادرة ليبية. وقد تطوّر عدد الدول الأعضاء في هذا التجمّع ليبلغ مجموع "28" دولة، ولم ينضم "المغرب" إلى التجمّع إلّا بحلول عام 2001. [1]

وطبقا للوثيقة التّأسيسية، فتجمّع "السّاحل والصّحراء" يهدف إلى إيجاد فضاء اقتصادي وسياسي واسع وشامل، قائم على إستراتيجية تنموية تكاملية تشمل الاستثمار في كافّة المجالات، وإلغاء القيود على حركة الأشخاص، ورؤوس الأموال، والإقامة والملكية، وحرّية النشاط الاقتصادي ، ويهدف أيضا إلى احتواء بؤر النّزاع وتسوية والصّراعات.

وانضمام "المغرب" لهذا التجمّع تحكمه مجموعة أهداف، يمكن تحديدها في بعدين أساسين، "البعد السياسي" المرتبط بكسب التّأييد الإفريقي للقضية الصحراوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تعويض الغياب المغربي عن الاتحاد الإفريقي، أمّا "البعد الاقتصادي" فمرتبط بفتح أسواق دول التجمّع للمنتوجات المغربية، وتوسيع آفاق الاستثمار بين "المغرب" ودول التجمّع.

إنّ انضمام "المغرب" لهذا التجمّع سيمكّنه من تنويع شركائه الاقتصاديين ، وذلك باعتبار إفريقيا جنوب الصّحراء تشكّل أفقا واعدا للاقتصاد المغربي، ومن هنا إعطاء فرصة للدبلوماسية الاقتصادية المغربية للتحرّك باتّجاه إفريقيا، خاصّة مع تزايد الاكتشافات البترولية في القارّة، بالإضافة إلى كونها أصبحت تشكّل سوق استهلاكية مهمّة قوامها **"850" مليون نسمة.** [2]

وما يمكن الخروج به أنّ العلاقات المغربية –الإفريقية في شقّها الاقتصادي، لازالت تتميّز بالضعف والمحدودية، ومن هنا لتجاوز هذه الوضعية، لا بدّ للدبلوماسية المغربية أن تعمل على ثلاثة مستويات، ليس فقط لتنشيط العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية، وإنمّا أيضا لتطوير وتفعيل الدبلوماسية المغربية في شكلها العام.

المستوى الأوّل: تطوير العلاقات الاقتصادية المغربية - الإفريقية ، انطلاقا من دعم العلاقات الثنائية مع الدّول الإفريقية، ممّا يمكّنها من الانفتاح على اقتصاديات الدّول الإفريقية الكبرى عبر إنجاز مشاريع كبرى، ويجب أن تشمل هذه المشاريع البنى التّحتية.

المستوى الثاني: يجب أن يتمّ على مستوى التّفاعل المتزايد للدبلوماسية المغربية مع القضايا الإفريقية التي تستقطب الاهتمام الدولي، ويكون ذلك من خلال استغلال وتوظيف الفرص والإمكانيات التي تفرزها الرّهانات الدولية الجديدة بالقارّة، مع تنشيط دائم للدبلوماسية الاقتصادية المغربية ، ومن جهة أخرى، استغلال الاهتمام الدولي بالقارّة لتطوير العلاقات المغربية –الإفريقية،

---

[1] لحسن الحسناوي، مرجع سابق، ص 119.

[2] المرجع نفسه، ص 120.

ومن هنا فالدبلوماسية المغربية مطالبة بالتّعاطي الإيجابي والفعّال مع الاهتمام الدولي بالقضايا الإفريقية، ويكون ذلك عن طريق تكثيف المشاركة المغربية في مختلف الترتيبات الأمنية في القارّة ، بما في ذلك المشاركة في القوّات الأممية لحفظ السّلام، وحضور المؤتمرات والمنتديات التي تنظّمها القوى الكبرى لدراسة شؤون القارّة، مع ضرورة تركيز "المغرب" على متطلبات الدول الإفريقية، واستغلال ذلك في تعزيز علاقات المملكة مع الدول الإفريقية.[1]

المستوى الثالث: دعم "الدبلوماسية الجماعية" للمغرب في القارّة الإفريقية عبر تطوير ميكانيزمات جديدة تتضمن التعاون المتعدّد الأطراف مع الشّركاء الأفارقة، والانفتاح على مختلف التجمّعات الإفريقية الاقتصادية ،والسياسية ، والأمنية.

المطلب الثاني: مرتكزات الدور الإقليمي المغربي بمنطقة السّاحل الإفريقي.

منذ البدايات الأولى لأزمة "مالي" تبيّن وجود ارتباك واضح في التّعاطي مع الأزمة من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية، فمنها من يفضّل المقاربة الدبلوماسية السياسية، ومنها من يفضل المقاربة العسكرية.

ومن هنا تباينت المواقف بين من أكّدت على رفض التطرّف والإرهاب ، ومواجهته بالوسائل الرّدعية المتاحة، مع الحرص على وحدة" مالي"، وبين تلك المواقف التي أكّدت على المقاربة السياسية ورفض التدخل الأجنبي، باعتباره سيسهم في تأزّم الوضع من خلال منح الجماعات المسلّحة حجج للانتشار و استهدافها للمصالح والمرافق الغربية.

ومن المواقف الأخرى، من طالبت بطرح القضية أمام "مجلس الأمن" باعتباره المسؤول الوحيد على حفظ السّلام والأمن الدوليين، من جهة ، ومن جهة أخرى، من أجل تجاوز تضارب المواقف.[2]

ومن بين الدول الإقليمية الدّاعية للخيار الدبلوماسي السّاعي لتغليب الحوار والجمع بين الأطراف المتنازعة كل من: "الجزائر"، و" بوركينافاسو"، و"موريتانيا".[3]

أمّا الدول الدّاعية إلى الحسم العسكري - الذي من شأنه طرد ما يسمّى بالجهاديين من شمال "مالي"- فهي كل من مجموعة "الإكواس" (النيجر، التشاد، كوت ديفوار، نيجيريا)، والتي تساند "فرنسا" و"جنوب إفريقيا "و"المملكة المغربية" ، ومن هنا ظهر التّمايز الواضح بين الموقف الجزائري والموقف المغربي من الأزمة في" مالي"، ففي الوقت الذي تدعم فيه "الجزائر" المسعى التفاوضي في محاولة لجرّ حلفائها الأزواديين - جماعة أنصار الدين- إلى مائدة الحوار، فإنّ الدبلوماسية المغربية وقفت بنشاط إلى جانب مجموعة الإكواس من أجل التّعجيل بالحرب.

---

[1] لحسن الحسناوي ، مرجع سابق، ص 122.

[2] إدريس لكريني، "أحداث مالي ... بين خطوة الوضع وتعدد المواقف"، تاريخ التصفح: 2015/03/18، متوفر على الموقع: (http://Studies.Aljazeera.net.18-05-2013.)

[3] سيدي أحمد ولد أحمد السالم ،"أزمة شمال مال.... والاحتمالات المفتوحة"، مرجع سابق.ص5.

وفي وقت سابق، كانت قد اتّهمت بعض المصادر الإعلامية الجزائرية "المملكة المغربية " بدعمها لجماعة "التّوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا، والمعلوم أنّ عمليات هذه الجماعة قد استهدفت مصالح جزائرية بدء من أكتوبر 2011م ، وكان آخر عملياتها اختطاف القنصل الجزائري وستّة من معاونيه بمدينة "غاو" المالية.[1]

ومنذ اندلاع الأزمة، عبّر "المغرب" رسميا عن رفضه إعلان" الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" استقلال شمال" مالي"، وأصدر بلاغا يدين الانقلاب الذي شهدته البلاد عام 2012م، ودعا الأطراف المتصارعة للعودة إلى الشّرعية الدستورية، ونتيجة لتصاعد وثيرة النّزاع، فقد اتّجه "المغرب" نحو تأييد الحل العسكري ، وقد اعتبر أنّ الحركات الانفصالية والجماعات المسلّحة تشكّل تهديدا للسّلم والأمن الإقليميين والدوليين، وكان قد قام بمبادرات إنسانية، وقاد تحرّكات دبلوماسية داخل "مجلس الأمن" قصد بلورة مبادرات تعيد الاستقرار بـ"مالي".

ومن جهة أخرى، فصراع النفوذ والزّعامة بين "المغرب" و"الجزائر" الذي دار حول محاولات "الجزائر" المتكرّرة وبشتّى الطّرق عزل" المغرب "إفريقيا، وإبعادها عن أيّ إسهام في محاربة الإرهاب والتطرّف في منطقة السّاحل، والتي تراها "الجزائر" الباحة الخلفية لها ومنطقة نفوذها. وقد نجحت "الجزائر" في تقزيم الدور المغربي إفريقيا من خلال إقحام" جبهة البوليساريو" في معظم هياكل ومؤسّسات الاتحاد الإفريقي، وما ساعد "الجزائر" على إقصاء "المغرب" من السّاحة الإفريقية، علاقتها المميزّة مع الرئيس اللّيبي الرّاحل "معمر القذافي" صاحب النّفوذ الواسع في إفريقيا.[2]

شهد العامان "2012م/2013م" نشاطا دبلوماسيا محموما بين الجارتين" المغرب "و"الجزائر"، والذي أفضى إلى إحياء تجمّع "السّاحل والصحراء"، وتنامي الدّور المغربي إفريقيا، وتجدّده على حساب تراجع دور "الجزائر" ، وهذا الصّراع المحتَدم يمكن تفسيره انطلاقا من مؤشّر واحد متعلّق بمحاولات كل من الدولتين الاستفادة من رحيل "القذافي"، و خلق زعامة شمال إفريقية تكون مرادفة للزّعامة اللّيبية.

ومن هنا فقد شكّلت أزمة" مالي" ، وما تلاها من انعكاسات التدخل العسكري في منطقة "السّاحل والصّحراء"، اختبارا لأدوار القوى الإقليمية المتنافسة "المغرب "،و"الجزائر"، حيث سعت كل دولة نحو محاولة التّأثير على الوضع في "مالي" بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ، وفي هذا السّياق قدّمت "**فيش سكثيفيل" –باحثة في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدني** - مقالا نشرته على موقع "معهد واشنطن" تحت عنوان: **"تحرّك المغرب في مالي: ما هي المكاسب التي حقّقتها الرّباط في**

---

[1] سيدي أحمد ولد أحمد سالم ، مرجع سابق ، ص6 .

[2] الحسين الشيخ العلوي، "تجمع الساحل الخماسي، تنسيق في ظل التعقيدات"، مرجع سابق ، ص4.

معركتها ضدّ التطرّف الإسلامي؟"- رؤية حول مرتكزات الدّور الإقليمي المغربي، وتوسّع النفوذ المغربي في "مالي"، ومستقبل العلاقات المغربية-المالية ،[1]

وقد ذكرت الباحثة ذاتها أنّه خلال العامين" 2012 م و 2013م" تمكّنت "المملكة المغربية" من تعظيم نفوذها الإقليمي في منطقة "شمال إفريقيا" عبر دورها الفاعل في أزمة "مالي"، وهو الدّور الذي جاء على حساب الدّور الجزائري، وكانت البداية مع انضمام "المغرب" إلى التدخل العسكري الذي قادته "فرنسا" في "مالي"، ممّا تمخّض عنه تعاظم الدّور المغربي في "مالي"، وصولا إلى الاجتماع الذي عقد في "المغرب" في نوفمبر 2013م، و الذي وافق فيه وزراء خارجية "**19 دولة"** من بينها: "**فرنسا"، و"ليبيا"، و"مالي"** على إنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود ، ويعرف هذا الاتفاق بـ**"اتفاق الرباط".**[2]

وقد تناولت "سكثيفيل" مرتكزات الدور الإقليمي للمغرب عبر تطرّقها لتفسير تطور النّفوذ المغربي الحالي بـ"مالي"، وتفاؤلها بتعاظم هذا النّفوذ ، وقد افترضت أنّ استبعاد "المغرب" من المبادرات الإقليمية يرجع إلى تنافسها التّاريخي مع "الجزائر"، فعلى سبيل المثال "المغرب" ليس عضوا في لجنة "هيئة الأركان المشتركة "التي تتّخذ من "الجزائر" مقرّا لها ، وهذه اللّجنة تشرف على عمليات مكافحة الإرهاب بالمنطقة، ممّا أدّى إلى تقويض أيّ فرص للانخراط.

وبعيدا عن الدوافع الجيو-استراتيجية ، والاقتصادية، وحتى التوسّعية التي تقود جهود "المغرب" نحو تعزيز مكانته في "شمال إفريقيا "ومنطقة "السّاحل والصّحراء"، فإنّ أهم وأبرز دوافع" المغرب "التي تقف وراء تحرّكه في السّاحة المالية، هو وقف انتشار المتشدّدين الإسلاميين في المناطق الحدودية ، ومن هنا فأهم مرتكز تستند إليه المملكة في تحرّكاتها هو" السّلطة الدّينية".[3]

فالمملكة المغربية تستمد شرعيّتها من سلالة الملك المنتسبة مباشرة إلى رسول الله "محمد" - صلّى الله عليه وسلّم- فالعباءة الدينية تتجاوز العباءة المدنية لمعظم حكّام العرب ، وتشير إلى ذلك التجانس الدّيني في "المغرب" حيث يضع العاهل المغربي نفسه على أنّه رمز للاعتدال الديني والإصلاح، ويظهر ذلك من خلال إرسال عدد من الأئمّة المغربيين إلى عدد كبير من مدن المملكة للدعوة ضدّ التطرّف ، وقد وسّع "محمد السادس" دائرة مبادرته تلك لتشمل" مالي"، حيث قدّم منحا دراسية دينية للطلبة الماليين في الجامعات المغربية، وتهدف هذه المبادرة إلى مكافحة الإيديولوجيات المتطرّفة، ومن جهة أخرى، تسعى هذه المبادرة إلى تعزيز المدرسة المالكية ، عن طريق تقديم تعليم جامعي يضمّ مواد دراسية تنصبّ حول الفكر المالكي.

---

[1] محمد محمود السيد، "مستقبل الدور المغربي في منطقة الساحل و الصحراء ،مالي نموذجا"، **مجلة السياسة الدولية**، تاريخ النشر: 2014/02/03، تاريخ التصفح: 2015/09/18، متوفر على الموقع :
(http://www-Siyassa.org.eg/UI/Front/Inner.print.asps?newcontentl.D=3536)

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه .

وقد مارس "محمد السادس" سياسته الدينية بالمغرب بسهولة من خلال إحكام الدولة سيطرتها العميقة على الحياة الدينية، انطلاقا من تحديد ساعات فتح المساجد، وإقرار الفتاوى وفحواها ، للحدّ من وصول التيّار الإسلامي المتشدّد، والحد من تشكيل الجماعات السّلفية بالمغرب، والعمل على استمالة بعض القيادات السلفية، ومن هنا تسعى" المغرب "إلى نقل هذا النموذج الموحّد الذي تقود به البلاد - الممارسة الدينية المعتدلة- إلى "مالي"، حيث وقّعت" مالي" و"المغرب" في سبتمبر 2013م اتفاقا ينصّ على جلب " **500" إمام** من "مالي" إلى "المغرب" قصد التّدريب الديني ، وفي نوفمبر من العام ذاته توصّلت الدولتان إلى اتفاق خاص بالشّؤون الدينية، يدور حول الشّراكة التي جمعت بين وزارتي الشّؤون الدينية الخاصّة بكل منهما ، بالإضافة إلى الاتفاقيات الأمنية كتوقيع معاهدة "الأمن الإقليمي"، وقد سعت " المملكة المغربية " أيضا إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول جنوب الصحراء، حيث أقامت فروعا لمصارفها في "**مالي "و"السنغال"**، وقد حصل فرعها المصرفي **"التجاري وفا بنك"** على حصّة تزيد عن **51%** من بنك "مالي" الدّولي ، ما يعادل بحوالي **60 مليون أورو**[1]، كما أنّها تمتلك حصّة **6%** من رأس مال البنك السنغالي، ويمتلك **53.5%** من رأس مال بنك جنوب "تونس" ، كما اشترت شركة **"اتصالات المغرب"** حصصا من شركات الاتصالات في كل من "مالي"، و"موريتانيا"، و"النيجر"، و"بوركينافاسو"، كما كثّفت شركة **"المكتب الشريف للفوسفات"** من نشاط عمليات التنقيب عن الفوسفات شمال "مالي" أين يمكن أيضا للشّركات المغربية التنقيب عن الذهب، واليورانيوم، وخام الحديد.[2]

وفي الختام ، تشير "سكثيفيل" إلى مستقبل العلاقات المغربية – المالية إمّا تكون مبنية على تبادل مشترك ، أو تكون علاقة تبعية، وهنا لا يجب أن ننسى دور "الجزائر" المحوري في مستقبل تلك العلاقات ، خاصّة إذا ما زادت حدّة حالة لا استقرار على الحدود الجزائرية الجنوبية، ممّا سيجبر الحكومة الجزائرية على تنشيط دورها الإقليمي، ف"لجزائر" ، وإن تراجع دورها، لا تزال القوة الاقتصادية ، والأمنية الرّئيسية في المنطقة، ولها حدود نافذة مع "مالي"، كما أنّ دور "المغرب" كوسيط ديني إقليمي، هو دور لا يمكن أن تلعبه "الجزائر"، على الرّغم من تبنّيها للطريقة التيجانية ، مقابل استغلال" المغرب " للرّوابط التّاريخية والدّينية الذي تجمعه بـ"مالي"، في سبيل تصدير مذهبه الديني للماليين ، ممّا يساهم حسب الطّرح المغربي في القضاء على التطرّف.

<u>المطلب الثالث:</u> الدور المغربي في حل أزمة مالي.

منذ اندلاع الأزمة في "مالي"، عبّر "المغرب "رسميا عن رفضه لإعلان الحركة "الوطنية لتحرير الأزواد "استقلال شمال "مالي"، وقد أصدر بلاغا يدين فيه الانقلاب العسكري الذي شهدته

---

[1] محمد محمود السيد، مرجع سابق

[2] المرجع نفسه .

البلاد ، ودعا الأطراف المتنازعة إلى الامتثال للشّرعية الدستورية. لكن بعد تصاعد وتيرة الصّراع، فقد دعا "المغرب " إلى ضرورة ترجيح الحل العسكري.

ومن هنا ظهر الاختلاف الواضح بين الموقفين الرسميين: الجزائري والمغربي، ففي الوقت التي تدعم فيه السلطات الجزائرية المسعى التفاوضي، نجد "المغرب "إلى جانب "فرنسا"، و"جنوب إفريقيا"، و "مجموعة الإكواس" تتّجه نحو تأييد الحل العسكري.

وقد جاءت الأزمة المالية وما تلاها من انعكاسات التدخل العسكري بمثابة اختبار لأدوار القوى الإقليمية، ونخصّ بالذكر: "المغرب" ، و"الجزائر" ، ومحاولة كلا الطرفين التّأثير في الأزمة، بما يخدم مصالحه الاستراتيجية ، ومن هنا فقد عمل "المغرب" خلال العامين 2012م و 2013 م على تعظيم نفوذه الإقليمي في المنطقة، على حساب النفوذ الجزائري، وكانت أوّل خطوة مغربية نحو ذلك قد تجسّدت بانضمام "المغرب" للتدخل العسكري الذي قادته "فرنسا" في" مالي"[1].

وقد نجحت "المغرب "بعد ذلك في توقيع اتفاق وافق وزراء خارجيته 19 دولة، من بينها:" **فرنسا، ومالي، و ليبيا"** على إنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود، وقد عرف هذا الاتفاق **باتفاق الإطار.**[2]

كما ارتكز "المغرب "في تعامله مع الأزمة المالية على البعد الديني، لاسيما وأنّ أهمّ وأبرز دوافع "المغرب" التي تقف وراء تحرّكه في السّاحة المالية تتمّثل في رغبة "المغرب "في وقف انتشار المتشدّدين الإسلاميين في المناطق الحدودية ، عن طريق نقل" النموذج الديني المعتدل" إلى "مالي"، وظهر ذلك جليّا عندما تمّ التّوقيع في سبتمبر 2013 م على اتفاق بين "المغرب" و"مالي" ينصّ على تدريب حوالي 500 إمام مالي بالمغرب.

وكما ذكرنا سابقا، فقد ركّزت أيضا "المغرب" على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول السّاحل وجنوب الصّحراء في مختلف المجالات: المالية ، وقطاع النقل، والاتّصالات، والتّنقيب، والصّناعة، على الرغم من ضعف ومحدودية هذه العلاقات، إلّا أنّ" الجزائر" في المقابل لم تستخدم كافّة إمكانياتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة.

بحلول العام 2014م ، فقد أكدّ العاهل المغربي "محمد السادس" في أكثر من مناسبة على حرص" المملكة المغربية" على وحدة واستقرار الوحدة الترابية لمالي ، ممّا كفل دخول "المغرب "رسميا لدعم جهود المصالحة الوطنية بمالي بين الحكومة المركزية والحركة الوطنية لتحرير الأزواد بما يضمن استقرار ووحدة التّراب المالي.

وفي لقاء رسمي جمع الملك "محمد السادس" مع الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير الأزواد "بلال آغ الشريف" خلال العام 2014م، فقد صرّح العاهل المغربي عن حرص المملكة على

---

[1] محمد محمود السيد، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه ..

ضرورة المساهمة في إيجاد حل توافقي يضمن التصدّي لحركات التطرّف والإرهاب ، التي تهدّد أمن المنطقة المغاربية ومنطقة السّاحل والصّحراء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ضرورة ربط ذلك بالمحافظة على الوحدة الترابية وعلى استقرار جمهورية "مالي" ، ويرى العاهل المغربي أنّ تحقيق ذلك لا يتأتّى إلّا في ظلّ تحفيز التنمية، ومن هنا يلاحظ ترجيح "المغرب" للمقاربة التنموية كحل للأزمة[1]. وفي هذا السياق شجّع "المغرب" حركة "تحرير الأزواد" على الانخراط في الديناميكية الجهوية التي أطلقتها منظّمة "الأمم المتّحدة" و المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا .

وفي السياق نفسه، فقد أعرب الأمين العام للحركة عن التّرحيب بأيّ مبادرة مغربية تستهدف فضّ النّزاع بين الأطراف المتنازعة بمالي، وقد أكّد أيضا على الدّور المركزي للمغرب في أيّ تسوية سياسية للأزمة، في حين أكّد وزير الخارجية المغربي **"صلاح الدين مزوار"** على استعداد بلاده على مواصلة العمل مع الحركات الانفصالية المالية ، من أجل التوصّل إلى حل سياسي عادل ودائم يحترم وحدة وسيادة البلاد[2].

وفي مقال نشرته الصّحيفة الأمريكية **"هافينغتون بوست"** بتاريخ **18 فبراير 2014م** ، فقد أشارت فيه خ إلى تبنّي الملك "محمد السادس" لمقاربة والتزام روحي ، يشكّلان نقطتا ارتكاز أساسية للدّور الدبلوماسي المغربي لحلّ أزمة "مالي"، ممّا يسمح لأن يكون "المغرب" بمثابة وسيط بين الفصائل المتحاربة، وأشارت أيضا الصّحيفة الأمريكية في المقال إلى الدّور الحيوي الذي اضطّلع به "المغرب" في محاربته للتطرّف الدّيني في "مالي" ، حيث أشارت الصّحيفة إلى المبادرة المغربية الرّامية إلى تكوين ما لا يقلّ عن 500 إمام مالي –كما أشرنا سابقا – في إطار سعي "المغرب " للتخفيف من حدّة التطرّف الديني بمالي، ممّا يعزّز دور المملكة كوسيط ديني بين الأطراف المتناحرة[3].

وقد اعتبرت الدوائر الإعلامية المغربية أنّ استقبال العاهل المغربي "محمّد السادس" للوفد القيادي لحركة تحرير الأزواد، على أنّه يشكل نقلة نوعية للدّور المتنامي للمغرب في المنطقة، كما يشكّل أيضا خطوة دبلوماسية مغربية باتجاه إضعاف المحاولات الجزائرية الرّامية لاحتكار جهود الوساطة الدولية لحل أزمة مالي، كما أشار أيضا الإعلام المغربي إلى مساعي النظام الجزائري لتعطيل مسارات المفاوضات التي رعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أشار الإعلام المغربي إلى المحاولة الفاشلة من قبل" الجزائر" لعقد لقاء مصالحة مالية بالجزائر خلال العام 2014م ، غير أنّه قد قاطعته العديد من مكوّنات الشعب الأزوادي، على اعتبار

---

[1] عمر الذركولي، "الرباط تفعل دورها الريادي في جهود المصالحة لحل أزمة مالي"، **جريدة العلم**، تاريخ التصفح : 2015/04/23، متوفر على الموقع:(http://www-alalam.ma/def.asp?codelangue=23ofid-info=55435))

[2] مركز الجزيرة للدراسات ، "حركة الأزواد ترحب بدور مغربي للتوسط بمالي"، تاريخ النشر: 2014/08/30، تاريخ التصفح: 2015/04/23، من الموقع:(http://www.Studies.Aljazeera.net))

[3] مركز الجزيرة للدراسات ، "حركة الأزواد ترحب بدور مغربي للتوسط بمالي"، مرجع سابق.

أنّ هذا اللّقاء يخدم الأجندة الجزائرية، التي تقوم على احتواء الجهود والقرارات الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالأزمة بمالي، لتطرح نفسها كبديل وحيد بالمنطقة لإدارة الملف المالي[1].

[1] عمر الذركولي، مرجع سابق.

خلاصة واستنتاجات :

بعد نهاية الحرب الباردة، شهدت القارة الإفريقية-جنوب الصحراء- تصاعدا غير معهود للعنف الداخلي الذي أخذ أنماط وأشكال متمايزة "حروب داخلية، إبادات جماعية، مجازر، انقلابات" ، ممّا أدى إلى استقطاب اهتمام العديد من الباحثين الأكاديميين والمفكرين، لاسيما وأنّه أصبح يشكّل تهديدا فعليا على المستويين: الدولاتي من خلال إضعاف شرعية الدولة الوطنية، وتجريدها من وظائفها وسلطاتها، ممّا يؤدّي إلى انتشار ظاهرة الدولة المنهارة أو الفاشلة، في حين يظهر التهديد على المستوى الخارجي من خلال امتداد النزاع إلى دول الجوار، ممّا يدفع إلى أقلمنة النزاع ودولنته، كحالة القرن الإفريقي بعد سقوط نظام "سياد بري"، والانقلابات الأمنية في" دلتا النيجر"، وأزمات منطقة الساحل الإفريقي.

ومن هنا تمحورت التساؤلات حول تحديد وصياغة الاستراتيجيات ، وكيفية إدارة التوجّهات الخارجية للفواعل الإقليمية والدولية ، بما في ذلك مقارباتها الأمنية الموجّهة نحو استيعاب وفهم وحل تلك الحركيات والتفاعلات المعقّدة التي تشهدها إفريقيا عموما، ومنطقة "الساحل الإفريقي" خاصّة.
فمعظم تلك التفاعلات بالمنطقة أصبحت تؤثر بشكل مباشر على الأجندات الأمنية الإقليمية والدولتية، ففهم طبيعة الأزمات والتهديدات الأمنية بالمنطقة، وسيمكن للفواعل الإقليمية والدولية المناسبة.

ويرجع الاهتمام الجزائري والمغربي لما يجري في المنطقة، على اعتبار أنّ أمن منطقة "المغرب العربي" مرتبط بأمن الإقليم الساحلي الصحراوي، لذلك نجد أنّ تحرّك كل من "الجزائر" و"المغرب "على الصعيد الإقليمي والقارّي مرتبط بمدى إدراكهما لحجم هذه العلاقة ومدى تأثيرها على أمنهما، بعدما انشغل كل طرف بتدعيم علاقته مع الشمال ، خاصّة "أوروبا"، لدى نجد أنّ اهتمامهما بالدوائر الجيو-سياسية المغاربية، والإفريقية، والمتوسّطية ازداد منذ عقد التسعينات ، مستندا في ذلك إلى مجموعة من التهديدات الآتية منها.

وانطلاقا من إدراك صنّاع القرار في" الجزائر" و"المغرب" لحقيقة الوضع الأمني المتأزّم في منطقة "الساحل الإفريقي"، والتي أصبحت تشكّل أحد أبرز الاهتمامات في الاستراتيجية الأمنية لكل طرف، والتي ظهرت جليّا من خلال العمل العسكري العملياتي لكل طرف، مع زيادة الاهتمام الدبلوماسي الجزائري والمغربي - خاصّة على مستوى الخطابات السياسية الرسمية – بمختلف التهديدات الأمنية بالساحل الإفريقي، ومن هنا اتّجه كل طرف نحو وضع مقاربات أمنية تستند لمجموعة آليات واستراتيجيات ومشاريع تمّ وضعها وبرمجتها باتّجاه تحقيق الأمن بالمنطقة، وإفراغها من كل النشاطات التي يمكن أن تمسّ بالأمن القومي سواء الجزائري أو المغربي، أو تضر بالمصالح الإستراتيجية لكل طرف.

ف"الجزائر" بحكم موقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين دول "المغرب العربي"، وبين البحر الأبيض المتوسّط ، وعمق القارّة الإفريقية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لاتّساع المساحة الجغرافية للجزائر، وعليه فالأمن القومي الجزائري لا يمكن الحديث عنه، من دون التطرّق إلى الفضاءات الجيو-سياسية المغاربية والإفريقية وما تفرزه من تفاعلات وتطورات ذات تأثير على الأمن الجزائري. إذ تعتبر منطقة الساحل بمثابة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، لما تشكّله من عمق جيو-استراتيجي، و مصدر للتهديدات الأمنية ، فالشّريط الساحلي يعدّ قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، نظرا لما تتميّز به المنطقة من مميزات مرتبطة بفشل الدول وهشاشة نظمها، يضاف إلى ذلك اتّساع الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية، ممّا يصعب على دول المنطقة ضبط الاستقرار الأمني، وتجسيد المشاريع التنموية. وكل هذه المميزات تشكّل مجموعة التحديات الأمنية الكبرى للأمن الوطني، الأمر الذي يؤدّي إلى طرح مجموعة من المشاريع الوطنية والإقليمية. و لذلك فالدّور الجزائري في الساحل الإفريقي مرتبط بطبيعة التهديدات الأمنية المتأتّية منه ، ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية الجزائرية ، وعليه ف "الجزائر" ما تراهن عليه في الوقت الحالي هو "أمننة حدودها"، خاصّة بعد سقوط "النظام اللّيبي" و نشوب "أزمة مالي"، وما تبع ذلك من تصعيد لنشاط الحركات التمرّدية ، الأمر الذي دفع" الجزائر" نحو التحرّك الدبلوماسي ، ولتفادي أيضا أيّ تدخل أجنبي من شأنه أن يخلق بؤر توتّر جديدة ، خاصّة وأنّ منطقة "الساحل الإفريقي" تشهد تنافسا استراتيجيا بين "الولايات المتحدة الأمريكية" و"فرنسا"، والذي من شأنه أن يحول دون استقرار المنطقة ، خاصّة في إطار ما يعرف بالرهانات الجيو-سياسية "رهانات الموارد".

وفق للطّرح والتصور الجزائري ، فالتدخل الأجنبي سيشكّل عاملا محفّزا لتوسيع رقعة التهديدات الأمنية، ممّا سيضفي الشرعية على أعمال ونشاطات الجماعات الإرهابية بالمنطقة، والمستهدفة للمصالح الغربية، ومن هنا وبحكم الوسط الجغرافي المحيط بـ"الجزائر" من "تونس" إلى "المغرب"، ومن "النيجر" إلى "موريتانيا"، مرورا بـ"مالي"، والذي يمنحها عمقا استراتيجيا وقوة و قدرة على التحرّك كدولة مركزية، خاصّة وأنّها تعتبر ثاني قوة اقتصادية في إفريقيا.

1/- <u>مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية ، وأهم محدّدات التحرّك الدبلوماسي الجزائري :</u>

تستند السياسة الخارجية الجزائرية في ممارساتها على المفهوم الموسّع للأمن الذي سيطر على الأجندات السياسية والاقتصادية والثقافية للسلوك السياسي الخارجي الجزائري، والذي شكّل أحد أولوياته إلى جانب تحقيق التنمية الوطنية الجهوية، وتحسين صورة "الجزائر" بالخارج في إطار ما يعرف بـ"الدبلوماسية العمومية" التي تقوم على عنصرين رئيسيين:

- مكافحة الإرهاب في "الساحل الإفريقي" عن طريق استصدار لائحة لتجريم الفدية، ورفض التدخل الأجنبي.
- تبنّي "الجزائر" لاستراتيجية مكافحة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي.

أمّا الجهود الجزائرية الأمنية في "الساحل الإفريقي "تعود إلى سنوات التسعينات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت "الجزائر" وسيطا فعّالا فيها، والتي جاءت على التّوالي لمعالجة مشاكل تخصّ طوارق "مالي" و"النيجر"، والتهديدات الجديدة في "الساحل الإفريقي"، والمتعلّقة بالعمليات الإرهابية وخطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظّمة. وقد نجحت "الجزائر" في تمرير القرار الأممي المتعلق بتجريم الفدية على مستوى مؤسسات "الاتحاد الإفريقي" في جويلية 2009، ومن تمّ على مستوى "مجلس الأمن " في 2009/12/17.

ويمكن فهم الدّور الدبلوماسي الأمني الجزائري تجاه الفضاء الجيو-سياسي الإفريقي انطلاقا من مؤشرين رئيسيين، الأول يتعلق بـ"لدبلوماسية الأمنية" التي أصبحت تحكم علاقة "لجزائر" بفضائها الإفريقي المتأزّم. حيث ترى "الجزائر" أنّ الطريق إلى الشراكة الجزائرية –الإفريقية تكتيكا إجرائيا، إنّما يتأتى في اللحظة الراهنة، والمدى المنظور من المقاربة المنية العسكرية، كأولوية على المقاربة الاقتصادية.

أمّا المؤشر الثاني مرتبط بمفهوم "الأمننة" كضمان لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، حيث اتّخذت "الجزائر" منهجا إنكفائيا على الذّات فيما يتعلق في التعامل مع الجريمة المنظمة ، خاصّة مع سقوط "النظام الليبي"، وسقوط "شمال مالي" منذ عام 2012م على يد الجماعات المسلّحة، ولذلك اتجهت "الجزائر" في سلوكها نحو تبنّي المقاربة العسكرية لتتمكن من إدارة حالة التأزّم التي تميّز منطقة الساحل، وهذا ما يفسّر رفع الحكومة الجزائرية لميزانية الدفاع لعام 2014م لتصل إلى 20 مليار دولار، وهي الأعلى ضمن كل القطاعات، حيث شكّلت حوالي 15% من الميزانية العامّة للبلاد، في حين لم تتجاوز 15 مليار دولار خلال العام 2013م، وكان قد أشار معهد "البحث الاستراتيجي الدولي" - المقرّب من حلف "الناتو"- في تقريره لعام 2009م ، إلى أنّ الجيش الجزائري يصنّف في المرتبة الثانية بعد" مصر" من حيث درجة التسليح والتجهيز، وفي المركز 20 عالميا، وفي المركز الثامن بين جيوش الدول الإسلامية وقد أشار الدكتور "محمد خوجة" –الخبير في الاستراتجية العسكرية- أنّ من بين أسباب ارتفاع ميزانية الدّفاع في "الجزائر"، تضاعف حجم التحديات الأمنية بالجنوب نتيجة لقيام الحرب في" ليبيا"، والحرب في "مالي".

2/- <u>التحرّك الدبلوماسي الجزائري بمنطقة الساحل الإفريقي ،و المحاولات الجزائرية لحل أزمة مالي</u>

إن وجدت دول الساحل الإفريقي في تعاونها مع" الجزائر" أنّه سيأتي بنتائج إيجابية فيما يتعلّق بالوضع الأمني وتحقيق الاستقرار، فإنّها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع "الولايات المتحدة الأمريكية" و"فرنسا"، خاصّة وأنّ هذه الدول متخوّفة من التدخل الأمريكي المتزايد بالمنطقة، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء قواعد عسكرية أمريكية بإفريقيا « AFRICOM »، والتي رفضت دول المنطقة استضافتها على أراضيها.

ولأنّ "الجزائر" دائما ما رفضت وجود أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية، وأكثر الدول الرافضة لإقامة القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا «AFRICOM »، ممّا دفعها إلى تفعيل نشاطاتها في "الساحل الإفريقي"، وتعزيز تعاونها مع دوله تفاديا لأي تدخل أجنبي ، قد ينعكس في ظل عدوى التهديدات الأمنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية.

ويقينا منها على أنّ التدخل الأجنبي قد يوسّع رقعة التهديدات الأمنية، ويزيد من حجم الأزمات، فقد ركّز الدور الدبلوماسي الجزائري على التنسيق الأمني بين دول المنطقة، في إطار احترام مبدأ سيادة الدول ووحدتها الترابية، ومن هنا طرحت" الجزائر" فكرة إنشاء جماعة أمنية تضمّ دول الجوار الصحراوي المحاذي لحدودها الجنوبية، وتمخّض عن هذه الفكرة إنشاء ما يعرف بتجمّع "دول الميدان" الذي يعمل في إطار التعاون والتنسيق الإقليمي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والذي اتّجه نحو تكوين "قيادة أركان الجيوش المشتركة" عام 2010م، والمسؤولة عن شنّ الحملات والقيام بعمليات عسكرية ضدّ معاقل الإرهاب ، ومن جهة أخرى، لم تشارك هذه القيادة في أيّ مجهود حربي عملياتي حقيقي ضدّ الإرهابيين، بالإضافة إلى هذه المبادرة، توجّهت "الجزائر" نحو إنشاء "المركز الإفريقي للدراسات والبحث"، مقرّه العاصمة الجزائرية ، إلا أنّ هيمنة "الجزائر" المطلقة على تجمّع "دول الميدان- على غرار ما فعل "القذافي" بتجمّع "دول الساحل والصحراء"- واستفرادها بالقرار وتهميش بقية الأعضاء، كان السّبب الأساسي في إضعاف هذا التجمّع.

والمتتبّع للوضع بالساحل الإفريقي، يدرك أنّ "الجزائر" كقوة عسكرية إقليمية بالمنطقة، ترفض أيّ عمل عسكري خارج حدودها، كما تعترض على أيّ صيغة للتعاون مع أطراف أخرى خارج "دول الميدان"، والذي يكون من نتائج ذلك انتشار لقوّات أجنبية، الأمر الذي سيؤدّي إلى محاصرة عسكرية للجماعات المسلّحة، ممّا سيرغمها على النزوح نحو الدّاخل الجزائري، و بالتالي تهديد الأمن القومي الجزائري.

و قد ظهر الاستنفار الدبلوماسي الجزائري النّشط من خلال الجولات والاجتماعات التي قام ولا زال يقوم بها الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية "عبد القادر مساهل سابقا، ورمضان لعمامرة حاليا" ، حيث تخشى "الجزائر" خروج" أزمة مالي" عن نطاق السيطرة، خاصّة بعد التدخل العسكري الفرنسي بالبلاد، والذي لم ينهي حالة اللاستقرار والتطرف التي تشهدها البلاد، وتحوّلها إلى ساحة جهاد. مما يؤثر على أمن دول الجوار بما في ذلك الأمن الجزائري. ومن هنا انتهجت "الجزائر ثلاث مسارات لوقف تداعيات الأزمة ، المسار السياسي عن طريق تكثيف اللقاءات مع سكّان المناطق الحدودية، والثّاني أمني عن طريق منع تسلّل الجماعات المسلّحة، من خلال تحصين الحدود الجنوبية، والثالث مرتبط بتفادي تبعات الفكر المتطرق المنتشر في المنطقة.

ومن هنا فالدبلوماسية الجزائرية ترى أن المقاربة الأنسب للخروج من الأزمة بمالي، يجب أن تتم وفق مجموعة شروط، والتي تتعلّق أوّلا بالماليين على أنّهم الحلقة المحورية في الأزمة، ولابدّ من

تقديم يد المساعدة والدّعم لتعزيز الإمكانيات الوطنية ، والنقطة الثانية مرتبطة بضرورة اتّفاق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على أجندة واحدة ومسار واحد، تأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين، وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومصالح دول الميدان- لاسيما في شقّها الأمني- مع الإشراف والتنسيق مع مؤسّسات "الاتحاد الإفريقي" ودعم" الأمم المتحدة"، والشرط الثالث الذي أكّدت عليه "الجزائر" يتلخص في ضرورة التوصّل إلى حل سياسي تفاوضي، لتفادي انزلاق قد يجر معه دول الجوار إلى مستنقع أزماتي، وأمّا الموقف الجزائري من التدخل العسكري بمالي، فقد عبّرت عنه على أنّه يجب أن يكون الجزء من الكل المتمثّل في الحل الدبلوماسي السياسي للأزمة.

3/- <u>تقييم الدور الإقليمي الجزائري بمنطقة السّاحل الإفريقي :</u>

وما يمكن قوله حول المقاربة الجزائرية لحل الأزمة في منطقة السّاحل، فهي مقاربة تشوبها مجموعة من النقائص، انطلاقا من كون أنّ العلاقات الجزائرية- السّاحلية تتميز بعدم الاستمرارية وبالتقطّع ، وهذا راجع لغياب "الجزائر" عن أحداث المنطقة، إلاّ في حالات الوقائع الخطيرة كأزمة "مالي" ، وهو ما يفسح المجال لفواعل أخرى إقليمية ودولية ك "المغرب" ،"فرنسا"، "الولايات المتّحدة الأمريكية" بنسج علاقات مع دول المنطقة ، تتبلور في مشاريع معاكسة للمصالح الجزائرية.

ولم تستخدم "الجزائر" كافّة إمكانياتها الاقتصادية في رسم معالم العلاقة مع دول" السّاحل الإفريقي"، ممّا ينجم عنه ضعف التعاون الاقتصادي، ولذلك فاهتمام "الجزائر" بمنطقة "السّاحل الإفريقي " يرتبط أساسا بالبعد الأمني وبطبيعة التهديدات الأمنية بالمنطقة ومدى تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، ممّا يجعل "الجزائر" تهمل الأبعاد الأخرى التي تتميّز بها المنطقة ، كالبعد الجيو- سياسي، والاقتصادي والثقافي، والدّيني، والتي من شأنها تقوية الروابط ، ممّا يشكّل وسيلة تمكّن "الجزائر" من السيطرة على الأزمة. ففي المجال الثقافي والديني لم تسيطر "الجزائر" ولم تستغل كما يجب الروابط الدينية واللّغوية التي تربط شعوب المنطقة، كاستخدام الزوايا -لاسيما الزّاوية "التيجانية" المنتشرة بالمنطقة- فبإمكان "الجزائر" لعب ورقة العامل الدّيني من خلال استقبال الطلبة والأئمّة لتكوينهم في هذا المجال، والذي من شأنه الحد من ظاهرة التطرّف.

إنّ عدم اهتمام" الجزائر" بالمنطقة يفسح المجال أمام المشاريع المحلية والأجنبية ، ممّا يزيد من تهميش الأجندة الجزائرية بالمنطقة، خاصّة وأنّ المنطقة مرشّحة لظهور المزيد من الأزمات واستقطاب المزيد من نشاط الجماعات المسلّحة. لذلك فإن وجدت دول "السّاحل الإفريقي "في تعاونها مع "الجزائر" فائدة كبيرة ، لاسيما ما تعلّق بتحسين الوضع الأمني وتحقيق التنمية، فإنّها لن تكون بحاجة للتعامل مع المشاريع الأجنبية والإقليمية الأخرى، كما أنّ العمل الجماعي هو الكفيل بالسيطرة على النّزاع والتوتّر بالمنطقة، لكن مع وجود صراع الإرادات السياسية لدول المنطقة

ولدول الجوار، فمن المستحيل التفاهم على حل سياسي مشترك. وعليه فـ"الجزائر" -بحكم موقعها الاستراتيجي- مطالبة أكثر بمراجعة علاقاتها مع دول الجوار، في ظلّ تزايد وتعقيد المشاكل الأمنية بالمنطقة وتنوّعها، ولا يكفي للخروج من الأزمة بالمنطقة الرهان على الحل السياسي أو الحل العسكري، وإنّما لابدّ من التوقف عند الحل الدّائم والشامل الذي يحمل بين طيّاته كل الأبعاد: السياسية ،والأمنية، والاقتصادية ، والاجتماعية، بعيدا عن الحلول المؤقّتة والظّرفية الناقصة .

وكانتقاد وجّه للنشاط الدبلوماسي الجزائري ، على أنّه يحمل بين طيّاته دبلوماسية التصريحات، بدلا من دبلوماسية الأفعال، ولجوئه إلى الحلول المؤقّتة في إطار الدبلوماسية المؤقتة.

4/-مستقبل المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، والآفاق المستقبلية للمفاوضات الجزائرية-المالية .

أمّا فيما يتعلق بتحديد مستقبل المقاربة الجزائرية تّجاه أزمات "السّاحل الإفريقي"، و الذي يمكن أن يحتمل مجموعة من السيناريوهات، إمّا استمرار الوضع القائم للدبلوماسية الجزائرية تّجاه المنطقة، أو تزايد اهتمام "الجزائر" بالسّاحل الإفريقي، مع تزايد وتصاعد الأزمات والتهديدات الآتية من المنطقة، وهنا قد تجري إمكانية التّغيير الجذري في التصور الدبلوماسي، والطّرح الأمني الجزائري ليشمل متغيرات جديدة ذات الصّلة بالتطورات الحاصلة، والسيناريو الثالث الذي قد يتمحور حول تهميش الأجندة الجزائرية، نظرا لعدم اهتمام "الجزائر" بالمنطقة في الوقت الراهن، وعدم قدرتها على فرض أجندتها الدبلوماسية، بالإضافة إلى وجود أطراف أخرى خارجية مثل "الولايات المتّحدة الامريكية "، "فرنسا"، و "الصين"، خاصّة من الناحية الاقتصادية ، مع التزايد المستمر لتهديد الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى وجود مشاريع دولية وإقليمية منافسة، بالإضافة إلى افتقار "الجزائر" لأساليب ووسائل تمكّنها من ترجمة عناصر القوة لديها في محيطها الجيو-سياسي، وعدم امتلاكها لعنصرقوّة يمكن أن تستند عليه، ألا وهو "القوّة الإعلامية الناعمة"، الذي من شأنه أن يجعل من الدبلوماسية الجزائرية قادرة على التكيّف في أيّ محيط جيو-سياسي، ومن هنا فالدبلوماسية الجزائرية تُحسب بمتغيّرات ثابتة، ممّا يجعلها تفتقر لسرعة التكيف و التغيير .

ولكن لا يزال يحيط بالمسار الجزائري التفاوضي - لحل الأزمة المالية-الأزوادية- نوع من الغموض ، رغم الاهتمام الإقليمي والدولي الذي أسهم بشكل كبير في تثبيت "وقف إطلاق النار"، والجلوس على "طاولة المفاوضات"، وإحراز تقدّم نسبي في جولات التفاوض، إلّا أنّه من السابق لأوانه الجزم بإمكانية التوصّل إلى حل سريع .

ومن خلال رصد مجموعة من المؤشّرات، يمكن استشراف عدد من السيناريوهات المتوقّعة للمفاوضات التي تقودها "الجزائر"، الأمر يتعلّق بسيناريو" **الحل الفيدرالي**"، سيناريو "**حل اللّامركزية الموسّعة**"، سيناريو "**الضّغط المزدوج**" الذي يمكن أن يفضي إلى تسوية دستورية

وسياسية أعلى من اللاّمركزية ، وأقل من مستوى الدولة الفدرالية، والسيناريو الأخير هو "**انهيار المفاوضات**" .

5/-الدّور الإقليمي المغربي في منطقة السّاحل الإفريقي: المرتكزات و المحدّدات الأساسية

أمّا بالنسبة للدّور الإقليمي المغربي بمنطقة "السّاحل الإفريقي"، فقد شكّلت الأزمات والتهديدات الآتية من المنطقة كأزمة "مالي"، ونشاط الجماعات الإرهابية المسلّحة، وعمليات التهريب، والتّجارة بالسّلاح وبالمخدّرات، اختبارا للدّور المغربي الإقليمي، لاسيما في ظلّ المنافسة الإقليمية والدولية، لاسيما من قبل "الجزائر"، و"الولايات المتّحدة الامريكية ،و"فرنسا"، والمحاولات المستمرّة لضمان المصالح الاستراتيجية لكل طرف.

ومن هنا فقد تمكّنت "المملكة المغربية" منذ عام 2012م – في ظلّ صراع النّفوذ والزّعامة بين "المغرب" و"الجزائر" ،و محاولات "الجزائر" لعزل "المغرب" إفريقيا، وإبعادها عن أيّ مساهمة ومبادرة إقليمية - من تعظيم النّفوذ المغربي الإقليمي في المنطقة، عن طريق تعظيم دور المملكة في حل أزمة "مالي"، وكانت البداية مع انضمام "المغرب" للتدخل العسكري الذي قادته "فرنسا"، وصولا إلى الاتّفاق مع كل من "فرنسا" ،و "ليبيا" ، و "مالي" في نوفمبر 2013 م على صيغة اتّفاق حول إنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود في إطار ما يعرف **"بإعلان الرباط"**، وقد جاء هذا المشروع المغربي في مواجهة المشروع الجزائري، المتمثّل في تجمّع "دول الميدان" لسنة 2010م، ومن هنا يتّضح محاولات "المغرب" الإقليمية نحو مزاحمة المبادرات الجزائرية الإقليمية ، فيما يتعلّق بمسألة "أمننة الحدود" في إطار اتّباع سياسة أمنية وقائية ضدّ التهديدات الأمنية الآتية من منطقة جنوب الصحراء.

وعلى الرّغم من المحاولات الجزائرية لاستبعاد "المغرب" من المبادرات الإقليمية، بسبب التنافس التاريخي بين الجارتين، و الذي يظهر بشكل جلي في غياب "المغرب" عن عضوية "الاتّحاد الإفريقي"، ونجاح "الجزائر" في توطيد ذلك عن طريق إقحام" جبهة البوليساريو" في معظم هياكل ومؤسّسات "الاتّحاد الإفريقي"، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، عدم انضمام "المغرب" لقيادة ولجنة "هيئة الأركان المشتركة" والمعنية بتنسيق عمليات مكافحة الإرهاب ، الاّ أنّ "المغرب "من جهته اتّجه نحو تعزيز دوره الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرّف، عن طريق تصدير تجربته الدّينية من خلال تكوين الأئمّة، لاسيما الأئمّة الماليين ، و الذين بلغ عددهم حوالي **500 إمام**، وقد خصّصت "**المملكة المغربية** "حوالي **20مليون أورو**، وكان الهدف من هذه المبادرة المغربية نشر "الإسلام السنّي المالكي المعتدل"، عبر إدراج اللّغات والثقافات في مناهج التّكوين، ممّا يسمح بتشكيل جيل جديد من المرشدين والمرشدات الدّينيين، وقد استفادت من هذا البرنامج عددا من المساجد الأوروبية، حيث تمّ إرسال عددا من الأئمّة المغاربية المكوّنين لتأطير الجالية المغربية والمغاربية في مواجهة زحف "الإسلام الوهّابي"، كما عمدت "المملكة المغربية" على إعادة إدماج

بعض الرّموز من السلفية الجهادية، من بينهم "محمد الفزّازي" المتسبّب في تفجيرات الدار البيضاء لسنة 2003م، ومن هنا يتّضح أنّ أهم مرتكز يستند عليه الدّور الإقليمي المغربي في المنطقة، يتمثل في الممارسة الدينية المعتدلة، من أجل امتصاص ومحاربة التطرّف في منطقة السّاحل ، ومن جهة أخرى قوّى "المغرب" تشريعاته المتعلّقة بمحاربة الإرهاب، حيث أقرّت الحكومة - في أكتوبر من العام 2014م - تعديلات قانونية تعاقب بالسّجن لمدّة 10 سنوات كل من التحق أو حاول الالتحاق ببؤر التوتّر، أو قام بالتجنيد ، أو التّدريب لصالح التنظيمات الإرهابية، إضافة إلى وضع غرامات قد تصل إلى 224 ألف يورو.

كما عمل "المغرب "على إعادة رسم وتحديد أهداف الدبلوماسية المغربية تّجاه الفضاء الإفريقي الذي أصبح يحتل مكانة هامّة في البعد الاقتصادي للدبلوماسية المغربية، حيث اتّجهت "المملكة المغربية" نحو التفاعل مع مختلف التكتّلات الاقتصادية الإفريقية، وعلى رأسها مبادرة" NEPAD"، و"تجمّع الساحل والصحراء" ، وتفاعلها مع مجموعة "الإكواس الاقتصادية"، ومن ذلك عمل "المغرب" على تطوير الإطار الاتّفاقي لعلاقاته مع دول جنوب الصحراء، من خلال التّوقيع على عدّة اتّفاقيات في مجال الصّحة، النقل، و الفلاحة، والصيد البحري، والتعاون العلمي والثقافي، والاتّصال، كما اتّجهت المملكة نحو التّوقيع على مجموعة اتفاقيات تخصّ تطوير وحماية الاستثمار في قطاع الاتصالات.

وقد عرفت الاستثمارات المغربية تطورا هامّا في الأسواق الإفريقية، حيث أصبح "المغرب" ثاني مستثمر إفريقي بالقارّة بعد "جنوب إفريقيا"، والأوّل على مستوى غرب إفريقيا.

وبتركيز "المغرب" على البعد الاقتصادي في العلاقات المغربية -الإفريقية، هو يعطي للدبلوماسية المغربية إطارا جديدا لدعم تلك العلاقات على مستوى الدبلوماسية الجماعية، هدفها الأساسي دعم الأمن الإفريقي في مفهومه الشامل، سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا، كما يحاول "المغرب" أن يجد حلول للمشاكل والنّزاعات التي تشهدها القارة ، انطلاقا من ربطها ليس فقط بمقاربة أمنية، و بربطها أيضا بضرورة تحقيق التنمية.

وأخيرا ما يمكن قوله حول الدّور الجزائري والمغربي في منطقة "السّاحل الإفريقي"، وفي حل ّأزماته، إنّ كل طرف يحاول فرض أجندته الأمنية على حساب الطرف الآخر، بما يخدم مصالحه، دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف المتنازعة، وغالبا ما تتوجّه المقاربة الدبلوماسية لكل طرف نحو إظهار نقاط الضعف والخلل في مقاربة الطرف الآخر، أكثر من كونها موجّهة لفضّ النّزاع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ما يلاحظ على السلوك السياسي الخارجي لكل من "الجزائر" و"المغرب"، أنّ كلاهما يدعو إلى تنسيق الجهود والتعاون ما بين دول المنطقة، لكن في واقع الأمر، يلاحظ محاولة كل طرف الانفراد بالزعامة الإقليمية ، نتيجة تصادم الإرادات السياسية، إضافة إلى عدم الفصل بين القضايا، فالخلاف الجزائري ، المغربي حول قضية الصحراء

من حيث مضمونه والمتغيّرات التي تحكم الخلاف، تختلف عن مضمون وموضوع النّزاع في "السّاحل الإفريقي"، فعدم تكاثف الجهود الجزائرية-المغربية في مواجهة الإرهاب والتطّرف الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة المغاربية، من شأنه أن يوسّع رقعة التهديدات الأمنية لتشمل المنطقة المغاربية، ويؤثّر على الأمن القومي المغاربي. ولذلك فمن شأن حاله لا استقرار ولا أمن بالمنطقة أن تفتح المجال أمام المشاريع العسكرية الدولية، تطبيقا للفصل السابع من ميثاق "الأمم المتّحدة، وعليه فتكاثف وتنسيق الجهود الدبلوماسية الجزائرية - من خلال التركيز على المعيار الاقتصادي، والموقع الجيو-استراتيجي، والتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، مع الأخذ بعين الاعتبار ما وصل إليه المسار التفاوضي الذي قادته لحدّ الآن الوساطة الجزائرية - مع ما حقّقته سياسة "االمغرب" الدينية المعتدلة في الحدّ من التطرّف والإرهاب، والموقع المتميز للعاهل المغربي لدى دول الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى ما حقّقه "المغرب" في علاقاته الاقتصادية من تقدم في مجال الاستثمار والشراكة، من شأنه أن يؤثّر على صنّاع القرار بدول المنطقة ، و هذا من شأنه أن يساهم في رسم وبلورة أجندة أمنية قد تتضمن حلولا نهائية وحاسمة لأزمات السّاحل.

خاتمة

يظل الصراع السمة الأبرز في العلاقات الدولية، حتى وإن نظر له في وقت من الأوقات، على أنه ظاهرة مؤقتة، تزول بزوال مسبباتها، مع ما تفرضه حاجة الدول إلى التنسيق والتعاون فيما بينها، في ظل احترام حقوق الإنسان، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وبالنظر لخارطة النزاعات والصراعات الدولية، تظل القارة الإفريقية أكثر مناطق العالم توترا وتأزما. لما تشهده من انتشار للتهديدات الأمنية كالنزاعات الإثنية والعرقية، والحروب الأهلية، والحركات التمردية الانفصالية. ونظرا لما تتميز به القارة من خاصية سرعة انتشار التهديدات لتشمل عدة مناطق، وعلى رأسها منطقة الساحل الإفريقي، والتي يمكن تعريفها بقوس الأزمات، لارتباطها بعدد من المعضلات الأمنية ذات الصلة بأزمة بناء الدولة الوطنية، وأزمة الهوية، والصراعات الإثنية، وهشاشة البنى الاقتصادية، وعليه فالمنطقة –وفق لمعيار الأزمات –تشمل كل من السودان، النيجر، تشاد ومالي، موريتانيا، وانطلاقا من معيار التصحر، فيمكن تعريف المنطقة، على أنها تلك المنطقة التي تضم ما يعرف بتجمع لجنة ما بين الدول لمكافحة التصحر CILSS. وتشمل هذه اللجنة كل من: السينيغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، التشاد، السودان، أرتيريا، وهناك من يضيف جزر الرأس الأخضر.

ومن جهة أخرى، لم تكن المنطقة إلى غاية نهاية الحرب الباردة مطروحة في استراتيجيات الدول الكبرى. ونظرا لما شهدته المنطقة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة من تصعيد للعنف الداخلي، وتحوله لمصدر تهديد فعلي على المستوى الدولي والإقليمي، بالإضافة إلى ما شهدته المنطقة من اكتشافات نفطية ومعدنية متتالية، فإن ذلك قد جعل من المنطقة محل اهتمام واستقطاب دولي، وبالأخص الاهتمام الأمريكي، والفرنسي، مع تنامي الاهتمام الصيني بالمنطقة.

بالنسبة للاهتمام الأمريكي بالمنطقة، فهو مرتبط بالعقيدة الأمنية الأمريكية المتعددة الأبعاد، وبإعلان الولايات المتحدة الحرب الاستباقية على الإرهاب، خصوصا بعد هجمات 2001/09/11، فلم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية البقاء بعيدة عن ما يجري بالمنطقة، وتحولها لمأوى تجار السلاح، ولمهربي المخدرات، ومكان لتدريب الجماعات الإرهابية، وإمكانية تصدير ذلك للولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع هذه الأخيرة إلى طرح مجموعة من المشاريع ذات طابع أمني، لاحتواء تلك التهديدات، ونذكر منها مبادرة "بان الساحل"، ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء والساحل، واقتراح إنشاء قاعدة أفريكوم بإحدى دول المنطقة، وقد تم توظيف هذه المشاريع من قبل الطرف الأمريكي بحجة مكافحة الإرهاب ولتحقيق الأمن والاستقرار، لاختراق المنطقة أمنيا، لخلق مناطق نفوذ أمريكية، مما يوحي استمرار تلك المشاريع مستقبلا.

أما الاهتمام الفرنسي بالمنطقة، فهو يرجع إلى الحقبة الاستعمارية، ومحاولة فرنسا فيما بعد تطبيق وفرض سياسة الوصاية، لاسيما على مستعمراتها السابقة، في إطار مشروع "فرنسا-إفريقيا"، ونتيجة لاشتداد التنافس الدولي، ولمزاحمة الدور الأمريكي-الصيني فقد اتجهت فرنسا نحو تطبيق إستراتيجية جديدة بالمنطقة، تقوم على قاعدة الشراكة بدلا من الوصاية، وتنفيذ تلك الإستراتيجية يكون عبر(03) ثلاثة محاور وآليات، الآلية الأولى تكون عبر إقامة قواعد عسكرية، وتدريب القوات الإفريقية، أما الثانية فتكون عبر زيادة حجم الاستثمارات الفرنسية بدول المنطقة، مما يشكل إغراءات اقتصادية فرنسية لدول المنطقة من أجل تمرير السياسة الفرنسية، أما الآلية الثالثة فهي ثقافية، والتي تحاول من خلالها فرنسا التمسك بمناطق نفوذها التقليدية، عن طريق التغلغل الثقافي في الدول الفرانكفونية.

أما بخصوص الدور المتنامي للصين بالمنطقة، فقد تعددت الآراء حوله، بين التوجه الاقتصادي البراغماتي، وبين التوجه ذو الطموح الإمبريالي الواسع، الذي يقوم على معيار الهيمنة والسيطرة، وبالتالي التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة. وهذا ما تنفيه الصين، إلا أن التوجه البراغماتي الصيني بالمنطقة قد خلق تنافسا قويا مع الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا في ظل ما تنسجه الصين من علاقات قوية مع الحكومات الوطنية، ودعمها لاقتصاديات دول المنطقة، عن طريق تقديمها لمساعدات اقتصادية، من دون أن يكون ذلك بمثابة مشروطية اقتصادية ذات علاقة بمشروطية سياسية. وبذلك نجد أن الصين قد اعتمدت على المتغير الاقتصادي كعامل مهم في رسم إستراتيجيتها الموجهة لاختراق منطقة الساحل الإفريقي، ومزاحمة الدور الأمريكي والفرنسي.

وما يمكن قوله الاهتمام والتنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، على اعتبار أنه يحمل طابعا نفعيا، حيث يسعى كل طرف لتحقيق مصالحه وأهدافه الإستراتيجية على حساب أمن المنطقة واستقرارها.

وانطلاقا من إدراك صناع القرار بالجزائر والمغرب بحقيقة الوضع الأمني المتأزم، وإدراكهم بأهمية وحجم العلاقة التي تربط أمن منطقة المغرب العربي بأمن منطقة الساحل الإفريقي، فقد استدعى ذلك تحركا إقليميا مكثفا لكل من الجزائر والمغرب، من أجل إفراغ المنطقة من كل النشاطات ذات التأثير المباشر على الأمن القومي لكل من الدولتين.

لقد استند التحرك الدبلوماسي الجزائري بالمنطقة على مجموعة من المبادئ، والمبدأ الأول متعلق بما تراهن عليه الجزائر حول مسألة "أمننة الحدود"، خاصة بعد سقوط النظام الليبي، ونشوب أزمة مالي، وما تلاها من حركات تمردية. أما المبدأ الثاني فيتعلق بتحسين صورة الجزائر بالخارج.

وترى الدبلوماسية الجزائرية أن أنسب مقاربة للخروج من أزمة مالي، تلك التي تتم وفق مجموعة شروط، أهمها ضرورة اتفاق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على أجندة واحدة، تأخذ

بعين الاعتبار إرادة الماليين، ومصالح دول الميدان، مع إشراف مؤسسات الاتحاد الإفريقي، وهيئة الأمم المتحدة، والتنسيق معها، بالإضافة إلى ضرورة التوصل لحل سياسي تفاوضي، أما بالنسبة للموقف الجزائري من التدخل العسكري بمالي، فقد عبرت عنه الجزائر بأن يكون الجزء من الكل الذي يتمثل بالحل الدبلوماسي للأزمة.

على الرغم من محاولات الجزائر في استبعاد المغرب إقليميا، كعدم انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي، بسبب إصرار الجزائر على ضم جبهة البوليساريو بالاتحاد، بالإضافة إلى عدم انضمام المغرب لقيادة هيئة الأركان المشتركة المعنية بتنسيق عمليات مكافحة الإرهاب. إلا أن المغرب قد اتجه نحو تعزيز دوره الإقليمي عبر طرق جديدة، تمحورت حول مكافحة الإرهاب والتطرف، وذلك عبر تصدير المغرب لتجربته الدينية، عبر تكوين الأئمة، وعلى وجه الخصوص الأئمة الماليين، والهدف من ذلك نشر المغرب للإسلام السني المالكي المعتدل، في واجهة الزحف الإسلامي الوهابي المتطرف.

وفي الأخير، ما يمكن قوله حول التحرك الإقليمي لكل من الطرف الجزائري والطرف المغربي، أن كليهما يدعوان لتنسيق الجهود والتعاون الأمني ما بين دول المنطقة. إلا أن الواقع يؤكد عكس ذلك، حيث تظهر محاولة كل طرف نحو الانفراد بالزعامة الإقليمية، مع وجود تصادم بين الإرادات السياسية لصناع القرار لكل طرف، ومن جهة أخرى، توجه الطرفان نحو الربط بين القضايا الخلافية، لاسيما ما تعلق بالنزاع حول إقليم الصحراء الغربية، وربطه بالنزاع في منطقة الساحل الإفريقي.

وعليه فالجزائر والمغرب مطالبان بحكم انتمائهما الإفريقي، ومدى تأثر أمنهما القومي بما يجري بالمنطقة الساحلية الصحراوية من تعقيدات أمنية بالعمل الجماعي، وضرورة الاتفاق على حلول سياسية مشتركة في مواجهة التحديات المشتركة، وتجاوز الخلافات التاريخية، وضرورة الفصل بين القضايا محل الخلاف بينهما. كما يتوجب أيضا تجاوز دبلوماسية الأقوال، والتي تحمل حلولا مؤقتة، والالتزام بدبلوماسية الأفعال.

.I

قائمة المراجع

المراجـــع باللّغـة العربيـــة

1/- المعاجم و القواميس :

1- جاسور ناظم عبد الواحد ، **موسوعة علم السياسة**، (ط1)، الأردن: دار المجدلاوي، 2009.
2- عطة الله أحمد ، **القاموس السياسي**، (ط3)، القاهرة: دار النهظة العربية، 1968 .
3- عبد الفتاح اسماعيل ، **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، (ط1)، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008.

2/- الكتـب :

1-أبو عامود محمد سعد، العلاقات الدولية المعاصرة، (ط1)، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.
2-البدوي محمد طه ، مرسي ليلى أمين ، **مقدمة إلى العلوم السياسية**، (ب ط) ، الإسكندرية : الدار الجامعية، 1999 .
3- (ـــــــ،ـــــــ) ،(ـــــــ،ـــــــ) ، **مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولي**ة، (ط2)، الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004.
4- الخزرجي ثامر كامل ، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، (ط1)، الأردن: دار المجدلاوي، 2009.
5- المخادمي عبد القادر رزيق ، **النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم إنحسار مؤقت**، (ط1)، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.
6- المخادمي عبد القادر رزيق، **قيادة أفريكوم الأمريكية ، حرب باردة ، أم سباق للتسلّح**، (ب ط) ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011.
7- المعيني خالد ، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**، (ط1)، دمشق: دار كيوان، 2006.
8- بسيوني هبة الله أحمد خميس ، **العلاقات الدولية في الدول الغربية، تعاون أم صراع أم توازن قوى**، (ط1)، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012 .
9- توردوف وليام ، **الحكم والسياسة في إفريقيا**.(ترجمة كاظم هاشم نعمة)،(ب ط) ، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا ، 2004 .
10- - حسين عدنان السيد ، العرب في دائرة النزاعات الدولية، (ب ط) ، بيروت، 2001
11-(ـــــــ،ـــــــ)، **نظرية العلاقات الدولية**، (ط3)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، 2010.
12- غريفيش مارتن ، أوكالاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، الإمارات : مركز الخليج للأبحاث ، 2008 .
13- عارف نصر محمد ، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة**، (ب ط) ، القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998م.
14- محمود جميل مصعب ، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية** ، (ط1) ، الأردن: دار المجدلاوي، 2006.

3/-المقالات: المجلات و الدوريات

1- الحسناوي لحسن، "الدولة المغربية وعلاقاتها الاقتصادية بإفريقيا جنوب الصحراء"، **مسالك الفكر والسياسة والاقتصاد**، ع-ع: 21-22، 2012م .
2- الشيخ طارق عادل، "الصين وتجديد سياستها الإفريقية" **السياسة الدولية**، ع: 156، أفريل 2004.
3- برقوق أمحند: "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري" ،الجزائر، **مجلة الجيش**، ع: 534، يناير 2008م .
4- بوبرطخ نسيم ، "العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية" ، الجزائر ، **مجلة الجيش**، ع: 578، سبتمبر 2011م .
5- بوريب خديجة ، " الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: الواقع والرهانات"، بيروت ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع –ع : 41- 42، شتاء-ربيع 2014 .
6 - حجاج أحمد ،"الصين تعيد اكتشاف إفريقيا"، **السياسة الدولية**، ع: 2006،163 م .

7- جاسم خيري عبد الرزاق: "الحركة الإزوادية في مالي وتكوين الدولة" ، دراسات دولية ، **المجلة العراقية للدراسات الأكاديمية** ، ع: 57 ، 2012م.
8 - دندان عبد الغاني ، "ما وراء الأمن: الأجندة الأمنية لشمال إفريقيا في منظور الاستراتيجيات الغربية"، بيروت ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع-ع: 41-42، شتاء- ربيع 2014 .
9 - ظريف شاكر: "أزمة الدولة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات" ، بيروت ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع: 41 ، 2014م .
10 - عبد الحليم أميرة، "تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي وربيع الثورات العربية"، **آفاق إفريقية**، ع:38، 2012م.
11 - عمروش عبد الوهاب ، "الأمن في منطقة المغرب العربي و الساحل : التحديات و الاستراتيجيات " ، جامعة الجزائر3، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ،ع:02 ،أكتوبر 2013م .
12 - لخضاري منصور ، "الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي"، الجزائر ، **مجلة البحوث والدراسات العلمية** ، ع :06، 2012 م .
13 - هيرات فاطمة الزهراء ، "الملكية المغربية والسياسية الخارجية"، المغرب ، **مسالك الفكر والسياسة والاقتصاد**، ع -ع: 21-22، السنة: 2012م .

4/- الصحف:

1- أوكيلي جمال :"تنمية الساحل حتمية لا مفر منها " ، الجزائر، جريدة الشعب ، ديسمبر 2009.
2- بابوش نوارة،" زيجات ومصاهرة متعددة بين أمراء الإرهاب لضمان الزعامة وتأمين الغنائم"، الجزائر، جريدة الخبر، ، ديسمبر 2010م.
3- بوكراع إلياس، "الساحل منطقة عبور للإرهاب والجرائم المتعددة"،الجزائر، جريدة الشعب ، أكتوبر 2010م .
4- ر، لخضر، "بارونات المخدرات يعقدون تحالفا مع تنظيم الجماعة السلفية"، الجزائر ، جريدة الشروق ، نوفمبر 2010.
5- عولمي بسمة ، "جريمة تبييض الأموال وخطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها"، الجزائر ،جريدة الشعب، فيفري 2008م .
6- قدادرة عاطف ، "مكافحة الإرهاب في الساحل ليست عسكرية صرفة، ولولا الجزائر لما تحركت المجموعة الدولية"، الجزائر ، **يومية الخبر**، 2009/07/27
7- ناصر أحمد ، "ثلاث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسلاح، اجتماع عال في تمنراست استعداد لهجوم كاسح على قاعدة الصحراء"، الجزائر، يومية الخبر، أوت 2009م .
8- ولد الفاضل محمد ، "أزمة مالي، وتداعياتها على منطقة الساحل والصحراء"، الجزائر ، الحوار المتمدن ، ع: 4127، التاريخ: 2013/06/18.

5/- الملتقيات و المؤتمرات:

1- جفال عمار ،(القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي)، أوراق مقدمة في : مؤتمر بعنوان : تنظيم القاعدة ، التوجّهات الحالية والمخاطر المستقبلية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، في 2008/10/21 .

6/- التقاريـــــر:

1- تقرير التنمية البشرية لسنة 2009، "التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري والتنمية "، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

7/-الرسائــل الجامعيــة:

1- إيدابير أحمد ، " التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي ، دراسة حالة مالي "، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص :دراسات أمنية و استراتيجية ، كلية العلوم السياسية و الاتصال ،جامعة الجزائر3 ، 2012/2011 .

2- بخدومة محمد نبيل ، "التنافس الغربي على منطقة الساحل الإفريقي: محاولات الهيمنة الغربية وأزمة مالي"، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2013/2012

3- بشكيط خالد، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إفريقية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر ، 2011/2010.

4- رسولي أسماء ،" مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 09/11"، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2011/2010.

5- شرايطية سميرة ، "تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني، دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2010.

6- ظريف، شاكر، "البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات "،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2008.

8/- الدراســـات غير المنشـــورة :

1- أ حلوي خيرة، "محاضرات تحليل النزاع الدولي"، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة، تخصّص علاقات دولية، في مقياس النزاع الدولي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2010/2009.

2- د. عبد العالي عبد القادر، "محاضرات في النظم السياسية المقارنة"، محاضرات مقدّمة لطلبة العلوم السياسية و العلاقات الدولية، في مقياس النظم السياسية المقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة.د مولاي الطاهر، سعيدة، 2008/2007.

9/الويبــوغرافيـــا :(المواقع الإلكترونية)

1-إبراهيم علي إبراهيم، "أفريكوم اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية الإفريقية"، تاريخ التصفح:2015/03/18، متوفر على الموقع:
(http://www.oudansonline.com/ar/article-15295-shtml).

2- آفريك جون ، مقابلة مع وزير الدفاع الفرنسي، بتاريخ: جانفي 2015، عن موقع: صحراء ميديا
(http://www.Sahramedias.net.D8Y.A7Y.D9Y.84Y.D8Y.B3Y.D9Y.84Y.D18Y.A7Y.D9Y.85-a24506.html)

3- الذركولي عمر ، "الرباط تفعل دورها الريادي في جهود المصالحة لحل أزمة مالي"، **جريدة العلم**، تاريخ التصفح : 2015/04/23، متوفر على الموقع : (http://www-alalam.ma/def.asp?codelangue=23ofid-info=55435)

4- السيد محمد محمود ، "مستقبل الدور المغربي في منطقة الساحل و الصحراء ،مالي نموذجا"، **السياسة الدولية**، تاريخ النشر: 2014/02/03، تاريخ التصفح: 2015/09/18، متوفر على الموقع:
(http://www-Siyassa.org.eg/UI/Front/Inner.print.asps?newcontentl.D=3536)

5- العلوي الحسين الشيخ : "تجمع الساحل الخماسي... تنسيق في ظل التعقيدات"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2014، تاريخ التصفح: 2015/03/02، متوفر على الموقع: (http://Studies-Aljazeera.net)

6- المركز الموريتاني للدراسات و الأبحاث ، "قضايا الأمن والاستقرار في منطقة الساحل :الواقع والمألات" ، تاريخ التصفح: 2015/02/28، متوفر على الموقع: (http//:www.aljazeera.studies.net)

7- بن عائشة محمد الأمين ، "بعد تفاقم الأزمة في منطقة الساحل، الجزائر أمام فرصة تاريخية للزيادة الإقليمية"، تاريخ التصفح : 2015/04/18، متوفر على الموقع :
(http://www.DJazairNews.info/Local/73436-2014-05-28-17-44-18.html)
8- بن عائشة محمد الأمين: "الأزمة في مالي: الطبيعة، وأبعاد التدخل العسكري الخارجي، الهندسة الديبلوماسية الجزائرية للأزمة"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، تاريخ التصفح، 2015/03/02، : متوفر على الموقع:
(http://www.DJazairNews.info/Local/73436-2014-05-28-17-44-18.html)
9- بن عائشة محمد الأمين ، "بوتفليقة مهندس ومنفذ السياسة الخارجية الجزائرية"، تاريخ التصفح : 2015/04/24، متوفر على الموقع: (http://www.Maqalaty.com/296692html)
10- بن شيخنا سيدي اعمر ، "قراءة في وثائق المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014/12/29، تاريخ التصفح: 2015/09/04، متوفر على الموقع :
(http://www.Studies.Aljazeera.net)
11- بن عنتر عبد النور ، "التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2013/01/27، ، تاريخ التصفح: 2015/04/22، متوفر على الموقع:
(http://studies.Aljazeera.net) .
12- د. بوحنيه قوي ، " الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي" ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، جوان 2012 ، تاريخ التصفح : 2015/04/14 ، متوفر على الموقع :
(http://studies.aljazera.net)
13- بوحنيه قوي ، "الجزائر والأزمات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات،2014/12/23 ، تاريخ التصفح : 2015/04/24، متوفر على الموقع: (http://Studies-Aljazeera.net/reports/2014/12/201412///01950627544.htm)
14- د بوحنيه قوي ،" الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب في إفريقيا "مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2014 ، تاريخ التصفح: 2015/03/04،متوفر على الموقع :
(http://studies.aljazeera.net/reports/20/4/01/20/412972843923537/htm)
15- بومدين عربي ، "أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية"، **الحوار المتمدّن**، ع: 3893، 2012/10/27، تاريخ التصفح: 2015/04/24، متوفر على الموقع : (
(http//www.Ahewar.org/debat/show.art.ASPO,AID=329943)
16-ح .أنس. ، "الأزمة المالية تضع الدبلوماسية الجزائرية في حالة طوارئ: فرنسا تجهز قرار التدخل العسكري لعرضه على مجلس الأمن"، تاريخ التصفح: 25 /2015/04، متوفر على الموقع: (
http://www.elbilad.net/archives/7328)
17- خلاف م. ، "الدبلوماسية الجزائرية تجابه تحديات محيطها الجيو-سياسي"، تاريخ التصفح : 2015/03/18، متوفر على الموقع: (File://F:/el-massa-arسياسي –الجيو محيطها تحديات تجابه الجزائرية الدبلوماسية- htm)
18- دخوش محمد ، "الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي"، تاريخ التصفح : 18 /2015/03، متوفر على الموقع:
(File:/F/31020-مالي-في-الداخلية-النزاعات-تسوية-في-للجزائر-الريادي-الدور.htm)
19- زبير يحي ، "الجزائر والوضع المعقّد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"، تقارير مركز الجزيرة للدّراسات ، 2012/11/28 ، تاريخ التصفح : 2015/04/24 ، متوفر على الموقع :
(http://Studies.Aljazeera.net)
20- صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي: دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية ، أفريل 2013 , تاريخ التصفح : 2015/03/16 ، متوفر على الموقع:
(http://www.info.org/external/arabic/pules/ft/weo/2013/PDF/texta.PDF /20 15/03/16)

21- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح ، **الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي – الإسرائيلي في مراحل مختلفة**، (ب ط)،(ب د ن) ، تاريخ التصفح :2015/02/14، متوفر على الموقع: http) : // : www.kotobarbia.com)
22- كرولي فينيكس : "أفريكوم تساعد زعماء أفارقة في مجالي الأمن والاستقرار"، تاريخ التصفح: 2015/03/20 ، متوفر على الموقع :
(www.Usinfo-state-gov/xarchives/display/html?p=washfilea-arabic.of y=2007of x=2007/04/25.1712435)

23- كينان جيرمي ، "أمريكا والقاعدة بالساحل: علاقة معقدة، مكونات واختراق، استراتيجية مزدوجة" ، تاريخ التصفح: 2015/03/20، متوفر على الموقع :
(http://www-aljazeera.net/NR/EXERES/173CEC90-A6A9-46BA-A80E-FOD296FEBBB5-htm)

24- لكحل فريد ، "الأزواد من قبائل مهاجرة إلى دولة تعلن استقلالها"، تاريخ التصفح: 2015/03/06، متوفر على الموقع:
(http://www-achouroukonline.com /ara/article/126285/html)
25- لكريني إدريس ، "أحداث مالي ... بين خطوة الوضع وتعدد المواقف"، تاريخ التصفح: 2015/03/18، متوفر على الموقع(http://Studies.Aljazeera.net.18-05-2015)
26- ماضي محمود : "الاهتمام الأمريكي بدارفور مرتبط بتوجه استراتيجي نحو إفريقيا"، **سويس أنفو** ، تاريخ التصفح : 18 مارس 2015، متوفر على الموقع:
(http://www-swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5863302)
27- مما دو باه عبد الله : "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"، مركز الجزيرة للدراسات ،أوت 2012، تاريخ التصفح :2015/03/18، متوفر على الموقع:
(http://www.Studies-Aljazeera.net)
28- مركز الجزيرة للدراسات , "أزمة مالي: متاهات الانقلاب والانفصال"، ، أفريل 2012، تاريخ التصفح 2015/03/16 ، متوفر على الموقع :(http://www.Aljazeera-Studies.net)
29- مركز الجزيرة للدراسات، "التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات،" تقدير موقف، 16 يناير 2012، تاريخ التصفح 2015/04/22 ، متوفر على الموقع: (http://Studies.Aljazeera.net)
30- مركز الجزيرة للدراسات ، "حركة الأزواد ترحب بدور مغربي للتوسط بمالي"، تاريخ النشر: 2014/08/30، تاريخ التصفح: 2015/04/23، من الموقع: (http://www.Studies.Aljazeera.net)
31- ولد أحمد سالم سيدي أحمد ، "أزمة شمال مالي، والاحتمالات المقترحة"، تقارير مركز الجزيرة لدراسات،2014/12/22، تاريخ التصفح : 2015/04/22، متوفر على الموقع :
(http://studies.aljazeera.net)
32- ولد آباه السيد ، "حرب شمال مالي، الآفاق والخلفيات"، **جريدة الاتحاد الإماراتية**، تاريخ النشر 2012/12/03، تاريخ التصفح: 2015/09/04، متوفر على الموقع :
(http://Alittihad.ae/wajhatdetail.pphp?id=6953)
33- ولد أبو المعالي محمد محمود ، "بؤرة التوتر العرفي –القبلي في لبوس سياسي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، 2015/01/19، ، تاريخ التصفح : 2015/04/22، من الموقع: (http://studies.aljazeera.net).
34- ولد سالم سيدي احمد ، "أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة"، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2012، تاريخ التصفح :2015/03/13 ، متوفر على الموقع : (WWW.Aljazera-Studies.Com :)
35-"هاجس التهديدات الأمنية يدفع "الجزائر" إلى رفع موازنة الدفاع وزيادة مشترياتها من الأسلحة"، **القدس العربي**، تاريخ النشر:2013/12/04، تاريخ التصفح: 2015/03/24، متوفر على الموقع:
(http://www-alquds.co.UK/? P=110451)

36- خريطة تبين الدول التي شملتها مبادرتي:"عموم الساحل (PSI) ، مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI)"، تاريخ التصفح : 2015/03/18 ، متوفر على الموقع :
(TSCTI and PSI area work, upload.wikimedia.og/125px-mapa-GSPC-Svg.prg).
37- خريطة نشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الساحل الإفريقي، تاريخ التصفح : 2015/02/28 ، متوفر على الموقع :
(http:// uplod.wkmedia.og/org wikipedia/commons/thumb /1/15/MAPA-gspc svg/250 pix-MAPA-svg-)

II. المراجـــع باللغـــة الأجنبيـــة:

First : Periodicals / Working Paper

1- Bouriche Riadh ,« Transformations Dans Le Concept De Sécurité Humaine : Un Nouveau Concept De Sécurité Au Xx Le Siècle, Sécurité Et Nouvelles Menaces Dans Le Sahel Africaine Mutations Dans Le Concept De Sécurité Et Nouvelle Menace Sécuritaire Au Sahel», **L'horizon**, Mars 2013 .
2-De Andrés- Amado Philip,« west Africa under Attack : Drugs, Organized Crime and Terrorism as the New Threats to global security», U.N office on drugs and crime, **UNISCI Discussion Paper**, N°16 ,Junuary 2008,02/03/2015, (http://revistas.ucm.es/index.php/unis/article/viewfile/unis0808130203a/27821)(02/03/2015)
3-De HAAS Hein, «The myth of invasion irregular migration from west africa to the maghreb and the european Union**», osford : in Researche Report**, Octobre 2007 .
4-International Crisis Group, « Islamic terrorism in the Sahel : Fact or fiction ? », **Africa report**, N 92, 31 May 2005.
(http://allafrica.com/peaceafrica/resourus/view/00220315-pdf)(22/03/2015)
5-Kandji- Serigne Tacko,« climate change and variability in the sahel region : Impacts and adaptation strategiss in the agricultural sector», **word argo foresty centre (ICRAF)**, united-nations environment programme (UNEP).2006.
6-Leriche Fréderic, « La Politique Africaine Des États-Unis : Une Mise En Perspective, »**Afrique Contemporaine**, N° 207, Mars 2003 .
7-N, Khaled , « profils des migrants subsahariens en situation irrégulières en Algérie», **CISP :rapport intermédiaire de recherche**,
(http://WWW-ciddef-dz.com/PDF/rivues-14/profil-migrants-subsahariens-pdf)(02/03/2015)
8- Rekacewicz- Philippe , "Le Conflit Touareg" , **Le Monde Diplomatique** , Avril 1995 , (www.monde diplomatique.fr /cartes/touareg1995).
9-Ramos- Raphaël, « Etats –Unis/ Afrique : Washington Accorde Une Importance Stratégique Au Continent Noir En Créant Un Commandement Interarmes Pour l'Afrique **», Européen Stratégique Intelligence And Security Center**, Note D'analyse, 30/03/2007.
10- Sidibé- Kalilou, «Security Management In Northern Mali: Criminal Networks And Conflict Resolution Mechanism » ,**U.K: Institute Of Development Studies** ,Research Report , N°77 , 2012.
11-Touchard- Laurent, « Armée Algerienne , A Quoi va servir la Hausse du Budget de la Défense ? », **jeune Afrique**, 15/11/2013,

(http://www-jeuneafrique.com/article/artjawef20131115162408/)(26/04/2015).
12-Van de Looy Judith, « Africa. And China : A Strategic Partner-Ship ?" **ASC working paper**, N 67, 2006, African Studies entre Leiden, The intherlands, (http://afrikatudiecemtrum.nl/Search/query=mmem/and.domain=axleiden.nl.fdataslore=1f.fields=ofgroup1=www.of.star=30)(23/03/2015)
13- Van lange hove- Luk, « Regionalising human secrurity in Africa », **UNV-CRIS Occasional papers**,2004 ,
(http://www-vcl-ac-uk/library /accs 0 207.shtml)(02/03/2015).

Second: Seminaire/Conferences.

1- Libya Inter-Ministerial committee on Integrated Border Management,(Crime &Trafficking in the Sahelo-saharan Region :Trends & Routes),paper proposed by :Enhancing Operational Land Border Security Cooperation in the Sahelo- Saharan Region ,in 4-5 September 2013 ,Libya,

Third: Rrports.

1-Direction Des Etudes Et Des Prévisions Financières, «Le Positionnement Economique Du Maroc En Afrique,Bilan Et Perspectives", Ministère Des Finances Et De La Privatisation, , Juillet 2006 .
2-Ministère De L'économies Et Des Finances, « Note A/S Des Relations Du Maroc Avec Les Pays De l'Afrique », Division Des Financements Et Relations Bilatéraux, 2009.
3-United-Nations conference on trade and development, « United handbook of statistics 2009», New- york and Geneva: United-Nations publications.
4- U.S. Department of State,« Country Reports On Terrorism», Chapter 5, Country Reports, Africa Overview, (http://www.state.gov/s/ct/crt/2005/64335.html)(22/03/2015)

Fourth : Dissertations

1-Aourid - Hassan, « Contribution A l'Etudes De La Coopération Maroco-Africaine, » Mémoire Pour Le Diplôme Des Etudes Supérieurs, Faculté Des Sciences Juridiques Economiques Et Sociales, Université Mohamed V, Rabat, 1992 .

Fifth :Sites Web

1- Corey -Charles, « L'AFRICOM est un nouvel élément essentiel des relations entre les EU et l'Afrique », 18/03/2015,
(www.america Gouv/st/peacesecfensh/2008/may/2008 024162650weyeroc.4, 50866)
2-« Les dynamiques migratoires ouest-Africqines vers l'Afrique du Nord», 02/03/2015,
(WWW.Atlas-Ouestafriques.ORG/spip.php?article 105#nh1)
3- Malti Hocine « Les Guerres de bush pour le pétrole», 18/03/2015, (www.Algéria-watcch.com).
4-Taylor- Iam, « china's oil diplomacy in Africa »,24/04/2015, (http://La.gg/upl/GOTSIT.PDF)
5-United States,« Africa Command .U .S, AFRICO», Public Affairs Office, 20/03/2015, (http://www.africon.mil/getarticle.asp.art=1644).

الفهرس

العنـــواين **الصفحة**

I. فهرس المـــــواضيـع

مقدمـة.....

الفصل الأول التأصيل الإتيمولوجي لظاهرة الصراع الدولي..... 02

المبحث الأول التدقيق المفاهيمي والتحليل النظري لظاهرة الصّراع الدولي 03

المطلـــب الأوّل:التدقيق المفاهيمي للصّراع الدولي وعلاقته ببعض المفاهيم..... 03

الفرع الأوّل: التدقيـــق اللّغـــوي والاصطلاحي..... 03

الفرع الثاني : الصّراع الدولي وعلاقتـــه ببعض المفاهيـم الأخـــرى 06

المطلب الثانـــي: تحليـــل ظاهـــرة الصّراع الدولـــي: الخلفية الفكرية و المداخل النظرية المفسرة للظاهرة 15

الفـرع الأول: الخلفيـة الفكرية لدراسة ظاهرة الصراع الدولي 15

الفرع ألثـانـــي :المداخل النظرية المفسّرة لظاهرة الصّراع الدولـي..... 17

المبحث الثـــاني: النّماذج النظرية و الأساليب المفسّرة لعمليتي حل و إدارة الصّراع الدولي..... 22

المطلب الأوّل: النّمـاذج النظرية و الأساليب المفسّرة لعمليـة إدارة الصراع الدولـي. 22

الفرع الأول : أساليب إدارة الصراع وشروطها..... 22

الفرع الثاني :النماذج النظرية في إدارة الصّراع..... 25

المطلـب الثـانـي:_النّماذج النظرية و الأساليب المفسّرة لعمليـة حل الصّراع الدولـــي 28

الفرع الأوّل :أساليـــب حـل النّزاعـات الدولـــيـة..... 28

الفرع الثاني :النّمـاذج النظـريـة لعمليـة حـــل الصّراع الدولـي 30

الفصل الثـاني واقع الساحل الإفريقي وأبعاد استراتيجيات القوى الكبرى بالمنطقة..... 32

المبحـث الأول: واقع منطقـة الساحـل الإفريقـي وخصوصيتها..... 33

المطلب الأول: الواقع الجيو-سياسي..... 33

الفرع الأول: المجال الجغرافي للساحل الإفريقي..... 33

الفرع الثاني: التركيبة المجتمعية في الساحل الإفريقي..... 37

الفرع الثالث: طبيعة الدولة الوطنية في الساحل الإفري..... 39
المطلب الثانـي: الواقــع الأمنــي في السّاحــل الإفريقــي..... 44
الفرع الأوّل: التنظيمــات الإرهابيــة..... 45
الفرع الثانـــــي: الجريمـــــــة المنظّمـــــــة..... 53
الفرع الثالث: الأزمات الداخلية في السّاحل الإفريقي :أزمة مـالي –نموذجا 62
المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي 75
المبحث الثاني: أبعاد استراتيجيات القوى الكبرى بمنطقة السّاحل الإفريقي 79
المطلب الأوّل: الاستراتيجية الأمريكية في السّاحل الإفريقي 79
الفرع الأوّل: المنطلقات الموجّهة للاهتمام الأمريكي بالسّاحل الإفريقي 79
الفرع الثاني: آليات الاستراتيجية الأمريكية في السّاحل الإفريقي 86
المطلب الثاني: الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي**.....** 93
الفرع الأول: المنطلقات الموجهة للاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل**. .....** 93
الفرع الثاني: التدخل الفرنسي في مالي:..... 99
المطلب الثالث: تنامي الدّور الصّيني في منطقة الساحل الإفريقي: 105
الفرع الأول: الاهتمام الاقتصادي الصيني بالدول الإفريقية:..... 105
.....CACFالفرع الثاني : منتدى التّعاون الصّيني –الإفريقي: 109
خلاصــة واستنتاجــات 112
الفصـل الثالث إستراتيجية الجزائر والمغرب في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على العلاقة بينهما 117
الأوّل: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي **المبحــث** 118
الأوّل: أبعــاد الاهتمام الجزائري بالمنطقــة ..... المطـلب 118
الدبلوماسيـة الأمنيـــة الجزائريـــة ..... الثانـــي: المطلب 120
السياســة الخارجيــة الجزائريــة:ـ..... الفرع الأول : محدّدات 121
.....:الدبلوماسي الأمني الجزائري الفرع الثاني: التحرّك 123
.....الفرع الثالث: التكيّف الدبلوماسي الجزائري مع المشاريع الإقليمية والدولية 126
المطلب الثالث: المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة مالي: 133

الفرع الأول: المرتكزات الأساسية للدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة مالي: 133
الفرع الثاني :مسار تطور الوساطة الجزائرية في تسوية النّزاع بمالي ، ومشكل "الطوارق" 140
الفرع الثالث : تقييم مسار الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي: 146
المبحث الثاني: الدور الإقليمي المغربي في منطقة السّاحل الإفريقي 150
المطلب الأول: مرتكزات السياســة الخارجيــة المغربيــة..... 150
الفرع الأول : المرتكزات السياسية 150
الفرع الثاني : العلاقات الاقتصادية المغربية - الإفريقية جنوب الصحراء 152
المطلب الثاني: مرتكزات الدور الإقليمي المغربي بمنطقة السّاحل الإفريقي. 156
المطلب الثالث: الدور المغربي في حل أزمة مالي..... 160
خلاصة واستنتاجات : 163
خــاتمة 174
قـائمة المراجـع 178
الفـهرس 187

II. فهرس الجداول والخرائط والأشكال

1- الجداول .....
الجدول رقم 01 ز يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين مفهومي الصراع والنزاع 09
الجدول رقم 02 بطاقة فنية لدول الساحل الإفريقي –السنة 2006..... 35
الجدول رقم 03 المؤشّرات والمعايير المؤثّرة في فعالية وكفاءة الدولة 41
2- الخرائط .....
خريطة رقم 01 ورقم 02 توضح حدود منطقة الساحل الافريقي 35
خريطة رقم 03 توضح توزيع سكان الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي..... 38
خريطة رقم 04 و05 نشاط تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي..... 48
خريطة رقم 06 تبين الهجرة بين إفريقيا ودول الساحل الإفريقي 54
خريطة رقم 07 تبين الطرق والمحاور الرئيسية لتهريب الأسلحة إلى الساحل الافريقي 60

خريطة رقم 08 تبين الدول التي شملتها مبادرتي بان الساحل ومكافحة الإرهاب في الصحراء 92

خريطة رقم 09 تبين المهمة العسكرية الفرنسية في الساحل الإفريقي 105

3- **رسم بياني** .....

رسم بياني رقم 01 يبين واردات الصين من النفط الإفريقي الخام (1995-2007) 108